



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣٨)

رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة
للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة

يونية ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٣٨)

رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة
للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة

**رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة
للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
في مصر في ظل التغيرات الراهنة**

عام

٢٠١٢/٢٠١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانة ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

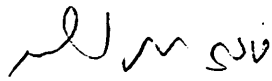
ويبقى سعيماً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامة ورخاء مصرنا الحبيبة.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظرة على الجهود المبذولة والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد



أ.د. فادية محمد عبد السلام

محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٢	أولا : أهمية الدراسة
٢	ثانيا : مشكلة الدراسة
٣	ثالثا: أهداف الدراسة
٤	رابعا: منهج الدراسة
٤	خامسا: مجتمع الدراسة
٤	سادسا : حدود الدراسة
٥	سابعا : خطة الدراسة
٩	المبحث الأول: التعريف بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد المصري
٢١	المبحث الثاني: تجارب مختارة لبعض الدول في مجال تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.....
٥٢	المبحث الثالث: دور البنوك التجارية العامة في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة.....
٩٨	المبحث الرابع : دور صناديق الاستثمار في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية
١١٢	المبحث الخامس: دور رأس المال المخاطر في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية
١٢٩	المبحث السادس: دور بورصة النيل في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية
١٥٥	المبحث السابع: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية
١٧٧	المبحث الثامن: دور صندوق التنمية المحلية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

تابع محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
المبحث التاسع: دور شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.....	١٩٥
المبحث العاشر: دور شركات التأجير التمويلي في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.....	٢٠٥
المبحث الحادي عشر: دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.....	٢٢٠
المبحث الثاني عشر: دور الجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر في تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية في المرحلة الراهنة والمستقبلية..	٢٢٦
النتائج والتوصيات	٢٥٠
أولا : النتائج	٢٥٠
ثانيا: التوصيات	٢٥٢
المراجع	٢٥٦
استمارات الاستبيان	٢٦٣
الملاحق	٣١٠

فهرس الجداول

الصفحة	رقم الجدول وموضوعه
	جداول المبحث الأول:
١٢	١- المفاهيم والتعاريف المختلفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والمعتمدة على معياري عدد العمال ومجموع الأصول الرأسمالية.
١٤	٢- تعريف الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر تبعاً لمعيار عدد العمال وحسب القطاعات الاقتصادية.
	جداول المبحث الثاني:
٢٩	١- أهم إحصائيات عن وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فنلندا عام ٢٠٠٠
	جداول المبحث الثالث:
٧٣	١- الحد الأقصى للقرض
٧٦	٢- سعر العائد للبنك الأهلي
٧٧	٣- سعر العائد للصندوق الاجتماعي
٧٩	٤- البرامج المقدمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.
٨٥	٥- قيمة القرض وسعر الفائدة المطبق على المستفيد من الصندوق الاجتماعي
	المبحث السادس:
١٣١	١- أفضل ١٠ أسواق متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٠ (وفقاً لعدد المشروعات المقيدة بالسوق)
١٣٤	٢- تطور عدد الشركات المقيدة ببورصة AIM في الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٠.
١٤٠	٣- مقارنة بين قواعد القيد في بورصة الأوراق المالية الرئيسية وقواعد القيد ببورصة النيل.
	المبحث العاشر:
٢٠٦	١- تطور نشاط التأجير التمويلي خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠.

فهرس الأشكال

الصفحة	رقم الشكل وموضوعه
	المبحث الثالث:
٧٨	١ - الخطوات التنفيذية للحصول على القرض.
	المبحث الخامس:
١١٤	الشكل (١) إجراءات التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر.
	المبحث السابع:
١٥٨	١ - برامج عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية
١٦٠	٢ - أهم الجهات المانحة التي يتعامل معها الصندوق الاجتماعي للتنمية.
	المبحث التاسع:
١٩٩	تطور حجم الائتمان والضمانات الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة في الفترة من (١٩٩١-٢٠٠٨).
	المبحث العاشر:
٢٠٧	١ - تطور نشاط التأجير التمويلي خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.
٢٠٧	٢ - تصنيف قيم عقود التأجير التمويلي وفقا للنشاط منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠.

مستخلص

لتحقيق الدور التنموي للجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ من المفترض تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية في مصر، حيث يكمن الهدف الأساسي لحكومة الثورة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإحداث التوازن المطلوب بين الطبقات المختلفة من أبناء الشعب وإعادة توزيع الثروة وثمار النمو التي يمكن أن تتحقق من خلال تنمية وتدعيم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتيسير سبل النهوض بها لأن انتعاش هذا القطاع الهام يعنى توليد فريد من فرص العمل وتوفير دخول لأسر تقع خط الفقر وبالتالي الإسهام تحسين مستوى معيشة الملايين من الشعب المصري.

ولقد تبنت حكومة الثورة إستراتيجية جديدة لتنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يعد هذا القطاع الأرحب والأكبر قدرة على امتصاص البطالة وتوليد فرص العمل ، وبالتالي فلا بد من تنقيته من المشكلات القانونية والتمويلية واللوجستية التي تحد من قدرته على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة بمتغيراتها الشديدة، وأيضاً لمواجهة المستقبل ولذلك فلقد تبنت حكومة الثورة إستراتيجية جديدة للتعامل مع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهذه الإستراتيجية من شأنها تحرير هذا القطاع الحيوي من كافة القيود التي تحد من حركته في الوقت الراهن ومستقبلاً، هذه الإستراتيجية تركز على ثلاثة محاور رئيسية الأول هو سرعة إصدار القانون المنظم للتمويل المتناهي الصغر والذي يسمح بالعديد من الأنشطة والخدمات المالية المكملة التي تحتاجها المشروعات الصغيرة، إلا أن هذه الخطوة تتوقف على ضرورة وجود برلمان يناقش مشروع القانون ثم يقره وليس من المستساغ في هذا الشأن أن يصدر مثل هذا القانون بمرسوم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظراً لطبيعته غير العاجلة ونظراً لأنه قانون ذو طبيعة فنية خاصة ومن ثم لا يوجد مفر من الانتظار حتى يتم انتخاب برلمان جديد يتولى إنجاز هذا المهمة وإصدار القانون،، أما المحور الثاني فيتمثل في السماح للشركات التمويل متناهي الصغر بتكوين وإنشاء وإصدار صناديق استثمار مغلقة - أي لا يجري تداول وثائقها ولا تسمح بالسحب اليومي - بحيث يتم طرح هذه الصناديق على نوعية معينة من المستثمرين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات مالية وبنوكاً محلية وإقليمية وحجم رأسمال هذه الصناديق يمكن أن يتراوح بين نصف مليار أو مليار جنية للصندوق الواحد حيث يمكن ضخ تمويل كاف لهذه المشروعات على أن تكون شركات التمويل هي الجهة الوسيطة الضامنة للعملية بين أصحاب رؤوس الأموال. أما المحور الثالث في الإستراتيجية الحكومية فيتعلق بالصندوق العملاق الذي كانت قد أعلنت عن تأسيسه الهيئة العامة للاستثمار برأسمال يصل إلى مليار جنية ويكتتب فيه كافة الشركات الحكومية التابعة لقطاع الأعمال العام سواء كانت شركات قابضة أو شركات تابعة. هذا الصندوق كان مقرراً إطلاقه مع بداية العام الجاري حيث كانت الهيئة العامة للاستثمار قد انتهت من التفاوض مع عدد من شركات إدارة الصناديق تمهيداً لإسناد إدارته لإحدى هذه الشركات وانتهى الرأي داخل هيئة الاستثمار إلى أن يتم إسناد إدارة الصندوق لأكثر من شركة أي تقسيم الصندوق لضمان تنافسية الإدارة وتحقيق أفضل عائد ممكن من هذه الأموال، وتكمن أهمية هذه الصناديق في تمويل رأسمال المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فتدخل كمستثمر وشريك بهدف تقوية القاعدة الرأسمالية لهذه المشاريع وبالتالي تأهيلها للاقتراض من البنوك ويمتد دور هذه الصناديق أيضاً إلى تقديم الخدمات الغير تمويلية مثل خدمات التخطيط والتسويق والخدمات الفنية وغيرها من الخدمات ، لكن تطورات الأوضاع السياسية في الشهور الماضية واندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وما تلاها من أحداث

حال دون إطلاق الصندوق بالبلاد ولا سيما أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة تشكل الركيزة الرئيسية لهذا الاقتصاد المصري وتشكل موارد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة مصدراً لدخل ملايين الأسر التي تأثرت سلباً خلال فترة التوقف الأخيرة وبالتالي فإن إنشاء صندوق تمويل المشروعات الصغيرة سيؤدي إلى المساهمة في بدء تحريك عجلة النشاط الاقتصادي بالبلاد، على أن يبدأ التحرك بتحديد شريحة المشروعات المستهدفة وآليات الاقتراض وضوابطه والضمانات المطلوبة والتوزيع الجغرافي لعمل الصندوق، ولذلك يطالب أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسرعة إصدار القانون المنظم لتمويل هذه المشروعات.

ويمكن أن تلعب شركات التأجير التمويلي دور فاعل في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل التمويل التي تقدمه لهذه المشروعات في شكل آلات ومعدات، إلى جانب تقديمها للاستشارات والأفكار الجديدة والمبتكرة وطرق السداد المناسبة للمشروعات المختلفة فتقوم الشركة بدور المستشار والشريك لصاحب المشروع ، ودائماً ما يكون التأجير التمويلي متوسط الأجل أو طويل الأجل أي ما يتراوح من ٣-٧ سنوات ولا يوجد تمويل قصير الأجل وبالرغم من أهمية هذا النوع من التمويل إلا أن ما يعوق انتشاره افتقار أصحاب المشروعات إلى ثقافة التمويل من حيث إعداد دراسات الجدوى وإعداد الميزانيات بطريقة صحيحة والإدارة المالية المنظمة . وينسحب ذلك على شركات رأس المال المخاطر التي يمكن أن تلعب دور كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن هذا أيضاً رهن بتنمية الثقافة التمويلية والاستثمارية لأصحاب هذه المشروعات .

وأيضاً يمكن أن تقوم بورصة النيل بدور الحضانة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوجود في بورصة التداول الرئيسية ، وهذا يعتمد على تطوير الثقافة التمويلية والاستثمارية لدى أصحاب المشروعات ، والذين لا يقبلون عادة دور الشركات الراعية لمساعدتهم على الالتزام بقواعد القيد فيما يتعلق بالإفصاح وإعداد القوائم المالية والتي تعتبر عبئاً ثقيلاً على أصحاب هذه المشروعات والتي لا يمكن التساهل فيها لأنها تضمن حقوق المستثمرين بالإضافة إلى أنها تعتبر عنصر جذب رئيسي للممولين .

ولكي تكتمل منظومة دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية وجه خلال العام المالي الحالي ٢٠١٢ مليار و ٢٠٠ مليون جنيه ، حيث سيتاح للإقراض متناهي الصغر ٣٢٥ مليون جنيه بالإضافة إلى مشروعات البنية الأساسية والتحتية والتنمية المجتمعية والبشرية بنحو ٦٠ مليون جنيه مع الأخذ بتطوير الحاضنات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ووضع خطة متكاملة لتطويرها وتفعيل دورها مع الاهتمام بالخدمات الغير مالية . هذا إلى جانب التوسع في الجهات الوسيطة التي تتيح قروض للصندوق الاجتماعي وعلى رأسها البنوك مثال بنك عودة ومصر وإيران والعمال المصري والتنمية والائتمان الزراعي ، حيث سيتم زيادة عدد البنوك التي سوف يتعامل معها الصندوق وعمل على تطوير العديد من الآليات من خلال إدخال التمويل الإسلامي مثل المراجعة والمشاركة. وسيجري أيضاً مراجعة السياسات الائتمانية التي وضعت منذ عام ٢٠٠٦ بشكل متكامل مع شركاء التنمية والعاملين في المكاتب الإقليمية لأنهم أكثر قرباً من المقترضين ولديهم قدرة أكبر على معرفة احتياجاتهم من القروض والآليات الأفضل لتقديم الخدمات لهم . ثم بذل مزيد من الاهتمام بمتابعة المشروعات للتأكد من استمرارها في التشغيل والإنتاج بشكل مرضي .

أيضاً لابد من تسارع خطوات البنوك باتجاه تأسيس شركات مستقلة لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو إطلاق برامج تمويل في إطار أنشطتها المصرفية العادية وذلك بهدف الحصول على موطئ قدم في سوق تؤكد الدراسات أنه يسجل معدلات نمو تتراوح بين ٣٠% - ٥٠%

سنويا . في هذا الإطار شهدت الفترة الماضية قيام عدد من البنوك بتأسيس شركات متخصصة في مجال تمويل هذه المشروعات كان في مقدمتها البنك المصري الخليجي الذي أقام شركة تنمية برأس مال يبلغ ٥٠ مليون جنيه ، وكذلك بنك الإسكندرية الذي رصد ١٠٠ مليون جنيه لشركة مماثلة عبر شراكة مع مؤسسات التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي حيث انطلقت هذه الفكرة من حاجة السوق لهذا النوع من التمويل والذي يتوافق مع إستراتيجية العمل في مجموعة سان باولو العالمية التي تهتم بهذا النوع من التمويل . ويهدف كل ما تقدم إلي دمج قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مؤسسات العمل الرسمية وذلك بتوفير آليات التمويل المناسبة عبر القنوات الشرعية للتمويل المتاحة في المجتمع المصري .

ولم يقتصر الأمر عند حد البنوك بل بدأت مؤسسات مالية عملاقة في تأسيس شركات تابعة للعمل في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة بعد ما تبين لها أن هذا النوع من النشاط يحقق إرباحا تتجاوز المائة بالمائة سنويا من حجم التمويل المتاح سنويا، حيث تعود الإرباح الكبيرة إلي فكرة القروض الدوارة نظرا لقصر مدة تمويلها التي تتراوح ما بين ٣-٦ أشهر فقط يعاد بعدها تدوير القرض إلي عميل آخر بأرباح أخرى . وتجد هذه المؤسسات المالية في هذا النوع من التمويل فرصة ليس لتحقيق أرباح مرتفعة فقط ولكن أيضا لعدة عوامل من بينها الرغبة في توظيف جانب من الأموال المتراكمة لدي البنوك وتبحث عن فرص استثمار جيدة وكذلك تنوع المخاطر الائتمانية إلي جانب سد احتياجات تمويلية متنامية في أنشطة متعددة تدرج تحت تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي أنشطة تتراوح بين الخدمات وإنتاج سلع وسيطة تدخل في صناعات أخرى أو استخراج وتجارة مواد خام لا يمكن الاستغناء عنها .

وأخيراً يمكن القول أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تقوم بدور فاعل في المرحلة الراهنة وفي المستقبل، وذلك عن طريق تقديم الدعم التمويلي وغير التمويلي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وتري هذه الجمعيات أن تحقيق ما تقدم يتطلب توافر الاستقرار الأمني بالشارع المصري، حيث واجهت العديد من الجمعيات بعض الآثار السلبية الناجمة عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تمثلت في فقدان بعض مواردها نتيجة لتوقف معظم أصحاب المشروعات المتناهية الصغر عن سداد قروضهم وقيام الجمعيات بإعدام هذه القروض. ولكن لم يخل الأمر من وجود بعض الآثار الإيجابية لهذه الثورة تمثل في زيادة حجم التمويل الخارجي الموجه لها خاصة من الدول العربية. وتوصى الدراسة بدعم الجمعيات الأهلية بتذليل العقبات التي تحول دون وصولها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تصبو إليها .

ولتحقيق ما تقدم فلا بد أن تسعى الحكومة جاهدة لدمج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد الرسمي ليس لإغراض ضرائبية فحسب بل لإغراض تتعلق بمساعدة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة علي النمو والتطور مستقبلا واعتماد أساليب عمل حديثة والاستفادة من التقنيات التكنولوجية المتاحة في مجالات الإنتاج المختلفة خاصة أن بعض هذه المشروعات تنتج سلعاً وخدمات وسيطة تدخل في العديد من الصناعات ، حيث أنها قد تشكل في بعض الأحيان حلقات ضرورية في دورة العمل الإنتاجي وبالتالي فإن دعمها وتوفير التمويل الميسر لها سوف يفيد أطرافاً متعددة في السوق .

مما سبق تجد مجموعة العمل بالدراسة أن هناك حاجة ملحة في الوقت الحاضر لتكاتف لكل الجهات التي تتعامل مع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للعمل معا وتنسيق جهودها لتحقيق الدعم الجاد والفعلي لهذه المشروعات ، وذلك لن يحدث إلا من خلال الدعم الحكومي الذي يهيئ البيئة المواتية للعمل الجماعي الجاد والذي نحن في حاجة ماسة له الآن في ظل الظروف القاسية التي تتعرض لها البلاد بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ .

Abstract

To achieve the development role of the institutions dealing with micro, small and medium enterprises in the Egyptian business environment after the revolution of the twenty-fifth of January in 2011, the rules of the economic game in Egypt should be changed. The main objectives of the revolutionary government are to achieve social justice and bring the required balance among different income groups in the society and redistribute the wealth and the fruits of growth in equitable way and this can be done by promoting development of micro, small and medium enterprises, as the recovery of this important sector means increasing the ability to generate decent job opportunities, provide income to the households under poverty line and improve the standard of living of millions of Egyptian people.

The revolutionary government should adopt a new strategy for the development of SMEs as it has strong ability to absorb unemployment and create more employment opportunities, therefore all legal, financial constraints must be solved as these constraints limit the ability of this sector to cope with the development requirements of the current stage and face future challenges.

This strategy should liberalize this vital sector from all constraints that limit its growth during the current period and in the future. This strategy is based on three main themes:

First: issuing laws to regulate financing requirements of the micro, small and medium enterprises and this can be done through current elected parliament.

Second: allowing microfinance companies to establish closed mutual funds – not subject to daily withdrawal or trading - this mutual fund can be traded among specific investors such as individuals, financial institutions, and local and regional banks. The amount of capital for each mutual fund is about half billion - billion. Therefore, the mutual funds will provide funds for these projects and the microfinance companies will act as underwriter for the owners of capital.

Third: The general authority of investment had declared the establishment of giant mutual fund by the beginning of this year with amount of capital up to one billion Egyptian pounds where all state owned companies (public, business and holding) can underwrite on it. The general authority of investment is trying to complete its negotiations with mutual funds management companies to assign the task of management to one of them and at the end the final decision was to give the management right for a number of companies to ensure competitiveness in the management and achieve the best possible return of these funds. But due to the political situation in the past few months and the outbreak of 25th January revolution, the launching of this mutual fund was postponed and this will hinder development of SMEs that are considered to be an important source of income for millions of poor families that were adversely affected during this period. Therefore, the creation of this mutual fund to finance small projects will help in moving the wheel of the economic activity in the country, this can be done by selecting target projects and identifying the borrowing mechanisms and safeguards and guarantees for borrowing, also the geographical distribution of the Fund's work should be well defined, therefore the owners of micro, small and medium enterprises should ask for issuing the law that regulate the financing of these projects very rapidly.

The financial leasing companies can play an active role in financing of small and medium enterprises, they provide funds for these projects in the form of machinery and equipment, as well as providing consultancy, innovative ideas and appropriate payment tools for different projects, the company act as advisor and partner to the project owner, the leasing activity provide medium-term or long-term finance for the enterprise ranging from 3-7 years and there is no short-term finance.

This type of finance is not widely used by entrepreneurs as they lack the ability to conduct feasibility studies, prepare budgets correctly and manage financial aspects in appropriate manner. This is also applied on venture capital companies, which could play a major role in financing

small and medium enterprises, but this is also depends on the development of the financing and investment culture of owners of these projects.

Also the Nile stock exchange can help small and medium enterprises to exist in the main stock exchange, but this depends on the development of financing and investment culture of the project owners, that do not accept the role of corporate sponsors that help them to stick with the rules of registration with respect to disclosure and preparation of financial statements, which are considered to be heavy burden on the owners of these projects and can't be tolerated because it protect the rights of investors as well as they are considered to be a key element to attract financing agencies.

In order to complete supporting system for micro, small and medium enterprises, the Social Fund for development had provided one billion and 200 million pounds during the current fiscal year, the microcredit will be supported by 325 million pounds, in addition to that the social development fund will provide about 60 million pounds to support social and physical infrastructure projects and develop incubators for small businesses and formulate an integrated plan for its development and giving more attention to non-financial service.

In addition to the expansion of intermediaries that provide loans to the Social Fund, led by banks such as Bank Audi, Egypt, Iran and bank of Egyptian workers and principle bank for development and agricultural Credit, the number of banks that will deal with the fund will increase. also the fund works on the development of different financing mechanisms by introducing Islamic finance such as Murabaha and participation, it will also review credit policies that has been applied since 2006 in an integrated way with the development partners and staff in regional offices because they are very close to borrowers and have a greater ability to know their needs from loans and the best mechanisms to provide services to them, then make further follow-up for the projects to ensure the appropriate operation and production.

The banks should accelerated its pace towards establishing independent companies to finance small and medium-sized enterprises or release funding programs as part of its normal banking activities. In this framework, a number of banks had established companies specializing in the financing of these enterprises. the Egyptian Gulf Bank was the first among them that had established a development company with a capital of 50 million pounds, as well as the Bank of Alexandria that provide 100 million pounds for a similar company through partnership with international financing institutions that are considered to be branches of the world bank. This idea comes from the market need for this type of finance that is compatible with the strategy of working in the global graphical Paulo that focus on this type of finance.

The previous sections aim to integrate micro and small enterprises in the formal working environment by providing appropriate funding mechanisms through the available legitimate channels of finance in the Egyptian society.

The strategy of financing SMEs doesn't depend on banks only but there are giant financial institutions that focus on the establishment of subsidiary companies that work in the field of micro and small enterprises as this type of activity lead to achieve profits more than 100% per year from the available fund. The achieved profit comes from the revolving loans given the short duration of funding, ranging from 3-6 months, and after this period the loan is rotated to the client and achieving profit again.

These financial institutions not only achieve high profits from this type of finance, but also it operate the accumulated funds in banks in well diversified investment opportunities and lessen credit risk as well as providing funds for the activities that fall under the category of micro, small and medium enterprises, these activities include services and the production of goods and intermediate goods that are used in the production process of other industries or the extraction and trade of raw materials.

Finally we can say that NGOs can play an active role in the current stage and future, by providing financial and non financial support for micro- and small enterprises, these associations ensure the importance of security and stability in the Egyptian street, as many associations suffered from the outbreak of the 25th January revolution through losing resources and being un

able to repay loans. On the other hand, there is positive impact on these associations represented in the increasing access to external finance from Arab States. The study recommends supporting NGOs and overcoming the obstacles that prevent them from achieving targeted social and economic objectives.

To achieve the above, the government must seek for integrating the informal economy into the formal economy to promote the growth and the development of micro and small enterprises in the future and adopt new working techniques and take advantage of the available technologies in different areas of production, especially some of these projects produce intermediate goods and services that are used in different industries. These projects play an essential role in the productive work, thus supporting them and providing concessional finance will have multiple a benefits for different parties in the market.

From the above, the study shows the importance of achieving cooperation among different agencies working with micro, small and medium enterprises and coordinating efforts to support these projects, this will happen through government subsidies that creates suitable environment for serious work which we are in dire need of now under the current hard conditions after the 25th January revolution.

مقدمة:

تعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أنجح أشكال الاستثمار التي برزت في العقود الأخيرة، إذ أنها استطاعت الصمود أمام اعتي العواصف والزلازل الاقتصادية ، وتكمن أهمية هذه المشروعات في كونها تمثل الركيزة الأولية لنشأة الصناعة في أية دولة، هذا إلى جانب تميزها بقلّة استثمارتها الرأسمالية نسبياً، وارتفاع العائد التشغيلي للاستثمار واعتمادها على المواد الخام المحلية وقدرتها على تنويع الإنتاج والتكيف مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد لأنها تدار من قبل القطاع الخاص، بالإضافة لمساهمتها في محاربة الفقر والبطالة من خلال تدريب وتشغيل الشباب وتوفير فرص عمل جديدة.

ونظراً لما تمر به مصر من مرحلة عصبية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ من حيث انعدام فرص العمل الحكومي والخاص، فإن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمنح أصحابها فرصة الدخول إلى عالم الأعمال والاستثمار بأقل التكاليف وببرج مضمون، حيث تعد داعماً أساسياً للشركات والمؤسسات الكبرى من خلال منتجاتها وما يترتب على ذلك وينعكس بصورة مباشرة على الحركة الاقتصادية الوطنية، فتعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خارطة الطريق إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية وتنمية تدفع بالقدرة التنافسية للمجتمع بأكمله إلى الإمام.

كما أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تساهم أيضاً بنصيب كبير في القيمة المضافة وتوفر السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود وهي وسيلة جيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى يمكن توجيهها إلى الاستثمار وتدعيم التجديد والابتكار بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات.

وبالرغم من امتلاك هذه المشروعات لطاقات كبيرة وضخمة فهي لا تزال غير مستغلة، وذلك لوجود العديد من المعوقات ومنها ارتفاع تكلفة التمويل وصعوبة الحصول عليه، والكم الكبير من اللوائح المعقدة التي تكبله بالإضافة إلى التفاوت الصارخ بين التكاليف المرتفعة التي تتحملها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالتكاليف التي تتحملها المشروعات الكبيرة، مما يؤدي إلى شل روح المبادرة وتردى الإنتاجية، إلى جانب الصعوبات المتمثلة في العمليات التسويقية والتوزيعية لارتفاع تكلفة هذه العمليات وافتقارها إلى هياكل إدارية تسمح لها بالتوسع المستقبلي ولأهمية هذا القطاع ومن أجل النهوض به فلا بد من تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية من أجل دعم هذا القطاع بمستوى مرضى نوعاً ما، وذلك لتوفير الدعم الكامل لأصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أولاً: أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة للعديد من الأسباب نذكر منها:

- ١- توقيت إجراءاتها بعد أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير حيث تتعرض البلاد لكثير من الضغوط المتمثلة في المطالب الفئوية لقطاعات كثيرة من العاملين في مختلف الجهات الخدمية بالمجتمع بالإضافة إلى نزوح مجموعات ضخمة من المصريين من البلاد العربية مثل ليبيا وغيرها من الدول، حيث تحتاج هذه المجموعات إلى وجود فرص عمل، ولتجاوز هذه المرحلة الحرجة والخروج بسلام من تداعيات هذه الأزمة فإن المخرج المتاح الآن هو في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .
- ٢- نشر الوعي على المستوي المحلي بأهمية تيسير تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمحور أساسي في منظومة التنمية المستدامة.
- ٣- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي يساعد على نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يؤدي معه إلى نشر فكر العمل الحر والتعامل الواعي مع الأدوات التمويلية الجديدة والمبتكرة في مجال هذه المشروعات.
- ٤- التحفيز على طرح مزيد من الأفكار حول وجود حزم متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع متابعة وتقييم تلك السياسات والبرامج بصفة دورية .

ثانياً : مشكلة الدراسة

ظهرت إنشاء وبعد ثورة الـ٢٥ من يناير عام ٢٠١١، العديد من المشاكل المتعلقة بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، حيث أن هناك تردد من جانب البنوك والجهات الأخرى المساندة لهذه المشروعات ومنها الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية وغيرها من الجهات في إعطاءها التمويل اللازم لإقامتها بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي يمر بها المجتمع المصري والتي انعكست بصورة واضحة على الاقتصاد المصري ، فلازالت هذه المشروعات تعاني من عدم سهولة ويسر الإجراءات الخاصة بالحصول على التمويل ألازم لإقامتها واستمرارها وبالتالي ازدياد حدة البطالة والتي انعكست بدورها في مزيد من المطالب الفئوية التي عطلت مسيرة الإصلاح بعد الثورة .

هذا يستدعي ترتيب الأوراق لتفعيل عمل هذه المشروعات وتوفير بيئة خصبة لها لكي تنمو وتزدهر، ولذلك فإن هناك حاجة ملحة لوجود رؤية مستقبلية واضحة للأدوار المتوقعة

للجهات التي تمول هذه المشروعات في الفترة المقبلة ليتم احتواء الأزمة المترتبة على أحداث الثورة والاستمرار في مسيرة الإصلاح، أي أن هناك حاجة ملحة لخلق مناخ مواتي للعمل بهذه المشروعات لكي تكون إضافة للعمل التنموي في مصر وليست إضافة عليه.

ثالثاً : أهداف الدراسة

تحدد أهداف الدراسة في تحديد لأدوار الجهات المتعاملة مع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية كما يلي :

- ١- دور البنوك في المرحلة الراهنة، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.
- ٢- دور صناديق الاستثمار في المرحلة الراهنة، عام ٢٠١١، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.
- ٣- دور شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.
- ٤- دور بورصة النيل في المرحلة الراهنة، ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.
- ٥- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدوره في المرحلة المستقبلية .
- ٦- دور صندوق التنمية المحلية في المرحلة الراهنة، ثم طرح تصور لدوره في المرحلة المستقبلية.
- ٧- دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.
- ٨- دور شركات التأجير التمويلي في المرحلة الراهنة، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة والمستقبلية.
- ٩- دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.
- ١٠- دور بعض الجمعيات الأهلية في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.

رابعاً: منهج الدراسة

سيتم الاعتماد على المسح المكتبي، ثم يتبع ذلك دراسة ميدانية تهدف إلى تسجيل آراء وتوقعات بعض الجهات التي تقدم خدمات تمويلية وخدمات غير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

خامساً: مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على مجموعة مختارة من الجهات التي تقدم خدمات تمويلية وخدمات غير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتتمثل في :

- ١- البنوك التجارية.
- ٢- صناديق الاستثمار.
- ٣- شركات رأس المال المخاطر.
- ٤- بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ٦- صندوق التنمية المحلية.
- ٧- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري.
- ٨- شركات التأجير التمويلي.
- ٩- الجمعية المصرية للتأمين التعاوني.
- ١٠- الجمعيات الأهلية.

سادساً: حدود الدراسة

١- نظراً لكثرة الجهات المتعاملة مع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سواء أكانت جهات داخلية تعمل داخل الحدود المصرية أو جهات خارجية تعمل خارج الحدود المصرية، فلقد اقتصرَت الدراسة على الجهات الداخلية فقط منها، كما تم أيضاً انتخاب البعض منها لدراسته وذلك لتشعب الموضوع لذلك لزم الأمر تحديد عدد من أهم الجهات العاملة في هذا المجال والتي بتناولها يمكن تحقيق أهداف الدراسة، أيضاً تم انتخاب عدد من الجهات لتطبيق استمارات الاستقصاء عليها دون الأخرى وذلك لصعوبة الحصول على بيانات من هذه الجهات الأخرى.

٢- لم يتم أخذ آراء المتلقين للخدمة من صغار المستثمرين وأرجئ ذلك لمرحلة ثانية من الدراسة .

٣- تم تحديد بعض البنوك بالدراسة الميدانية على أساس تعاملها مع أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأيضاً على أساس استجابتها للتعاون مع الفريق البحثي .

٤- تم تحديد بعض الجمعيات الأهلية بالدراسة الميدانية على أساس مدى توسعها في تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ، إلى جانب استجابتها للتعاون مع الفريق البحثي .

سابعاً: خطة الدراسة

خططت هذه الدراسة لتشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول: التعريف بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد المصري.

المبحث الثاني: تجارب مختارة لبعض الدول في مجال تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: دور البنوك في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الرابع: دور صناديق الاستثمار في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الخامس: دور رأس المال المخاطر في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث السادس: دور بورصة النيل في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث السابع: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الثامن: دور صندوق التنمية المحلية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث التاسع: دور شركة مخاطر الائتمان المصرفي المصري في مجال تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث العاشر: دور شركات التأجير التمويلي في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الحادي عشر: الدور المتوقع للجمعية المصرية للتأمين التعاوني في تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الثاني عشر: دور الجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر في تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية في المرحلة الراهنة والمستقبلية .

ثم تبع ذلك وضع لمجموعة من النتائج التي بنيت على واقع العمل بالدراسة، وبناء على ذلك تم وضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد متخذي القرار والعاملين في هذا المجال.

الفريق البحثي

يتكون الفريق البحثي من:

"مستشار البحث"
"المشرف على البحث"

- ١- أ.د. ممدوح الشرقاوي.
 - ٢- أ.د. إيمان أحمد الشربيني.
 - ٣- أ.د. نجوان سعد الدين.
 - ٤- د. محمد حسن توفيق.
 - ٥- د. وفاء مصيلحي.
 - ٦- د. عماد عبد القادر .
 - ٦- د. هبة ألباز.
 - ٧- أ. أماني محمد عبد الوهاب .
 - ٨- أ. فاطمة خميس.
 - ٩- أ. ريم فتحي.
 - ١٠- أ. أسلام محمد محمود.
 - ١١- أ. عاصم أحمد زينهم .
 - ١٢- أ. إيمان رمضان .
- السكرتارية :

- ١- أ. فردوس محمد رمضان .
- ٢- أ. أميمة أحمد محمد سلطان .
- ٣- أ. محاسن حسن أحمد فرج .

شكر وتقدير

يتوجه الباحث الرئيسي بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم بجهده وفكره في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود ، داعيا الله عز وجل أن يكون فيه ما ينفع الناس والوطن الحبيب ، وكذلك يتوجه الباحث الرئيسي بالشكر والتقدير لإدارة المعهد ، ولجنة البحوث ، ولمركز التوثيق والنشر، علي ما ساهم به كل منهم في إخراج هذا العمل .

المبحث الأول

التعريف بالمشروعات متناهية الصغر
والصغيرة والمتوسطة
وأهميتها في الاقتصاد المصري

المبحث الأول

التعريف بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد المصري

مقدمة:

كان ولا زال هناك اختلاف كبير بين المتخصصين في تحديد تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن مفهوم هذه المشروعات لازال يثير جدلاً كبيراً يتعذر معه أن تحدد مفهوم هذه المشروعات على مستوى كل الدول العربية والأجنبية، وذلك لأن هذه المشروعات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها، حيث يعد تحديد الحجم ما بين متناهي الصغر والصغير والمتوسط والكبير تحديداً تقديرياً نسبياً يختلف باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها هذه المشروعات. (١)

ولذلك كانت ولا تزال هناك مجموعة من المعايير يمكن من خلالها تصنيف هذه المشروعات منها معيار حجم العمالة ، معيار رأس المال المستثمر في قيمة الأصول الثابتة، معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة ، معيار كمية وقيمة الإنتاج أو حجم المبيعات وغيرها من المعايير الأخرى.

أولاً: التعريف بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر
هذا وقد وضعت مصر تعريفاً لهذه المشروعات وذلك طبقاً للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، ويعد هذا القانون هو الأساس الآن في تحديد ما هو متناهي الصغر والصغير والمتوسط، وسيتم التعريف بهذا القانون كما سيلي بيانه: (٢)

١- مادة (١) من الباب الأول

يقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً.

٢- مادة (٢) من الباب الأول

يقصد بالمنشأة متناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

ومن الجدير بالذكر أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بإصدار اللاحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة قرر في المادة الثانية أن المقصود بتطبيق أحكام هذه اللاحة أن المنشآت تعنى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٣- مادة (٥) من الباب الثالث: تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر

ينشأ في كل محافظة بقرار من المحافظ وبالتنسيق مع الصندوق الإجتماعي للتنمية صندوق وأكثر لتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحدد لتنظيم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة. وتتكون موارد هذه الصناديق من:

- التمويل الذي يتاح من الصندوق الإجتماعي للتنمية.
- ما تخصصه الدولة من إعتمادات لتمويل هذه الصناديق بغرض تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
- ما تخصصه المجالس الشعبية المحلية من الموارد المحلية.
- التمويل الذي يتاح من مؤسسات التمويل من الهبات والمنح التي تقدم لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

٤- المادة (٦) من الباب الثالث

يندرج في الخطة السنوية للدولة ما يتقرر من تمويل ميسر للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وتحدد مصادر هذا التمويل بما في ذلك ما يتاح لصناديق المحافظات، كما يدرج في الموازنة العامة للدولة ما يخص الدولة من الإعتمادات التي تترتب على ما تقدم سواء بالباب الرابع " التحويلات الرأسمالية " أو الباب الثاني " النفقات الجارية ".

٥- المادة (١٦) من الباب الرابع

لا يجوز إيقاف نشاط أي منشأة صغيرة أو متناهية الصغر إدارياً إلا في حالة ارتكاب مخالفة تستوجب الغلق قانوناً، وفي هذه الحالة تخطر المنشأة بالمخالفة، وبالمدة المحددة لإزالتها، ويتم إيقافها إذا أنقضت هذه المدة دون إزالة المخالفة.

هذا وسيوضح الجدول التالي (رقم ١) المفاهيم والتعاريف المختلفة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والمعتمدة على معياري عدد العمال ومجموع الأصول الرأسمالية وذلك لمجموعة مختلفة من الجهات المتعاملة مع هذه المشروعات. (٣)

جدول (١)*

المفاهيم والتعاريف المختلفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة ، والمعتمدة على معياري عدد العمال ومجموع الأصول الرأسمالية

المفاهيم والتعاريف للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	الجهات
المشروعات التي لا يقل رأس المال فيها عن ألف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين بها عن ٥٠ عامل.	في مصر: قانون المشروعات الصغيرة رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤.
المشروعات التي يتراوح عدد العمال بها بين ١٠-٥٠ عامل، ولا يتجاوز الاستثمار فيها ١٠٠ ألف جنيه.	وزارة الصناعة.
المشروعات التي يعمل بها من ١٥ إلى ٤٩ عامل.	وزارة الاقتصاد
المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥٠ عامل مع الأخذ بأسلوب الإنتاج.	وزارة التخطيط
المشروعات التي يبلغ عدد العاملين بها من ٩ فأقل وحتى ٢٠ عاملاً، وتستخدم وحدات آلية بسيطة.	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
المشروعات المتناهية الصغر هي التي تصل تكاليفها الاستثمارية حتى نصف مليون جنيه. المشروعات الصغيرة هي التي تصل تكاليفها الاستثمارية حتى مليون جنيه.	الهيئة العامة للتصنيع
المشروعات التي تتراوح أصولها الثابتة ما بين ١٥٠ ألف جنيه و ٣٠٠ ألف جنيه (١٩٨٢). وعدد العمال أقل من ٥٠ عاملاً. وفي تعريف آخر في عام ١٩٩٢: هي المشروعات التي يتراوح إجمالي استثماراتها ما بين ٧٥٠ ألف جنيه و ٢٥٠ ألف جنيه.	بنك التنمية الصناعية المصري
هي المشروعات التي يعمل بها من ١٠ لأقل من ١٠٠ عامل، ورأس مال المعدات ٥٠٠ ألف جنيه.	المجالس القومية المتخصصة.
المشروعات التي يعمل بها من ١٠ حتى ٤٩ عامل.	معهد التخطيط القومي.
المشروعات التي رأس مالها بين ٥٠ ألف جنيه وحتى ٢٠٠ ألف جنيه والتي يشترك فيها أكثر من أربعة مستفيدين.	الصندوق الاجتماعي للتنمية.
المشروعات التي تستخدم من ١ حتى ٥ عمال ويتراوح حجم القرض لها ما بين ٢٥٠ جنيه إلى ١٠ آلاف جنيه.	البنك الوطني للتنمية.
المشروعات الحرفية هي التي تستخدم من ١ حتى ٥ عمال. والمشروعات الصغيرة تلك التي تستخدم من ١ حتى ١٥ عامل.	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية.

تابع جدول (١)*

المؤسسات والمنظمات الدولية: اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشئون شرق آسيا والشرق الأقصى.	منشآت لا يتعدى العاملين فيها ٥٠ عامل في حالة عدم استخدام قوى محرك، أو ٢٠ عامل في حالة استخدام قوى محرك.
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	المشروعات الحرفية يعمل بها من ١-٥ عمال. المشروعات الصغيرة يعمل بها من ٦-١٥ عامل وتقل أصولها الثابتة عن ٢٥ ألف دولار باستثناء الأرض والمباني.
الاتحاد الأوروبي	المشروعات التي يتراوح عدد العاملين بها بين ١٠-٢٥٠ عامل. وفي تعريف آخر: تلك التي يعمل بها ٢٥٠ عامل وحتى ١٥٠٠ عامل ولا تزيد قيمة الأصول المستثمرة عن تسعة ملايين دولار.
منظمة العمل الدولية	الصناعات التي يعمل بها ٥٠ عامل ولا يزيد رأس مالها عن ١٠٠ ألف دولار.
منظمة التمويل الدولية The International Finance Corporation	المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يقل عدد العمال فيها عن ٣٠٠ عامل وتقل أصولها عن ١٥ مليون دولار.
بعض الدول التي لها تجارب رائدة في هذا المجال : الولايات المتحدة الأمريكية.	المشروعات التي يقل عدد العاملين بها عن ٥٠٠ عامل.
المملكة المتحدة	الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها ٢٠٠ عامل ولا يزيد رأس المال المستثمر فيها عن مليون دولار.
اليابان	الوحدات التي يعمل بها أقل من ٢٠٠ عامل (مشروع صغير أما التي يعمل بها ٢٠ عامل فأقل فهذه الصناعات متناهية الصغر.
اندونيسيا	المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠٠ عامل (مشروع صغير). تعريف آخر: المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٩ عامل والأصول الثابتة حتى ٥٠٠ ألف روبية.
الفلبين	المشروعات الصغيرة يعمل بها ما بين ١٠-٩٩ عامل.
ماليزيا	المشروعات التي يقل عدد العمال بها عن ٢٥ عامل والأصول الثابتة حتى ٢٥٠ ألف دولار ماليزي.
تايلاند	المشروعات التي يقل العمال بها عن ٥٠ عامل والأصول الثابتة أقل من ٢ مليون BAHT.
سنغافورة	المشروعات التي يقل العمال بها عن ٥٠ عامل والأصول الثابتة حتى ٢٥٠ ألف دولار سنغافورة.
الهند	المنشآت التي توظف أقل من ٥٠ عامل عند استخدام الآلات، أو أقل من ١٠٠ عامل في حالة عدم استخدام الآلات، ولا يتجاوز الأصول الرأسمالية ٥٠٠ ألف روبية.
السودان	المنشآت الصناعية التي يعمل بها ٣٠ عامل ولا يتعدى رأس المال المستثمر ٨٦ ألف دولار متضمناً الأرض والمباني.

*المصادر:

- (١) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية - التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥.
- (٢) د.عيلة محمد الخواجة، دور الخدمات المالية وغير المالية في تدعيم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠٠٧.
- (٣) د.فتح السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥.

ويلاحظ من الجدول أن التعاريف الرسمية تعتمد على معيار العمالة منفرداً، أو مع معايير أخرى، وذلك نظراً لسهولة قياس هذا المعيار وتميزه بالثبات النسبي.

وفي مصر لم يحدث اتفاق على الحدود الدنيا والحدود القصوى لعدد العاملين أو رأس المال، كما لا يزال هناك خلط بين الأحجام المختلفة للمشروعات. بالإضافة إلى أن هناك اختلاف للتعريف من عام لآخر. وهذا يعنى الحاجة لوضع قانون خاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة يأخذ في اعتباره الأحجام المختلفة لهذه المشروعات في مصر تبعاً لمعايير يتم الاتفاق عليها.

ووفقاً لدراسة أصدرتها وزارة المالية لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيح لهذه التعاريف كما هو ظاهر في جدول (٢)، حيث تم تصنيف المشروعات حسب القطاعات الاقتصادية كما يلي:

جدول (٢)*

تعريف الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر
تبعاً لمعيار عدد العمال وحسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	عدد العمال			
	صناعات متناهية الصغر	صناعات صغيرة	صناعات متوسطة	صناعات كبيرة
التجارة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠*
الخدمات	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠*
الصناعة	١-٤	٥-٤٩	١٠-٩٩	١٠٠*
البناء	١-٤	٥-٤٩	١٠-٩٩	١٠٠*

*المصدر: عبلة محمد الخواجة، مرجع سبق ذكره .

ثانياً : سياسات تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
هناك مستويين لصياغة سياسات تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المستوى الأول يستهدف تنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمستوي الثاني من السياسات يستهدف تعظيم دور هذه المشروعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الشاملة .

١- سياسات تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة علي المستوى الأول : (٤)

أ- تنوع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري .

- ب- تنمية المدخرات المحلية .
 - ج- إحداث التراكم الرأسمالي وتنشيط الحراك الاجتماعي .
 - ح- تعظيم استخدام الخامات المحلية .
 - خ- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات .
 - د- تنمية الصادرات .
 - ع- تنمية نشاط إعادة التصدير .
 - غ- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة .
 - ف- توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة والغير ماهرة .
 - ق- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع المصري .
 - ص- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية .
 - ض- تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية .
 - ط- استخدام التكنولوجيات المحلية .
 - ظ- تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات .
 - م- تحقيق هيكل النشاط الصناعي المصري .
 - ن- توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة .
- ٢- سياسات تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة علي المستوي الثاني :
- أ- نشر ثقافة العمل الحر .
 - ب - بناء وتنمية مجتمع الريادة للأعمال في مصر.
 - ت- إنشاء وتطوير قاعدة المعلومات الرئيسية عن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المصرية .
 - ث- تطوير وتنويع حزمة الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .
 - ج- تطوير الخدمات المالية لتحقيق القدرة التنافسية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .
 - ح- التدريب وإعادة التدريب لتنمية القدرات المؤسسية والبشرية .
 - خ- تنويع قاعدة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنويع منتجاتها وتشجيع التطوير والابتكار .
 - د- مساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات التوسع العمرانية والتنمية المكانية .
 - ع- تشجيع التجمعات الصناعية الطبيعية والاصطناعية .

غ- منح مزايا تفضيلية لقطاعات صناعية واعدة وأنشطة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات الأولوية.

ف- تنمية قدرات التشغيل الذاتي من خلال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

ق- تحفيز القطاع غير الرسمي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو الالتزام والانضمام إلى القطاع الرسمي .

ك- تشجيع وتعظيم التعاون الدولي مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية ونقل التجارب والخبرات .

ل- تفعيل قانون المشروعات الصغيرة والقوانين المرتبطة بتنميتها ورصد المعوقات القانونية التي مازالت قائمة لمواجهتها .

م- تفعيل الإستراتيجية القومية ومتابعة تنفيذها .

ثالثا : أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري مقدمة:

تلعب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دوراً اقتصادياً واجتماعياً بارزاً في الاقتصاد المصري وفقاً للإحصاءات الرسمية : (٥٠)

- تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من (٥٠) عامل حوالي ٩٩% من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي.

- يسهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة.

- يعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٣/٢ قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ٤/٣ قوة العمل بالقطاع الخاص الزراعي.

- على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز ٤% فقط مقارنة بـ ٦٠% في الصين و ٥٦% في تاوان و ٧٠% في هونج كونج و ٤٣% في كوريا.

ولقد ازدادت هذه الأهمية بشكل كبير عقب أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير وذلك مع ارتفاع حدة المطالب الفئوية لكثير من فئات المجتمع المصري بالإضافة إلى مطالب النازحين من الدول العربية الأخرى.

وبالرغم من أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تعاني عند حصولها على الخدمات التمويلية اللازمة لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل والثابت على والتي تتسم بالاستمرارية، حيث تواجه هذه المشروعات عقبات جمة في سبيل

حصولها على التمويل المصرفي فأغلب مؤسسات القطاع المالي وأدواته غير مهيأة لخدمة هذه المشروعات وذلك للعديد من الأسباب والتي نذكر منها ارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة إليها بالإضافة لعدم تنوع أساليب المتابعة.

كما تعاني أيضاً هذه المشروعات عند حصولها على الخدمات الغير التمويلية والتي تشمل التدريب والخدمات الاستشارية وخدمات التسويق والخدمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وتحصل هذه المشروعات على هذه الخدمات بواسطة مجموعة من مقدمي الخدمات الغير تمويلية والوسطاء الذين يعملون على تقديم المساعدة والمعونة الفنية لمقدمي هذه الخدمات. ولكل ما تقدم نجد أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تلعب العديد من الأدوار تتمثل في: (٦)

١- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إصلاح هيكل الصناعة.

٢- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة.

٣- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات.

٤- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٥- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية.

هذا وسيتم تفصيل النقاط السابقة كما يلي بيانه:

١- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إصلاح هيكل الصناعة : تمتلك هذه المشروعات إمكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية فيمكنها أن تساهم في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي والناجم عن الزيادة المستمرة للمستلزمات الأجنبية على حساب المنتجات المحلية بما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الطاقات الإنتاجية المعطلة نتيجة لنقص العملات الأجنبية .

مما تقدم نجد أنه من الأهمية بمكان الاهتمام بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية مع إعطاء اهتمام متزايد للمشروعات المغذية للصناعات الكبيرة من خلال مراجعة دقيقة للصناعات الكبيرة القائمة ودراسة إمكانيات إسناد بعض المراحل الإنتاجية الخاصة بها إلى بعض المشروعات الصغيرة بشرط أن تتبنى المشروعات الكبيرة، المشروعات الصغيرة وتقدم لها كافة المساعدات الفنية والعمالة المدربة حتى تضمن الحصول على مكونات إنتاجها بأعلى كفاءة وأدنى تكلفة إنتاج.

٢- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة تتمتع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بخصائص من أهمها استخدام الأساليب الفنية كثيفة العمل وبالتالي يمكنها استيعاب أعداد كبيرة من العمال وقدر محدود من رأس المال حيث تقل تكلفة خلق فرص العمل في هذه المشروعات عن التكلفة في المشروعات

الكبيرة لانخفاض تكاليفها الاستثمارية ، كما يمكن التوسع في إنشاء هذه المشروعات في المناطق العمرانية الجديدة وبالتالي يمكنها استيعاب العمالة الفائضة المتوافرة في التجمعات الحضرية الكثيفة.

٣- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات
تعتبر هذه المشروعات مجالاً خصباً لتشجيع الادخار المحلي حيث تتميز بانخفاض تكاليف رأس المال بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط المشاركة التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم. أي أن إقامة هذه المشروعات يمثل نمطاً للاستثمار أكثر انسجاماً مع تفضيل المستثمرين وخاصة في مصر، حيث يشكل أحد الأوعية الهامة لاجتذاب المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج بدلاً من تبديدها في أوجه الإتفاق الأخرى غير المنتجة.

٤- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تدعيم الصادرات
يواجه الاقتصاد المصري عجز كبير ومتزايد في الميزان التجاري لذلك من الضروري العمل على زيادة العائد الصافي للصادرات الناتجة من الاستثمارات المحققة، ويمكن أن تقوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية الصادرات وتخفيض العجز في الميزان التجاري وذلك بطريقة مباشرة من خلال كسب الأسواق الخارجية ويتحقق لها ذلك من خلال رفع مستوى جودة منتجاتها ، أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال تزويد المنشآت الصناعية الكبيرة بالمواد الخام المحلية والعمالة المحلية وبالتالي عدم اللجوء إلى استخدام المواد الخام المستوردة أو استقدام العمالة من الخارج .

٥- دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية

يقترن تنمية ودعم هذه المشروعات بالدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية والتي تستهدف تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل والقوى الشرائية وخلق فرص عمل بين أفراد المجتمع، حيث أن هذه المشروعات تتصف بالانتشار الجغرافي مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تتركز في المدن الرئيسية لذلك نجد أن لهذه المشروعات القدرة على تحقيق أهداف تنمية وإجتماعية تتمثل في انتشار الصناعة في وسط التجمعات السكانية بما يخفف من حدة الفقر في المناطق الأقل تقدماً والنائية ويساهم في تقليل الفوارق الدخيلة بين الحضر والريف ، كما تساهم في امتصاص فائض العمالة الزراعية في الريف وخصوصاً في حالة تواجد بطالة مقنعة وهي بذلك تحد من هجرة أهل الريف المدن ، إلى جانب إعطاءها لفرصة أكبر لقطاع عريض للعمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة حيث أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيات بسيطة وأقل تعقيداً من المشروعات الكبيرة.

ملخص المبحث الأول

يعد وجود تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع الهام ، كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد بيانات متسقة وموثوق بها ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بهذه المشروعات لفهم طبيعتها وتقييم أثر التغيرات الخاصة ببيئة العمل عليها من خلال إجراء المشاورات ووضع الحلول الملائمة.

ويعتبر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الوثيقة التي يمكن الاحتكام عليها بالنسبة لتعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويقع هذا القانون في أربعة أبواب، الباب الأول منها يتعلق بتعريف للمشروعات الصغيرة ويقع في مادتين والباب الثاني يتعلق بالتأسيس والتعامل مع الجهات المحلية والأجنبية ويقع في مادتين، والباب الثالث ويتعلق بتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ويقع في خمسة مواد، والباب الرابع ويتعلق بالحوافز والتيسيرات ويقع في تسعة مواد.

ولكي تؤثر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري بصورة فعالة، فإنها تحتاج إلى بيئة عمل ناضجة ومواتية ومساندة تشمل بناء إطار من السياسات السليمة لأموال المنافسة وحقوق الملكية والإفلاس والضرائب .

هذا وتلعب معظم الحكومات دوراً رائداً ومهماً لمواجهة العقبات التي تعترض إنشاء ونمو هذه المشروعات ، ويشمل هذا الدور أموراً كثيرة مثل ، تقديم الخدمات التمويلية لهذه المشروعات، وقد يتم القيام بهذا الدور أحياناً بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات تملكها الحكومة كالبنوك وإن كان هناك اتجاه متزايد للقيام بهذا الدور من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

هوامش المبحث الأول

- ١- د. سمير عبد الحميد عريقات ، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، مذكرة خارجية رقم (١٦٢٢)، معهد التخطيط القومي، يونيو، عام ٢٠٠٤ ، ص ٩-١٠ .
- ٢- القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ لتنمية المنشآت الصغيرة.
- ٣- د. عبلة محمد الخواجة ، دور الخدمات المالية وغير المالية في تدعيم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، البنك المركزي المصري - المعهد المصرفي المصري، ٢٠٠٧ .
- ٤- م . عزمي مصطفى ، سياسات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، المكتب الفني ، يناير عام ٢٠٠٧ ، ص ١ - ١٤ .
- ٥- www.mfti.gov.eg
- ٦- <http://workmarket.biogspot.com>

مراجع المبحث الأول

- ١- حسين عبد المطلب لأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ٢٢٩، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة ، أكتوبر ، عام ٢٠٠٦ .
- ٢- وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الاجرائي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إعداد جورج لبرش، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠٢ .
- ٣- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠١ .
- ٤- وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، إطار سياسي عام وخطة عمل، نوفمبر ، عام ٢٠٠٤ .

المبحث الثاني

تجارب مختارة لبعض الدول في مجال تنمية
وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني

تجارب مختارة لبعض الدول في مجال تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مقدمة :

تحتل قضية اعتماد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كأداة من أدوات تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية مكاناً هاماً في تفكير الباحثين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية على حد سواء بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن الدول المانحة التي تقدم مساعدات مالية في صورة قروض ومعونات بصورها المختلفة.

وهناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي سيتم استعراض بعضها على سبيل المثال لا الحصر، نذكر منها تجربة الهند وتجربة إيطاليا وتجربة فنلندا وتجربة الدنمرك وتجربة بنجلاديش وتجربة مصر وذلك من خلال هذا المبحث.

مما تقدم يمكن القول أن هذا المبحث يهدف إلى نقل التقنية والخبرة في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يساعد على اختصار الوقت والتقدم بخطى ثابتة للإمام ولكن مع التأكيد على أن لكل تجربة خصوصيتها ومقوماتها وعوامل نجاحها التي قد لا تشاركها فيه تجربة أخرى.

أولاً: التجربة الهندية

تعد الهند من أكثر الدول التي حققت نجاحاً في مجال تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعظيم دورها في توليد الدخل وتوسيع قاعدة الإنتاجية بها، حيث شكلت هذه المشروعات حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية الهندية، ولذلك اعتمدت هذه المشروعات كأحدى الوسائل الفعالة لمواجهة المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والفقر.

وكبداية لتحقيق ما تقدم، طبقت الهند في عام ١٩٨٤ فكرة (STEP) من خلال المركز القومي للأبحاث والدراسات (NRDC) وتتمثل فكرة (STEP) في إنشاء مؤسسة فنية أو معمل أبحاث متخصص يقوم بمساعدة أصحاب هذه المشروعات من المستثمرين الجدد وتوفير المعاونة الفنية والتكنولوجية والتسويقية لهم خلال فترة زمنية محددة تتراوح عادة ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات مما يعمل على إخراج عناصر جديدة من شباب رجال الأعمال والمنظمين يتمتعون بمهارات تدريبية متطورة تساعدهم على تطوير مشاريعهم

لمواكبة التطور العالمي في تكنولوجيا هذه المشروعات، وقد تم توفير التمويل لهذه المؤسسة من خلال الإعانات المقدمة من الضامنين كمساهمات عن طريق المؤسسة العلمية والمؤسسات التمويلية والدعم المباشر من الدولة والهيئات والتبرعات والعائد على الاستثمار والمقابل المادي للخدمات التي تقدمها المؤسسة لأعضائها بالإضافة إلى رسوم العضوية في نظام (STEP). (١)

ومما يدل على أهمية هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي حسب آخر الإحصاءات فإن هذه المشروعات تقوم بتوظيف ما يزيد عن (٤٠) مليون شخص، ويشكل العاملون فيها ما يزيد عن ٧٥% من إجمالي قوة العمل في القطاع الصناعي، وتولد ما يزيد عن ٥٠% من إجمالي الإنتاج الصناعي، وتشكل صادراتها ٣٠% من إجمالي الصادرات الهندية، كما يضم هذا القطاع أكثر من (٣) ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة ٣٥% من حجم المنتجات الهندية، حيث بلغ معدل النمو القومي لهذه المشروعات حوالي ١١,٣%، وتبلغ قوة التوظيف حوالي (١٧) مليون منتج ينتجون بما يعادل (١٠٧) مليار دولار سنوياً بنسبة ١٠% من إجمالي الناتج القومي. (٢)

هذا وتعرف المشاريع الصغيرة، في الهند بالمشاريع التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية (٦٥) ألف دولار، أما المشاريع المتوسطة فهي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية (٧٥٠) ألف دولار. أما المشاريع ما دون (٦٥) ألف دولار فتعد متناهية الصغر. (٣)

١- أشكال الدعم الحكومي وعوامل نجاح التجربة الهندية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- توفير البنية التحتية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحا ووسائل اتصال سلكية ولاسلكية.
- إقامة مراكز لتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أقاليم الهند ومدّها بالإمكانيات المادية عملاً على تشجيع العلماء والباحثين على تطوير التكنولوجيا التي تلائم هذه المشروعات.
- تقديم الحوافز والتسهيلات حسب نوع النشاط تشجيعاً لجذب وتوطين هذه المشروعات في ولايات الدولة.
- منح الامتيازات والتراخيص والإعفاءات الضريبية لهذه المشروعات.
- إقامة حضانات للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء الأولوية في توفير البنية الأساسية لتجمع هذه الصناعات .

٢- المعوقات والمشاكل التي واجهت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند واليات حلها

أ- المعوقات والمشاكل

* مشكلة التمويل : وتعد من أكبر المشاكل التي واجهت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند، لذلك قامت الحكومة المركزية في الهند بالعمل على توسيع قاعدة تمويل هذه المشروعات، فأنشأت عدداً من المؤسسات التمويلية لتقديم القروض اللازمة لتمويل رأس المال الثابت ورأس المال العامل لهذه المشروعات، وتم ذلك عن طريق عدة جهات منها:

- البنوك التجارية.
- بنك الهند للتنمية الصناعية.
- البنود التعاونية.
- البنوك الإقليمية.
- أجهزة الولايات للتمويل.
- بنك الإتحاد الهندي.
- الجهاز القومي للصناعات الصغيرة.
- جهاز تنمية الصناعات الصغيرة.

هذا وتعتبر البنوك التجارية هي المصدر الرئيسي لإقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أما الجهاز القومي للصناعات الصغيرة فيقدم خدماته عن طريق توفير المعدات بنظام التمويل التأجيري (محلية كانت أو مستوردة) بنظام تفاضلي، وقد قامت الحكومة الهندية بوضع خطة لضمان القروض من خلال وضع إحتياطي بالبنك المركزي بالهند لمواجهة الخسائر المحتملة بالمشاريع متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة، كما وضعت خطط أخرى لرفع مستوى الخبرة الفنية والمهارية لأصحاب هذه المشروعات.

* مشكلة التسويق : وتعد من المشكلات الرئيسية التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولذا ركزت الهند على إيجاد حل لهذه المشكلة تمثل في برامج تنمية التعاقد من الباطن، وقد تكون هذه التعاقدات محلية وقد تكون دولية. هذا ويتوقع أن تتسع نسبة التعاقدات الفرعية في المستقبل في بعض الصناعات فقد تصل في صناعة النقل إلى ما بين ٦٠%-٩٠% من إجمالي منشآت صناعة النقل، وقد تصل إلى ما بين ٥٠%-٧٥% في صناعات الاتصالات وإلى ما بين ٢٠%-٤٠% في تصنيع آلات ومعدات الورش.

* سياسات التمييز التسعيري: ولقد قامت الحكومة الهندية بإعطاء أولوية في مشترياتها للشراء من إنتاج المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأعطتها سعراً يزيد عن ١٥% على السعر الذي تباع به كحافز، كما أن هناك تمييز سعري على مشتريات هذه المشروعات من الوحدات الحكومية، مما ساعد هذه المشروعات على تصريف منتجاتها بأسعار مناسبة تحقق أرباحاً لتلك المنشآت .

ب-آليات الدعم والتطوير

هناك العديد من الآليات لهذا الدعم تتمثل في:

*الآلية الأولى إنشاء هيئة عليا لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تنظم الهند قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال الجهاز القومي للصناعات الصغيرة الذي يتولى إعداد وتنفيذ السياسة القومية وتعظيم دور القطاع في الاقتصاد الهندي ويستهدف الجهاز تحقيق هدفين رئيسيين هما تقليل الفوارق بين الولايات والأقاليم الاقتصادية في الهند وخلق فرص عمل للحد من البطالة، كما يعمل على إعادة صياغة القوانين لصالح المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم المادي والفتى وبصيغ الجهاز السياسات الخاصة بهذه المشروعات ويتولى إنشاء معاهد التدريب ومحطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة وإعداد دراسات الجدوى المتخصصة.

*الآلية الثانية: إنشاء صندوق تمويل المشروعات الصغيرة، حيث تعتبر البنوك التجارية هي المصدر الرئيسي لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدم قروض بأسعار فائدة خاصة أو مدعمة، وبجانب ذلك أنشأت الحكومة صندوق آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى العمال بها رصدت له (٥٠) مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات. وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.

بالإضافة إلى ما تقدم فلقد اعتمدت التجربة الهندية على وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجياً مع الزيادة التدريجية في رأس مال المشروع، كما اعتمدت أيضاً على خلق نوع من التكامل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة ألزمت من خلاله المشروعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة.

وقد نتج عن هذه التجربة خلق عدد أكبر من فرص العمل وخفض معدلات البطالة حتى أصبحت فرص العمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد العمل في قطاع الزراعة مباشرة وأصبح إنتاجها يمثل حوالي ٥٠% من الإنتاج الصناعي الهندي. * الآلية الثالثة: إنشاء شركة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم الحكومة المركزية في الهند بتقديم المساعدات التسويقية المختلفة بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية والخارجية، وإقامة المراكز التجارية، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في المخزون الحكومي وبرامج المشتريات وتنظيم المعروضات وتنظيم المعارض التجارية، وضمان كفاءة التوكيلات التجارية، وإنشاء جمعيات تعاونية لخدمة العملاء وتقدير إحصائيات الإنتاج السائدة والمستقبلية وإنشاء غرف عرض للمنتجات في الخارج والاشتراك في المعارض الدولية، كما تقدم هيئة التنمية العالمية مساعدات تسويقية مختلفة للصناعات الصغيرة بالهند كإحدى الدول النامية.

٣- الدروس المستفادة من التجربة الهندية

- هناك العديد من الدروس التي يمكن أن نخرج بها من التجربة الهندية نذكر منها : (٤)
- أ- إنشاء الحكومة الهندية لعدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم اللازم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يوجد بها وزارة للصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية ، كذلك لجنة للصناعات الصغيرة والتي تعمل ككيان استشاري لوزارة الصناعات الصغيرة .
- ب- توفير عدد من البنوك المتخصصة في إقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة التغطية الائتمانية وتسهيل الحصول علي القروض اللازمة ، حيث تقوم الحكومة الهندية بزيادة أعداد هذه البنوك بصفة مستمرة .
- ج- إنشاء ثمانية محاكم خاصة للبت في القضايا الخاصة بالديون التي علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ح- إنشاء مراكز خاصة تعمل علي تنمية صادرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومساندتها في عملية الوصول إلي الأسواق الأجنبية .
- خ- إصدار التشريعات التي تغطي مختلف العلاقات القائمة في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، مثل قوانين الجودة والقوانين الخاصة بالتوظيف وقوانين حماية البيئة ، والقوانين التي تحدد ضريبة المبيعات وعدم المغالاة فيها وتتضمن إعفاء تلك الوحدات من رسوم الإنتاج .

ثانياً: التجربة الإيطالية

مقدمة:

تسيطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البنية الإنتاجية في الاقتصاد الإيطالي، فلدى ٤٥% من الشركات الإيطالية (١٠) عمال/ موظفين أو أقل وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى النسبة ٢٠% وفي بريطانيا ٣٥%، وتساهم الشركات التي تشغل أقل من ٢٠ عامل/ موظف في تحقيق ٤٢% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من (٥٠٠) عامل وموظف في إيطاليا لا تتعدى ٢٠% بينما تصل مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى ٣٣%. (٥)

١ - شكل سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

ولقد أظهر قسم الأبحاث في بنك إيطاليا Bank of Italy أن الأهمية المحدودة للمشاريع متوسطة الحجم تصبح كبيرة في حال تصنيفها على أساس ملكيتها لأنها غالباً ما تتجمع على شكل مجموعات ضمن تنظيمات تسمى " إتحاد شركات"، وهذه المشروعات عبارة عن شركات تعمل جنباً إلى جنب، ويعتبر هذا سر نجاح التجربة الإيطالية وهو خلق عناقيد صناعية في منطقة واحدة بالإضافة إلى تقسيم العمل بين الشركات حيث تكون كل منها مسئولة عن مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، وهو ما ساعد على زيادة التعاون بين الشركات وبعضها البعض بالإضافة إلى مرونة التعامل ومرونة سير العمل، كما ساعد على زيادة الإنتاجية بما لا تستطيعه كبرى الشركات، كما أدى أيضاً إلى مزيد من الاهتمام بمعايير الجودة وإلى زيادة جودة المنتجات وقدرتها التنافسية ليس فقط في السوق المحلي ولكن أيضاً في السوق العالمي، هذا بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية التي تعمل على أساسها الحكومة الإيطالية والتي أدت بدورها إلى وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى العالمية.

وفي هذا السياق فإن منظمة " الإتحاد التجاري الإيطالي العام" تضم المشاريع السابق الإشارة إليها ويتلخص دورها في تسريع عمليات التحقق من المشروعات وإجراءات منح القروض والمصادقات على الكفالات المقدمة، والتمويل الصحيح للاحتياجات الأنسب والوصول إلى تكلفة حقيقية للأموال المقرضة، أما التمويل متوسط الآجل فيسعى إلى تأمين الأموال اللازمة لتمويل رأس المال العامل وتحقيق الاندماجات وتمويل التأجير" أي استئجار التجهيزات"، بينما يتجه التمويل طويل الأجل بأشكاله الجديدة إلى مقابلة التطورات المتنامية للأصول الثابتة" وما يرتبط غالباً بنظام الكفالات التي تساعد على التقليل من مخاطر رأس

المال ويكون مصدر الأموال في هذه الحالة هي المصارف ذاتها ونادراً جداً ما تكون من الأموال الخاصة.

٢- أهم الدروس المستفادة من التجربة الإيطالية لتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٦)

أ- اعتماد نجاح تنمية المشروعات الصغيرة في إيطاليا على إتباع سياسة العمل من خلال العناقيد الصناعية والتي تعتمد فيها على تقسيم العمل بين المشروعات المختلفة داخل العقود، وتعتبر عملية تكوين العناقيد الصناعية من أفضل النواتج للتجربة الإيطالية.

ب- تم تقسيم مسئولية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين المؤسسات العاملة في هذا المجال حيث تعتبر وزارة الصناعة الراعي الرئيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتتولى مسئولية الإشراف والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية القومية، وتوفير المساعدات المالية من أجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج، أما وزارة البحث العلمي فتتولى دعم مشروعات الأبحاث، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم والمساعدات الخاصة بالتصدير والتجارة الخارجية، في حين تقوم الغرفة التجارية بتوفير المعلومات عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إيطاليا.

ج- إصدار العديد من التشريعات التي تحكم العلاقات المختلفة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: تجربة فنلندا

مقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المكون الرئيسي في اقتصاد فنلندا، وتحاول الحكومة دعمها بطرق مختلفة لكي تساهم في زيادة التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي البداية نقدم عرض لبعض الحقائق حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فنلندا كما يلي بيانه : (٧)

- يوجد في فنلندا (٣٦) مشروع صغير أو متوسط أو متناهي الصغر لكل (١٠٠٠) مواطن وهي نسبة قريبة من المتوسط المحقق على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل وهي (٤٠) مشروع لكل (١٠٠٠) مواطن.
- في عام ٢٠٠٨ بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر (١٨٥) ألف مشروع، (١٤) ألف مشروع صغير، ألفين مشروع متوسط، (٦٠٦) مشروع كبير، وبالتالي يمثل مجموع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن (٢٠٠) ألف مشروع بنسبة ٩٩,٤% من إجمالي عدد المشروعات في فنلندا.

- بلغ عدد العاملين بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (٨٤٧) ألف عامل وذلك بنسبة ٦١% من إجمالي عدد العاملين بالمشروعات المختلفة في فنلندا.

ويوضح الجدول التالي ملخص لأهم الإحصائيات حول وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فنلندا في عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١)*

أهم إحصائيات عن وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فنلندا عام ٢٠٠٨

نوع المشروعات	عدد المشروعات			عدد العاملين			القيمة المضافة		
	العدد بالآلاف	%	متوسط EU	العدد	%	متوسط EU	الأرقام MEUR	%	متوسط EU
متناهية الصغر	185.67	91.7	89.3	340,797	15.2	30.7	15,394	12.2	22.2
صغيرة	13.97	6.9	8.8	273,593	12.2	21.3	14,464	11.4	19.7
متوسطة	2.23	1.1	1.6	232,224	10.4	17.9	13,986	11.0	19.1
SMEs	201.87	99.7	99.7	846,614	37.9	69.9	43,844	34.6	61.0
كبيرة	0.61	0.3	0.3	541,956	24.2	30.1	38,972	30.8	39.0

*: تم حساب المؤشرات السابقة من قبل الباحث .

1- تطور السياسات الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة في فنلندا والتي تنقسم إلى

مرحلتين أساسيتين كالتالي: ٢

المرحلة الأولى : منذ بداية التسعينات حتى عام ٢٠٠٧

- في عام ١٩٩٣، تشكلت لجنة استشارية تابعة لوزارة التجارة والصناعة وكان الهدف من تشكيلها اقتراح سياسات لدعم وتهيئة المناخ لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- في عام ١٩٩٦، تقدمت اللجنة السابقة ببعض الاقتراحات الخاصة بتهيئة الإطار المؤسسي لعمل المشروعات الصغيرة عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية عند تعامل القائمين على المشروعات مع الجهات الحكومية، ووضع نظام جديد للضرائب يحفز على إنشاء تلك المشروعات ويخفف الأعباء عن القائمة منها وبالتالي تزيد قدرتها على الوصول للتمويل وتحقيق النمو.

- وضعت فنلندا من خلال برنامج دعم المشروعات الصغيرة تعريفاً محدداً لها، على أساس أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المشروعات التي يعمل بها أقل من (٢٥٠) عامل، و حجم مبيعات أقل من (٤٠) مليون يورو أو إجمالي أصول أقل من (٢٧) مليون يورو. ٥

- في منتصف التسعينات تم وضع مشروع "عقد المشروعات الصغيرة ١٩٩٥-٢٠٠٥" والذي هدف إلى توحيد البرامج والآليات المختلفة الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة والتنسيق بينها تحت قيادة واحدة متمثلة في وزارة العمل باعتبار أن المشروعات الصغيرة تمثل الحل الأمثل لمشكلة البطالة. ٦

- في عام ٢٠٠١، تم تدشين برنامج المشروعات الصغيرة من قبل الحكومة الفنلندية. وركز هذا البرنامج على دعم المشروعات الصغيرة في مرحلة ما قبل التأسيس، والمراحل الأولى من التشغيل وضرورة توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات سواء في المراحل الأولى من عمر المشروع، أو في مرحلة نمو المشروع والتي يمكن من خلالها مساعدته على التواجد عالمياً من خلال توفير دعم للتصدير.

المرحلة الثانية منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن

مثل خفض مستوى البطالة في المجتمع الفنلندي الهدف الأساسي لبرنامج رئيس الحكومة خلال فترته الانتخابية الأولى أعلن أنه سيعمل على توفير (١٠٠) ألف فرصة عمل بنهاية عام ٢٠٠٧. وقد رأت الحكومة أنه يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تشجيع إنشاء مشروعات جديدة خصوصاً الصغيرة منها، بالإضافة إلى التوسع وتحقيق النمو للمشروعات القائمة بالفعل.

وقد عملت الحكومة على توفير الموارد اللازمة لتهيئة البيئة التشغيلية العامة لتلك المشروعات، وتحقيق تعاون وتوزيع للأدوار بين الهيئات والشركات الحكومية المختلفة الداعمة والعاملة في مجال المشروعات الصغيرة، فقد شكلت مجموعة إدارة ممثلة من كافة الوزارات ولها مدير معين وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بوضع السياسات الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة.

وقد تمثلت محاور هذا البرنامج في النقاط التالية: ٧

- إجراءات خاصة بتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً في مرحلة ما قبل التأسيس وبدء التشغيل.

- دعم المشروعات الخاصة بفئات معينة مثل مشروعات المرأة، المشروعات الريفية، مشروعات الحرفيين، مشروعات المهاجرين، والمشروعات القائمة على أفكار جديدة عالية المخاطرة.
- تحسين مناخ الأعمال للمشروعات القائمة والساعية لتحقيق نمو في نشاطها، وتوفير مزايا ضريبية لتلك المشروعات.
- دعم انتقال سلس للملكية بين الأجيال المختلفة بحيث يضمن واستمرار المنشأة أو المشروع في حالة وفاة أحد الملاك.
- تهيئة المناخ من أجل تنمية روح الابتكار لدى المشروعات الصغيرة بما يدعم تنافسيتها سواء على المستوى المحلي أو العالمي.
- متابعة أداء الأسواق المختلفة سواء المالية منها أو الحقيقية وتقليل أثر الاضطرابات فيها على مسار عمل المشروعات الصغيرة.
- وضع معايير لقياس مدى التقدم الحاصل في مجال سياسات دعم المشروعات الصغيرة مثل معيار عدد المشروعات، ومدى مساهمتها في توفير فرص عمل وكذلك القيمة المضافة الإجمالية للمجتمع الفنلندي، وبدأت وزارة التجارة والصناعة منذ عام ٢٠٠٤ نشر تقرير سنوي يستعرض حال المشروعات الصغيرة بناء على هذه المعايير.

٢ - الجهات الممولة والداعمة للمشروعات الصغيرة في فنلندا

أ- البنوك

يمثل البنك الخيار الأول والتقليدي أمام المشروعات بصفة عامة حيث تعتبر البنوك اللاعب الرئيسي في النظام المالي في أي دولة والقناة الأساسية لنقل الأموال من المدخرين للمستثمرين.

وقد مثل الجهاز المصرفي في فنلندا مركز الثقل في النظام المالي ككل والجاذب الرئيسي للمدخرات، ففي عام ٢٠٠٤ كان إجمالي ثروة القطاع العائلي في فنلندا حوالي (٩٠) مليون يورو، وأكثر من ٥٠% من هذه الثروة كانت في شكل ودائع في البنوك ٨ وبالتالي لم تكن هناك السيولة الكافية لدى القطاع المالي غير المصرفي لكي ينمو .

وقد أتمم السوق المصرفي في فنلندا بالتركز الشديد حيث سيطر عليه عدد قليل من البنوك الكبيرة والتي توسعت نتيجة دخولها في عدد من عمليات الدمج والاستحواذ للبنوك الأصغر والتي كانت سبب في زيادة ربحية تلك البنوك.

وقد اعتمدت الشركات المتوسطة والصغيرة كثيرا على البنوك في توفير التمويل اللازم لبدء النشاط أو لنمو الشركة، وبالتالي أصبحت أكثر ارتباطا وتأثرا بالوضع في القطاع المصرفي

وقد حدث أن تعرضت المشروعات الصغيرة لأزمة ائتمانية كبيرة خلال التسعينات نتيجة حدوث أزمة في القطاع المصرفي - في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانفصال فنلندا عنه - وانتقال تأثيرها بالتبعية على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو ما أدى إلى إفلاس العديد من تلك الشركات نتيجة عدم قدرتها على الحصول على التمويل المطلوب.

على الرغم من ذلك مازال التمويل البنكي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة من التمويل المقدم لتلك المشروعات في الاقتصاد الفنلندي حيث أظهر مسح أجرى على عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٠٢ أن البنوك المحلية في فنلندا قدمت نسبة ٢٦% من إجمالي التمويل بالدين المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو بذلك يقع في المرتبة الثانية خلف التمويل المقدم من خلال دعم الصادرات بنسبة ٤٥% من إجمالي الدين المقدم.

ب- شركات رأس المال المخاطر

يقوم نشاط هذه الشركات على تجميع رؤوس الأموال واستثمارها في شركات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوى لكنها في نفس الوقت لا تضمن تحقق عائد في تاريخ محدد ، في مقابل الحصول على فائض قيمة مرتفع نسبياً في المستقبل. ٩ وبالتالي نجد من تعريف نشاط رأس المال المخاطر مدى ارتباطه بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بأعمالها وبالتالي إجماع البنوك عن تمويلها.

أما بالنسبة لسوق رأس المال المخاطر في فنلندا، نجد أنه عانى في فترة التسعينات من هيمنة شركات رأس المال المخاطر المملوكة للقطاع العام بالإضافة إلى وجود عدد من الشركات الخاصة الصغيرة والحديثة نسبياً. ١٠

أما الآن فيوجد - وفقاً لجمعية رأس المال المخاطر الفنلندية - (٣٧) شركة تعمل في هذا المجال وقد قدمت هذه الشركات في مجملها تمويلاً قدره (٨٧٧) مليون يور عام ٢٠٠٧ وقد أتجه هذا التمويل نحو إنشاء شركات جديدة، وقد توزع هذا التمويل بين صناعة الخدمات ٣٤%، المنتجات الصناعية والخدمات ١٩%، الصناعات الطبية ١٣%، الصناعات الالكترونية ٧% وبالتالي فإننا نجد أن لتلك الشركات دور مهم في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خصوصاً تلك القائمة على أفكار ابتكارية جديدة.

٣- الجهات الحكومية الداعمة والممولة للمشروعات الصغيرة

أ- وزارة التجارة والصناعة

تعتبر من أهم الجهات المشاركة في عملية دعم المشروعات الصغيرة حيث تعمل على وضع سياسات الدعم والمساعدات الخاصة بالتصدير والتجارة الخارجية. وتتبعها إدارياً شركة التمويل الفنلندية Finnvera وهي إحدى الشركات الرئيسية في مجال دعم المشروعات الصغيرة كما سيلي ذكره.

Finnvera

ب- شركة التمويل الفنلندية ١١

وهي شركة قطاع عام متخصصة في تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصادرات للمشروعات المختلفة وذلك في إطار تحقيق خطة الحكومة في مجال التجارة الخارجية. وتقوم بتقديم التمويل سواء في صورة قروض أو خطابات الضمان للصادرات، أو رأس مال مخاطر. وهي تتمتع بشبكة فروع واسعة تغطي معظم أراضي الدولة.

ج- الوكالة الفنلندية لتمويل التكنولوجيا والابتكار ١٢

The Funding Agency Finnish for Technology and Innovation

تقوم هذه الوكالة بتمويل المشروعات الصغيرة والواعدة في مجال الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية، أو القائمة على أفكار جديدة مبتكرة. والتمويل قد يكون في صورة قرض بفوائد ميسرة، أو هبة خصوصاً في حالة تمويلها لمشروعات بحثية وتنموية.

وفي عام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي تمويلها للمشروعات البحثية (٥٠٠) مليون يورو، ٤٠% لمشروعات بحثية في الجامعات المختلفة، و ٦٠% للشركات الواعدة والمبتكرة. إلى جانب إنشاءها إلى برامج لتسويق المنتجات والأفكار المبتكرة مما يساعد على نقل تطبيقات العلم والتكنولوجيا إلى الشركات الواعدة خصوصاً الصغيرة والمتوسطة.

د- الصندوق الفنلندي لدعم الإبداع ١٣ **The Finnish Innovation Fund, Sitra**

ويعمل هذا الصندوق في مجال تقديم رأس المال المخاطر عن طريق تقديم التمويل للمشروعات ذات المخاطر، وفرص النمو العالية والتي تحجم البنوك عادة عن تمويلها. كما تقوم بدور الوسيط أو المستشار الذي يعمل على بناء وتنفيذ ومراقبة الشبكات الصناعية المتخصصة بين الشركات الصغيرة العاملة في نفس المجال من أجل توحيد اتجاهاتها ورعاية مصالحها المشتركة. وتقوم أيضاً بدور الوسيط بين المستثمرين طالبي التمويل والمدخرين مقدمي التمويل ويتم ذلك عن طريق قيامها بتقييم الفرص الاستثمارية المطروحة وعمل دراسات جدوى لها. وتقدم أيضاً خدمات غير مالية للمشروعات

الصغيرة مثل الخدمات التسويقية والترويجية ومساعدة تلك المشروعات على اختيار الكفاءات الإدارية المطلوبة لتنفيذ واستمرار المشروع.

هـ- مراكز التنمية الاقتصادية والتشغيل

The Employment and economic Development Centers

تعمل هذه المراكز على تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تقديم المساعدة والدعم للمساعدة على تحقيق هدف الوصول بالمشروع للعالمية. إلى جانب منح تسهيلات خاصة للشركات التي لها أنشطة تصديرية.

٤- الدروس المستفادة من التجربة الفنلندية

أ- عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيانات مستقلة ولكن ينبغي دعم مفهوم خلق شبكات من الشركات الصغيرة والمتوسطة بين أصحاب تلك الشركات.

ب- اهتمت فنلندا كثيرا بتنمية الابتكار القائم على البحث العلمي حيث أنشئت العديد من الصناديق الخاصة بتمويل الأبحاث المختلفة سواء في الجامعات أو الشركات الواعدة والمهتمة بالبحث والتطوير.

ج- الاهتمام بتقديم الدعم للمشروعات التي من المتوقع أن تحجم البنوك ووسائل التمويل التقليدية عن توفير التمويل اللازم لها مثل الشركات ذات المخاطر المرتفعة وإمكانيات النمو العالية، والشركات صغيرة العمر والحجم والتي ليس لها ضمانات كافية للحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية.

د- العمل على دعم سياسات التجارة الخارجية والاستفادة القصوى من دعم الصادرات من خلال توجيه الجزء الأكبر منه نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الآليات اللازمة لتحقيق ذلك بما يعزز من تنافسية تلك الشركات وكذلك تنافسية الاقتصاد ككل.

و- دعم ملكية المرأة لمنشآت صغيرة ومتوسطة من خلال تقديم دعم خاص للمنشآت التي تملكها وتديرها امرأة، بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم لهم على الطرق الحديثة في الإدارة والوسائل المتقدمة في الإنتاج.

م- تقديم أفكار خاصة بتسهيل نقل ملكية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الأجيال المختلفة بحيث يضمن استمرار المنشأة أو المشروع في حالة وفاة أحد الملاك.

رابعاً: تجربة الدنمرك في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

تعد التجربة الدنمركية في إقامة وتمويل المشروعات الصغيرة، من أهم التجارب المتميزة، من حيث الانتشار وتهيئة البيئة المناسبة لعمل تلك المشاريع، حيث يتميز الاقتصاد الدنماركي بوجود أعداد كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتبلغ نسبة المشروعات الصغيرة (أقل من ٥٠ عامل) نحو ٩٧% من إجمالي المشروعات بالقطاع

الصناعي والخدمي، أما المشروعات متناهية الصغر (أقل من ٩ عاملين) فتبلغ نسبتها نحو ٨٧ % من إجمالي المشروعات بنفس القطاع ، وعلى مستوى التشغيل تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة ٣٧%، ٢١% على التوالي من إجمالي حجم التشغيل بالدمرك.

١- عوامل دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
توفر بيئة العمل في الدمر ك المناخ المناسب والملائم لإقامة واستمرار المشروعات، ويعتبر ذلك عاملاً أساسياً لدعم المشروعات بكافة أحجامها وتعظيم الفائدة منها ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- أ- انفتاح الاقتصاد الدمار كى على جميع دول الاتحاد الأوروبي، والذي أنفتح بدوره على الاقتصاد العالمى، مما يعظم فوائد علاقات التبادل التجاري والتجارة الخارجية في الدمر ك، وينعكس ذلك على تسويق منتجات المشروعات بأحجامها المختلفة.
- ب- سهولة الإجراءات المطلوبة لإنشاء المشروعات بكافة أحجامها، حيث تحتل الدمر ك المركز الأول بين دول الاتحاد الأوروبي والمركز الخامس عالمياً فيما يتعلق بسهولة الإجراءات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- ج- عدم معاناة الدمر ك من عجز في ميزانيتها، نتيجة لارتفاع الإيرادات من الغاز والبترو ل، بما ينعكس على وجود فائض بالميزانية العامة بالدولة، وإمكانية منح القروض للمشروعات المختلفة.
- د- انخفاض أسعار الفائدة، وكذلك انخفاض معدل التضخم، بما يتفق مع السياسات المالية والنقدية للاتحاد الأوروبي، مما يساعد على منح القروض بأسعار فائدة منخفضة.

٢- آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
تتبع الدمر ك بعض الآليات التي تساعد في تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومن هذه الآليات ما يلي:

- أ - سياسة التعليم والثقافة العامة:
تم إنشاء عدداً من المؤسسات التعليمية والتي تدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة قدرة الأفراد على القيام بالمشروعات المختلفة الحجم، ومن أبرز هذه المؤسسات:

* الأكاديمية الدمر كية الدولية للتنظيم
وهى أكاديمية يخدمها كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وتهدف إلى تأهيل خريجي التعليم العالى ليصبحوا منظمين (ENTREPRENEURS) قادرين على القيام بمشروعات صغيرة ومتوسطة.

*بيوت التنمية

والتي تمنح خريجي التعليم العالي الفرصة لبلورة أفكار مشروعاتهم مثال توفير الدعم الفني لهذه المشروعات.

*مؤسسة أنشطة وثقافة التنظيم

وهي مؤسسة تتولاها الحكومة والقطاع الخاص، وتهدف إلى نشر ثقافة التنظيم ودعم القدرات والمواهب الفكرية الشابة، وذلك خلال مراحل التعليم المختلفة، وأيضاً من خلال عمل حملات ومسابقات ومنح جوائز كحوافز للمواهب الشابة.

ب- سياسة الإرشاد والتوجيه العام

وتعتمد هذه السياسة على الآتي :

*وجود وحدة خدمة الأعمال BUSINESS SERVICE التي تعمل على توفير المعلومات الأولية، وتوجه العملاء للمستشارين المختصين، كما تقوم هذه الوحدة بإجراء دورات تدريبية وتنسيق الاتفاقيات ما بين القائمين بالإعمال في الجهات المختلفة.

*دليل البداية ، حيث قامت الحكومة الدنمركية بإنشاء موقع اليكتروني يوفر معلومات وإرشادات متكاملة عن كيفية إقامة أي مشروع جديد.

* سجلات الأعمال BUSINESS SPARRING وهو تجمع كبير للعاملين والقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال، والذي يتيح الفرصة لتبادل الخبرات فيما بين المشاركين.

٣- السياسة الضريبية ورأس المال

تستند هذه السياسة إلى وجود ما يلي:

أ- صندوق التنمية الدنماركي

وهو عبارة عن صندوق استثمار حكومي، يبلغ رأسماله الأصلي ٣٠٠ مليون يورو ويهدف الصندوق إلى إنشاء شركات جديدة للتنمية، من خلال توفير رأس المال الاستثماري وذلك منذ عام ١٩٩٢، وقد تم التعاون مع مستثمرين من القطاع الخاص، بتمويل مشترك مما أدى إلي تمويل ٣٧٠٠ شركة بتكلفة ١٠ مليارات كرونه. هذا بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال فلقد تم منح قروض وإعطاء لضمانات بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدنمركية. وقد تم توظيف ٢٢ ألف شخص في جميع أنحاء الدنمرك.

ويقوم الصندوق بدعم الشركات والمشروعات الناشئة من خلال عدة أشكال هي: (٨)

*مجموعة فينتشر فودافون، والتي تستثمر في أسهم المشروعات والشركات الجديدة ذات إمكانات النمو الكبيرة. كما أن التركيز الرئيسي لها هو الاستثمار في شركات تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا النظيفة والصناعية. هذا بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات

الناشئة الأخرى، والتي يتوقع لها معدلات نمو مرتفعة. ويبلغ حجم الاستثمار الحالي للمجموعة ما بين ٥-٢٥ مليون كرونة، وتضم المحفظة الاستثمارية حوالي (٣٠) شركة .
*صندوق ضمانات القروض

ويقوم هذا الصندوق بتغطية ٧٥% من الخسارة، وفي حالة تعثر المشروع أو الشركة في تسديد القرض، مع دفع الضمان الفوري عند وجود أي تقصير من جانب المشروعات. كما يمكن للبنوك الدنمركية ومقدمي الرهن العقاري أن يتقدموا بطلب لصندوق ضمانات القروض، للحصول على قروض جديدة، ويقوم الصندوق بعمل تقييم للمشروع أو الشركة قبل قبول طلبها المقدم إليه.

ويخضع صندوق ضمانات القروض للالتزام بقواعد وشروط الاتحاد الأوروبي في مجالات الإنتاج الزراعي ومصايد الأسماك وتجهيز المنتجات السمكية، وتربية الأحياء المائية، والنقل البري.

*قروض بداية المشروع

وهي اتفاقية تضم عدداً من البنوك، التي تلتزم استناداً على هذه الاتفاقية بتقديم ومنح القروض بمفردها، دون تدخل صندوق ضمانات القروض.

*حضانات التكنولوجيا (الاختراعات)

وهي عبارة عن مجموعة من الشركات الخاصة المحدودة التي تساعد الباحثين وغيرهم في توجيه وتحويل أفكارهم العلمية والمعرفية إلى مشاريع تجارية.

ج- شركة بذور الدنمرك أو مكون رأس المال الدنماركي

وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشروعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجال علوم الحياة النظيفة وفي تشكيل وتنظيم النشاط التجاري.

ففي كل عام تقوم الشركة بفحص ومراجعة أكثر من ٤٠٠ فكرة تجارية، والاجتماع مع أكثر من (٦٠) من رجال الأعمال، لاكتشاف المزيد من الأفكار التجارية. وتدير الشركة رأس مال يتكون من الأموال العامة والخاصة، وتقوم بالاستثمار في (١٥) مشروع أو شركة كل عام. هذا بالإضافة إلى مساعدتها للشركة الأخرى في الأنشطة التي تساعد على توليد القيمة، مثل دعم إدارة وتطوير الأعمال، والتطوير التنظيمي، والدعم الإستراتيجي والتسويقي، فضلاً عن تقديمها للمساعدة المالية والقانونية.

د- السياسات الضريبية

يوجد عدد من السياسات الضريبية التي تحفز على إقامة مشروعات جديدة، حيث توجد على سبيل المثال سياسة وقواعد ضريبية تمكن الأفراد ممن لديهم مدخرات كبيرة، نتيجة حصولهم عليها بعد التقاعد، من إنشاء مشروعات جديدة ولذلك فهناك العديد من الإجراءات

الإدارية التي قامت الحكومة الدنمركية بتخفيض فترة زمن إنهاء الإجراءات القانونية اللازمة لبدء أي مشروع جديد، كما تم عمل موقع الكتروني يضم خبراء وقائمين على الأعمال من القطاع الحكومي والخاص لتيسير عملية نقل الخبرات والتعريف بالإجراءات لمن يرغب في إقامة مشروع جديد.

٤- الدروس المستفادة من التجربة الدنمركية

أ- الاهتمام بنشر ثقافة إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال العملية التعليمية بكافة مراحلها.

ب- إنشاء أكاديميات علمية (أو حاضنات الاختراعات) والتي تعمل على تأهيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا، ليصبحوا مؤهلين وقادرين على القيام بمشروعات صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى مساعدتهم في بلورة أفكار مشروعاتهم، وتوفير الدعم الفني لها.

ج- التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، بهدف دعم المواهب والقدرات الفكرية الشابة وتبنيها خلال مراحل التعليم المختلفة، وإقامة المسابقات المحفزة على الابتكار والإبداع العلمي، والعمل على الاستفادة منها.

د- توفير البيانات والمعلومات وإتاحتها لمن يرغب في إقامة مشروع صغير، وعقد الدورات التدريبية للمشروعات المختلفة، وإصدار دليل موجه أو موقع الكتروني للاستشارات الخاصة بإقامة المشروعات الصغيرة، وتبادل الخبرات مع رجال الأعمال القائمين بعمل مشروعات بكافة أحجامها.

هـ- توفير صندوق موازنة لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، يعمل على مساعدة المتعثرين في تسديد القروض.

و- توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيع البنوك على إقراض أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة .

م- إتباع سياسة ضريبية تعمل على تحفيز الأفراد على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

ي- تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيض زمن الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء أي مشروع صغير جديد .

خامساً: تجربة بنجلاديش في تمويل المشروعات متناهية الصغر مقدمة:

بدأت تجربة بنجلاديش في تمويل المشروعات متناهية الصغر، بعد الاستقلال عام ١٩٧١، حيث واجهت هذه الدولة مشكلات اقتصادية أدت إلى حدوث مجاعة بين أفراد الشعب.

١ - المراحل لتي مرت بها تجربة بنجلاديش منذ بدايتها حتى اكتمالها (٩)

لاحظ محمد يونس أستاذ الاقتصاد ونظريات التنمية الاقتصادية أن الأسر شديدة الفقر في قرية جورا، تعمل في أنشطة زراعية برأس مال قليل جداً يتم الحصول عليه من المربين، وأن سعر الفائدة المرتفع والذي يبلغ ١٠% لم يساعد في تحسين معيشة الفقراء بالقرية، كما لم يساعدهم في عملية تراكم رأس مالهم الخاص .

كما وجد أن المؤسسات المصرفية في بنجلاديش تعزف عن إقراض الفقراء، وخاصة النساء منهم، وبمساعدة طلابه أستطاع دراسة أحوال الفقراء في (٤٢) قرية محيطة، وتبين حاجتهم للتمويل ورأس المال الذي يتيح لهم الاستفادة من عوائد أموالهم، فقام بإقراض ٤٢ امرأة من الفقراء مبلغاً بسيطاً من موارده الخاصة بدون فوائد أو تحديد موعد لسداد القرض، مما ساعدهم على تحسين أحوالهم المعيشية.

وقد حاول الدكتور محمد يونس ، في عام ١٩٧٦ إقناع البنوك التجارية بوضع نظام لإقراض الفقراء (١٤٢ شخصاً، لم يتجاوز القرض مبلغ ٣٠ دولار لكل منهم)، ولقد رفضت البنوك ذلك بحجة عدم توافر الضمانات لدى الفقراء لإقراضهم، مما دفعه لضمانهم أمام البنوك، مما شكل تحدياً مع إدارتها. وبعد نجاح التجربة أستطاع تطوير خمس قرى (٥٠٠ أسرة فقيرة). وفي عام ١٩٧٩ أقتنع البنك المركزي في بنجلاديش بنجاح الفكرة، وتبنى مشروع "جرامين" أي مشروع القرية، أو ما يعرف ببنك الفقراء، وفي عام ١٩٨١ زاد حجم المشروع ليشمل خمسة مقاطعات، وبالتالي تأكد فاعلية نظام القروض المتناهية الصغر، حتى وصل عملاء البنك عام ١٩٨٣ إلى ٥٩ ألف عميل يخدمهم (٨٦) فرع.

وتقوم فكرة البنك على توفير القروض بشروط مناسبة ومقبولة، كما أن البنك عمد إلى إقراض النساء، إدراكاً بأهميتهن في القيام بالأنشطة الاقتصادية، وكانت القروض مناصفة بين الرجال والنساء، وساهمت الحكومة في بنجلاديش في هذا البنك بنسبة ٦٠% من رأس المال المدفوع، وساهم الفقراء من المقترضين بنسبة ٤٠%.

وفي عام ١٩٨٦ بلغت نسبة مساهمة الحكومة البنجلاديشية ٢٥%، وامتلك المقترضون الفقراء نسبة ٧٥% من رأس مال البنك، حتى وصل رأس المال إلى ١٣ مليون دولار.

وتعتمد آلية عمل بنك الفقراء (جرامين) على أنه صمم لإقراض الفقراء دون ضمانات، من خلال استهداف الأسر الريفية التي تملك أقل من ٥ هكتار من الأراضي القابلة للزراعة أو

التي تملك موجودات عائلية قيمتها أقل من هكتار من الأرض متوسطة الجودة. كما أن البنك يقدم قروضاً للأسر التي لا تستطيع الحصول على قروض، ويفرض البنك بعض الشروط على المقترضين مثل تنظيم مجموعات مكونة من خمسة أفراد لدخول برامج تدريب لمدة ٢-٤ أسابيع، مع حضور الاجتماعات التي يعقدها البنك، بالإضافة إلى عدم إدخال وسطاء بين بنك جرامين والعملاء من المقترضين.

لذلك أصبح بنك جرامين أكبر مؤسسة مالية في بنجلاديش تمنح القروض للفقراء الريفيين، ولهذا اتسعت أعمال البنك لتشمل خدماته (٥٧) مقاطعة من أصل (٦٤) مقاطعة. وفي نهاية ١٩٩٧ منح البنك نحو (٧٨,٨) مليار (ما يعادل ٨٢,١ مليار دولار) من مدخرات الريفيين تحت مظلة برنامج الادخاري، وعلى الرغم من التوسع السريع للبنك، إلا أنه حافظ على نوعية عملياته الاقتراضية. وتبين أن البنك قد أتاح فرص عمل ذاتية للعديد من المقترضين، حيث تبين أن نحو ٣٣% من المقترضين منه لم يكن لديهم عمل قبل حصولهم على القروض. كما خلق البنك فرص عمل جديدة لأعضائه من النساء، التي لم يكن لديهن وظيفة قبل عملية الاقتراض، حيث يساعد أعضائه من النساء اللواتي يشكلن عماله محلية غير مدفوعة الأجر ليصبحن مصدر دخل للأسرة.

وقد فاز الدكتور محمد يونس، بجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦، مناصفة مع بنك جرامين "بنك الفقراء"، والتي تقدر قيمتها بحوالي ١,٤ مليون دولار، والتي تم استخدامها في تمويل مؤسسة مشتركة في الأغذية والزراعة مع مجموعة دانون الفرنسية.

٢- الدروس المستفادة من تجربة بنجلاديش

مما تقدم نري أن أهم درس يمكن الخروج به من هذه التجربة الثرية هو تطوع وتصدي المفكرين وأصحاب الأعمال الخاصة للعمل العام وخدمة الوطن دون انتظار للتدخل الحكومي في كل أمور الوطن. إلى جانب تبنيتها مشروع إنشاء بنك تمويل تعاوني لصغار المزارعين والملاك الزراعيين ومساهمة الدولة بنسبة في رأس مال هذا البنك، ومساهمة صغار المزارعين والملاك بالنسبة الباقية وذلك عن طريق أسهم أو سندات تطرح بأسعار مناسبة في متناول أيدي هذه الفئات. فيقوم البنك بعملية الإقراض للمساهمين وغيرهم من المحتاجين بدون فوائد، على أن يشترط عليهم الالتحاق بدورات تدريبية لاستخدام أحدث الأساليب الزراعية في الإنتاج الزراعي، ويمكن للهيئات الأجنبية أو معاهد البحوث الزراعية المساهمة في البرامج التدريبية سواء بالتمويل المباشر لهذه البرامج، أو بالمساعدات الفنية والعينية أو البشرية، وبالتالي فإن أوجه الاستفادة من هذه التجربة تتمثل فيما يلي :

أ- اكتساب العمل التطوعي لمواطني القوة، من خلال الرغبة الذاتية الحقيقية في مساعدة الفقراء والمحتاجين.

ب- قيادة العمل التطوعي لمساعدة الفقراء ، وبالتالي أوسع نطاق ومجالات دعم المشروعات المتناهية الصغر .

ت- التصاق المتطوعون لدعم وتمويل المشروعات المتناهية الصغر بالفقراء وصغار المستثمرين ، وبالتالي تزداد عملية التواصل فيما بينهما ، وانعكاس ذلك على قدرة المستثمرين في تحديد الاحتياجات الفعلية لهذه المشروعات .

ث- زيادة إمكانيات توجيه لأنواع المشروعات متناهية الصغر التي تتناسب مع ظروفهم وإمكانياتهم وذلك من خلال العمل التطوعي .

ج- توافر عنصر الثقة من قبل الفقراء وصغار المقترضين فيمن يوفر لهم الدعم المالي والمشورة من المتطوعين .

ح- زيادة قدرة المتطوع بالعمل الأهلي على الوصول الفقراء وصغار المستثمرين عن الجهات التمويلية الأخرى .

خ- المردود الإيجابي والمستمر التي تحصل عليه المشروعات متناهية الصغر التي يتم تمويلها عن طريق العمل التطوعي ، وبالتالي اكتساب هذا العمل لمزيد من المصداقية .

سادسا: التجربة الكورية

أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعا لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد المشروع على تقديم المساعدات الفنية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذه النوعية من الصناعات. وقد منحت الدولة حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر هذه تمثلت فيما يلي: (١٠)

١ - إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفاءها من ٥٠% من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك.

٢ - تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث توجد أنواع معينة من الدخل لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية.

٣ - الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي، ومن أمثلة ذلك الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإدخال التكنولوجيا الجديدة وخدمات البحوث والتطوير.

٤ - الاحتياطات حيث ينظر إلى مختلف الاحتياطات على أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب، ومن أمثلة ذلك احتياطي الاستثمار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير التكنولوجيا وتغطية خسائر التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية ثم خسائر الاستثمار الأجنبي.

٥ - وقد أنشأت كوريا هيئة لتطوير الصناعات الصغيرة تقوم بعدد من المهام لعل أهمها:

أ- توفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.

ب- الإعفاء الجمركي التام أو نسبة ٨٠% لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لإدارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية.

ج- إعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة.

وبعد ذلك الاستعراض الموجز لتجارب بعض الدول في تنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، يمكن القول أنه بالرغم من خصوصية كل تجربة فإن نجاح هذه التجارب في تلك الدول وغيرها يعزى إلى العديد من العوامل من أهمها:

١ - عدم اعتبار المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كيان مستقل بل جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة (SMEs Cluster)، فعلى الرغم من احتدام المنافسة بين الشركات إلا أن هناك درجة كبيرة من التعاون والتنسيق فيما بينها، حيث يتم تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل تختص كل مجموعة من تلك المشروعات بمرحلة واحدة منها.

٢ - تميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة بالمرونة والديناميكية.

٣ - اهتمام العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية بتوفير الدعم اللازم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٤ - الاهتمام بالجانب التشريعي لتهيئة بيئة تساعد على نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٥ - تطوير وتحديث معدات الإنتاج ونقل التكنولوجيا المتطورة وتوفير التدريب اللازم للعاملين.

٦ - تحفيز البحث العلمي والتطبيقي لاسيما المرتبط بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

سابعاً: التجربة المصرية

مقدمة:

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام ١٩٩١ من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٨ أكثر من (٨٦) ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي (٤٥٠) مليون دولار أمريكي منها (٤٥) ألف مشروع صغير جداً تعرف باسم المشاريع متناهية الصغر " مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية " وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي ٥٣% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب (١٨) مليون دولار.

هذا وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من (٥٠) عامل حوالي ٩٩% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة. ويعمل في هذا القطاع حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل. (١١)

١ - الأهداف الإستراتيجية العامة لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر

هذا وتعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أحد أهم المداخل المهمة ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر، حيث يعتبر تنمية هذه المشروعات أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظراً لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدي العاملة، كما يمكن أن تلعب هذه المشروعات دوراً كبيراً في تنمية الصادرات المصرية للخارج. ويمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية هذه المشروعات في ثلاثة مجموعات إستراتيجية على النحو التالي : (١٢)

أ - مجموعة الأهداف الاقتصادية وتنقسم بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:

الهدف الأول: تنوع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري حيث تعاني تشكيلة المنتجات المصرية product mix وكذلك الخدمات الإنتاجية services mix من محدودية شديدة ونظرة واحدة للتصنيف الاقتصادي الدولي أو الصناعي القياسي الدولي ISIC مما يوضح إلى أي مدى يفتقر هيكل الإنتاج والخدمات المصرية للتنوع سواء على مستوى السلع والخدمات الصناعية الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الوسيطة أو الخدمات التكنولوجية. وبذلك فإن تنوع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات الإنتاجية المصرية من خلال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سواء لتلبية

متطلبات السوق المحلي أو التصدير أو الإحلال محل الواردات وكذلك تغطية احتياجات باقي الأنشطة الاقتصادية الزراعية والسياحية والخدمية يعتبر هدف استراتيجي شديد الأهمية.

الهدف الثاني: تنمية المدخرات المحلية حيث تساهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بفاعلية في تنمية المدخرات المحلية حيث تشجع هذا الادخار للاستثمار فيها. والعائد على الاقتصاد القومي من وراء تنمية المدخرات المحلية متعدد الجوانب حيث يعنى ذلك ترشيد الاستهلاك كما يعنى كبح جماح التضخم وأيضا فهو يوفر الاستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة.

الهدف الثالث: إحداث التراكم الرأسمالي وتنشيط الحراك الاجتماعي، حيث إن انتقال الاقتصاد المصري بعد سنوات طويلة من التخطيط المركزي والسوق المقيدة إلى حرية السوق وتحرير قوى العرض والطلب تمهيدا لإحداث تنمية حقيقية من خلال مشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال المحلية في التنمية، لا يمكن أن يستمر وينمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث التراكم الرأسمالي اللازم Capital Accumulation لتطور المجتمعات والأفراد من مجتمع الندرة والحاجة إلى مجتمع الوفرة والرفاهية كما أن هذا التراكم الرأسمالي من جهة أخرى ينقل الأفراد وطبقات المجتمع من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا وبما يسمح للحراك الاجتماعي الصحي أن يعمل للمجتمعات أن تنمو إلى الأمام. و لذلك تعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على إحداث التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود للمجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: تعظيم استخدام الخامات المحلية، حيث أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي الأقدر والأكثر استعدادا لاستخدام الخامات المحلية، خاصة تلك الخامات متوسطة أو منخفضة الجودة، ولذلك يعتبر هذا الهدف الاستراتيجي مزدوج الفائدة حيث يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي فضلا عن أنه يمنع هدرًا لمورد قومي يتمثل في الخامات المحلية التي تنفر الصناعات الكبيرة من الاقتراب منها أو التعامل معها.

الهدف الخامس: المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات، حيث أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يمكنها أن توفره في السوق المحلية من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بإحلال الواردات وبالتالي تساهم مساهمة فعالة من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

الهدف السادس: تنمية الصادرات، حيث ن تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات المصرية من خلال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يعمل على تنمية الصادرات في ثلاثة اتجاهات الأول منها يتم من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها والثاني من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها

والاتجاه الثالث من خلال منافسة بعض منتجات المشروعات الكبيرة التي تضطر للتصدير هربا من المنافسة الداخلية.

الهدف السابع: تنمية نشاط إعادة التصدير فمازال نشاط إعادة التصدير Re-export والذي اعتمدت عليه- ومازالت- دول كثيرة مثل اليابان أو النمر القديمة أو النمر الحديثة لتحقيق نهضتها الصناعية، نشاطا غائبا في مصر. ويعتمد هذا النشاط على الاستيراد بهدف إحداث قيمة مضافة ثم التصدير أو إعادة التصدير وهو ما يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة بكفاءة.

ومن الغريب أن جهود التصدير في مصر تعتمد على تصدير منتجات محلية مع ترشيد الاستيراد، وهذا ما لم تفعله أو تحققه أي دولة صناعية في العالم حيث أن تشجيع الاستيراد (للآلات والخامات والمستلزمات والأجزاء والمكونات والتكنولوجيا وحتى العمالة) يتم بغرض إحداث قيمة مضافة ثم إعادة التصدير.

ب- مجموعة الأهداف الاجتماعية وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:
الهدف الأول: مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، حيث تتميز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، فتكلفة فرصة العمل المتولدة في هذه المشروعات منخفضة بما يناسب الدول النامية، كذلك فإن هذه المشروعات وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص. وأخيرا فإن هذه المشروعات تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها.

الهدف الثاني: توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة ، حيث لا تساهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فقط في توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، بل تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لسببين هما انخفاض نسبة المخاطرة ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل on job training لرفع القدرات والمهارات وهو ذلك النوع من التدريب الذي لا تسمح به المشروعات الكبيرة.

الهدف الثالث: نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع المصري فبالرغم من محاولات التحديث للمجتمع المصري منذ بداية الخمسينيات فما زالت القيمة الزراعية هي الغالبة حتى في المناطق الحضرية بالمجتمع ، وتلك القيم الزراعية لها جانب سلبي ضد حركة النمو يتمثل في:

- عدم الإحساس بعنصر الوقت كأحد موارد الثروة.
- عدم اعتبار الجودة.
- عدم الاهتمام بالإنتاجية.

- غياب مفاهيم الكفاءة أو الفاعلية.
- غياب مفاهيم تقسيم العمل والتخصص.
- الإدارة برد الفعل.

وهذه القيم السلبية عكسها تماما الهيكل الأساسي لمنظومة القيم الصناعية Industrial Value System والذي يتمثل في الالتزام الشديد بمفاهيم واعتبارات المشروعات الصناعية ومدى قدرتها على الانتشار والتوسع الجغرافي ، حيث أنها كفيفة بتعميق ونشر القيم الصناعية الايجابية التي تفتقدها بعض المجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية والتي تستهدف وجود إستراتيجية للتنمية المكانية وزيادة المساحة المأهولة بالعمران إلى ٢٥% من اجمالى مساحة مصر بدلا من نسبة الـ ٥,٥% الحالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير ثلاثة اشتراطات للمجتمعات العمرانية الجديدة.

- فرص العمل الجديدة
- السلع والخدمات.
- السكن.

ومن الواضح أن سبيل تحقيق الشرطين الأولين وجود استثمارات ومشروعات منتجة توفر فرص عمل . ونظرا لأن أسواق المجتمعات الجديدة هي أسواق جديدة وبالتالي صغيرة، فإن أنسب المشروعات لها هي المشروعات الصغيرة، وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق الانتشار العمراني والتنمية المكانية دون تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى.

الهدف الخامس: تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية تؤدي بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسة ما بين هذه المشروعات وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الكبيرة.

ج- مجموعة الأهداف التكنولوجية وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:
الهدف الأول: استخدام التكنولوجيات المحلية، حيث لا يمكن تطوير التكنولوجيا دون وجود طلب حقيقي عليها، وهذا الطلب يتمثل بالأكثر في الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأقل مخاطرة والأكثر مرونة لاستقبال التكنولوجيات المحلية وتجربتها واستيعابها حيث من غير المتصور للدول النامية أن تكون الصناعات الكبيرة هي المستفيد الأول من التكنولوجيا المحلية.

الهدف الثاني: تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات، حيث أن الصناعات الكبيرة تعنى أول ما تعنى وجود منتجات ثانوية ومخلفات . ونظرا لأن مبدأ التخصص الإنتاجي لا

يحبذ تصنيع أو استخدام المنتجات الثانوية بما يعطل النشاط الأساسي وبما أن قوانين واعتبارات البيئة تلزم بمعالجة أو إعادة تدوير Recycling المخلفات فإن تنمية المشروعات والصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي الأكثر قدرة وتأهيلا على التعامل مع المنتجات الثانوية والمخلفات يصبح هدف استراتيجي، خاصة وأن استخدام المنتجات الثانوية عادة ما يرتبط بتنمية تكنولوجيات جديدة.

الهدف الثالث: توازن هيكل النشاط الصناعي المصري، حيث يعاني هيكل النشاط الصناعي المصري من خلل جسيم يتمثل في غياب القاعدة القوية التي تستند عليها هذه الصناعات متناهية الصغر والصغيرة المتطورة وعالية التكنولوجيا وحيث يتمثل الهيكل الصناعي الحالي في معظمه في العديد من الصناعات المتوسطة الخاصة محدودة التنوع وان كانت كثيرة العدد نسبيا، كما يتضمن الهيكل عدد محدود من الصناعات الكبيرة أو العملاقة (مثل الحديد والصلب والأسمدة) أما القاعدة من الصناعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الصناعية الكبيرة أو المتوسطة فهي محدودة إن لم تكن غائبة ويتوفر بدلا منها عدد كبير من الأنشطة أو الصناعات الحرفية Handicrafts والتي يعمل معظمها بنظام الورشة Workshop-type وليس بنظام المصنع المتطور Factory Type.

الهدف الرابع: توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة Support Industry فتشير أحدث أدبيات تنمية الصناعات الصغيرة إلى دورها الجديد كصناعات داعمة لكل النشاط الصناعي وخاصة الصناعات الكبيرة والمتوسطة، ويمكن القول أنه بعد نجاح الصناعات الصغيرة في لعب دورها كصناعات مغذية Feeding Industries أو كصناعات ذات علاقات أمامية وخلفية مع الصناعات الأخرى Backward-Forward Linkages أو كصناعات تقدم خدمات الإنتاج Productive services. فإن هذه الأدوار مجتمعة وضعت الصناعات متناهية الصغر والصغيرة المتطورة في موضع الصناعات الداعمة التي لا يستغنى عنها بالنسبة للنشاط الصناعي ككل. أي أن هذه الصناعات المتطورة تستهدف أن تكون مغذية وذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى في نفس الوقت.

الهدف الخامس: تشجيع دخول الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مجال استخدام التكنولوجيات المتطورة، حيث إن أهم ما يميز التكنولوجيات الجديدة هو درجة الانتشار الواسع الذي تحققه ومناسبتها للاستخدام والتعميم في هذه المشروعات والصناعات وحتى الاستخدام اليومي، ومن هنا فإن تشجيع الصناعات والمشروعات على استخدام التكنولوجيا المتطورة هدف استراتيجي يحقق تطورها كما يحقق تحديث المجتمع.

٢ - المشاكل التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل نذكر منها:

أ- مشكلة مخاطر التمويل والائتمان ، حيث تفتقر المشروعات الصغيرة إلى الضمانات التقليدية التي تتطلبها البنوك لتمويلها بالقروض التي تمول هذه المشروعات باحتياجاتها قصيرة ومتوسطة الأجل.

ب- مشكلة التسويق وتعد هذه المشكلة عائقاً كبيراً أمام المشروعات الصغيرة وذلك لعدم قدرتها على تسويق منتجاتها وخدماتها، وذلك لعدة عوامل منها افتقارها إلى وجود إدارات تسويقية متخصصة بالإضافة إلى عدم المعرفة الجيدة بالأسواق أو عدم القدرة على الوصول إلى تلك الأسواق مما يتطلب معه ضرورة تنوع وبناء أشكال مختلفة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣ - أشكال الدعم الحكومي وعوامل نجاح التجربة المصرية في مجال تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أ- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برنامج التمويل الميسر.

ب- تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠% من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي والتي تأسست عام ١٩٨٩ وذلك لتمويل الاحتياجات الرأسمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدوير رأس المال.

ج- تأسيس جمعية لتشجيع الصناعات الصغيرة من قبل مجموعة من الأساتذة بجامعة حلوان لتقديم الدعم للخريجين الشباب في هذا المجال.

د- تقديم العديد من البنوك التجارية مثال : " بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي، بنك ناصر الاجتماعي، بنك القاهرة " وغيرها من البنوك قروضاً لمساعدة المشروعات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.

هـ- إنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية عام ١٩٩١م للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامج تنمية المشروعات حيث أصبح هذا الصندوق أساساً لتنمية قاعدة للمنشآت الصناعية والصغيرة، ويقوم هذا الصندوق بتقديم كافة المساعدات الفنية والمالية والاستشارية لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى.

ملخص المبحث الثاني

تدرك كل الحكومات الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ليس فقط في مجال توليد الدخل القومي وتوفير فرص عمل، ولكن أيضاً في الابتكارات التكنولوجية وإعادة الهيكلة والتأهيل الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة .

ولقد تم عرض تجارب سبعة دول هي الهند، إيطاليا، فنلندا، الدنمرك، بنجلاديش، كوريا ، مصر، وذلك لتحديد أهم السياسات والأهداف والبرامج الحكومية التي تساعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التعامل مع العقبات التي تواجهها في بيئة الأعمال المصرية عامة وفي بعض المجالات بصفة خاصة والتي تتمثل في مشكلة التمويل وتنمية الأسواق .

ويتضح من الدراسات السابقة أن هناك مجالات تركيز مشتركة بين الحكومات عند محاولتها توفير بيئة عمل مساندة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشمل بناء إطار سليم للسياسات لأموال المنافسة وحقوق الملكية والإفلاس والضرائب هذا إلى جانب أن معظم الحكومات تلعب دوراً رائداً ومهماً لملئ الفراغ في المجالات التي تكون مؤثرة بدرجة أكبر في مواجهة العقبات التي تعترض إنشاء ونمو هذه المشروعات .

ولقد أجمعت التجارب السابق الإشارة إليها في مجال دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على إنشاء هيئة عليا لتنظيم هذا القطاع الهام إلى جانب إنشاء صناديق لدعم هذه المشروعات، بالإضافة إلى التشبيك المتواصل بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى وذلك لتكوين العديد من التجمعات والعناقيد الصناعية.

هوامش المبحث الثاني

- ١- [http:// Forsanelfagr.booxs. com](http://Forsanelfagr.booxs.com)
- ٢- أ. رنا الهادي بن فضل، مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، معهد التخطيط، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، عام ٢٠٠٩.
- ٣- أ.سمير زهير أصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، الوزارة الوطنية للسلطة الفلسطينية، مكتب محافظة قلقيلية، عام ٢٠١٠، ص ٢٨.
- ٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المشروعات الصغيرة في مصر المشاكل ومقترحات الحل ، مجلس الوزراء ، عام ٢٠٠٢، ص ٨ .
- ٥- د.سامر مظهر قنطفجى، تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم " دراسة مقارنة بين التجريبتين الإيطالية والسورية ، جريدة الاقتصادية السورية، العدد ٩٢، ٢٠٠٣، ص ٩-١.
- ٦- مركز دعم القرار، نحو تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد المصري " الملخص التنفيذي " عام ٢٠٠٢، ص ١٦.
- ٧- تم حساب المؤشرات السابقة بواسطة الباحث إسلام محمد محمود ، والمراجع التالية خاصة بتجربة فنلندا :
 - European Commission Industry and Enterprise, SBA Fact Sheet Finland, p 1 Available at: http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/me/files/craft/sme-perf-review/doc_08/spr08_fact_sheet_fi_en.pdf
 - Source: Eurostat, Special Feature on SMEs, Available at: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/european_business/documents/Size%20class%20analysis_1.pdf
 - Joao Leitao, Rui Baptista, Public Policies for Fostering Entrepreneurship: A European Perspective, Springer Dordrecht Heidelberg London, 2009, p 196: 204 Available at: http://books.google.com.eg/books?id=YkVF7Jr_KwkC&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false
- المشروع الصغير يعمل به أقل من ٥٠ عامل وحجم مبيعات لا يزيد عن ٧ مليون يورو، إجمالي أصول ٥ مليون يورو.

- 8- Zheng Huang, SME strategic management and innovation: a comparative study between Finland and China, University of Tampere, Finland, 2009, p 3.
- 9- 1 Joao Leita, Rui Baptista, , Public Policies for Fostering Entrepreneurship: A European Perspective Springer Dordrecht Heidelberg London op. cit, p 199¹ op. cit, p 200.
- 10- Tom Lahti, Angel Investing In Finland: An analysis based on agency theory and the incomplete contracting theory, Hanken School of Economics, Finland, 2008, p 26.
- 11- Ari Hyytinen- Mika Pajarinen, Small Business Finance in Finland: A descriptive study, The Research Institute of the Finnish Economy, 2002, p 15.
- 12- 1 <http://investing.businessweek.com/research/stocks/private/snapshot.asp?privcapId=99368>
- 13- Tom Lahti, op. cit, p28.
- 14- op. cit, p29.
- 15- OECD directorate for science industry and technology (SIT), Entrepreneurship review of Denmark , 2008 .
- 16- www.Mykfmupm.com

١٧- د. حسين عبد المطلب لأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، عام ٢٠٠٦ ص ٥.

١٨- أ.سمير زهير أصوص، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢-٣٣.

١٩- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، "مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر" موجود في مجلس الشورى: "خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، دور الاتعقاد العادي الثالث والعشرون، ٢٠٠٣، ص ١٤٢-١٥١.

المبحث الثالث

دور البنوك التجارية العامة في مجال تقديم الخدمات التمويلية
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة [Small and Medium Enterprises- SMEs] في الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، ومنها مصر، حيزاً مهماً وكبيراً من النشاط الاقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة، بل تعتبر هذه المشروعات مدخلاً تكميلياً لعدد كبير من المشروعات الكبيرة، وخاصة في القطاع الصناعي، لا أحد ينكر إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، تسهم في استيعاب نسبة عالية من حجم القوي العاملة، والتخفيف من حجم البطالة، وتحقيق النمو المتوازن بين المحافظات، بسبب انتشارها الواسع، ومحدودية تمويلها، بساطة إنتاجها، واعتمادها على المدخرات الشخصية^(١).

ولا شك أن البنوك التجارية تلعب دوراً هاماً في تمويل وتطوير ودعم هذه المشروعات، وعلى الرغم من كل خلل فإن أصحاب هذه المشروعات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على مصادر التمويل، ولا سيما الائتمان المصرفي، ويعود ذلك لأسباب عديدة في مقدمتها تشدد البنوك التجارية في منح التمويل اللازم لهذه المشروعات بسبب ضعف الضمانات المتاحة لديها، وهذا يتطلب من هذه البنوك تقديم التسهيلات والقروض الميسرة والتخفيف من حدة الضمانات البنكية المطلوبة.

هنا وتهدف دراسة هذا المبحث على التعرف لدور البنوك التجارية العامة (المملوكة للدولة) لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يتناول الفصل عرض تحليلي للخدمات التمويلية من قبل تلك البنوك. كما ناقش المبحث العديد من التحديات التي تواجه تسهيل التمويل لتلك المشروعات لعل من أهمها، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفتقد إلى الكثير من المقومات التي تساعد على الحصول على التمويل اللازم لها من تلك البنوك، وكذلك عدم الإلمام بطلبات البنوك من قبل أصحاب تلك المشروعات، ومطالبة هذه البنوك بالعديد من الطلبات التي لا تستطيع هذه المشروعات توفيرها، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع تكلفة التمويل.

وقد اعتمد الباحث للحصول على بيانات الدراسة لهذه البنوك على أسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر حجم المجتمع وقد بلغت ٦ مفردات وهي كالتالي* :

١- البنك الأهلي المصري.

٢- بنك مصر.

٣- بنك القاهرة .

* تم استبعاد بنك ناصر الاجتماعي لعدم تجارب المسؤولين به.

٤- بنك التنمية والائتمان الزراعي

٥- بنك التنمية الصناعية والعمال.

٦- البنك المصري لتنمية الصادرات.

وسوف يعتمد الباحث على أسلوب المقابلة الشخصية مع مفردات العينة وهم مديري وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتلك البنوك.

أولاً : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء كانت متقدمة أو نامية حيث تتميز بما يلي: (٢)

١- قدرتها على توفير فرص العمل نظراً لانخفاض حجم رأس المال اللازم لخلق فرص العمل بها مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

٢- ملائمة أنماط الملكية حيث يرتبط انخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنماط ملكية أكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة وهي الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص.

٣- تنوع الهيكل الصناعي والتكامل مع المشروعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة الحجم، وبالتالي تقوم بدور الصناعات الغذائية، ويعد التشابك القطاعي بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أحد معايير التقدم الاقتصادي.

٤- قدرتها على مقاومة الأزمات الاقتصادية حيث تستطيع التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، فمع زيادة الطلب تزداد قدرتها على الاستثمار، وفي حالة الركود الاقتصادي فإن لها القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج .

٥- السياسات الحكومية المشجعة .

٦- توافر خدمات الدعم الفني .

٧- توافر رأس مال اللازم للمشروع .

٨- توافر قوة العمل المؤهلة .

٩- القدرة على الوصول إلى العملاء والأسواق الجديدة .

١٠- توافر الموارد والإمكانات .

١١- قدرتها على الانتشار الجغرافي في الريف والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة .

١٢- المساهمة في تكوين أجيال متتابعة من الصناعيين ورواد الأعمال وتعبئة المدخرات الصغيرة بهدف الاستثمار.

١٣- المساهمة في زيادة الدخل القومي حيث تساعد على زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة لأنها تدخل دورة الإنتاج بشكل أسرع .

ثانيا :التمويل كأحد المتطلبات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٣)

يجب الأخذ في الاعتبار من خلال التعامل في قضية المشروعات الصغيرة أن من أهم عامل من عوامل نجاح تلك المشروعات هو أن تضعها الدولة من ضمن سياستها الاقتصادية . ويعتبر التمويل ركن أساسي لأي عمل، ولهذا يعد التمويل من أهم المطالب الرئيسية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، شأنه في ذلك شأن باقي المطالب مثل الإطار القانوني والتسويقي والإداري والبحث والتطوير.

ويعتبر نقص التمويل من المشاكل الرئيسية التي تقابل تلك المشروعات. ولا يمكن أن ننكر إنه في كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد واجهت صعوبات في الحصول على التمويل من المصادر الرسمية وبصفة خاصة التمويل طويل الأجل. ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المشروعات تعتبر من أوجه الاستثمار عالية المخاطرة، وذلك لعدم كفاية الأصول أو لصغر حجم رأس المال، أو نقص الضمانات أو التعرض لمخاطر السوق .

كما يأخذ التمويل والدعم المالي الصور الآتية:

* رأس المال العامل.

* القروض قصيرة الأجل ، متوسطة الأجل ، طويلة الأجل.

* قرض معبرى (Bridging Loan) .

* رأس المال المخاطر ورأس المال الأصولي (Seed Capital) .

* بسبب ما تتحمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فوائد عالية مقارنة بما تتحمله المشروعات الكبرى، فإن ذلك يعوق من انطلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول التي لم يتطور اقتصادها بالشكل الكافي حيث تواجه هذه المشروعات مشكلات كبيرة لتأخر الإقراض وتكلفته المرتفعة بخلاف صعوبة استيفاء متطلبات استحقاق التمويل الذي قد ينشأ من فقر الإدارة وقلة الخبرة المحاسبية التي تحبط قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن زيادة مصادر التمويل اللازمة .

وقد أثبتت التجارب الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء العالم أن من أنجح الطرق لتمويل هذه المشروعات، الطريقة التي تحفز الوسطاء الماليين على إمداد هذه المشروعات بالتمويل على أسس تنافسية، وليست تلك التي تقدم الدعم المادي بصورة مباشرة من خلال المشروعات المساندة التي أتضح أنها مكلفة ولا تتسم بالكفاءة .

١ - هيكل التمويل المناسب

إن اتخاذ قرار هيكل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد تقرير مزيج مصادر التمويل المناسب ، ويعد من أهم القرارات المهمة في حياة تلك المشروعات . فاتخاذ قرار نسبة الملكية إلى الاقتراض في هيكل التمويل يترتب عليه اتخاذ كثير من الترتيبات والالتزامات المستقبلية، كما توجد عوامل يجب مراعاتها عند تقرير هيكل التمويل المناسب، وهي:-^(٤)

أ- هيكل الاستثمارات في المشروع: إذا كان الاستثمار في أصول ثابتة يتم اللجوء لمصادر تمويل طويلة الأجل والعكس.

ب- التكلفة: حيث تكون تكلفة الاقتراض أقل من التمويل الذاتي.

ج- درجة المخاطرة: في حالة الاعتماد على التمويل الذاتي تكون درجة المخاطرة أقل، أما في حالة الاعتماد على الديون فتكون المخاطرة عالية نظراً لضرورة سداد القرض بالإضافة لفوائده .

ح- المرونة: القروض أكثر مرونة حيث أنه يمكن سدادها في أي وقت أو الاقتراض من بنك آخر بخلاف الحصول على شريك جديد جيد.

خ- درجة أحكام السيطرة الرقابية: صاحب القرض أكثر سيطرة من الشركاء لحماية أمواله، لذلك يخشى من تدهور الوضع المالي للمشروع وهذا يحد من فرص التمويل عن طريق شركاء جدد . لذلك إذا لم يرغب صاحب المشروع في أي سيطرة رقابية فعليه بالتمويل الذاتي والعكسي صحيح .

٢ - مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا شك أن مصادر التمويل هي الشريان الرئيسي والعمود الفقري لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تحتاج جميع المشروعات سواء كانت صناعية أو زراعية على اختلاف مستوياتها إلى التمويل المناسب والمهارات الإدارية اللازمة حتى تنمو وتحقق ربح.

يشكل تطور المشروعات مفتاحاً مهماً لخلق فرص للعمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة للدول النامية، كما أن عند تأسيس وانطلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها تحتاج إلى تمويل في شتى المراحل المختلفة مثل البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج بالإضافة إلى الحالات الطارئة التي قد يتعرض لها المشروع لأي حدث مفاجئ .

يعتبر التمويل العنصر الأساسي لإنشاء وتشغيل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحصل هذه المشروعات على احتياجاتها التمويلية من عدة مصادر وهي: (٥)

أ- التمويل الذاتي: اعتماداً على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو العائلة، ويتصف قطاع هذه المشروعات في مصر بانخفاض القدرة على الادخار .

ب- الصندوق الاجتماعي للتنمية: ويقوم بتوفير التمويل بأحجام مختلفة ويتم منح الائتمان من خلال البنوك والجمعيات الأهلية.

ج- المنظمات غير الحكومية: تعاني هذه المنظمات من ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية لهذه المشروعات نظراً لضعف قدرتها على تعبئة الموارد المالية، ومن هذه المنظمات جمعيات رجال الأعمال، وجمعية تنمية المشروعات الصغيرة.

ح- بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: والتي من المتوقع أن تساهم في دمج قطاع كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الرسمي. ويعد القيد فيها الخطوة الأولى لتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات وفقاً لإجراءات ميسرة تتناسب مع أوضاعها حيث أن التمتع بمزايا الإدراج في الاقتصاد الرسمي يزيد من قدرة المشروعات على الاقتصاد من البنوك نتيجة لرفع كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لها بسبب الالتزامات التي تتحملها الشركات نتيجة لقيدها في البورصة.

خ- شركات التأجير التمويلي: تعد إحدى الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على رأس مال متوسط الأجل حيث يسمح عقد التأجير التمويلي للمشروع باستخدام أحد الأصول مقابل دفعات دورية للمؤجر - ٥ سنوات - يستطيع الذي يحتفظ بملكية الأصل وفي نهاية مدة التأجير صاحب المشروع امتلاك الأصل مقابل سداد مبلغ معين.

ف- صناديق الاستثمار المباشر: تم إنشاء صندوقين الأول صندوق للاستثمار IC Capital المباشر بين مركز تحديث الصناعة وشركة سى أى كبيتال برأسمال ٢٥٠ مليون جنيه مصري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر أما الصندوق الثاني، صندوق البنك العربي الأفريقي ويقوم الصندوقين بالإضافة إلى تقديم التمويل، بتوفير المشورة المالية والفنية والإدارية والتسويقية لهذه المشروعات.

* بدأت العمل في أكتوبر ٢٠٠٧ .

ق- الجهاز المصرفي: يعد الأكثر قدرة على تقديم الخدمات المصرفية- التمويل وغيرها- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسباب التالية:

- * توافر البنية الأساسية اللازمة لتقديم تلك الخدمات على نطاق واسع حيث يبلغ عدد البنوك العاملة في مصر ٣٩ بنكاً يتبعها ٣٩٤٠ فرعاً موزعة على كافة أنحاء الجمهورية.
- * توافر الكوادر البشرية المؤهلة بالبنوك للقيام بكافة أعمال التمويل لهذه المشروعات.
- * تمتلك البنوك شبكة اتصالات وعلاقات بمؤسسات التمويل المحلية والدولية مما يتيح لها توفير خطوط تمويل تناسب احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- * توافر رصيد ضخم من الودائع مما يتيح لها توفير خطوط تمويل تناسب احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣- مؤشرات الأداء لمؤسسات تمويل القروض الصغيرة^(١)

* الانتشار: يعد الانتشار المعيار الرئيسي للحكم على أداء أي مؤسسة لتمويل القروض الصغيرة (البنوك)، وذلك من خلال عدد العملاء الذين تجتذبهم، ومن ثم قدرتها على تحقيق اقتصاديات النطاق، وتحقيق نقطة التعادل، وتقدر بعض الدراسات أن فرعاً لإحدى مؤسسات تمويل القروض الصغيرة ذات الأداء الجيد يمكن له أن يحقق نقطة التعادل عند ١٥٠٠ عميل فعلي، أو خلال سنتين من بدء العمل، ويعنى متوسط حجم القروض الصغير أن ثمة مكاناً للفقراء. ويرى بعض المختصين أن هذا الإنصاف في الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن ينعكس من خلال متوسط حجم القروض التي تناهز ٣٠% من متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

* القدرة على تحمل القروض والاستدامة: تشير القدرة المالية إلى القدرة على تغطية كافة التكاليف عن طريق العائد من العمليات (الفوائد والرسوم المحصلة - الغرامات إن وجدت) ومن ثم ضمان الاستقلال وعدم الاعتماد على الدعم من جانب الحكومة أو الجهات المانحة. ويؤثر معدل سداد القروض على أداء مؤسسات تمويل القروض الصغيرة (البنوك)، لأن عدم السداد يؤدي إلى تآكل رأس المال وإلى زيادة التكاليف المباشرة، بسبب زيادة جهود العاملين في مجال التحصيل والمتابعة، ويعتبر معيار مخاطر المحفظة أفضل من معيار نسبة السداد، للحكم على جودة محفظة تمويل القروض الصغيرة، لأنه يأخذ في الحسبان جميع الأقساط المتبقية للمقرض الذي يكون عليه قسط متأخر على الأقل، وحتى إذا لم تكن تلك الأقساط مستحقة بعد، فإن الأحكام تفرض طبقاً لآجال المستحقات.

* الإنتاجية: تؤثر إنتاجية الموظفين على تكاليف العمليات في مؤسسات تمويل القروض الصغيرة، وحسب المعايير الدولية، فإن الموظف المختص بالقروض يجب أن يكون مسئولاً

عن عدد من المقرضين الفعليين يتراوح ما بين ١٢٠-١٥٠ مقترضاً . والموظفون المختصون

بالقروض هم المنتجون الأساسيين من أعضاء الجهاز الوظيفي من حيث اجتذاب المقترضين ومتابعتهم . ويجب أن يكون الموظفون الإداريون عند الحد الأدنى، ولا شك أن مستويات الموظفين والعلاقات التي يتقاضونها بالمقارنة مع الأجور السائدة في السوق، تؤثر على مدى ارتياح الموظفين والحفاظ عليهم، كما تعتبر أحد العوامل في مكافحة احتمالات الفساد.

* فرص العمل والدخل: يعتبر خلق فرص العمل وزيادة الدخل هما المجالان الرئيسيان لتقييم الأثر الناجم عن نشاط مؤسسات القروض الصغيرة، والأثر يكون أكبر في المشروعات المتناهية الصغر، ومن مزايا قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، انخفاض التكلفة بالنسبة لكل فرصة عمل جديدة، وفضلاً عن خلق فرص العمل على مستوى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. فإن القروض الصغيرة في ذاتها هي خدمة تقوم على العمالة الكثيفة، حيث توفر فرص العمل لأعداد كبيرة من موظفي القروض، وأن نصيب السيدات المقترضات بالنسبة لاجمالي عدد المقترضين يصحح التوازن بين الجنسين، مع ما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات .

٤- أسباب إحجام البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، لماذا لا تقبل البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من كبر عددها وانتشارها في جميع أنحاء مصر، والتي يمكن أن تمثل فرصة تسويقية للبنوك بالإضافة إلى إمكانية مساهمة تلك الفئة في خلق العديد من فرص العمل والحد من البطالة والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وإذا حاولنا الإجابة على هذا السؤال فسوف نسأل أنفسنا العديد من التساؤلات التي يمكن أن تفسر لنا أين تكمن المشكلة الحقيقية: هل السبب نقص السيولة لدى البنوك؟ أم هل تضخمت المحافظ الائتمانية بالبنوك ووصلت للحدود القصوى للإقراض؟ أم هل البنوك أصبحت لا ترغب في تحقيق المزيد من الربحية؟ أم هل تتعسف البنوك في شروط إقراض تلك الفئة؟ بالطبع لا، حيث أن البنوك المصرية تتمتع بتوافر السيولة لديها ولا تعاني من أية مشكلات في السيولة لديها، ويتوافر لديها الطاقة الإقراضية التي تتيح لها منح المزيد من التمويل، كما تسعى جميع البنوك لتوظيف أموالها بغرض تحقيق المزيد من الربحية، وتضع شروط الإقراض في إطار السياسة الائتمانية المعتمدة من مجلس إدارة كل بنك وبما يتفق مع ضوابط المنح المحددة من البنك المركزي المصري. لهذا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- العديد من المشاكل الحقيقية، عندما ترغب في الحصول على تمويل لمشروعاتها من البنوك التجارية والمتخصصة، ويمكن إيجاز هذه المشاكل فيما يلي: ^(٧)
- * عدم ميل البنوك التجارية إلى منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاعتقادها أن نسبة فشل وتعثر هذه المشاريع عالية . وبناء على ذلك تكون المخاطرة عالية.
 - * تعتمد البنوك التجارية بشكل كبير على المشروعات الكبيرة التي لها تجريه طويلة مع البنوك، كما أنها تنحاز إلى منح القروض لهذه المشروعات مقارنة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لانخفاض المخاطر وانخفاض تكلفة معاملة الإقراض وغير ذلك.
 - * الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قرض يساوي نفس التكلفة تقريباً للقروض التي تمنحها هذه البنوك للمشاريع الكبرى.
 - * معاناة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية، والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع.
 - * عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات للاقتراض من البنوك التجارية، بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة.
 - * ضعف فرص التسويق لديها.
 - * تأثرها بأيّة تغيرات تطرأ على البيئة المحيطة.
 - * انخفاض جودة المنتجات بسبب الاعتماد على تكنولوجيا غير متقدمة.
 - * عدم توافر الضمانات التي تحمي أموال البنوك الذي يجعلها من قبل البنوك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة الائتمانية نتيجة انخفاض جدارتها الائتمانية وارتفاع تكلفة القرض لتلك الفئة.
 - * ارتفاع معدل العائد من قبل البنوك ليتناسب مع درجة المخاطرة المرتفعة، وبالتالي عدم قدرة هذه المشروعات على سداد العائد المستحق للبنوك، والدخول في دائرة التعثر نتيجة ارتفاع أعباء الدين لديهم، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة المحفظة الائتمانية للبنك.
 - * غياب القوانين والتشريعات والأجهزة التي تعمل على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء عليه لابد من إيجاد حزمة من التشريعات والقوانين المحفزة لتلك المشروعات.
 - * عدم توافر أجهزة تعمل على توفير المعلومات لإقامة هذه المشروعات.
 - * انخفاض مستوى التكنولوجيا التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- كذلك أوضحت الدراسة الميدانية " أن ضعف الإدارة والوضع المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " من أهم الأسباب الرئيسية لأحجام البنوك لطلب القروض، كما أن " عدم وجود دراسات جدوى حقيقية "، " وعدم وجود تاريخ ائتماني"، و" غياب خطة العمل " يعد كذلك من

أهم أحجام البنوك على التمويل، عدا البنك الأهلي المصري فيقدم تمويل جديد للعملاء ليس لهم تاريخ ائتماني.^{*}

مما سبق يوضح أن نقص التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يحد من المشكلة بل هو الأثر الناجم عن العديد من المشكلات التي تواجهها هذه المشروعات، وهذا يتفق مع مجموعة العوامل التي توصل إليها علماء الجغرافيا الاقتصادية والمتعلقة بدور البيئة المحلية في تدعيم رواد تلك المشروعات والتي تتمثل فيما يلي:

* سيادة الثقافة المؤسسية في المجتمع .

* توافر رواد الأعمال المؤهلين.

٥- علاقة البنوك مع الجهات المعنية الأخرى في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل علاقة البنوك مع بعض الجهات الأخرى في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: (٨)

أ- قيام وزارة الاستثمار بتفعيل برنامج متكامل يستهدف تنشيط دور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- إنشاء قطاع سياسة تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة لاتحاد الإجراءات اللازمة لزيادة صادرات هذه المشروعات بما يتواءم مع الوزن النسبي الذي تمثله في الاقتصاد المصري.

ج- تخصيص ١٠% من المنتجات المطلوبة في المناقصات الحكومية يتم تلبيتها من منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٦- دور البنوك في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يظهر دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحاً، وخاصة البنوك التجارية، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات، ويتمثل دور الجهاز المصرفي في دعم وتمويل هذه المشروعات من خلال تقديم خدمات تمويلية تأخذ أشكالاً عديدة مثل: (٩)

٨ القروض قصيرة الأجل والتي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات.

٨ القروض المتكررة، حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد التزامات العميل، وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للعميل.

* من واقع الإجابة على السؤال رقم (٧) بقائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة الميدانية للمبحث.

- ٨ القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف (بدون ضمان) التي تلاؤم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.
- ٨ شراء حسابات القبض بخصم أو تخصيص /أو تمويل شراء الأصول (بما يتضمنه ذلك من رهونات تجارية) التي تقع جميعها في إطار منهج التفهم لاحتياجات العميل.
- ٨ تقديم التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٨ تقديم التمويل اللازم لعمليات الإحلال والتوسع والتطوير لتحديث الآلات وخطوط الإنتاج مما يؤدي إلى إنتاج جيد يزيد من القدرة التنافسية للصناعة المصرية أمام المنتجات الأجنبية.
- ٨ التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل هذه المشروعات من خلال فروع البنوك لتسويق قروض الصندوق.
- ٨ المساهمة في إنشاء الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل شركة ضمان مخاطر الائتمان وشركات التأجير التمويلي وغيرها.
- ٨ توفير التمويل اللازم لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل للمؤسسة المالية غير البنكية والتي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٨ المشاركة في تنفيذ برامج تحديث الصناعة حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٨٠% من المنشآت المستفيدة من الخدمات التي يقدمها المركز والتي تشمل زيادة الإنتاجية وتعميق الصناعة ورفع الجودة والنفوذ للأسواق وترشيد الطاقة وتطوير التكنولوجيا والمشاركة في المعارض.
- ٨ تخصيص جزء من الموارد المالية للبنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٨ مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفيق أوضاعها مع البيئة من خلال البرامج المتخصصة.
- ٨ مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسويق منتجاتها من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية.
- ٨ إيجاد صف ثان من المستثمرين ورجال الأعمال الكبار حيث تساعد البنوك صغار المستثمرين على توسيع أنشطتهم وزيادة استثماراتهم.
- ٨ إعفاء البنوك التي تقدم قروضا وتسهيلات لهذه المشروعات بموجب قرار البنك المركزي المصري ما يعادل قيمة هذه القروض من نسبة الأحتياطي القانوني ١٤% المقررة على الودائع اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٩ للشركات التي لا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها عن مليون جنيه سنوياً ولا يزيد عن ٢٠ مليون جنيه ولا يقل رأسمال الشركة عن ٢٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ ملايين جنيه.

٨ قامت البنوك المصرية بإنشاء وحدات وإدارات لهذه المشروعات لتوفير التمويل اللازم لها وتقديم المشورة الفنية وإجراءات التأسيس وكافة الخدمات المصرفية.

٨ أطلق البنك المركزي مبادرة تسوية مديونيات صغار العملاء بإعفاء المتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن نصف مليون جنيه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ من ٧٥% من اجمالي الدين و ٧٠% للمتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيه.

٨ يؤدي زيادة دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع قاعدة عملائها وتنوع المخاطر وأوجه الاستثمار مما ينعكس ايجابيا على جودة المحافظ المالية لها. وعند تقديم هذه الخدمات من قبل البنوك، تأخذ البنوك الاعتبارات التالية:

٨ أن تكون المنافذ الخاصة بتقديم هذه الخدمات قريبة من مواقع المشروعات.

٨ استخدام إجراءات مبسطة لمنح القروض.

٨ لتقليل من الوقت ما بين التقدم لطلب القروض والحصول عليها.

٨ تحسين الصورة العامة للبنك فيما يتعلق بمدى توافر خدماته للطبقات ذات الدخل المنخفضة.

أ- دور البنك المركزي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد البنك المركزي المصري السلطة التنفيذية والمعنية بالأشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وقام البنك المركزي بعدد من الخطوات الهامة لمساندة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تمويلها بعدد من الإجراءات وتتمثل فيما يلي: (١٠)

* وضع ضوابط استرشادية لمراقبي حسابات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

* تقديم حوافز للمشروعات لتلك المشروعات.

* إنشاء وحدة متخصصة لهذه المشروعات بالمعهد المصرفي التابع له.

وسيتم شرح النقاط السابقة كما يلي :

* الضوابط الاسترشادية من قبل البنك المركزي المصري لمراقبي حسابات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وضع البنك المركزي المصري عدد من الضوابط الاسترشادية الذين يراجعون القوائم المالية للعملاء الذين يتقدمون للبنوك للحصول على تسهيلات ائتمانية بما فيها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

- أن يكون مراقب الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين مع تقديم شهادة قيد في السجل من شعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة وأن يقوم صورة من بطاقة العضوية لشعبة المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة بنقابة التجارئين للتحقق من استمراره في مزاولة المهنة.

- أن تكون القوائم المالية لشركات الأموال الراغبة في الحصول على تسهيلات ائتمانية قد تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات مقيد بسجل مراجعي شركات الأموال.

- الالتزام بأن تكون القوائم المالية لشركات الأشخاص الراغبة في الحصول على تسهيلات ائتمانية تفوق مليون جنيه قد تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات مقيد في جدول مراجعي حسابات شركات الأموال ويكون قد مارس المهنة فعلاً وقام بمراجعة حسابات ثلاثة شركات مساهمة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، أما إذا كان التسهيل مليون جنيه أو أقل فيمكن الاعتماد على القوائم التي تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات مقيد في جدول مراجعي شركات الأشخاص.

- يجب أن تتوافر في مراقب الحسابات الذي يراجع القوائم المالية للشركات سواء كانت شركات أموال أو شركات أشخاص والتي ترغب في الحصول على تسهيلات ائتمانية تزيد على عشرين مليون جنيه أحد الشروط التالية:

أن يكون مقيداً بسجل البنك المركزي المصري.

أو أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين المراجعين المصرية أو حاصلاً على الشهادات المهنية الأجنبية المعادلة لها.

ACCA

CA

CPA

على الأقل مدة الخبرة الكلية عن عشر سنوات.

- أن يكون له حق مراجعة حسابات شركات الأموال لمدة لا تقل عن خمس سنوات. وفي أي من الأحوال الثلاثة السابقة يجب أن يكون المراقب قد قام بمراجعة حسابات خمس شركات مساهمة على الأقل لمدة خمس سنوات.

- إلا يكون لمراقب الحسابات أي مصالح في الشركة في صورة مساهمات أو الاشتراك في إدارة الشركة ويكون من شأنها التأمين على التقارير التي يتم إعدادها، وبما يتفق مع أحكام المادة (١٠٤) من قانون الشركات لسنة ١٩٨١ ومعيار الاستقلالية الصادر بقرار وزير التجارة الخارجية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٤.

* الحوافز المقدمة من قبل البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قام البنك المركزي المصري بمنح حوافز لتشجيع البنوك على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث فتحت هذه الحوافز أنظار البنوك لهذا القطاع المهم والواعد، حيث بدأت بالفعل في تخصيص جزء من ميزانياتها لهذه النوعية من المشروعات، كما بدأت تخصيص

إدارة لمتابعة هذه النوعية من التمويل، ومن أهم الحوافز التي تم منحها من قبل البنك المركزي المصري للبنوك ما يلي:

- تعفى البنوك التي تقدم قروضاً وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤% وذلك في حدود ما يتم منحه منها اعتباراً من ٢٠٠٩/٩/١ لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت.

- في تطبيق أحكام هذا القرار، تمت الشركات والمنشآت الصغيرة، وتسرى على التمويل الممنوح لها أحكامه متى توافر فيها الشرطان التاليين:

ألا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها سنوياً عن مليون جنيه ولا يزيد على عشرين مليون جنيه.

ألا يقل رأسمالها المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنيه، ولا يزيد على خمسة ملايين جنيه.

- يصدر قطاع الرقابة والأشراف على البنوك بالبنك المركزي المصري القرارات المبينة للشروط التفصيلية والإجراءات والقواعد الخاصة بتطبيق المادتين السابقتين.

_ التنسيق مع الجهات المعنية لوضع السياسات الكفيلة بتأهيل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل والخدمات المصرفية من البنوك بما لا يتعارض مع قواعد التمويل السليمة، وعلى الأخص كيفية إعداد المستندات اللازمة والالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة والشفافية.

- يتم التنسيق مع الجهات المعنية لتطوير البنية الأساسية لنشاط التمويل والخدمات المصرفية للشركات والمنشآت الصغيرة بما في ذلك تفعيل نشاط وخدمات شركات الاستعلام الائتماني وشركات التقييم الائتماني وشركات الضمان والتأمين ونظم الدفع على نحو يساهم في تحسين قدرة المنشآت الصغيرة على الحصول على التمويل. كما يتم التنسيق مع جميع الجهات المعنية بدراسة واقتراح التعديلات التشريعية والإجراءات التنفيذية اللازمة للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما ييسر حصولها على التمويل.

* أنشأ وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري

صدر قرار رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢٠٠٨ من البنك المركزي المصري، في إطار المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي المصري، وذلك بغرض دعم برنامج تيسير الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة، وذلك بإنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي بغرض تقديم العديد من الخدمات غير التمويلية لدعم البناء المؤسسي لدى البنوك

وزيادة الوعي لدى أصحاب تلك المشروعات بالمنتجات التمويلية وسبل الحصول عليها وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه الوحدة فيما يلي:

- التعرف على الاحتياجات التدريبية لأطراف المعنية مع الوضع في الاعتبار الآفاق المستقبلية ودور تلك المشروعات في الاقتصاد المصري.

- تصميم البرامج التدريبية والتي تهتم بالجانب التطبيقي لأفضل الممارسات في المشروعات كمحور أساسي لبرامج التنمية المستدامة.

- تقييم المستحدثات من آليات وبرامج تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تدعم بيئة التمويل بالقطاع المصرفي.

- إنشاء قاعدة بيانات متميزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر البيانات والمعلومات للمخططين وصانعي القرار، وكذا البنوك وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تنفيذ العديد من الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تعرض الجديد من البرامج التمويلية الداعمة لهذه المشروعات.

- تبادل الخبرات والتعرف على قصص النجاح للنماذج المتعددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الإقليمي والعالمي.

- تفعيل دور مشاركة المرأة في كيفية الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما قام المعهد المصرفي بإطلاق العديد من المبادرات وأهمها ما يلي:

تقديم العديد من البرامج التدريبية للبناء المؤسسي، وإدارة التمويل وأسس الائتمان للمصرفيين.

تصميم وتقديم العديد من الحلقات النقاشية التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بمشاركة المؤسسات التمويلية.

تقديم الدعم الفني للبنوك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تنفيذ أول شهادة متخصصة للخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصرفيين.

إنشاء قاعدة بيانات متميزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنك المركزي المصري، حيث تم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية لعدد ٩ محافظات من مشروع الحصر الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- دور البنوك التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد النظام المصرفي على مجموعة من المؤسسات على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع ووحداتها تحت طلب المشروعات والأشخاص الراغبين في الحصول على قروض.

ويقع على كاهل الجهاز المصرفي المكون من البنوك التجارية، مسؤولية كبيرة لحفظ تلك المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمار في المشروعات سواء كانت إنتاجية أو خدمية. كما أن من مهام البنوك التجارية أيضاً تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي الأغلب تقل مشاركة البنوك التجارية في توفير تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإن تلك المشروعات تقابل صعوبات ومشاكل في الحصول على التمويل اللازم لها من هذه البنوك، حيث تحتاج هذه المشروعات إلى قروض طويلة الأجل، الأمر الذي لا تفضله البنوك التجارية، حيث تفضل القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، كما تتخوف البنوك التجارية من عدم مقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير الضمانات المطلوبة التي تتطلبها تلك البنوك.

ويمكن توضيح مدى محدودية البنوك التجارية في المساهمة في توفير الدعم المالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

- # ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المطلوبة لإقراض تلك المشروعات.
- # عدم مقدرة تلك المشروعات لتوفير الضمانات اللازمة للحصول على القروض.
- # تأثر أرباح البنوك التجارية نتيجة ارتفاع التكاليف الإدارية المطلوبة للقروض.
- # انحياز البنوك التجارية للمشروعات الكبيرة، حيث وجود روابط ومصالح بينهم.
- # عدم توافر معاملات تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من قبل البنوك التجارية من حيث فترات السماح للقرض وكذلك لسعر تحديد الفائدة.
- # الخبرة الضعيفة لتلك المشروعات المتمثلة في عدم الدراية الكافية في مجال الإدارة وبأساليب التسويق.

عدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المشروعات، مما يظهر رأس المال المدفوع في الميزانية قليلاً، وذلك تحسباً للضرائب.

وبناء على ما سبق تفضل البنوك التجارية توجيه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الكبيرة، وذلك لقلّة مستوى المخاطرة بها.

* البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد القروض هي المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم بقاع العالم، ولهذا، تعد البنوك التجارية المصدر لهذه القروض، ولذلك فتلعب هذه البنوك دور مهم في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يتمثل الهدف الرئيسي لهذه البنوك في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث للحصول على أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياجات وسيولة مناسبة، والجمع بين هذه الأهداف غالباً يتم من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى وغير قابل

للتعثر، مما يعنى أن البنوك تتطلع إلى استثمار ذو جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع، وهذا يعمل على تعقيد وصعوبة حصول تلك المشروعات على القروض من البنوك التجارية.

ومن أهم العوامل التي تقف أمام قدرة هذه المشروعات على الاقتراض ما يلي: (١١)
ندرة وقلة المعلومات عن عوائد الاقتراض والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتعد مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان من أهم المشاكل التي تواجه البنوك وتحد من قدرتها لتوفير تمويل مطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تظهر هذه المشكلة كون صاحب المشروع هو أحسن من يدري عن عناصر وعوامل نجاح أو فشل المشروع من أى طرف آخر، حتى ولو كان البنك هنا لابد من الإشارة إلى أن تحليل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قائم على أساس افتراضي، وذلك لندرة توافر المعلومات عن هذه المشروعات، وهذا غير متوافر في المشروعات الكبيرة وذلك بسبب توافر المعلومات من خلال بيانات القوائم المالية المنشورة، وبالتالي يصعب على البنك القدرة والتمييز بين المقترض الجيد والسيئ.

عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم ضمانات ودفع سعر فائدة مرتفع ، تعمل البنوك التجارية كوسيط مالي بين أصحاب المدخرات والودائع لديها ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى، وممارسة الوساطة المالية بين الطرفين تظهر العلاقة التي ينتج عنها الائتمان، فالائتمان علاقة بين طرفين الأول تزيد موارده عن احتياجاته وهم المدخرون، والثاني تزيد احتياجاته عن موارده وهم المقترضون، ولطبيعة العلاقة التي تقام بينهم تأخذ أحد الشكليات التالية:

٨ مباشر دون وساطة من أي طرف خارجي.

٨ عن طريق طرق ثالث وعادة ما تكون البنوك.

ويحيط لقيام البنوك لهذا النشاط الكثير من المخاطر المالية السلبية نتيجة عدم تسديد المقترضين الأموال المقرضة من البنوك وذلك نتيجة لظروف اقتصادية تلحق المقترضين، ومن هذا المنطلق كان لازماً على البنوك أن تعمل على ضمان حقها واسترداد أموالها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، لاسترجاع هذه الأموال تشتت البنوك الحصول على الضمانات مقابل تقديم التمويل لمختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى الكبيرة.

وفي إطار تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم، تم الاتجاه نحو تبني إلية لضمان مخاطر القروض الممنوحة من البنوك لهذه المشروعات بصورة أكثر فعالية وضماناً، وذلك بغرض تنمية وتفعيل أدوار هذه المشروعات، وكذلك تعمل تلك الإلية من ناحية أخرى على تشجيع البنوك التجارية للقيام بدورها لتوفير التمويل المالي المطلوب لهذه المشروعات، وتفادي الحذر في التعامل التي كانت تلتزمه تجاه هذه المشروعات.

* مميزات البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع البنوك التجارية بمزايا عديدة مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير البنكية والمؤسسات غير الحكومية، من حيث تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأسباب التالية: (١٢)

- القواعد الواضحة لتوضيح قواعد الملكية والإفصاح المالي وكفاية رأس المال التي تساعد على الإدارة الرشيدة للمخاطر.

- البنية الأساسية من شبكة الفروع، التي تمكن البنوك من الوصول إلى أكبر عدد من المشروعات الصغيرة.

- النظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ عدد كبير من المعاملات.

- هياكل الملكية التي يسيطر عليها القطاع الخاص، بما يمكن من تطبيق أساليب الحوكمة وتحقيق كل من كفاءة التكاليف والربحية، كما أن هيكل الملكية هذا والذي يسيطر عليه القطاع الخاص عادة ما يؤدي إلى استمرارية مصادر التمويل التي تعتمد بصورة كبيرة على الودائع ورأس مال، وليس على المصادرة النادرة، كثرة التقلب التي تعتمد عليها هيئات المعونة والمنظمات غير الحكومية. وبالرغم من كل العوامل السابقة التي تتيح للبنوك التوسع في تقديم الخدمات التمويلية إلى هذا القطاع الهام من الاقتصاد/ فإن البنوك التجارية ليست هي الممول الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى كلاً فإن قدرة البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على التمويل المباشر من خلال منح الائتمان لهذه المشروعات. بل يمتد دور البنوك في هذا المجال بصورة غير مباشرة ليشمل توفير التمويل للمؤسسات المالية غير البنكية التي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تهتم البنوك التجارية بالدخول في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ثبتت ربحية هذا النشاط بالرجوع إلى تجارب بنوك عديدة، وفيما يتعلق بالتمويل المباشر للمشروعات الصغيرة من قبل البنوك، فإن البنوك تتوسع حالياً في هذا النشاط، وأن كان ذلك بشئ من الحرص. فقد أصبحت البنوك التجارية ترى في هذه المشروعات فرصاً استثمارية جديدة ووسيلة لجذب عملاء جدد.

كما تستفيد البنوك من دخولها في هذا النشاط عن طريق توسيع قاعدة العملاء وبالتالي تنوع أوجه ومجالات الاستثمار، والتي من شأنها أن تنعكس إيجابياً على المحافظ المالية للبنوك، حيث أن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تزيد من فرص البنوك في إحداث نمو في كل من أصولها وخصومها. وتترتب على ذلك زيادة فرص البنوك في النمو في الحجم مع النمو في أحجام نشاط عملائها، وبالتالي جني المزيد من الأرباح على المدى البعيد، هنا بالإضافة إلى تحسن صورة البنك باعتباره يلعب دوراً هاماً في تنمية المجتمع والاقتصاد.

ومن ناحية فإنه يجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تقدم معلومات كافية ويعتمد عليها، مستخدمين في ذلك نظاماً موحداً للتقارير مصحوباً ببرامج لبناء قدرات المديرين من أجل تطوير وابتكار مشروعات صغيرة تتسم بالديناميكية. إذا ما تم تطبيق كل ذلك بصورة سليمة فإن ذلك يمكن أن يساعد على تكوين مجموعات من الشركات الناضجة التي تتوفر لديها القدرة على النمو والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

* دور البنك الأهلي المصري في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (١٣)

قام البنك منذ عام ١٩٩٠ بتخصص شريحة من موارده لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمشيا مع سياسة البنك المركزي المصري التي تهدف لتوسيع دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستمرار لما يقوم به البنك الأهلي المصري من دور قيادي وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، قام البنك بمبادرة هامة لتقديم يد العون والمساندة للمستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية لتنفيذ تلك المشروعات بدءاً من تبني فكرة المشروع إلى حين خروجه إلى حيز التشغيل التجاري، وذلك من خلال تقديم كافة أنشطة التمويل والمشاركات لتلبية كافة متطلبات المستثمرين اللازمة لتنفيذ المشروعات سواء الجديدة أو التوسعات في المشروعات القائمة وأيضاً في كافة مجالات النشاط الاقتصادي سواء الصناعة، الزراعة، الخدمات، التجارة... الخ، وذلك من خلال شبكة فروع البنك الضخمة التي تغطي كافة أنحاء البلاد. وتتمثل الخدمات التي يقدمها البنك الأهلي المصري للمستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآتي: (١٤)

تقديم المشورة الفنية في إعداد وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة أو التوسعات بالمشروعات القائمة.

القيام بكافة إجراءات تأسيس وخدمة الشركات والترويج لتغطية رؤوس أموالها.

المساهمة المباشرة في رؤوس أموال الشركات الجديدة أو الزيادة في رؤوس أموال الشركات القائمة والتي لا تقل استثماراتها عن ٥ مليون جنيه بعد دراستها.

توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الجديدة أو التوسعات بالمشروعات القائمة من خلال تقديم حزمة متكاملة ومتنوعة من أنشطة التمويل والإقراض الائتمانية سواء في إطار الأنظمة التقليدية أو في إطار الخطوط الائتمانية المميزة والمتاحة حالياً بالبنك.

تقديم كافة الخدمات المصرفية الأخرى الممثلة في فتح الحسابات، الحوالات، اعتمادات استيراد وتصدير، خطابات ضمان بكافة أنواعها، وبطاقات ائتمان، أوعية ادخارية.. الخ، وذلك من خلال شبكة فروع البنك المحلية والخارجية والمراسلين بالخارج.

* بلغت قاعدة عملاء البنك في تلك المشروعات ٣٠ ألف عميل في العام المالي، يونيو ٢٠١٠-٢٠١١ .

كذلك تستمر إدارة البنك على تأكيد دوره في دعمه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أساس التوسع في تمويل تلك المشروعات من خلال ما يلي:

منح التمويل والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة الحالية، تعتمد على تبنى خطط جديدة لدعم الاقتصاد المصري ومساعدته على تخطي جميع العقبات التي تمر بها البلاد عقب ثورة ٢٥ يناير، بحيث لا تعتمد بشكل كلى على الربحية فقط بل تشمل التنمية الاقتصادية.

استحداث قطاع متخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتبعه ١٣ منطقة ائتمانية لخدمة هذه المشروعات، فضلاً عن تفويض كافة الفروع سلطات منح الائتمان لهذه المشروعات والتي تستهدف من خلالها زيادة حجم التمويل لهذه الشريحة من العملاء بواقع ١,٥ مليار جنيه.

التركيز على المشروعات الجديدة التي لم تتعامل مع البنوك لتوسيع قاعدة العملاء المتاحة بالنسبة للقطاع المصرفي، من خلال تنظيم دورات تدريبية تتم بالتعاون مع المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري، وبناء على احتياجات كل منطقة من المناطق الاستثمارية وفقاً للمسح السوقي الذي أعده البنك الأهلي، وبناء على الحوارات السوقية، وذلك لتعريف المستثمرين الجدد باحتياجاتهم، وزيادة قاعدة العملاء المتاحة للبنوك.

القيام بمسح شامل للوقوف على عدد من العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفعليين وتوزيعهم الجغرافي من حيث التركيز والوجود في مناطق معينة وتحديد الاحتياجات الفعلية والذي كشف عن أن ٩٠% منهم لا يدخلون في إطار الاقتصاد الرسمي، مما يعطى البنك فرصة لتوسيع قاعدة عملائه خلال المرحلة القادمة.

#أدراج المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية في القطاع الرسمي من خلال منحه الحوافز المطلوبة وحل مشكلاته مع الأنظمة الإدارية سواء كانت خاصة بتصاريح العمل أو تراخيص الأرض المقام عليها المشروع وتعريفه بطبيعة التعامل مع البنوك وفائدته من خلال منحه حافز الإعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات.

استهداف زيادة محفظة قروض البنك الموجهة لهذه النوعية من المشروعات ليحقق أجمالى قروض بنهاية عام ٢٠١١ يصل إلى ٢ مليار جنيه بغرض توفير احتياجاتهم الجارية أو الاستثمارية أو كليهما معاً، وهو ما يستوجب منح تمويلات جديدة في السوق، وذلك بشروط ميسره من حيث فترة السماح والسداد، وكذا أسعار العائد سواء من موارد البنك الخاصة أو بالتعاون مع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية والدولية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية الأفريقي.

استهداف المناطق الصناعية لدعم القطاع الصناعي في جميع أنحاء الجمهورية لدعم القطاع الصناعي ومعرفة ما يواجهه من مشكلات عند منح التمويل وما احتياجاتها الفعلية، خاصة في المدن الصناعية بمناطق ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان وغيرها.

ضخ ٤٠ مليار جنيه خلال الخمس السنوات القادمة (٢٠١٢-٢٠١٧) لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد يضخ منها تحويلات إستراتيجية من ٨ أو ١٠ مليارات جنيه خلال الأجل الزمني ذاته بما يؤكد إصراره على الوصول بمحفظة ذلك القطاع إلى مستوى تنفيذ ائتماني عال، ويؤكد على استمرار البنك بحصته الحالية التي تتراوح بين ٤٠%-٥٠% في سوق إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الخطوط والبرامج الائتمانية المتميزة للبنك الأهلي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منطلق أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في تنمية الاقتصاد القومي وما تتيحه من توفير فرص عمل جديدة، يساند البنك الأهلي المصري تلك المشروعات ويقدم لها كافة الاحتياجات التمويلية المتنوعة اللازمة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية لتمويل الإنشاءات أو التوسعات أو التمويل الجاري..

قدم البنك عدة خطوط ائتمانية متميزة (برامج) تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك تبعا لعدة معايير أهمها اختلاف المفاهيم الخاصة لهذه المشروعات تبعا للسياسة الائتمانية بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي، ومن الخطوط والبرامج التمويلية المتاحة ما يلي: (١٥)

خط بنك التنمية الأفريقي .

القرض الإيطالي الميسر.

القرض المقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية.

خط الائتمان المقدم من المؤسسة الأسبانية.

برنامج الأهلي لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة.

الصندوق الاجتماعي للتنمية.

مشروع مكافحة التلوث الصناعي.

اتفاقية الالتزام البيئي.

صندوق دعم الأبحاث الزراعية والتنمية.

برنامج الخدمات البيطرية.

أهمية الخطوط المتاحة من جهات خارجية

• توفير مصادر تمويل بالعملة الأجنبية مما يخفف الضغط على موارد البنك بالعملة.

• إتاحة ميزة تنافسية للبنك من حيث:

٨ توفير تمويل طويل الأجل.

٨ تقديم سعر عائد منافس بالسوق.

٨ تقديم نسب مساهمة عالية.

٨ تقديم منح مالية للعملاء.

وفيا يلي توضيح لبعض النقاط السابقة :

خط بنك التنمية الإفريقي:

- القطاعات المسموح بتمويلها من الخط: المشروعات العاملة في مجال النسيج ومواد البناء والمنتجات الغذائية والتعدينية والهندسية وتصنيع الأخشاب والسياحة.
- الفائدة والعمولات:
- * العملة الأجنبية: ٢% فوق سعر (الليبور/اليورو).
- * العملة المحلية: متوسط سعر الكوريڨور + ١% (بحد أدنى ١٢%) + عمولة ٠,٠٥% شهرياً.
- فترتي السماح والسداد: وفقاً والتدفقات النقدية وبحد أقصى ٧ سنوات.

جدول رقم (١) الحد الأقصى للقرض

صافى أصول المشروع	الحد الأقصى للتسهيل
حتى ١٠٣ مليون \$	٨٠%
حتى ١٢ مليون \$	٦٧% بحد أقصى ٦ مليون \$
حتى ٤٠ مليون \$	٥٠% بحد أقصى ١٥ مليون \$

خطوات الحصول على التمويل:

- تقوم الفروع باختيار المشروعات المتقدمة للحصول على التمويل من البنك وفقاً والشروط السابقة ووفقاً والقواعد المعمول بها بالبنك في مجال منح الائتمان والسلطات التقديرية المحددة.
- فور الموافقة على المشروعات انتمانيا يتم إخطار وحدة الاتفاقيات الدولية بقرار الموافقة وموافاة الوحدة باستمارة ملخص المشروع PSS وصرف القرض مباشرة إذا كان أقل من ٢ مليون \$ أو ما يعادله، وفي حالة زيادة مبلغ القرض عن (٢ مليون \$) تتولى الوحدة مراسلة البنك الإفريقي للحصول على موافقته أولاً وفقاً والشروط المعمول بها ثم يلي ذلك إخطار الفرع المعنى للتنفيذ.
- يتم الإثبات بعقد القرض الموقع من العميل أن هذا القرض في نطاق خط الائتمان الممنوح من بنك التنمية الإفريقي.
- يتم موافاة وحدة الاتفاقيات الدولية بالآتي:
 - استمارة PSS للمشروعات المؤهلة.
 - دراسة الجدوى المعدة عن المشروع.

- صور مستندات الصرف أولاً بأول الخاصة بالتسهيل أيا كانت القيمة (اعتماد مستنديه، فواتير شراء، صور مستندات المصروفات الأخرى.... الخ) وفقاً وبنود الصرف من القرض المحددة بالدراسة الائتمانية.

القرض الايطالي الميسر

- الغرض من القرض: تمويل شراء المعدات ايطالية الصنع.
 - عملة الإقراض: اليورو ويتم السداد بالمعادل بالجنيه (يمكن الحصول على ٢٠% من القرض للعمليات المحلية بالجم).
 - المشروعات المستفيدة: المشروعات المصرية الايطالية، الابتكارات التكنولوجية، الإنتاج النظيف، الإنتاج الموجه للتصدير، مشروعات تطوير التكنولوجيا.
 - حدود التمويل: ٢ مليون يورو وبحد أدنى ١٥٠ ألف يورو.
 - سعر العائد: ٦٠% من سعر الخصم المعلن من البنك المركزي المصري (حالياً ٨,٥%)، ويزاد السعر إلى ٧٠% من سعر الخصم للمشروعات المصرية+ عمولة ١,٥% شهرياً.
 - فترتي السماح والسداد: وفقاً والتدفقات النقدية للمشروع وبحد أقصى ١٠ سنوات متضمنة ٣ سنوات فترة سماح.
- خطوات الحصول على التمويل:
- تقوم الفروع باختيار المشروعات المتقدمة للحصول على التمويل من البنك الأهلي وفقاً والشروط السابقة ووفقاً والقواعد المعمول بها بمصرفنا في مجال منح الائتمان والسلطات التقديرية المحددة.
 - فور الموافقة على المشروعات ائتمانيا يتم إخطار إدارة الخطوط والبرامج بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقرار الموافقة، دراسة الجدوى، خطة العمل، عرض السعر من المورد الايطالي وذلك بهدف إعداد استمارة ملخص المشروع PSS للحصول على موافقة الجانب الايطالي.
 - يتم موافاة وحدة الاتفاقيات الدولية بصور مستندات الصرف أولاً بأول الخاصة بالتسهيل (اعتمادات مستنديه، فواتير شراء... الخ) وفقاً وبنود الصرف من القرض المحددة بالدراسة الائتمانية).

القرض المقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية

- المشروعات المستفيدة:

عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين تتراوح متوسط إيراداتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ما بين مليون إلى ٤٠ مليون جم ولا يزيد عدد العمالة بها عن ٢٥٠ عامل مع التركيز على مجالي التعليم والصحة.

- عملة الإقراض:
الجنيه المصري أو الدولار أو اليورو.
- حدود التمويل:
الحد الأقصى للتسهيل ٣ مليون يورو أو ما يعادله.
الحد الأدنى للتسهيل ١٠٠ ألف يورو أو ما يعادله.
- سعر العائد:
بالعملة الأجنبية: ليبور/يوريبور ٦ شهور + هامش ٢% بدون عمولة.
بالعملة المحلية: متوسطي سعري الكوريدور + هامش ٢% + عمولة ١,٥% شهرياً.
- فترتي السماح والسداد:
حسب التدفقات النقدية للمشروع وبحد أدنى ٤ سنوات وبحد أقصى ٧ سنوات شاملة فترة السماح.

خط الائتمان المقدم من مؤسسة Instituto De Credito Oficial (ICO) الأسبانية

- الغرض من التمويل:
تمويل عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لشراء سلع رأسمالية وخدمات اسبانية (مسموح بمكونات محلية وأجنبية غير أسبانية بنسبة لا تتجاوز ٤٥%).
- عملة الإقراض:
الجنيه المصري أو اليورو.
- حدود التمويل:
الحد الأقصى للتسهيل: ما يعادل مبلغ ٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (SDR حالياً SDR1 = ١,٤٨٧ يورو)
- سعر العائد:
عملة اليورو: يوريبور ١٢ شهر + هامش ٢٠ نقطة (٢ في الألف) بدون عمولة.
- بالعملة المحلية: سعر الكوريدور إقراض (حالياً ٩,٧٥%) + هامش ٢٠ نقطة (٢ في الألف) بدون عمولة.
- عمولة ارتباط: ٢٥ نقطة (٢,٥ في الألف) على الجزء الغير مستخدم.
- عمولة إدارة: ٣٧,٥% نقطة (٣,٧٥ في الألف) تحتسب مرة واحدة يقوم العميل بسدادها فور الموافقة على التمويل.
- عمولة السداد المعجل: ٣%.

- فترتي السماح والسداد:

٨ الحد الأدنى: ٣ سنوات متضمنة سنة سماح.

٨ الحد الأقصى : ٧ سنوات متضمنة سنتين سماح.

- المنحة المقدمة للعملاء.

يتم تقديم منحة للعملاء بنحو ٣٥% من قيمة التسهيل وذلك بالشروط التالية:

٨ استخدام القرض في الغرض المخصص من أجله.

٨ الالتزام بشروط القرض بما فيها الانتظام في السداد.

٨ يتم خصم قيمة المنحة للعميل في نهاية أجل التسهيل.

٨ مع مراعاة احتساب سعر العائد على ١٠٠% من قيمة التمويل وفقا وأسعار

العوائد الموضحة سلفا.

برنامج الأهلي لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة

المشروعات المستهدفة : المشروعات الصناعية والتي لا تتجاوز التكاليف الاستثمارية لها

١٠ مليون جم والحد الأقصى للإيراد السنوي للمشروع ١٥ مليون جم بالإضافة إلى عيادات

الأطباء والصيديات والمعامل الطبية والأنشطة الإنتاجية الصغيرة.

- حدود التمويل : ٥ مليون جنيه.

جدول (٢) سعر العائد للبنك الأهلي

بيان	حتى مليون جم	من مليون حتى ٥ مليون جم
حتى عامين	متوسط الكوريدور + ١% (١٢%)	متوسط الكوريدور + ١% (١٢,٥%)
من ٢:٥ سنوات	متوسط الكوريدور + ١,٥% (١٢,٥%)	متوسط الكوريدور + ٢% (١٣%)
أكثر من ٥ سنوات	متوسط الكوريدور + ٢% (١٣%)	متوسط الكوريدور + ٢,٥% (١٣,٥%)

- بالإضافة إلى نصف العمولات على اعلي رصيد مدين خلال الشهر (٠,٧٥%)

فترتي السماح والسداد:

- وفقا والتدفقات النقدية والمشروع بحد أقصى ٧ سنوات.

الصندوق الاجتماعي للتنمية

الغرض من التمويل: تمويل رأس المال العامل و/أو شراء آلات ومعدات و/أو بناء وتشطيب

مقر النشاط.

- المشروعات المستهدفة: كافة المشروعات التي تعمل في المجالات الاقتصادية

(تجارية، صناعية، خدمية، زراعية، أخرى).

- حدود التمويل : حتى ٢ مليون جم.

جدول رقم (٣) سعر العائد للصندوق الاجتماعي

قيمة القرض	نوع المشروع	مساهمة المقترض	سعر العائد (بسيط)
حتى ٢٥٠ ألف جم	جديد قائم	١٥ %	١٠ %
أكثر من ٢٥٠ ألف حتى ٢ مليون جم	جديد قائم	٢٥ % ٢٥ %	

- فترة السماح والسداد: وفقا والتدفقات النقدية للمشروع وبعد أقصى ٥ سنوات شاملة فترة سماح حداها الأقصى سنة.

• الضمانات

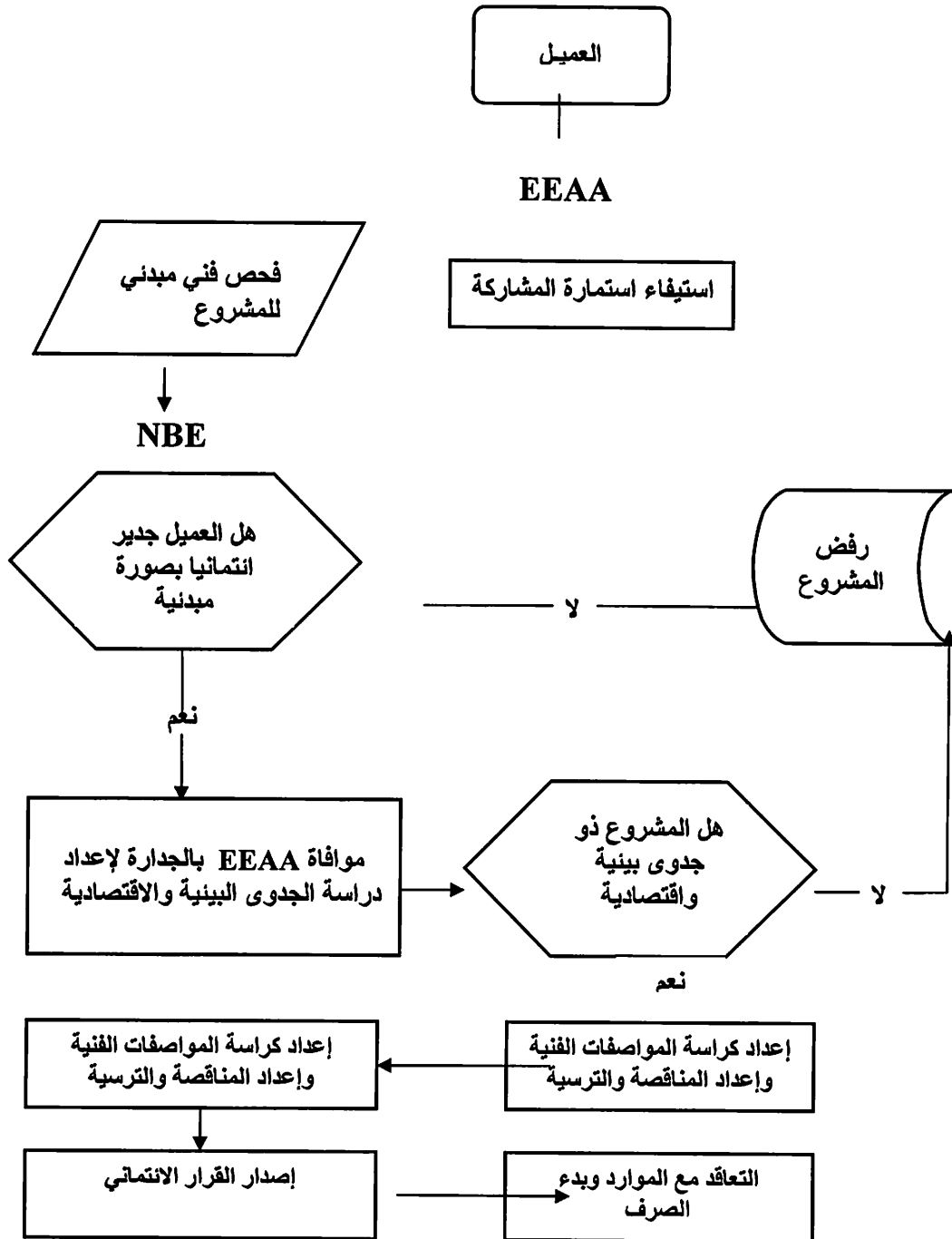
- ٨ التأمين بنسبة ٨٠ % من الرصيد المدين لدى الجمعية المصرية للتأمين التعاوني (فروع بحري)، وباقي الفروع لدى الشركة المصرية للتأمين التكافلي.
- ٨ الحصول على الضمانات الشخصية المناسبة.

مشروع مكافحة التلوث الصناعي

- الغرض: مساعدة المشروعات الصناعية القائمة على التوافق بينياً بالتعاون مع جهاز شئون البيئة.
- المشروعات المستهدفة: كافة المشروعات الصناعية القائمة العاملة بالقاهرة الكبرى والإسكندرية.
- الحد الأقصى للتمويل ١٥ مليون \$ أو ما يعادله والحد الأدنى ١٠٠ ألف \$ ولا يستخدم التمويل في المباني والإنشاءات ودفع الجمارك.
- يقدم التمويل بنسبة تصل لنحو ٩٠ % من اجمالي تكلفة المشروع الممول.
- السداد: وفقا والتدفقات النقدية للمشروع بعد أدنى ٥ سنوات متضمنة سنة سماح وبعد أقصى ٨ سنوات متضمنة سنتان سماح.
- يتم تقديم منحة بنسبة ٢٠ % من قيمة التمويل الممنوح يتحملها البنك الأهلي بشرط :
 - استخدام القرض في الغرض المخصص من أجله
 - الالتزام بشروط القرض بما فيها الانتظام في السداد.
 - إصدار الشهادات اللازمة من جهاز شئون البيئة تفيد خفض التلوث
- سعر العائد:

- العملة الأجنبية : ليبر/يوريور ٦ شهور + هامش ٢ : ٣ %.
- العملة المحلية : متوسط سعري الكوريدور + هامش ٢ : ٣ %.

* الخطوات التنفيذية للحصول على القرض:



شكل رقم (١)

اتفاقية الالتزام البيئي

- الغرض: المساهمة في تمويل شراء الآلات والمعدات والأعمال الإنشائية والتركيبات والتصميمات اللازمة للمشروع وأية أغراض أخرى متعلقة بالالتزام البيئي للصناعة عدا ما يفرض من ضرائب أو جمارك.
- القطاعات المستهدفة: مشروعات القطاع الخاص المصري العاملة في قطاعات الصناعات الهندسية والمعدنية والنسجية والغذائية والكيمياوية والجلود والأثاث.
- قيمة التمويل: الحد الأدنى للتمويل ٨٠ ألف جم، والحد الأقصى ٣ مليون جم، وفي حالة زيادة طلب التمويل عن الحد الأقصى يتم تقديمه من جانب البنك وبالأسعار والعمولات المعمول بها بالبنك.
- سعر العائد: ٢,٥% سنوياً وعمولة ٠,١% شهرياً.
- فترتي السماح والسداد: فترة السداد حد أقصى ٤ سنوات + ١٢ شهر فترة سماح.
- هيكل التمويل:
- مساهمة ذاتية للمشروع تتراوح ما بين ٥ : ٣٠%.
- التمويل المقدم للمشروع يتراوح ما بين ٩٥ : ٧٠%

كما يتأهب البنك لتوقيع عقود جديدة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه بفائدة بين ٧,٥%-١٠% يعتمد عليها في تمويل ستة برامج مخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل قطاعات إنتاجية محددة في بعض المحافظات، وأن تلك البرامج تمت صياغة توجهاتها من خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت داخل المناطق الصناعية المختلفة ببعض المحافظات، يوضح الجدول التالي أسماء تلك البرامج:

جدول رقم (٤) البرامج المقدمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية

م	اسم العقد	قيمة العقد	سعر الفائدة
١	تنمية مشروعات الغزل والنسيج	١٠٠ مليون جنيه	٩% بسيطة
٢	تنمية المشروعات السياحية والمتوسطة الجديدة	١٠٠ مليون جنيه	٩% بسيطة
٣	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٠٠ مليون جنيه	٧,٥% العام الأول و ٩% باقي الأعوام
٤	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة بجميع المحافظات، خاصة الغردقة وشرم الشيخ والأقصر.	٥٠ مليون جنيه	٩% بسيطة
٥	تنمية المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة بجميع المحافظات	٢٠٠ مليون جنيه	١٠% بسيطة.
٦	تمويل الابتكار وبراءات الاختراع.	٥٠ مليون جنيه	لم يتم تحديده بعد.

* مقابلة شخصية مع الأستاذ/ حمدي عزام- المدير العام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي بتاريخ ٢٠١١/٨/٨.

إستراتيجية البنك الأهلي المصري بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، من المتوقع عدم حدوث تغيير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وقد يكون هناك انخفاض في الطلب، ولكن يوجد خطط مستقبلية من البنك لتوسيع نطاق التعامل مع المشروعات والمتوسطة من خلال التركيز على الأنشطة الإستراتيجية الداعمة للاقتصاد المصري خاصة النشاط الزراعي، الصناعي، السياحي، التصديري، وكافة الأنشطة المرتبطة بالأنشطة السابقة.

ولتطوير التعامل بين البنك مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الخدمات التمويلية، وذلك من خلال تطوير المشروعات الصغيرة من خلال منظومة متكاملة يكون أطرافها الدولة/ أصحاب المشروعات/ البنوك، كذلك مطلوب وجود دور حيوي للدولة خاصة في إجراءات تأسيس الشركات وذلك على الأجل القصير، كما يجب الاهتمام بالتعليم، محو الأمية والصحة العامة للمواطنين وذلك على الأجل الطويل. (**)

* دور بنك القاهرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد بنك القاهرة الأكثر شباباً بين بنوك القطاع العام، فهو أقلها من حيث الهموم وأكثرها من حيث الطموح، حيث تم إلغاء فكرة البيع والإدارة التنفيذية. منذ أن تم إلغاء فكرة البيع والإدارة التنفيذية في كل من بنكي مصر والقاهرة كان همها الأول التركيز على عملية إعادة الهيكلة، وبعد انفصال الإدارة التنفيذية بدأ العمل في بنك القاهرة بإطار عام لخطة الإصلاح وتمت عملية الهيكلة المالية والإدارية والإصلاح الوظيفي قبل عام ٢٠٠٨ وبعد الانفصال بين الإدارتين بدأ التفكير في عودة بنك القاهرة ليحتل مكانته ككالث أكبر بنك قطاع عام بشبكة فروع تصل إلى ٢٣٢ فرعاً، وكانت نتائج الأعمال كل عام تمنح الإدارة دفعة جديدة، ويمكن اعتبار عام ٢٠١٠ هو الانطلاق الحقيقي لبنك القاهرة حيث انتهى من معظم التحديات التي كانت متمثلة في عملية بناء البنية الأساسية، ويصل إلى معدلات البنوك الأخرى من حيث التكنولوجيا، وبحيث يتجاوز الحصص السوقية التي حققتها البنوك الأخرى. [لأن بنك القاهرة هو أحد البنوك الوطنية الرائدة داخل القطاع المصرفي، قام بالتوسع في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أهتم بإنشاء إدارة خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدمت ما يقرب من المليار جنيه خلال الفترة من أغسطس حتى ديسمبر ٢٠١٠.

* مقابلة شخصية مع السيد/ مدير عام قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي. (***) من واقع الإجابة على الأسئلة رقم (١٦-٢١) بقائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة الميدانية للمبحث.

كما يقوم البنك بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب قواعد البنك المركزي الحالية في تمويل تلك المشروعات والتي تنص على توافر ثلاث ميزانيات في حالة طلب العميل أكثر من ١٠٠ ألف جنيه، كذلك يقوم بنك القاهرة بوضع دراسة وطريقة متوازنة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع استشاري خارجي، وتمثل تلك الدراسات في كيفية تقييم العميل عند منحه الائتمان، خاصة عندما لا يمتلك أوراقا أو ميزانيات، بالإضافة إلى قيام البنك بدور مستشار للعميل من خلال توجيهه وتدريبه وتحديد المبلغ المناسب للتمويل.

ومن أهم نقاط التميز للبنك الإقراض متناهي الصغر، حيث يعد بنك القاهرة رقم ١ بين البنوك على مستوى مصر من حيث الإقراض الفردي من حيث عدد العملاء وقيمة التمويل، ورقم ٣ على مستوى مؤسسات المجتمع المدني في تقديم القروض المتناهية الصغر، وقد بلغ إجمالي التمويل لهذه النوعية منذ بدء النشاط في عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١ حوالي ٤,٥ مليار جنيه وهذه النوعية من التمويل تصنع عملاء، وعلى سبيل المثال يصل عدد المستفيدين حتى عام ٢٠١١، ١١٢ ألف عميل منهم ٢٢% من النساء "أمراه معيله"، كما أن نسبة التعثر لا تزيد عن ١,٦% أي أنها نسبة معقولة*

كما وعلى سبيل المثال كثير من عملاء متناهي الصغر انتقلوا إلى الشريحة الأعلى وهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك رفع البنك سقف الإقراض متناهي الصغر من ١٥ ألف جنيه إلى ٢٥ ألف جنيه لتشجيع هذه النوعية من العملاء، كما زادت الوحدات التي تقدم الخدمة بعشرة وحدات جديدة خلال عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١١٥ وحدة مستقلة أو من خلال فرع من فروع بنك القاهرة.

- شروط القروض الصغيرة

- # طلب الحصول على التمويل.
- # تفويض وإقرار بالاستعلام عن العميل.
- # إقرار بإفصاح العميل عن الأطراف المرتبطة.
- # صورة من بطاقات الرقم القومي للعميل والضامن.
- # التأكد من محل سكن العميل عن طريق (إيصال كهرباء أو غاز).
- # صورة من عقد إيجار أو تملك محل الإقامة، ومقر النشاط.
- # مستخرج حديث من السجل التجاري (٣ أشهر على الأكثر).
- # عدد آخر، إقرار ضريبي معتمد من مصلحة الضرائب.
- # كشف حساب شخصي في بنوك أخرى.

* مقابلة شخصية مع د/ توفيق المصري، مدير إدارة مساعد بإدارة القروض متناهية الصغر بتاريخ ٢٠١١/٨/٤.

صورة من رخصة النشاط.

استيفاء إيصالات أمانة أو (شيكات بنكية) ، بإجمالي قيمة المديونية والفوائد.

توقيع العميل على عقد القرض.

- إستراتيجية بنك القاهرة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١*

من المتوقع عدم حدوث تغيير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولكن يوجد خطط مستقبلية من البنك لتوسيع نطاق التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل في وجود اتجاه أن يكون البنك متخصص في السنوات الصغيرة والمتوسطة.

ولتطوير التعامل بين البنك مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الخدمات التمويلية: (١) فيجب فتح منافذ تكون مسئولة عن تقديم وإتمام المستندات القانونية للتعامل [منفذ واحد يقوم بكل الإجراءات]، (٢) يجب على البنك المركزي تخفيف طلب القوائم المالية بالنسبة للمشروعات التي تطلب قروض أو تمويل في حدود ١٥٠ ألف جنيه فأقل، وذلك بالاستثناء من القواعد الملزمة التي تقضى بتقديم ثلاثة ميزانيات معتمدة عند التعامل مع البنوك، وينطبق ذلك أي تسهيل ائتماني مطلوب حتى ولو كان أقل من ١٥٠ ألف جنيه. (**)

* دور بنك مصر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يدرك بنك مصر جيداً أهمية إتاحة التمويل لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد قاطرة النمو ومحرك الاقتصاد المصري من خلال التشجيع المستمر من البنك المركزي لتمويل ذلك القطاع العام، من منطلق دور بنك مصر الريادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تطوير المجتمع، والتخفيف من حدة البطالة بين الشباب، يقدم بنك مصر أفضل البرامج التمويلية المتميزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومن أهداف هذه البرامج ما يلي:

على المستوى القومي

٨ ارتفاع ناتج قطاع الصناعات الصغيرة مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي.

٨ زيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى تحسين المعيشة لأصحاب الصناعات الصغيرة والعاملين

بها مما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة في الدولة ككل.

٨ خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في حل مشكلة البطالة.

* مقابلة شخصية مع السيد/ نائب رئيس ائتمان المشروعات الصغيرة بينك القاهرة.
(**) من واقع الإجابة على الأسئلة بقائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة الميدانية للمبحث.

على مستوى قطاع المنشآت

٨ تحسين كفاءة وتكنولوجيا الإنتاج.

٨ تمكين المشاريع المقترضة التي تثبت جدارة ائتمانية من التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي.

٨ تحويل المنشآت المقترضة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. كذلك يمنح البنك من خلال هذه البرامج ما بين (٢٠٠) ألفين جنيه وحتى (٢٠) عشرون مليون جنيه وذلك بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك من خلال وحداته الائتمانية المنتشرة جغرافياً، ومن خلال تقديم أدوات متخصصة في مجال التمويل المختلفة. فبالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر يقدم البنك قروضاً تتراوح ما بين (٢٠٠٠) ألفين جنيه وحتى (٢٥٠٠) خمسة وعشرون ألف جنيه وذلك بهدف تحقيق تغطية واسعة للسوق المصري في تمويل أصحاب الحرف والمشاريع المتناهية الصغر.

أما بالنسبة للإقراض الصغير فيستهدف تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة سواء كانت قائمة أو مشروعات تحت الإنشاء، وحيث يتم التمويل في صورة قروض متوسطة وقصيرة الأجل حتى (٢) أثنين مليون جنيه، كذلك يقدم البنك التمويل اللازم من خلال التسهيلات الائتمانية المتنوعة في صورة قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بمبالغ تصل إلى (٢٠) عشرين مليون جنيه. كما يعمل البنك حالياً للوصول إلى مختلف الشرائح ودراسة وملائمة احتياجاتهم بالأدوات المناسبة من خلا فريق متخصص في هذا المجال ذو حرفة عالية. كما يسعى البنك إلى استمرار دوره الرائد في بناء الاقتصاد المصري والنهوض بالمجتمع من خلال كافة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، حيث أن خطة البنك خلال عام ٢٠١١ تستهدف التوسع في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد إنشاء إدارة متخصصة لها.

أما المشروعات القابلة للتمويل فيقوم البنك بتمويل كافة المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة بشرط مطابقتها للالتزامات البيئية وتشمل:

٨ المشروعات الصناعية، التجارية، الخدمية، والسياحية، المهن الحرة.

٨ مشروعات إنتاج وتجهيز وتسويق الدواجن وتشمل (المجازر ومستلزماتها، تطوير مزارع إنتاج البيض، تطوير مزارع إنتاج الدجاج اللحم، تطوير مصانع تجهيز الأعلاف، ثلاجات العرض والسيارات المبردة). وفي حالة تمويل مشروعات الثروة الداجنة لا يزيد رأس المال المدفوع لكافة الأشكال القانونية للمنشأة سواء جديدة أو قائمة على مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين على خمسين عاملاً.

٨ المراكز الطبية والعيادات والصيدليات للأطباء والصيدالدة (بشرط حصول الطبيب أو الصيدلي على ترخيص لفتح عيادة/ صيدلية أو مزاوله النشاط).

وتتمثل الفئات المستهدفة في كل من لديه القدرة على دخول مجال الأعمال وتنقصه
الإمكانيات المالية والراغبون في توسيع وتطوير أنشطتهم من أصحاب المشروعات الصغيرة
والحرفية القائمة (منشأة فردية- شركات أشخاص/شركات أموال).

- الشروط الواجب توافرها في المقترض

^ الأهلية القانونية.

^ حسن السير والسلوك.

^ الإلمام بالقراءة والكتابة.

^ التفرغ للمشروع وإدارته.

^ أن يكون مقيماً بالمحافظة نفسها مكان النشاط.

^ تأدية الخدمة العسكرية.

- البيانات والمستندات

^ دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع.

^ السجل التجاري.

^ البطاقة الضريبية.

^ عقد الإيجار] على أن يكون مثبت التاريخ بالسجل العقاري أو مستندات الحيازة أو الملكية].

^ بطاقة الرقم القومي للمشروعات الصغيرة.

^ التراخيص اللازمة لمباشرة النشاط أو خطاب رسمي من الجهات الحكومية المعنية يفيد
بعدم خضوع النشاط لاستخراج المستند المطلوب.

- مجالات استخدام القروض

^ تمويل آلات جديدة أو قطع غيار ورأس مال عامل للمشروعات الجديدة والقائمة.

^ تمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات بشرط أن يكون مقترناً بتمويل رأس مال عامل
أو آلات بحد أقصى ٣٠% من قيمة القرض، على أن يكون الأرض موضوع البناء في
حالة الإنشاءات والمباني مملوكة للتعيل (ملكية مسجلة).

^ إمكانية تمويل شراء الآلات والمعدات المستعملة بشرط وجود وكيل محلي للشركة
المصنعة، وألا تقل كفاءتها الفنية عن ٧٥% ولا يزيد عمر استعمالها على خمس سنوات
طبقاً لتقرير يصدر من المكاتب الاستشارية التي يعتمدها بنك مصر.

جدول (٥) قيمة القرض وسعر الفائدة المطبق على المستفيد من الصندوق الاجتماعي

سعر العائد للمقترض	قيمة القرض
المشروعات الصناعية - التجارية - الخدمية - السياحية والطبية	
١٢,٢٥ %	من ١٥ ألف جم حتى مليون جم
مشروعات إنتاج وتسويق وتجهيز الدواجن	
٦ %	من ١٥ ألف جم حتى مليون جم
بخلاف العائد الإداري ويبلغ ١,٥ % (بسيط)	

- مدة القرض وفترة السماح

مدة القرض بحد أقصى (٦٠) ستون شهراً شاملة فترة سماح بحد أقصى (١٢) اثني عشر شهراً (تحدد حسب طبيعة كل مشروع، فيما عدا قروض تمويل رأس المال العامل فقط فإن مدة سداد القرض لا تزيد على (٣) ثلاثة سنوات شاملة فترة سماح حدها الأقصى (٦) شهور.

- الضمانات اللازمة للحصول على القروض

٨ توقيع المقترض على الأوراق التجارية المناسبة والمؤرخة وفقاً للبرنامج الزمني لسداد القرض.

٨ أصول المشروع

٨ بوالص التأمين المختلفة مثل التأمين ضد السطو والسرقة والتأمين ضد أخطار الحريق، وكذا التأمين ضد مخاطر عدم السداد.

٨ كما قام البنك بالاتفاق مع المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري بتدريب العاملين بالبنك والعملاء المقترضون أصحاب هذه المشروعات لبناء قدرتهم في هذا المجال. هذا وإذ يسعى دائماً بنك مصر إلى استمرار دوره الرائد في بناء الاقتصاد المصري والنهوض بالمجتمع من خلال كافة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

- إستراتيجية بنك مصر بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١*

من المتوقع حدوث تغيير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وذلك من خلال زيادة حجم التسهيلات وذلك في خلال سنة منذ قيام الثورة. كما يوجد خطة مستقبلية من قبل البنك لتوسيع نطاق التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتطوير التعامل بين البنك مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الخدمات التمويلية، يجب إعادة تعريف المشروعات الصغيرة، تحديد الاحتياجات المالية والغير مالية تمهيد لتقديم الحزم الفعالة.

* مقابلة شخصية مع السيد/ نائب المدير العام لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببنك مصر. من واقع الإجابة على الأسئلة رقم (١٦-١٨) بقائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة الميدانية بالمبحث.

* دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*

يتلخص الدور الرئيسي للبنك في إطار سياسة التحرر الأقتصادي في خطة الدولة في تمويل أنشطة الإنتاج الزراعي الإنتاجية والتسويقية المختلفة مع رفع كفاءة التمويل بتخفيض تكاليف الخدمات التي يقوم بها البنك، والتركيز على العمليات الائتمانية والخروج التدريجي من دور توزيع مستلزمات الإنتاج ويتم في هذا الصدد تنفيذ بعض المهام نيابة عن الدولة والتوسع في مختلف صور وبرامج الأوعية الادخارية المختلفة المنافسة مع المؤسسات الائتمانية المختلفة في جذب المدخرات وتمويل مشروعات مختلفة. ونظراً للطبيعة المميزة للمشروعات الصغيرة والقيود المحددة لمنح الائتمان من قبل البنوك التجارية فقد قام البنك بدور كبير في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، حيث التزم بتوجيه نسبة متزايدة من موارده وجهوده لتنمية المشروعات الصغيرة وذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية وهي: (١٦)

استخدام التسهيلات المتوفرة للبنك محلياً لتنمية المشروعات الصغيرة.

توجيه أغلب المعونات والقروض الأجنبية التي يحصل عليها البنك من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل المشروعات الصغيرة.

التعاون مع الصندوق الأتجتماعي للتنمية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة للقطاع الخاص مع توفير الضمانات الكافية دون إصراف، فضلاً عن تنشيط المتابعة لكافة الإقراض وتطبيق المعايير الدولية للحكم على الأداء الائتماني.

كما تعتبر السياسة التمويلية الزراعية أحد الأدوات الأساسية لإحداث التنمية وذلك في إطار سياسة التحرر الأقتصادي والتي تتضمن التركيز على أعمال آليات السوق.

- وفيما يلي أهم معالم السياسة التمويلية للبنك:

٨ التمويل الزراعي الموسمي للإنتاج النباتي.

٨ التمويل للنشاط الاستثماري.

٨ تمويل تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي.

٨ تمويل تسويق الإنتاج الزراعي.

٨ الخدمات التخزينية التي يقدمها للمستثمرين.

٨ خدمات البنك في صيانة المحاصيل ومقاومة الآفات.

٨ المساهمات في البنوك الوطنية والشركات.

- استخدام التسهيلات المتوفرة للبنك محلياً لتنمية المشروعات الصغيرة

* مقابلة شخصية مع السيد/ عبد الرحمن أحمد الكفراوي، رئيس قطاع الفروع والتجزئة بتاريخ ١٤ / ٨ / ٢٠١١.

نتيجة عدم وجود تعريف محدد للمشروعات الصغيرة فقد أنصب مفهوم البنك عنها بأنها " تلك المشروعات التي يمارسها المستثمر الصغير في منزله أو حيازته الزراعية دون ما حاجة إلى إنشاءات ذات مواصفات خاصة وغالباً لا تزيد قيمة القرض الممنوحة لهذه المشروعات عن عشرة آلاف جنيه للمشروع الواحد وتصرف بضمان الحيازة غالباً " .

كذلك تهدف سياسة البنك إلى تشجيع هذه المشروعات من خلال: تبسيط الشروط الخاصة لمنح القروض لهذه المشروعات وذلك كما يلي :

تبسيط إجراءات صرف هذه القروض.

تقليل الضمانات المطلوبة ما أمكن/ وبما لا يحل بالحفاظ على أموال البنك التي هي من المال العام.

متابعة المشروعات منذ بداية إنشائها وحتى تسويق المنتج لتقديم المعاونة الفنية والمادية إذا استلزم الأمر.

الإعلان عن هذه المشروعات وما يستحدث من أنشطة جديدة وذلك بوسائل الأعلام المختلفة ومن خلال وحدات البنك المنتشرة.

تمويل المشروعات التي تتوافر لها شروط وعناصر قيامها وهي:

^ سلامة المركز المالي.

^ توافر الخبرة.

^ حسن السمعة .

^ الغرض من المشروع.

^ القدرة على السداد.

^ الضمانات وتقدم للمشروعات التي تجتاز بنجاح المعايير الائتمانية التي يطبقها البنك للكشف عن جدارة الائتمان.

أن يكون من المشروعات المستهدفة في الخطة.

أن يكون من المشروعات التي توفر فرص عمل جديدة وإضافية للشباب.

أن يكون من المشروعات التي تحقق عائد يزيد دخل الفرد، ويحقق إضافة للاقتصاد القومي.

أن يكون من المشروعات الخاصة بالصناعات البيئية. (ألبان صغيرة/ أقفاص الجريد/ الموبيليات.. الخ) .

أن يكون من المشروعات التي تحول البيت الريفي إلى الاكتفاء الذاتي، وتحقيق فائض للتسويق.

أن يتم التكامل بين الأنشطة المختلفة والخدمات التي يتم منح قروضاً لها.

أن يكون النشاط نابعاً من القرية ومرتبطاً بالبيئة وبالإنتاج البيئي وتتوفر له مقومات قيامه في البيئة.

كما أن من أهم القروض التي يقدمها البنك لتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي: (١٧)

قروض الإنتاج النباتي

٨ قروض قصيرة الأجل (قروض المحاصيل الحقلية والبستانية).

٨ قروض متوسطة الأجل (القصب/ برسيم حجازي/ إنشاء البساتين والمشاتل).

القروض الاستثمارية

٨ قصيرة الأجل (مدتها عام) - الثروة الحيوانية/ الأعمال المتعلقة بالزراعة).

٨ متوسطة الأجل (أكثر من عام واحد) - (الميكنة الزراعية).

٨ قروض الصندوق الاجتماعية (بهدف إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين).

٨ قروض تسمين وتربية الماشية (البتلو).

٨ قروض الأنشطة للثروة الحيوانية والداجنة والخدمات البيطرية.

٨ قروض مشروعات التنمية الريفية.

- شروط منح القروض والضمانات

من شروط منح القروض والضمانات والتيسيرات المقدمة ما يلي:

حسن سمعة المستثمر.

المركز المالي السليم مع توافر الخبرة لديه في هذا المجال.

الانتظام في السداد في سابق تعاملاته مع البنك.

القدرة على المساهمة بالحصصة الذاتية.

قدرة المشروع على تحقيق عائد يسمح بسداد الأقساط وهامش ربح مناسب .

تناسب مدة القرض وفترات السماح وكذا أسلوب السداد مع حجم التدفقات النقدية.

احتساب الفائدة عن القروض وفقاً لقيمة العائد الذي يحققه المشروع سنوياً وكذا ما يحققه

من عائد للمجتمع .

إجراء التأمينات لصالح البنك على نوعيات المشروعات التي يخشى عليها من السطو .

إجراء المعاينة الدورية أو الفجائية للمشروع منذ بداية المنح وحتى نهاية مدة القرض

للتأكد من صرف القرض في الغرض المخصص له.

تحرير عقد بيع تأجيرى لبعض الآلات الممنوح قروض لها.

تحرير عقد للقرض بين البنك والمستثمر.

- إستراتيجية بنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بعد إحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ *

* مقابلة شخصية مع الأستاذة /جيهان حلمي عبد العاطي ، بإدارة التغذية المصرفية بالبنك .
- من واقع الإجابة على الأسئلة رقم (١٦-٢١) بقائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة الميدانية للمبحث.

من المتوقع عدم حدوث تغيير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير، ولكن يوجد خطة مستقبلية من قبل البنك لتوسيع نطاق تعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال: (١) توجيه العملاء لمشروعات جديدة تتناسب مع متطلبات الجديدة للسوق، (٢) الدعاية والإعلان من قبل البنك للقروض المقدمة، (٣) دفع البنك لتدريب العملاء وتوجيههم لحسن استخدام القرض، (٤) تقديم أفكار جديدة يستفيد منها العملاء. ولتطوير التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الخدمات التمويلية، ذلك من خلال وجود اتفاق واضح معتمد من قبل البنك المركزي المصري لتعريف المشروع الصغير والمتوسط يلزم البنوك بالتعامل معه على ضوء ما تعريفه بالقانون.

* دور البنك المصري لتنمية الصادرات في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات/شركة مساهمة مصرية بتاريخ ٣٠ يولييه ١٩٨٣ طبقاً لإحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية وبالمعاونة في قيام قطاع تصديري وزراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها بنوك الاستثمار والأعمال وذلك بالعملة المحلية والأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد خمسة عشر فرعاً .

كذلك يعد البنك المصري لتنمية الصادرات حديث العهد في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولقد بدأ البنك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي أحد رافد البنك الدولي، والتي قامت بمنح البنك الاستشارة الفنية عن كيف يمكن للبنك أن يقوم بنشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بداية من ربحية هذه المشروعات، النظم التي يجب تواجدها داخل البنك، الهيكل التنظيمي، تقدير المخاطر لهذا النوع من الائتمان، وقبل ذلك تعريف هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد البنوك في التعرف على هذه المشاريع من خلال رقم المبيعات وهو ما يتراوح بين ٥-٢٠ مليون جنيه^(١٨). كما قام البنك بإنشاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع مركز تحديث الصناعات، وتتمثل أهداف هذا القطاع فيما يلي:

٨ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الربحية.

٨ أهداف تنمية للمجتمع .

٨ التعامل مع أهداف البنك المركزي المصري الموضوع (الموجهة) لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قام البنك بعمل دورات تدريبية لكل موظفي القطاع على كيفية التعامل مع أصحاب تلك المشروعات والتركيز على التقييم المالي لهذه الشركات والتوقع لمبيعاتها خلال فترات

التسهيل المختلفة، ولكن من أبرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع أنه يحتاج إلى مجهود أكبر من أي قطاع آخر بالبنك، ولذلك لضعف خبرة هذه الشريحة من العملاء في التعامل مع البنوك أو في النواحي المالية والسوقية، بالإضافة إلى عدم اعتمادهم على محاسبين ذوي خبرة وفقاً لمعايير البنك المركزي المصري، وبالتالي فهؤلاء في حاجة إلى المتابعة المستمرة من موظف الائتمان الذي يعمل بمثابة شريك أساسي للعميل.*

- أنواع التمويل التي توفرها الخدمة^١

تقوم الخدمة على توفير أنواع مختلفة من التمويل بما يتناسب مع احتياجات وطبيعة نشاط السادة العملاء وهي كالتالي:

تمويل رأس المال العامل في مختلف مراحل العملية الإنتاجية ويشمل:

٨ تمويل العمليات المحلية:

. تمويل الأوراق التجارية (شيكات - كمبيالات)

. تمويل بضائع مستوردة بمعرفة مصرفنا .

. تمويل أوامر التوريد .

. اعتمادات محلية.

. إصدار خطابات الضمان .

تمويل العمليات الخارجية :

٨ اعتمادات مستنديه (استيراد - تصدير) .

٨ تحصيلات مستنديه (استيراد - تصدير) .

٨ تمويل عقود التصدير وأوامر التوريد الخارجية واعتماد التصدير .

٨ خصم مستندات التصدير على قوة اعتماد معززة .

تمويل المعدات الرأسمالية بهدف التوسع أو الإحلال .

كما قام البنك المصري لتنمية الصادرات بتخصيص ١٠% بدلاً من ٧% في العالم المالي ٢٠١٠-٢٠١١ من محفظة القروض والائتمان الكلية البالغة نحو ٧,٥ مليار جنيه لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتصل إلى ٨٠٠ مليون جنيه خلال العام المالي الجاري، وذلك للاهتمام المتزايد من قبل البنك والحكومة المصرية بهذا القطاع الاقتصادي الحيوي، والذي يعد المحرك الرئيسي لقطاعات اقتصادية هامة أخرى. كما أن معظم هذه المشروعات عبارة عن منشآت فردية، وليس شركات، وبالتالي فهي تعتمد على شخص واحد هو صاحب الشركة بخلاف الشركات الكبرى التي تعتمد على هيكل إداري، وهذا يعنى أن المشروع يتوقف على حالة الشخص الذي يمتلكه، ولذا قام البنك بعمل إدارة خاصة بهذه

* مقابلة شخصية مع مدير منطقة بإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك .

١- أوراق منشورة خاصة بالبنك، سنة ٢٠١١ .

الشريحة من العملاء تسمى مجموعة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهدف الخدمة منها إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الأنشطة الصناعية المختلفة وكذلك النشاط الزراعي مع التركيز على الأنشطة التصديرية وذلك للشركات التي تتراوح المبيعات السنوية لها بين ٥ إلى ٤٠ مليون جنيه، وأن لا تقل مدة تواجد الشركة في السوق على ثلاثة سنوات، ويقوم موظفو القطاع بالبنك بالتعامل مع أصحاب هذه المشروعات كشريك أساسي لكل شركة وليس جهة تمويل فقط من خلال زيارات مستمرة للمشروع والحرص على نقل الخبرات المالية والإدارية للنشاط .

كذلك يقوم البنك بالاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المغذية للشركات الكبيرة، وذلك عن طريق الشركة الكبرى الخاصة به.

يستهدف البنك تمويل المشروعات التي تتراوح حجم مبيعاتها السنوية ما بين ٥ - ٤٠ مليون جنيه من المصدرين والمصنعين في الأنشطة الزراعية والصناعية المختلفة والأنشطة المغذية لهذه الصناعات بشرط :

٨ أن تكون لديهم ميزانيات لمدة ثلاث سنوات .

٨ يصل الحد الأقصى للسداد ثلاث سنوات .

كما يسعى البنك للحصول على ضمانات عديدة مثل:

٨ رهن تجارى على الماكينات والآلات .

٨ كفالة شخصية وبوليصة تأمين على الحياة .

٨ الاستعانة بشركة ضمان المخاطر للتأمين على الحياة .

٨ الاستعانة بهيئة البرنامج الأوروبي الذي يمنح قروضاً مدعومة للبنك والعميل على فائدة منخفضة ومدة سداد تصل إلى خمس سنوات، وهى تختص بالأنشطة المتعلقة بالثروة الداجنة والنشاط الزراعي.

أيضاً يحرص البنك على دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نشاطهم وتقديمها لقطاع الشركات الكبرى من تجاوز مبيعاتهم ٤٠ مليون جنيه مع انتظام القوائم المالية للعميل وانتظامه مع البنك .

- إستراتيجية البنك المصري لتنمية الصادرات بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١*

من المتوقع حدوث تغيير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وسوف يتم هذا التغيير من خلال السماح للعملاء الحاليين بتأجيل أقساط القروض المستحقة على تسهيلاتهم لفترات تتراوح لمدة ستة شهور، وهذا ما يتم تطبيقه على العملاء

* مقابلة شخصية مع السيد/ أحمد عبد العاطي- مدير منطقة بإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك بتاريخ ٢٠١١/٨/١١. من واقع الإجابة على الأسئلة رقم (١٦-٢١) بقائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة الميدانية للفصل.

المتعاملين مع بعض الدول مثل سوريا وليبيا بشرط أن يكون منتظمين في السداد قبل ٢٥ يناير كذلك يوجد خطة مستقبلية من ناحية البنك لتوسيع نطاق التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال افتتاح عدد من الفروع الجديدة بحيث تكون بالقرب من المناطق الصناعية وجارى أخذ موافقة البنك المركزي المصري عليها .

ولتطوير تعامل البنك مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الخدمات التمويلية فيجب افتتاح فروع أخرى للبنك، تطوير طرق التعامل مع أصحاب تلك المشروعات، عرض الخبرات السابقة مع عملاء هذه المشروعات، إدخال البنك كشريك في تلك المشروعات وذلك بغرض إعطائها دفعة قوية لها ونقل الخبرات لها .

* دور بنك التنمية الصناعية والعمال المصري في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يساند البنك وعلى مر السنين ومنذ إنشائه في عام ١٩٤٧ لما لا يقل عن ٤٠ ألف مشروع صناعي مختلف الأحجام. وتختلف طبيعة المساندة المقدمة من البنك سواء في النواحي الفنية والتسويقية أو نوعية التمويل اللازم من مشروع لآخر حسب احتياجاته ونشاطه. (١٩)

كما يعد البنك رائدا في تمويل وتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدد من الأسباب أهمها التخصص الوظيفي حيث تم إنشاء البنك بهدف النهوض بالصناعات المصرية بصفة عامة والصناعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. كما أن هيكل الموارد المالية للبنك يوفر قروض بمختلف آجالها (قصير/متوسطة/طويلة الأجل) والتي يحصل عليها من مؤسسات التمويل بالإضافة إلى الموارد الذاتية للبنك .

كذلك يقوم البنك بتقديم الخدمات التالية، وذلك بخلاف الخدمات المصرفية الأخرى لعملائه من أصحاب المشروعات الصناعية: (٢٠)

- ٨ منح القروض والتسهيلات سواء قصيرة أو طويلة الأجل بشروط وفائدة ميسرة .
- ٨ المساعدة في إعداد الدراسات المالية والتسويقية .
- ٨ المساعدة الفنية في اختيار الآلات والمعدات التي يحتاجها المشروع .
- ٨ المساعدة في تسويق منتجات العملاء عن طريق الاشتراك في المعارض المحلية والدولية .
- ٨ المتابعة الدورية والدائمة لنشاط المشروع لمعالجة أية انحرافات أو مشاكل مالية أو تسويقية أو فنية تواجهه.

كما يقوم البنك بمساندة المستثمر الجاد في إنشاء وإدارة مشروعه بطريقة علمية تقلل من المخاطر التي قد تواجهه خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، حيث تقوم العلاقة بين البنك وتلك المشروعات على أساس سليم ينبع من الصراحة والالتزام، ومن هذا المنطلق فإن كافة العاملين بالبنك يضعون نصب أعينهم أهداف هذه المشروعات والعمل على أن يكتب

لها النجاح، حيث تتوافر كوادر بشرية ذات خبرة في مجال تمويل هذه المشروعات ومعرفة احتياجاتهم وإرشادها إلى مجالات الاستثمار الملائمة وتقديم العون الفني والقانوني والمالي الذي يساعد على نجاح تلك المشروعات.^(٢١)

كذلك يتوافر لدى البنك شبكة اتصالات مع المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل :

٨ مركز تحديث الصناعة .

٨ اتحاد الصناعات المصرية .

٨ الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

٨ الصندوق الاجتماعي للتنمية .

- دور البنك في مساندة المشروعات الصناعية الصغيرة

يعمل البنك على مساندة المشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها أحد الوسائل الهامة لمحاربة البطالة ولمواجهة آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي ولتحقيق الانتشار الصناعي بشكل متوازن، وباعتبارها كذلك أحد المجالات المستهدفة في إطار إستراتيجية الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد خصص البنك لها عددا من خطوط الائتمان التي يتولى تسويقها بسعر عائد ميسر وشروط ميسرة بالعملية المحلية والعملات الأجنبية كما يلي:^(٢٢).

٨ خط تمويل يتميز بفترة سماح سنة والسداد حتى ٥ سنوات بسعر فائدة ٩% سنوياً بغرض استيراد المعدات وبحد أقصى ٥٠٠ ألف دولار أمريكي للمشروع الواحد، ويتم السداد بالجنيه المصري.

٨ خط لتمويل تنفيذ مشروعات الالتزام البيئي بسعر فائدة ٢,٥% لشراء الآلات والمعدات الالتزام البيئي بالتعاون مع وزارة البيئة .

٨ خط تمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالتعاون مع شركة الخدمات التنموية والاستشارات المالية DF 10 Group ، عبارة عن منحة ١٠% بحد أدنى ١٠ آلاف جنيه وحد أقصى ١٠٠ ألف جنيه لا ترد من قيمة المعدات المستوردة للمشروع الواحد بالتعاون مركز تحديث الصناعات.

٨ تمويل عملاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحد أقصى ١٠٠ ألف جنيه للمشروع الواحد.

٨ تمويل مشروعات تعمل بنظام الفرنشايز (الامتياز التجاري) يتوافر لها عوامل النجاح في التسويق والإدارة .

٨ خط تمويل متميز بفترة سماح سنة بحد أقصى ٢ مليون جنيه للمشروع الواحد بسعر عائد ١١,٥% والسداد حتى ٥ سنوات لتمويل الآلات وقطع الغيار والتجهيزات للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

٨ التعاون مع الجمعيات الأهلية لتوفير قروض لتمويل إنشاء المشروعات الجديدة وكافة الخدمات المصرفية التي تحتاجها المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

٩ التعاون مع وزارة البيئة لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة لشراء المعدات والآلات اللازمة والتي تتوافق مع متطلبات البيئة بمنحة قدرها ٢٠% من إجمالي قيمة القرض.

- إستراتيجية بنك التنمية الصناعية والعمال المصري بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١*

أنه من المتوقع حدوث تغير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير، وسيتم هذا التغير من خلال التوسع مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها ستكون قاطرة الصناعة في المرحلة القادمة، كما يوجد خطة مستقبلية من قبل البنك لتوسيع نطاق التعامل مع تلك المشروعات من خلال: الوصول إلى المشروعات والتعرف على احتياجاتها التمويلية، الاتفاق مع الجهات المانحة للقروض لتقديم خطوط ائتمان متخصصة، ثم زيادة الوعي التمويلي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتطوير التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الخدمات التمويلية، وذلك من خلال:

٨ إعادة هيكلة الصندوق الاجتماعي للتنمية أو إسناد دوره للبنوك لتمويل المشروعات الصغيرة.

٩ تقديم خدمات مصرفية متكاملة لعملائه.

٩ السعي للحصول على موارد مالية بشروط تلائم نشاط البنك مجال تخصصه.

٩ الاهتمام بمتابعة المشروعات الممولة من البنك.

٩ تقديم العديد من الخدمات غير الائتمانية.

٩ مساندة سياسة الدولة في مجالات التنمية الصناعية خاصة في مجالات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ونشر التنمية الصناعية في مختلف المناطق الجغرافية.

* مقابلة شخصية مع السيد/ رضا قطب بإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك بتاريخ ٢٠١١/٨/١٤.
من واقع الإجابة على الأسئلة رقم (٦ - ٢١) بقائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة الميدانية للفصل.

ملخص الفصل الثالث

على صعيد تمويل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نجد أن هناك إجماع من البنوك عن تمويل هذا القطاع المهم نظراً لتعقيد إجراءات منح الائتمان في البنوك والضمانات التي تتطلبها والتي لا تتوافر لكثير من هذه المشروعات حتى أن صاحب المشروع الصغير الذي ينجح في الحصول على قرض من أحد البنوك يحصل عليه بضمانات شخصية وليس بضمان المشروع ذاته، أيضاً انصراف اهتمام البنوك إلى تمويل المشروعات الضخمة ورجال الأعمال الكبار وما تحققه من وراء ذلك من أرباح كبيرة رغم مخاطر التركيز الائتماني مما جعل هذه البنوك لا تتمشى كثيراً لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، في الوقت نفسه تحجم البنوك عن توفير خطوط ائتمان للشركات المساهمة التي ظهرت مؤخراً وتعمل في مجال إعادة إقراض المشروعات الصغيرة وتضع البنوك عراقيل عدة أمام هذه المشروعات الأمر الذي يقلل كثيراً من فاعلية دورها في هذا المجال، على الرغم من قدرتها الكبيرة على الدفع بهذه المشروعات الصغيرة إلى الإمام مثلما يحدث في العديد من دول العالم الآخذة في النمو لاسيما أن العديد من هذه الشركات تستلهم تجارب بلدان أمريكا اللاتينية الناجحة في تمويل المشروعات الصغيرة خاصة تجارب البرازيل وشيلي الناجحة أيضاً على الصعيد القانوني فهناك مشكلة تتعلق بعدم صدور قانون موحد ينظم آليات عمل شركات التمويل المتناهي الصغر حيث كانت هيئة الرقابة على الخدمات المالية غير المصرفية قد انتهت منذ أكثر من عام من إعداد مسودة لمشروع لهذا القانون تمهيداً لمناقشته داخل الحكومة ثم الدفع به إلى البرلمان لإقراره إلا أن التباطؤ غير مفهوم وغير مبرر في الدفع لمشروع القانون جعله حبيس الأدرج الحكومية طيلة هذه المدة الأمر الذي حرم هذه الشركات من وجود تشريع ينظم عملها وينظم علاقتها بالبنوك وبقية أطراف السوق مما يحد كثيراً من قدرتها على الحركة وقدرتها على حشد الموارد التمويلية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة من البنوك أو بطريقة غير مباشرة عبر استحداث صناديق استثمار تجمع أموالاً من مستثمرين رئيسيين ثم تعيد ضخها في هذا القطاع الحيوي.

واتضح أيضاً من الدراسة الميدانية أهمية أن يزداد وعي تلك البنوك بمتطلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع الاستراتيجيات الخاصة لتسهيل التمويل لتلك المشروعات، وكذلك تقديم حزم متكاملة من الخدمات المصرفية تتلاءم مع طبيعة هذه المشروعات تحت مظلة البنك المركزي المصري. فعلى الرغم من المجهود الذي تبذله البنوك التجارية العامة لتوفير التمويل المطلوب اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الدراسة أوضحت أنه لا بد إعطاء قوة دفع لهذا النوع من التمويل، إلا إن الدراسة الميدانية أوضحت أن ٥٠% من حجم العينة المختارة من تلك البنوك ترى أنه من المتوقع عدم حدوث تغيير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهذا يتطلب مزيد من الجهد الكبير من قبل الحكومة المصرية .

ولكل ما تقدم فإن هناك ضرورة لأن يشكل القطاع المصرفي رؤية جديدة نحو قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية، وخصوصاً بعد الأحداث المتلاحقة لثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وحتى الآن. ولذلك ظهرت حاجة ملحة لوجود بدائل لسد الفراغ التي أوجدتها البنوك في مجال تقديم الخدمات التمويلية لهذه المشروعات وسيتم مناقشة الأدوار الخاصة بالجهات الأخرى التي تقدم هذه الخدمات في الأجزاء التالية من الدراسة.

مراجع المبحث الثالث

- ١- مناور حداد، " دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ١٧ & ١٨ إبريل ٢٠٠٦، ص 19.
- ٢- راجع في ذلك:
- شاهين سراج الدين، " الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي الرابع للمعهد المصرفي المصري.
- البنك المركزي المصري، أكتوبر، ٢٠١٠.
- شاهين سراج الدين، ندوة " دور البنوك في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٣١ مايو ٢٠٠٦، ص ٣.
- ٣- حسين الجمال، " تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - المناخ والمعوقات"، لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠٠٧، ص ٥٦.
- ٤- راجع في ذلك:
- سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، السنة ٢٠٠٣، ص ٢٣١.
- هالة محمد لبيب، محاضرات إدارة المشروعات، الصناعية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، السنة غير موضحة، ص ١٣.
- ٥- راجع في ذلك:
- حسين الجمال، "تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - المناخ والمعوقات"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦-٥٩.
- محمد عبد الحميد محمود، " دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية"، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٩-٣١/٥/٢٠٠٥.
- ٦- تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، UNDP، اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، الفصل التاسع، لامركزية خدمات تمويل القروض الصغيرة، سنة ٢٠٠٤، ص ١٤٠.
- ٧- راجع في ذلك:
- أشرف محمد دوابه، " إشكاليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة ٢٤، العدد الرابع، أكتوبر، ٢٠٠٦، ص ١٥-٢٣.
- بنك التنمية الصناعية والعمال، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بارقة أمل للاقتصاد المصري، مارس ٢٠٠٩، ص ٣-٥.
- نبيل أبو دياب، " تكوين أنماط الشركة المساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٩-٣١/٥/٢٠٠٥.
- محمد سعيد الحمamy، فرص وتحديات ضمان القروض، الحالة الأردنية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ٢٩-٣١/٥/٢٠٠٥.
- ٨- شاهين سراج الدين، " الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سبق ذكره.
- ٩- راجع في ذلك :

- المعهد المصرفي ، البنك المركزي المصري ، " مفاهيم مالية " ، العدد الثامن ، ص ٢٢ .
- شاهين سراج الدين ، " الآليات الجديدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، المؤتمر السنوي الرابع للمعهد المصرفي ، البنك المركزي المصري ، أكتوبر ٢٠١٠ .
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي ، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة - بارقة أمل للاقتصاد المصري " ، مارس ٢٠٠٩ ، ص ٧ .
- ١٠ - البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٢٠٠٩/٢٠١٠ .
- ١١ - ماهر حسن المحروق ، أيهاب مقابلة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة - أهميتها وموقفاتها ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإتماء الصناعي الأردن ، مايو ٢٠٠٦ ، ص ٧ .
- ١٢ - المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي ، مفاهيم مالية ، العدد الثامن ، السنة غير مبينة ، ص ٣ - ٥ .
- ١٣ - البنك الأهلي المصري ، مجلة النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، المجلد ٤٨ ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- ١٤ - البنك الأهلي المصري ، مجلة النشرة الاقتصادية ، دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يونيو ٢٠٠٩ .
- ١٥ - البنك الأهلي المصري ، " الخطوط الائتمانية المتميزة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، أوراق منشورة ، ٢٠١١ .
- ١٦ - حسن على خضر ، " مستقبل التمويل الزراعي في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي " ، معهد التخطيط القومي ، ندوة مستقبل التنمية ودور المشروعات الصغيرة - الإسكندرية ، ١٧ - ١٨ يناير ١٩٩٦ .
- ١٧ - مطوية الخدمات الائتمانية ، البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .
- ١٨ - خالد العماري ، ندوة " دور البنوك في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ، ٣١/٥/٢٠٠٦ ، ص ٧ .
- ١٩ - موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصري على شبكة الإنترنت :
- www.idbe-egypt.com
- ٢٠ - بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، دليل إعداد دراسة لتمويل مشروع صناعي ، ص ٩ .
- ٢١ - مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ .
- ٢٢ - بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، برنامج البنك لتمويل المشروعات الصغيرة (مطوية) .

المبحث الرابع

دور صناديق الاستثمار في مجال تقديم الخدمات التمويلية
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث الرابع

دور صناديق الاستثمار في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة:

شهدت صناعة الصناديق الاستثمارية نمواً هائلاً منذ بدايتها عام ١٩٩٤، حيث تخطى متوسط معدل نموها السنوي ٨٠% وساهم إطلاق سوق الأوراق المالية المصرية عام ١٩٦٩ في خلق المناخ المالي اللازم لإنشاء العديد من صناديق الاستثمار الجديدة التي من شأنها أن تسمح بوجود فرص استثمار جيدة ومختلفة للمستثمرين، سواء على مستوى الشركات الصغيرة أو المؤسسات الكبرى.^(١)

وقد جاء في تقارير المجموعة المصرية المالية هيرمس أن ٨٠% من المستثمرين في البورصة مستثمرون حالياً في صناديق الاستثمار بزيادة يبلغ معدلها ٢٠% عن عام ١٩٩٤. وقد قامت البنوك وشركات الاستثمار المحلية وصندوق المعاشات والتأمينات بتطوير ١٧ صندوق محلي، باستثمارات بلغت ٣,٦٥ مليار جنيه مصري.

كما قامت شركتان تابعتان للقطاع الخاص بإنشاء صندوقين بإجمالي رأس مال بلغ مليون جنيه مصري، وخلال السنة أشهر الأولى من عام ١٩٩٨، بدأ بنك مصر الدولي وبنك مصر إيران للتنمية إنشاء صناديق استثمار جديدة. وفي ديسمبر ١٩٩٩ أعلن رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن هيئة سوق المال قد أعطت الموافقة للبنك لتشكيل صندوق يعمل كصانع للسوق، مما يجعله الأول من نوعه في مصر. ويهدف الصندوق إلى الحفاظ على توازن السوق، والحد من المضاربات وزيادة الشفافية، وإضافة السيولة إلى السوق. وقد تمت دعوة البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والعديد من كبار المستثمرين للمشاركة في هذا الصندوق .

وبالرغم من كثرة صناديق الاستثمار العاملة في السوق المصري إلا أن الصناديق الاستثمارية المؤسسة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا زالت محدودة العدد ولذلك يتطلب الأمر تحفيز صناديق أخرى للدخول في هذا المجال الهام.

أولاً: أهمية صناديق الاستثمار

تكمّن أهمية صناديق الاستثمار، وخصوصاً في الدول النامية، في أنها توفر للمستثمر ذي المدخرات المحدودة فرصة استثمارية جيدة، وذلك لعدم إمكانية استثماره في الأوراق المالية

نظراً لعدم كفاية مدخراته لشراء تشكيلة من تلك الأوراق، والتي من شأنها المساهمة في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها، وهو ما يصعب على صغار المستثمرين تحقيقه ، ومع ذلك فقد لا تعتبر محدودية الموارد سبباً للإحجام عن الاستثمار المباشر في الأوراق المالية، ولكن هناك من لديه تلك الموارد ولكن ليس لديه الخبرة والمعرفة اللازمتين لإدارة مثل هذه التشكيلة من الأوراق المتاحة .

وللأسباب السابقة ظهرت شركات متخصصة في بناء وإدارة تشكيلات " صناديق " من الأوراق المالية " ، أو ما يطلق عليه المحافظ العامة أو صناديق الاستثمار بما يتلاءم مع ما لديهم من موارد مالية ، وبذلك تعد صناديق الاستثمار آلية هامة لتحريك وتنشيط السوق واستقطاب صغار المدخرين والمستثمرين.

ويحتاج وجود هذه الصناديق إلى توفير مناخ استثماري مشجع ومطمئن وقادر على اجتذاب واستيعاب الأموال المعروضة للاستثمار.

وبالتالي تكمن أهمية صناديق الاستثمار المباشر بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأسباب الآتية :

١- تدخل هذه الصناديق كمدعم أو شريك للمشروع وبالتالي فإن المشروع لا يتحمل فوائد بنكية كبيرة .

٢- تقوم هذه الصناديق على تنمية المشروعات التي تساهم فيها والعمل على مساعدتها وعلية فإن سياسة هذه الصناديق تعتبر أداة تمويلية جيدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تتميز هذه الصناديق لمن يشترك فيها من الشركات بأنها مرحلة انتقالية حتى تستعيد الشركات قوتها وتتطور، حيث يمكن لهذه الصناديق بعد ذلك أن تتخارج عن الشركة ببيع حصتها وغالباً ما يقوم أصحاب الشركة بشراء هذه الحصة التي كانت تستحوذ عليها الصناديق. ويتوقع خبراء المجال أن يظهر ثمار التعامل مع صناديق الاستثمار على المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتين على الأكثر، ولتحقيق دور صناديق الاستثمار فإن الدولة أن تقوم بتشجيع المؤسسات المالية لإنشاء صناديق استثمار جديدة مع تنوع أهدافها وطرح مجالات

٣- جديدة للاستثمار مثل صناديق الاستثمار في العقارات وصناديق الاستثمار المخصصة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، على أن تدار هذه الصناديق بواسطة مديرين محترفين ذوي سمعة جيدة وخبرة واسعة في إدارة هذه الصناديق .

ويعزز خبراء المجال أيضاً دور صناديق الاستثمار في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لأنه في حالة الالتجاء للاقتراض من هذه الصناديق فإن المشروع لن يكون محملاً بعبء الفوائد الدورية منذ بداية الاستثمار، حيث أن هذه الصناديق تدخل الشركات بهدف تعظيم القيمة ثم تتخارج منها عن طريق طرح حصتها للاكتتاب والتي غالباً ما يقوم أصحاب المشروعات بشرائها مرة أخرى الأمر الذي يعد توسعاً وتطويراً للشركة التي تلجأ لهذا النوع من الاستثمار.

ثانياً: التعريف بصناديق الاستثمار

يمكن تعريف صندوق الاستثمار بأنه مؤسسة استثمارية تقوم باستثمار أموال الصندوق في شراء مختلف الأوراق المالية لتكوين محافظ استثمارية، وتدار هذه المحفظة بواسطة مديرين محترفين لديهم القدرة والإمكانات اللازمة لإدارة هذه الاستثمارات ، ويعمل مديرو الاستثمار على انتقاء الأوراق المالية المكونة للمحفظة بشكل يحقق أهداف الصندوق وفقاً للسياسة الاستثمارية للصندوق، والمستثمر في صندوق الاستثمار هو الحائز على وثائق يقوم بشرائها من الصندوق وتمثل هذه الوثائق ملكية نسبية في جميع الأوراق المالية التي يمتلكها الصندوق ، أي يمكن القول أن صناديق الاستثمار في الأصل عبارة عن شركات تأسست بهدف تجميع أموال من عدد كبير من المستثمرين وإدارتها وفقاً لإستراتيجية يضعها مديرو الاستثمار بالصندوق لتحقيق أرباح توزع على المستثمرين في وثائق الصندوق، فمن الناحية النظرية يمكن استثمار هذه الأموال في أشكال عدة مثل الأسهم والسندات أو أدوات سوق نقد أو غيرها . ويدير صناديق الاستثمار - طبقاً للقانون المصري - مدير استثمار مرخص له ويتميز بالخبرة والكفاءة ليتولى إدارة الاستثمار طبقاً للأهداف الإستراتيجية المنصوص عليها في نشرة اكتتاب الصندوق وأن يدير الصندوق على النحو الذي يحقق أقصى استفادة حسب اتجاهات السوق. وتلائم صناديق الاستثمار عادة صغار المستثمرين أو المستثمر الذي لا تتوافر له الخبرة الكافية أو الوقت لمتابعة استثمارته حيث توفر إدارة صناديق الاستثمار الخبرات اللازمة لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من استثمارات الصندوق في مختلف الأوراق المالية أو أدوات الاستثمار.^(٢)

كما عرفت صناديق الاستثمار بأنها " عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه ، يدفع بمقتضاه المساهمين مبالغ معينة في مقابل حصولهم على وثائق " أسهم، صكوك، حصص، وحدات" تحدد نصيب كل مساهم بعدد الحصص في أموال الصندوق التي تتعهد الإدارة باستثمارها، ويشترك المساهمون في جنى الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص، وعرفت أيضاً بأنها " مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة وذات أغراض خاصة ، تتمثل في تجميع مدخرات الأفراد في صندوق تديره جهة أخرى ذات

خبرة استثمارية واسعة مقابل عمولة معينة ، وبالمفهوم السابق تعتبر صناديق الاستثمار أداة مالية، ولكن بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق تكون أداة استثمار مركبة ، حيث يمارس صندوق الاستثمار المتاجرة عادة بالأوراق المالية بيعاً وشراء ولكن بالمثل يمكن تكوين صناديق استثمار تمارس المتاجرة بالعقارات وأخرى تمارس المتاجرة بالسلع أو المتاجرة بالعملات وغيرها من المجالات الأخرى ، وعلى ما تقدم يمكن القول أن صناديق الاستثمار تهدف إلى تقديم الخدمات إلى فئتين من المستثمرين أولهم تلك الفئة التي تمتلك رأس المال ولكن يصعب عليها إدارته بمفردها والقيام باستثمار مدروس من حيث التنبؤ بالأسعار والأرباح المستقبلية لهذه الاستثمارات، وفئة أخرى تتمثل في أصحاب المدخرات الصغيرة الذين لا يملكون القدر الكافي من رؤوس الأموال للدخول في إستثمارات كبيرة مضمونة نسبياً ذات مخاطرة أقل، ولذلك فهم يتجهون إلى هذه الصناديق لتوجيه أموالهم في استثمارات مناسبة تحقق لهم أهدافهم في الحصول على ربح مناسب.

ثالثاً: الخصائص العامة لصناديق الاستثمار

تتمثل خصائص صناديق الاستثمار في تجميع أموال عدد من المستثمرين لتوفير حجم مناسب من الأموال يدار من خلال إدارة موحدة على أن تستثمر هذه الأموال في مجالات وأماكن مختلفة ، بحيث توفر أكبر قدر من الطمأنينة للمستثمرين وأقل قدر من المخاطرة، ثم يتم تحليل وإدارة هذه الاستثمارات من قبل خبراء المجال . هذا وقد تكون أسهم هذه الصناديق أسمية أو لحاملها ، وفقاً لرغبة المساهمين والقوانين المنظمة لها في كل دولة .

رابعاً: أنواع صناديق الاستثمار

نظراً لأن الهدف الرئيسي من صناديق الاستثمار هو زيادة القيمة الرأسمالية لحصص الصندوق، ولذلك توجد العديد من الطرق التي تستخدم لتحقيق هذا الهدف تختلف باختلاف طبيعة كل صندوق، حيث يوجد العديد من الأسس لتصنيف صناديق الاستثمار وتتمثل في(3) ١- صناديق الاستثمار المفتوحة open- end Funds وتعد هذه الصناديق الأكثر شيوعاً وتتميز هذه الصناديق بسهولة بيع وثائقها على أساس القيمة الصافية " السوقية" في أي وقت ويتم التعامل على وثائق الصناديق المفتوحة مع الصندوق مباشرة وتنشر إدارة الصندوق يومياً أسعار الوثائق .

٢- أما صناديق الاستثمار المغلقة Closed- end Funds فتتميز هذه الصناديق بالثبات النسبي في هيكل رأس المال وهذا يعني أن عدد الوثائق المتداولة " الأسهم" لصناديق الاستثمار المغلقة ثابت ولا يتغير ويمكن للمستثمر في هذه الصناديق بيع وشراء أسهم

الشركات المساهمة من خلال البورصة عن طريق سمسار معتمد ومقابل عمولة ويتحدد سعر السوق لأسهم هذه الصناديق على أساس العرض والطلب في البورصة دون النظر إلى صافي قيمة أصول الصندوق وتتمثل العوائد التي يحققها المستثمر في وثائق الصناديق المغلقة في توزيعات الأرباح خلال فترة الاحتفاظ بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن التغير في القيمة السوقية للوثيقة عند البيع في نهاية فترة الاحتفاظ .

٣- أيضاً تصنف صناديق الاستثمار على أساس الغرض من الاستثمار ، والتي تتمثل في صناديق النمو Growth Funds حيث يركز هذا النوع من الصناديق على الاستثمار في الأسهم ، وصناديق الدخل Income Funds وتقوم هذه الصناديق بتوظيف أغلب أموالها في السندات ذات معدلات الفائدة الثابتة ، ثم صناديق الدخل والنمو Income Funds - Growth.

٤- التصنيف على أساس عنصر الأمان والذي يتمثل في أنواع الصناديق التالية :

أ- صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون Capital Guaranteed Funds وهى تلك الصناديق التي توفر للمستثمر ميزة المحافظة على رأس ماله، حيث أن إدارة الصندوق تتحمل وحدها الخسائر إذا ما وقعت ، وذلك في مقابل حصول إدارة الصندوق على عمولة نسبية معينة إذا تجاوز العائد رقماً معيناً.

ب- صناديق الاستثمار غير المضمونة Unguaranteed Funds وهى تلك الصناديق التي تكون فيها المخاطرة بالنسبة للمستثمر كبيرة جداً، حيث أن المستثمر لا يكون معرضاً لخسارة العائد فقط، بل أيضاً قد يتعرض لخسارة رأسماله أو جزء منه.

٥- أنواع من الصناديق الاستثمارية ذات طبيعة معينة

أ- صناديق الاستثمار في سوق النقد Money market Funds وهى تلك الصناديق التي تتكون من تشكيلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة وشهادات الاستثمار والكمبيالات المصرفية والودائع المصرفية، ويكمن الغرض منها في تقليل إمكانية حدوث خسائر رأسمالية إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة .

ب- صناديق المؤشرات Index Fund وهى تلك الصناديق التي تقوم بالاستثمار في الأوراق المالية التي يشملها مؤشر البورصة.

ج- صناديق الاستثمار المتخصصة Special Funds وهى تلك الصناديق التي تستثمر في قطاع معين أو نشاط معين، أي التي تتاجر بالعملات أو السلع أو النفط أو الاستثمارات العقارية أو أن تحدد استثماراتها في مناطق جغرافية مثل أوروبا، وتهدف عادة هذه الصناديق إلى تحقيق ربح رأسمالي على المدى القصير ، لذلك نجد أن أسعارها متقلبة.

٦- صناديق الاستثمار التي تتعامل بالفائدة

وهي تلك الصناديق التي تستثمر أموالها في أموال غير ربوية وتركز على الأسهم والعقارات والتأجير والبيع الأجل والمشاريع التجارية والمشروعات السياحية والمعادن النفيسة وغيرها بشرط أن لا تكون منافية للشريعة الإسلامية ، وتكون معدلات الخطورة في الاستثمار بهذه الصناديق منخفضة إلى متوسطة .

خامساً : المبادئ الواجب مراعاتها عند اختيار المستثمر بين صناديق الاستثمار

يجب على المستثمر عند الاختيار بين صناديق الاستثمار أن يأخذ في اعتباره بما يلي :

١-الأهداف الاستثمارية وتتحدد في ما يتوقع المستثمر أن يحققه بالعائد المتوقع وأصل المبلغ وهل يرغب في دخل دوري أم نمو رأسمالي لأصل المبلغ وذلك في ضوء متطلباته المالية المستقبلية.

٢-مدة الاستثمار ودرجة المخاطرة حيث يقع على المستثمر تحديد المدة الزمنية القادر على تحملها لتحقيق أهدافه الاستثمارية حيث أن الاستثمار قصير الأجل يعتبر من الاستثمارات الآمنة ذات العائد المنخفض مع سهولة استرداد الأموال ، أما الاستثمار طويل الأجل فقد يحدث خلاله انخفاض وارتفاع في قيمة الاستثمارات لتحقيق أكبر عائد ممكن على المدى الطويل وهي تلك الصناديق التي تجمع بين أهداف النوعين السابقين، والتي تسمى أحياناً بالصناديق المتوازنة ، وتقوم هذه الصناديق بتقسيم استثماراتها فيما بين الأوراق المالية ذات معدل الفائدة الثابت وبين الأسهم العادية .

سادساً : مزايا الاستثمار في صناديق الاستثمار

إن الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار يمكن المستثمرين من توجيه مدخراتهم إلى الاستثمار في سوق الأوراق المالية بطريقة غير مباشرة مع العمل على تقليل المخاطر المحتملة ويجب أن تتميز صناديق الاستثمار بالمزايا الآتية:

١ - توافر الإدارة المحترفة وذلك من خلال قيام مديرو الصندوق بالعمل على اختيار أفضل إستراتيجية للصندوق تعمل على تحقيق أهداف الصندوق من خلال العمل الدائم على إعادة تشكيل المحفظة الاستثمارية بشكل يحقق أفضل عوائد ممكنة .

٢ - تنوع الاستثمارات ويقصد بالتنوع قيام إدارة الصندوق باستثمار أموال الصندوق في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية لقطاعات مختلفة في السوق بما يحقق معه تنظيم الربحية وتخفيض المخاطر المحتملة.

٣ - تنوع الأهداف الاستثمارية ويقصد به تواجد أكثر من نوعية للصناديق بالسوق سواء كانت ذو عائد دوري أو عائد رأسمالي أو الصناديق التي تستثمر في أوراق مالية معينة أو التي تحدد نسبة الاستثمار في قطاع الأسهم .

٤- السيولة ويقصد بها قدرة المستثمر على استرداد قيمة الوثائق في مواعيد الاسترداد المحددة وخاصة من خلال الصناديق المفتوحة.

٥- سرعة استثمار رأس المال، حيث تقوم إدارة صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة على مجموعة من الميزات منها المرونة والملائمة ، فيمكن للمستثمر التحول من صندوق لآخر مقابل رسوم ضئيلة، وكذلك حقه في استرداد قيمة أسهمه إذا ما أرد التخلّص منها كلياً أو جزئياً، كما يمكنه أيضاً إبقاء رأس ماله وسحب العائد فقط أو إعادة استثمار ذلك العائد إذا أرد.

سابعاً: السياسات الاستثمارية لصناديق الاستثمار

تختلف السياسات الاستثمارية لصناديق الاستثمار باختلاف سياسة الصندوق وطبيعة أغراضه وأهدافه ومعدل العائد المراد تحقيقه، وتنقسم هذه السياسات إلى :

١- السياسة الدفاعية Defense Policy وابتاع هذه السياسة نجد أن المستثمر يكون متحفّظ تجاه المخاطر ويؤكد على عاملي الأمان والاستقرار، ويركز المستثمر في هذه السياسة على السندات طويلة الأجل والأسهم الممتازة.

٢- السياسة الهجومية Aggressive Policy وفي هذه السياسة يركز المستثمر على جني الأرباح عند حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية، وبالتالي يركز المستثمر في هذه السياسة على الأسهم العادية في تشكيلة المحفظة .

٣- السياسة المتوازنة "الهجومية الدفاعية" وفي هذه السياسة يركز المستثمر على تحقيق نسبة من الأمان، وفي نفس الوقت جني أرباح رأسمالية عن طريق المضاربة والاستفادة من الارتفاع في الأسعار، وعادة ما تتكون المحفظة في هذه السياسة من الأسهم العادية والأوراق المالية قصيرة الأجل وكذلك السندات طويلة الأجل والأسهم الممتازة.

ثامناً: صناديق الاستثمار في السوق المصري حتى عام ٢٠١٠

يوجد في السوق المصرية (٧٢) صندوق ولكل صندوق مدير للاستثمار وهناك قيمة حالية لكل وثيقة وإجمالي للتوزيعات وطريقة للاستيراد(٤) ، هذا ولقد بلغ متوسط عائد صناديق الاستثمار المفتوحة (سندات وأسهم) بنهاية يونيه ٢٠١٠ حوالي ٣,٩٦%، في حين بلغ متوسط عائد صناديق الاستثمار المفتوحة (أسهم) حوالي ٥,٧٤%. كما بلغ متوسط عائد صناديق الاستثمار المفتوحة (أذون خزائنة وسندات) حوالي ٠,٦٠%، أما بالنسبة لصناديق الاستثمار المغلقة فقد حققت في المتوسط عائد بلغ حوالي ٩,٤٨%، وبلغ عائد صناديق ضمان رأس المال حوالي ١,٢٦%، أما بالنسبة لصناديق تخصيص الأصول فقد حققت في المتوسط عائد بلغ ٦,٤٠%.^(٥)

هذا ويوجد في مصر الآن أكثر من صندوق للاستثمار متخصص في الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدها تابع للبنك العربي الأفريقي الدولي الثاني لشركة "سى أي كابيتال" والثالث لشركة "يلتون كابيتال للاستثمار"، والرابع صندوق هيرميس ثم صندوق بايونيرز.

ونظراً لأهمية صناديق الاستثمار العاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فلقد تم إنشاء أول جمعية مصرية لصناديق الاستثمار المباشر وذلك بناء على الاقتراح المقدم في ورشة العمل التي نظمتها الجمعية المصرية لشباب الأعمال وذلك بوجود وجود حلول غير تقليدية للتغلب على كافة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند حصولها على التمويل ولتقوم بامتصاص التحديات الكبيرة التي تواجه سوق المال في مصر، وفى إطار تدعيم دور صناديق الاستثمار في مجال تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد فازت شركة مصر لإدارة الاستثمارات المالية بإدارة صندوق تنمية المشروعات الصغيرة، وهى إحدى الشركات القابضة للشركة القابضة للتأمين، حيث تم اختيار تحالف شركة مصر لإدارة الاستثمارات المالية وشركة بلتون كابيتال للاستثمار من قبل هيئة الاستثمار لإدارة أحد صناديق الاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.^(٦)

وأيضاً من الأمثلة على الصناديق الاستثمارية الرائدة في هذا المجال صندوق بلتون الاستثماري المصري الدولي المشترك برأسمال قدرة ٢٠٠ مليون دولار^(٦). ولقد لم إطلاق هذا الصندوق للاستثمار المباشر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر والدول الخليجية. وأطلق عليه "بلتون ميدكال" وتساهم فيه عدد من المؤسسات الدولية منها مؤسسة التمويل الدولية - الذراع الاستثماري للبنك الدولي - وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك تنمية الصادرات المصري كأول صندوق مصري دولي يستثمر بشكل مباشر في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السوق المصرية.

وسيركز هذا الصندوق على الشركات العائلية والشركات الخاصة في مجالات النسيج والأغذية والطباعة والتغليف خاصة الشركات النحى تتميز بوجود إدارات ناجحة ولكن ينقصها التمويل للتوسع في أنشطتها. وينقسم إلى صندوقين أحدهما سيركز على السوق المصرية فقط ويبلغ رأسماله (١٠٠) مليون دولار، بينما سيركز الصندوق الآخر على السوق الخليجية ويبلغ رأسماله أيضاً (١٠٠) مليون دولار. وحتى الآن تم تغطية نحو (٥٠) في المائة من رأسمال الصندوق الأول ويساهم فيه بنك الاستثمار الأوروبي بنحو (١٦,٥) مليون دولار فيما تبلغ مساهمة بنك تنمية الصادرات المصري (١٠) ملايين دولار. وستدير هذا الصندوق شركة بلتون للاستثمار المباشر ومجموعة سيبراكس الفرنسية الرائدة في مجال إدارة صناديق الاستثمار المباشر في العالم.

وهناك العديد من الفرص الواعدة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السوق المصرية والتي كانت عاملاً مشجعاً للمؤسسات الدولية المشاركة في الصندوق للمساهمة في المشروع الذي يسهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخاصة في ضوء الاهتمام الذي توليه الحكومة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

وبالرغم من أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل القطاع العريض في أي اقتصاد في العالم وله دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد لكن ينقص هذا القطاع في كثير من الأحيان التمويل اللازم للمشروعات والتوسعات وهو ما سيوفره الصندوق الجديد الذي يعد الأول من نوعه في مصر بمشاركة مباشرة من مؤسسات مالية دولية.

ويستهدف هذا الصندوق إلى المساهمة في رؤوس أموال تلك النوعية من الشركات بنسب تتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من رأسمالها ممثلة في زيادات رؤوس أموال بما يعمل على توفير السيولة والتمويل اللازمين لتوسعات أنشطة الشركات، حيث أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزء كبير ومؤثر في كل اقتصاديات العالم بشكل عام ومصر على وجه التحديد حيث تساهم هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مؤثر.

وبوجه عام يغلب على هذا القطاع طابع المؤسسات والشركات العائلية والخاصة التي ينقصها في بعض الأحيان الخبرة الفنية والإدارية والملاءة المالية المطلوبة لزيادة النشاط وحجم الأعمال وهو ما يسعى الصندوق لتوفيره لتلك الشركات خاصة في المرحلة الحالية التي تسعى فيه الشركات لتجاوز الأزمة المالية العالمية.

ولذلك فإن الصندوق لا يستهدف الاستحواذ أو السيطرة على تلك الشركات ولكن يهدف في المقام الأول إلى تمهيتها خاصة التي لديها مستقبل واعد وتوجه جزء كبير من إنتاجها للتصدير وتحتاج إلى مزيد من التمويل وتعظيم العوائد منه سواء للشركات أو للاقتصاديات ككل مما سينعكس على أداء الصندوق والعائد للمستثمرين فيه.

ولكل ما تقدم فإن صناديق الاستثمار تلعب دوراً هاماً في دعم الشركات في الأسواق الناشئة والتي بدورها تساعد في تحفيز النمو الاقتصادي، وعليه فإنه يجب إيلاء عناية كبيرة لهذه الصناديق وخصوصاً بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير عام ٢٠١١ والتي ترتب عليها تقليص فرص العمل وزيادة البطالة.

ولذلك فإن المستهدف في المرحلة الحالية الوصول بقيمة الصندوق إلى (٢٠٠) مليون دولار منها (١٠٠) مليون دولار للاستثمار في مصر بينما تستهدف في المرحلة التالية السوق الخليجية بالتعاون مع مؤسسات استثمارية خليجية.

ولذلك فإن الصندوق الجديد يستهدف في المقام الأول المساهمة في دعم الاقتصاد المصري خاصة أن وجود مؤسسات دولية وكبرى مثل تلك المساهمة في الصندوق ستعطي الأمان لتلك النوعية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تاسعاً : دور صناديق الاستثمار في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

١- تسهم في ترشيد توظيف الأموال من خلال المزايا التي تقدمها لأصحاب المدخرات الصغيرة ومن بينهم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي تقوم على توفير الخبرة الفنية في اتخاذ القرار الاستثماري ومراقبة حركة الأسعار وفي اختيار توقيت الاستثمار، تخفيض مخاطر الاستثمار عبر تنوع المحفظة الاستثمارية، التدقيق في تقارير العمليات التي ستمول من قبل الصندوق، الاحتفاظ بمخصص لمخاطر الاستثمار الطارئة التي تؤثر في الأرباح ، حصول المساهم في صناديق الاستثمار على ميزتي المرونة والملائمة من خلال ضمان حقه في التحول من صندوق لآخر مقابل رسوم ضئيلة، وحقه في استرداد قيمة أسهمه إذا ما أراد التخلص منها كلياً أو جزئياً، كما يمكنه إبقاء رأس ماله وسحب العائد فقط وإعادة استثمار ذلك العائد وبحسب رغبته ، ثم قيام إدارة صناديق الاستثمار بدراسة الفرص الاستثمارية المربحة في الأسواق قبل الاكتتاب يؤدي إلى رفع الكفاءة التشغيلية لمشروعاتها، وعدم حاجتها إلى انتظار الفرص الاستثمارية المناسبة، وفي هذا علاج لمشكلة تأخر الاستثمار ومشكلة فائض السيولة التي تسهم في انخفاض مستويات الأرباح.

٢- تسهم في تشجيع الاستثمار المتوسط والطويل الأجل والمبني على دراسة علمية.

٣- تعد من أنسب الأدوات التي تفسح المجال لتوظيف مدخرات المصريين بداخل وخارج مصر دون الحاجة إلى تواجدهم في مصر.

٤- تسهم في تعزيز الدور الاستثماري للمصارف التجارية من خلال قيام المصارف باستخدام صناديق الاستثمار كأوعية استثمارية ، وتوظف من خلالها فائض السيولة المتاحة لديها، وبهذا يمكن أن توجه أصولها النقدية للاستثمار المباشر في المشروعات الإنتاجية، مع تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل درجة من درجات المخاطرة، كما يمكن للمصارف التجارية أن تبادر إلى تأسيس أو المساهمة في تأسيس صناديق للاستثمار المشترك.

٥- يمكن أن تسهم في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية من خلال جذب المدخرين الصغار، وبتقديم أدوات استثمارية تتناسب وظروف المستثمرين المحتملين ، كما تقوم بشراء تشكيلة الأوراق المالية المتداولة في السوق بما يسهم في تنشيط مركزهم في السوق.

٦- يمكن أن تسهم الصناديق الاستثمارية في عملية تمويل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة ، وهذا الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود بين مجموعات الحرفيين وصغار المنتجين من جهة والبنوك والمؤسسات التمويلية من جهة أخرى.

مما تقدم نجد أن صناديق الاستثمار المباشر تلعب دور حيوي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأ من إعادة هيكلتها وإعدادها للطرح العام في بورصة النيل أو بيعها لمستثمر إستراتيجي .

عاشراً : رؤية مستقبلية لزيادة فاعلية دور صناديق الاستثمار في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١- تقوم هذه الصناديق بوضع دراسات جدوى لمجموعة متنوعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي تكون حصيلتها النهائية تشغيل الملايين من الأفراد المتعطلين مع مراعاة تقديم الصندوق للتمويل اللازم من موارده ومن موارد البنوك والمنح من الدولة ومن كبار رجال الأعمال والمنح الخارجية التي تأتي بغرض الإصلاح الاقتصادي وذلك في صناديق مخصصة لهذا الغرض، على أن تقوم الصناديق بالاستعانة بوزارة القوى العاملة لتحديد البطالة ومواقعها والبحث عنها لمساعدة المتعطلين الراغبين في العمل والقادرين عليه لامتلاك مشروع صغير، وذلك بتقديم حوافز بقروض سهلة بفائدة صغيرة وبسيطة على أن يتم سدادها على مدد طويلة تتناسب مع السلع المنتجة لهذه المشروعات .

٢- اشترك صناديق الاستثمار مع الدولة في وضع إستراتيجية متكاملة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعميق دورها في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣- التنسيق بين الأجهزة المختلفة وصناديق الاستثمار التي تعمل وتعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ضرورة تطوير قواعد البيانات والحسابات القومية حتى تعطى مساحاً تفصيلياً لأوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلاتها وعلاقتها ببعضها البعض كقواعد إمداد للصناعات المختلفة لكي تستطيع صناديق الاستثمار توجيه تمويلها إلى المشروعات الأكثر احتياجاً إلى ذلك التمويل.

٤- اختصار إجراءات الحصول على القرض لكي يتم تنفيذ المشروعات بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

ملخص المبحث الرابع

أن الاستثمار في أسواق المال قد يأخذ الشكل المؤسسي والذي يشكل نسبة في الدول المتقدمة ٩٠% أو الشكل الفردي والذي يشكل نسبته في المنطقة العربية ٩٠%، وهناك فرقاً شاسعاً بين الشكليين بحيث أن الاستثمار المؤسسي في الغالب يمتاز بالخبرة والتجربة وإمكانية الحصول على المعلومات الضرورية وتوافر عدد كبير من المحللين بحيث يتفوق في عملياته الاستثمارية عن الاستثمار الفردي، وتعد صناديق الاستثمار من أشهر أشكال الاستثمار المؤسسي حيث انتشرت هذه الصناديق خلال العقود الثلاثة الماضية وخاصة في التسعينات وأستقطب جزء أكبر من أموال المستثمرين في العالم.

ولذلك قامت البنوك في مصر بتأسيس عدد كبير من صناديق الاستثمار، ثم تبع ذلك إنشاء صناديق للاستثمار متخصصة للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر إحداها تابع للبنك العربي الأفريقي الدولي والثاني لشركة "سى أى كابيتال"، والثالث لشركة "بلتون كابيتال للاستثمار" ثم صندوق بيلتون ميديكال" ثم تبع ذلك أيضاً إنشاء أول جمعية مصرية لصناديق الاستثمار المباشر والذي يعد من الحلول غير التقليدية للتغلب على كافة المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ونظراً لأن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يغلب عليه طابع المؤسسات والشركات العائلية والخاصة التي ينقصها في بعض الأحيان الخبرة الإدارية والفنية " والملاءة المالية المطلوبة لزيادة نشاطها وحجم أعمالها. فإن ذلك يمكن تحقيقه من خلال صناديق الاستثمار خاصة في المرحلة الحالية التي تسعى فيها الشركات لتجاوز الأزمة المالية العالمية وتسعى منها مصر بصفة خاصة لتجاوز الأزمة المالية المترتبة على أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ولكل ما تقدم نجد أن صناديق الاستثمار ستلعب دوراً هاماً وحيوياً ومحورياً في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة والتي بدورها تساعد في تحفيز النمو الاقتصادي.

هوامش المبحث الرابع

- ١- د. محمد صالح الحاوي ، أساليب الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، عام ٢٠٠٨.
- ٢- www.invest.org.eg
- ٣- د. عطية عبد الحليم صقر ، أنواع صناديق الاستثمار ، ندوة صناديق الاستثمار في مصر ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، عام ٢٠٠٩ .
- ٤- عبد الناصر منصور، إنشاء جمعية مصرية لصناديق الاستثمار المباشر، الأهرام الاقتصادي، مارس ٢٠١٠. [http:// digital .ahram. org . eg](http://digital.ahram.org.eg)
- ٥- www.goum7.com
- ٦- <http://wwwAradFinanca.Com>

مراجع المبحث الرابع

- ١- د. مصطفى كمال طه ، الشركات التجارية في سوق الأوراق المالية ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع ، عام ٢٠٠٦.
- ٢- إياد فلاح حسن الزيدى، دراسة اقتصادية مقارنة لتطوير الأداء الاقتصادي للسوق المالي العراقي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، كلية الإدارة الاقتصاد، قسم الاقتصاد، عام ٢٠٠٩.
- ٣- حسين عبد الله لأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، الأهرام، القاهرة، أكتوبر، عام ٢٠٠٦.

المبحث الخامس

دور رأس المال المخاطر في مجال تقديم
الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث الخامس

دور رأس المال المخاطر في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة:

بدأ نشاط رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات، حيث تأسست أول مؤسسة رسمية لرأس المال المخاطر في عام ١٩٤٦ في الولايات المتحدة الأمريكية وأطلق عليها اسم المؤسسة الأمريكية للبحوث والتنمية (ARD).

وفي الستينات أتاحت عملية الطرح الأولى للجمهور فرصة مشاركة شركات رأس المال المخاطر بصورة أكثر فاعلية في خلق وتأسيس شركات جديدة . وفي السبعينات أستمروا سوق رأس المال المخاطر في نموه في معظم دول أوربا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عانى قطاع رأس المال المخاطر من مشكلات السوق عامة وغيرها من المشكلات ومع ذلك فقد حدث انقلاباً حقيقياً في عام ١٩٧٥، عندما أخذ الكونجرس الأمريكي قراراً باستثمار جزء من أموال المعاشات في شركات رأس المال المخاطر.^(١)

وشهدت فترة الثمانينات استعراضاً للنموذج الجديد لرأس المال المخاطر حيث تم اكتشاف مصادر جديدة للتمويل مثل صناديق المعاشات وغيرها من الصناديق المالية المتعلقة بالمنشآت ويقدم هذا النموذج تحولاً عن المصادر التقليدية للتمويل مثل الأفراد والعائلات الثرية، والآن تعد الولايات المتحدة أكبر سوق لرأس المال المخاطر في العالم بعد صدور قانون الكونجرس لعام ١٩٧٥ والذي أحتوى مبادئ هذا النموذج.

ويهدف رأس المال المخاطر إلى التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشرط تقديمه بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة على توفير هذه الأموال للمشروعات عالية المخاطر والتي لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع مستقبلياً.^(٢)

أولاً: التعريف برأس المال المخاطر

يعد التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر أسلوب وتقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى شركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغاً وبذلك فهو يخاطر بأمواله

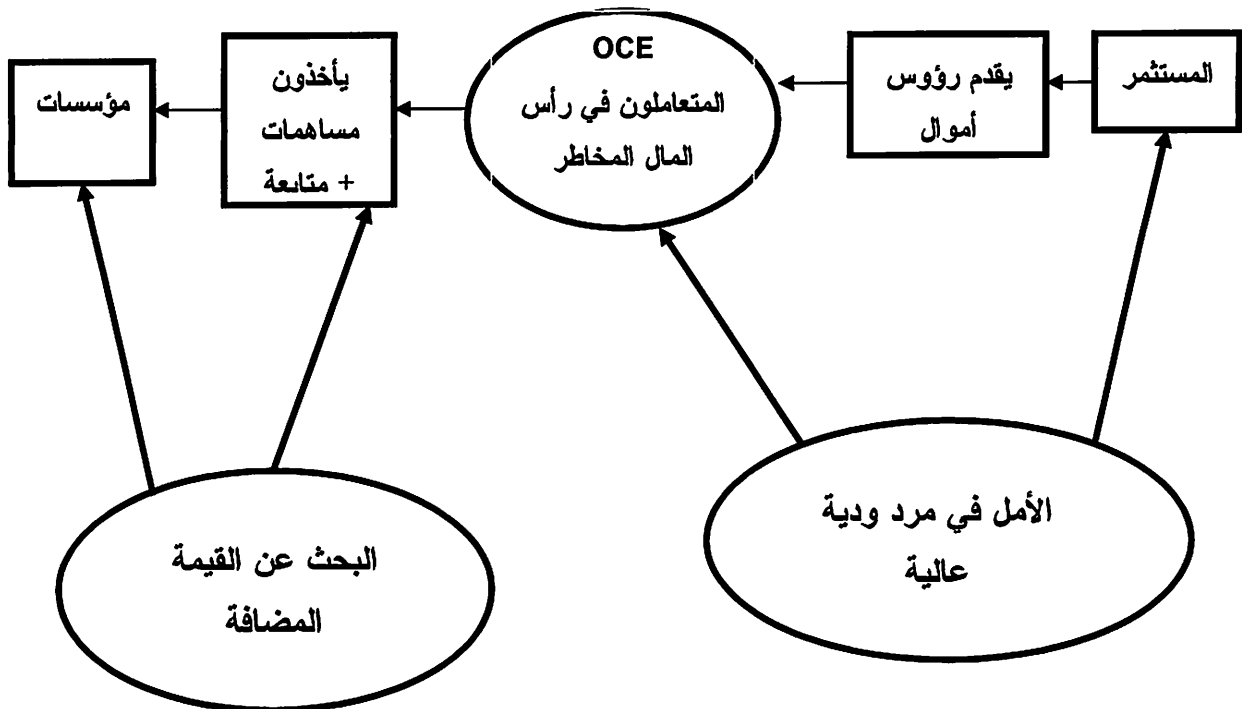
ولهذا نجد أن شركات رأس المال المخاطر يمكنها أن تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في مجال التمويل، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظراً لعدم توفر الضمانات. (٣)

في هذه التقنية يتحمل المخاطر "المستثمر" كلياً أو جزئياً الخسارة في حالة فشل المشروع الممول ، ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها.

يضاف إلى ذلك كله أن دور شركات رأس المال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد أيضاً إلى مرحلة التجديد، وكذا تمويل التوسع والنمو وهو ما يقتضى تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة. (٤)

كما عرفت الجمعية الأوروبية "EVCA" رأس المال المخاطر بأنه كل رأسمال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقيناً بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد وذلك هو مصدر المخاطر أملاً في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبياً حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات. (٥)

ويوضح الشكل (١) إجراءات التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر



ولذلك يمكن القول أن رأس المال المخاطر يمثل الأموال التي يستثمرها خبراء الاستثمار ممن يسعون إلى تحقيق مكاسب رأسمالية عالية، ويكونوا على استعداد لتحمل نسبة مخاطرة عالية وعدم توافر السيولة النقدية لفترات طويلة. ويحصل رأس المال المخاطر في مقابل الاستثمار على حصة في ملكية الشركة.

يتسم رأس المال المخاطر بالقيمة المضافة التي يقدمها إلى الأعمال التي يتم الاستثمار فيها والتي تقدم من خلال عدة وظائف مختلفة تتضمن ولا تقتصر على المشاركة في الإدارة و/أو الترويج لمنتجات الشركة و/أو التخطيط و/أو تقديم النصيحة، و/أو استحضار خبرتهم في العمل أو خبراتهم في الصناعة وخبراتهم الماليين و/أو المساعدة باتصالاتهم.

وقد أثار تعريف رأس المال المخاطر جدلاً بسبب الخلط بين المصطلح الفني لرأس المال المخاطر وحقوق الملكية الخاصة، خاصة عندما يأتي الأمر إلى الاستثمار في مراحل متقدمة من مراحل عمل الشركة، وقد نتج هذا الخلط بسبب أن بعض المستثمرين يرون رأس المال المخاطر على أنه نوع من أنواع حقوق الملكية والذي يقوم بالاستثمار فقط في مراحل بداية عمل الشركة بينما يعرفه آخرون بالاستثمار في أي مرحلة من مراحل التشغيل وليس فقط في البداية، وحقيقة أن رأس المال المخاطر يستثمر في الشركة لفترة محدودة ثم ينتهي بالخروج من العمل، ويمكن أن يتم ذلك كما يلي:

أ- تمويل المرحلة المبكرة

والتي تتمثل في تمويل بحوث التنمية والتطوير للمشروعات الجديدة أو تقنيات جديدة مثل بدء النشاط الإنتاجي على نطاق تجاري وإلى تمويل وإنشاء مشروعات جديدة. "رأس مال ثابت- رأس مال عامل" وحيث لا يتوافر للمستثمر الموارد المالية الكافية.

ب- مرحلة التمويل اللاحق

يهدف رأس المال المخاطر في هذه المرحلة إلى تمويل وتنمية وتطوير شركات قائمة والتي تحتاج إلى متطلبات تمويلية خاصة وتقدم أفاق نمو جذابة، ويتضمن ذلك توفير التمويل لأغراض التوسع للشركات غير المسجلة في البورصات بهدف مساعدتها على النمو ودخول أسواق جديدة أو الإحلال محل بعض الشركاء في رأس مال الشركات الراحلة والذين يرغبون في التخارج.

ج- تمويل الحالات الخاصة

ويوجه رأس المال المخاطر لتمويل احتياجات خاصة لشركات ناجحة والتي تكون غالباً أجزاء من شركات ضخمة ويتضمن ذلك تمويل شراء حصة الملكية والسيطرة على شركات قائمة إضافة إلى تمويل الشركات ذات الأداء الضعيف لكي يتوافر لديها فرص واضحة للتحسن، عموماً يمكن تعريف رأس المال المخاطر بأنه أداة تمويلية تهدف إلى الربح، وتمد

الشركات بالأموال وتضيف قيمة لها، وهي تتسم بفرض نسبة مخاطرة عالية في مقابل عائد أعلى وتبدأ دورة رأس المال المخاطر من مرحلة توفير التمويل وتنتهي بمرحلة الخروج من النشاط وتتم خلال هذه الدورة بمراحل منها اختيار إدارة الصندوق وتحديد الإستراتيجيات الخاصة بالاستثمار وهيكله الصفقات.

ثانياً: المتطلبات الأساسية لخلق مناخ ملائم لرأس المال المخاطر

هناك مجالات محددة يجب أخذها في الاعتبار عند تأسيس مناخ يلائم رأس المال المخاطر، حيث يجب التركيز على هيكل السوق المالية وتوافر الموارد البشرية والفرص الاستثمارية للمؤسسات الداعمة، ووجود سياسة حكومية مرتبطة بهذا الشأن، وعلى الرغم من أن مستوى التنمية في أية دولة له أثره المباشر على هيكل رأس المال المخاطر بها إلا أن هناك متطلبات محددة يجب توافرها في أية سوق نذكر منها: (١)

١ - بيئة الاقتصاد النامي والاقتصاد الكلى الحر، حيث تتوافر الحرية الاقتصادية ويقل التدخل الحكومي.

٢ - تواجد مساحة عريضة من وسائل الخروج، والتي تتيح وسائل ملائمة للخروج تناسب الخصائص المختلفة للأعمال المرتبطة بهذا الاتجاه.

٣ - تكامل الأسواق الصحية لرأس المال، والطرح الأولي للجمهور، خاصة لآليات الخروج.

٤ - الإدارة المؤهلة وتوافر الموارد البشرية والقدرات الفنية والخاصة وتوافر أصحاب المشروعات المهتمين بذلك.

٥ - إزالة العوائق القانونية والتنظيمية والمالية، خاصة التي ترتبط بأسواق رأس المال حتى يصلوا إلى مستوى متغير وفعال يساعدهم على القيام بالأدوار المنوط إليهم.

٦ - القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع، حقوق الطبع، العلاقات التجارية وغيرها.

٧ - نظام قضائي قوى وفعال ويعتمد عليه في وضع العقود وحقوق المساهمين موضع التنفيذ.

٨ - تواجد إطار مؤسسي يمكن تعميمه يركز الانتباه على الدور الجوهري الذي تلعبه كل من الحكومات والجامعات في الترويج لتنظيم المشروعات.

ثالثاً: أهداف شركات رأس المال المخاطر

تتعدد أهداف هذه الشركات وتتمثل فيما يلي :

١ - مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.

- ٢- التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال من المؤسسات المالية القائمة.
- ٣- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي من المتوقع أن تتوافر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع ، وبذلك فإن رأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة وذلك بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها وهذه الاستثمارات لأجل طويلة وغير سائلة وذات مخاطر عالية لكن بعوائد عالية نسبياً.

رابعاً: أثر رأس المال المخاطر على الاقتصاد

أثبت نموذج رأس المال المخاطر مشاركته الإيجابية في نمو الاقتصاد خاصة في المجالات التالية: (٧)

- ١- تزويد أصحاب المشروعات بالتمويل اللازم لتحويل أفكارهم إلى شركات عاملة حيث يصعب عليهم الوصول إلى مصادر مالية أخرى.
- ٢- خلق فرص عمل جديدة.
- ٣- رفع مستويات التطوير والابتكار بسبب المستوى المرتفع لدور البحوث والتطوير.
- ٤- المساعدة في تطوير القدرات المؤسسية للشركات المستهدفة مع الخدمات الأخرى التي تقترحها وتتعلق بالإدارة والنصيحة الإستراتيجية، وسبل الاتصال والتسويق.
- ٥- المساعدة في تعزيز الحد التنافسي للشركات وتعزيز الصادرات.

خامساً: نشاط رأس المال المخاطر في مصر

بدأ نشاط رأس المال المخاطر في مصر بصدور القانون الخاص برأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذي يعد أول تشريع ينظم مجال نشاط الشركات العاملة في هذا المجال، وفي عام ١٩٩٦ صدر القرار الوزاري رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٦ والذي أضاف صناديق الاستثمار إلى مجال نشاط رأس المال المخاطر، وتعرض فيما يلي لنشاط هذين النوعين من الاستثمار: (٨)

١- شركات رأس المال المخاطر

تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تعريفاً لنشاط رأس المال المخاطر بأنه " نشاط الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو دعمها أو تقديم الخدمات الفنية والإدارية أو المشار إليها في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة أو توصية بالأسهم ، وتتسم هذه الشركات بأنها عالية المخاطر أو تعاني قصوراً في التمويل وما يستتبعه ذلك من طول دورة الاستثمار حيث تمول شركات رأس المال المخاطر المشروعات الاستثمارية التي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة ولكن أفاق نموها المحتملة كبيرة، وتهتم شركات رأس المال المخاطر بالمشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة وبالمشروعات القائمة المتعثرة وتقوم شركات رأس المال المخاطر من خلال

المشاركة في المشروعات الخطرة بتقديم المساندة المالية أو الفنية أو الإدارية حتى إذا ما تم تغلب المشروع على أسباب التعثر أصبح تحقيق عوائد مرتفعة وارد بنسبة كبيرة وهنا تقوم الشركة ببيع نصيبها محققة ربحاً يتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت لها.

٢- صناديق الاستثمار المباشر

هي تلك الصناديق التي تستثمر في الأوراق المالية للشركات المقيدة وغير المقيدة في البورصة في المراحل الأولى من إنشائها وفي الشركات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وذلك بغرض تحقيق فائض قيمة مرتفع في المستقبل، خاصة إذا تم إدراج هذه الشركات في البورصة وتقدم الصناديق التمويل في شكل ملكية للمشروعات التي تتميز بالنمو السريع مثال الشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مقابل تمتع الصندوق بنوع من الرقابة على إدارة الشركة.

وقد أشرط القرار الوزاري رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٦ الذي ينظم نشاط صناديق الاستثمار المباشر عدة شروط أهمها ألا يقل رأس مال الصندوق عن عشرة ملايين جنيه والقدرة على الاستثمار في الشركات بحصة نسبية أعلى من تلك المسموح للصناديق الأخرى وبنسبة تصل إلى ٢٥% من أموال الصندوق مقارنة بنسبة ١٥% لأنواع الأخرى من صناديق الاستثمار " صناديق الشركات وصناديق البنوك وشركات التأمين ".

ومثال على هذه الصناديق صناديق الاستثمار المخصصة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أنشأتها الهيئة العامة للاستثمار وهي صناديق استثمار مباشر لتنمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما تقدر بحوالي مليار جنيه لمدة ١٠ سنوات ، حيث تخضع هذه الصناديق لقانون سوق المال الصادر برقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢. وتهدف هذه الصناديق لتوفير رأس المال اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطويرها والدعم الفني لها وذلك لرفع كفاءتها وقدراتها الإنتاجية والتشريعية والتصديرية بالإضافة إلى تطوير منتجاتها وخدماتها بمواردها البشرية . وتستثمر الصناديق في الشركات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وفقاً للقوانين المصرية والتي يتراوح رأسمالها ما بين (٢) مليون و(٥٠) مليون جنيه مصري.

هذا وتقوم العلاقة بين الصناديق والمشروعات على أساس الشراكة من خلال المساهمة في رؤوس أموال الشركات وتكون محددة ويتم الخروج منها بعدة طرق متفق عليها ومن أهمها بورصة النيل .^(٩)

وتنبني إستراتيجية الاستثمار على التنوع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات ، واستثمار نسبة لا تزيد عن ١٠% في المشروعات الجديدة ورأسمال المال المخاطر ، ثم التركيز على

المشروعات الصديقة للبيئة والتي تراعي النوع الاجتماعي وحماية حقوق الطفل والمسئولية الاجتماعية للصندوق .

ومن أمثلة هذه الصناديق الصندوق الاستثماري لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر هذا الصندوق صندوق رأس مال مخاطر ذو ملكية خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويتمثل الهدف الأساسي من صندوق النمو في توفير الدعم المالي المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية . وتدار استثمارات هذا الصندوق بطريقة تجارية وسوف تخصص هذه الاستثمارات للمشروعات التي تساهم في خلق فرص عمل وتوفير مصادر دخل في المناطق المحرومة ومشروعات الاستدامة البيئية والطاقة أيضاً توفير الحماية الاجتماعية للعاملين والإدارة الرشيدة للشركات .

ويعد هذا الصندوق صندوقاً مغلقاً ويقع مقره في مصر وتم تأسيسه وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولوائحه، والحجم المستهدف للصندوق هو مليار جنية ، ويدار الصندوق عن طريق واحد أو أكثر من مديري الصناديق المحليين والذين يتم اختيارهم بطريقة انتقائية .

هذا وسوف يقوم الصندوق بالاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتجاوز رأس مالها المصدر أو الصافي عن مليون جنية مصري ، ويستهدف إنشاء محفظة متنوعة ، حيث يتم تخصيص ٢% كحد أدنى و ١٠% كحد أقصى من الصندوق لاستثمارات رأس المال المخاطر ، ويتم تخصيص ما لا يزيد عن ٥٠% من الصندوق للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقع رأس مالها المصدر أو الصافي بين (٢٥) و(٥٠) مليون جنية مصري ولا يتعدى معدل الدوران السنوي لرأس المال عن مليون جنية مصري.

ثم تخصيص ما لا يزيد عن ٤٠% من محفظة الاستثمارات الإجمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقع في محافظات القاهرة الكبرى " القاهرة - الجيزة - السادس من أكتوبر - حلوان - شبرا " .

وهناك العديد من المعايير الواجب أخذها في الاعتبار عند تحديد الاستثمارات المقترحة، حيث يجب على صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يأخذ بعين الاعتبار التأثير على خلق فرص العمل والاستدامة البيئية وتطوير آليات التنمية النظيفة بما يتوافق مع اتفاقية كيوتو للحد من الإنبعاثات الكربونية، إلى جانب المسئولية الاجتماعية للشركات عن حماية الأطفال وتمكين كلا الجنسين في بيئة العمل وذلك في جميع الاستثمارات المقترحة.

وبوجه عام يجب أن تؤثر كل الاستثمارات على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تتمثل في خلق فرص عمل ، توفير دخل للمناطق المحرومة ، الاستدامة البيئية ،

الحماية الاجتماعية للعاملين ، الإدارة الرشيدة للشركات ثم حقوق الأطفال والمساواة بين الجنسين.

إلى جانب ما تقدم يخصص من ٣٠-٤٠% للحفاظ على الموقف الإستراتيجي للأقليات، على أن تشمل مدة الاستثمار من ٣-٥ سنوات للمشروعات المتوسطة حتى ٧ سنوات للمشروعات المبتدئة والمشروعات الصغيرة.

هذا وتتمثل إستراتيجية التخرج في عروض عامة أولية في بورصة النيل ، الاستحواذ للإدارة ، خطط الإدارة لاكتساب ملكية إعادة الشراء بواسطة المالكين ، ثم البيع الخاص لمستثمرين إستراتيجيين " محليين أو أجانب " .

سادساً : أداء نشاط شركات رأس المال المخاطر في مصر
يري خبراء المجال أن نشاط هذه الشركات في مصر لازال ضعيفاً حيث لم تبدأ نشاطها إلا بعد عامين من صدور قانون رأس المال .

ويواجه نشاط رأس المال المخاطر عدة معوقات تتعلق بالبيئية الاقتصادية التي تعمل من خلالها، ومنها أن العمل الأساسي لشركات رأس المال المخاطر في الدول المتقدمة هو الدخول في اختيار أفكار واعدة في مجال التكنولوجيات المتقدمة وتمويلها حتى تتحول إلى مشروعات، وهذا الشكل غير موجود في مصر لأنها دولة ناقلة للتكنولوجيا، كما أن دور رأس المال المخاطر في مجال إعادة هيكلة الشركات المتعثرة وإصلاحها لمرحلتها مرة أخرى في السوق يتطلب فترة زمنية ما بين الشراء والإصلاح والبيع تصل إلى عشرة سنوات ، بينما المساهمون في شركات رأس المال المخاطر من صغار أصحاب رؤوس الأموال يستعجلون الربح وعدم المخاطرة في شركات يتطلب إصلاحها مدد طويلة ، إضافة إلى أن شركات رأس المال المخاطر تساهم في شركات لتحقيق أغراض معينة ثم تعيد بيعها في البورصة، إلا أن ركود البورصة يصعب عليها ذلك.

سابعاً : العوائق والعقبات التي تحد من نجاح تجربة رأس المال المخاطر
لاستثمار رأس المال المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر هناك حاجة ملحة إلى تطبيق نموذج ملائم من نماذج رأس المال المخاطر، نموذج يأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكلا الطرفين " الشركة - المشروع " ويهدف إلى تحقيق أهدافهما المختلفة المرتبطة بنمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعائد المرتفع لرأس المال المخاطر ، ويتطلب تحقيق ذلك إزالة العديد من العقبات التي تتمثل في :

١- الوضع الحالي للاقتصاد غير المستقر وخصوصاً بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ .

- ٢- الدور غير الفعال نسبياً لسوق رأس المال .
- ٣- الحاجة إلى سياسات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ٤- الحاجة إلى بيئة مناسبة وقانون واضح وتنظيم يسمح للبنوك بالاشتراك في هذه النوعية من الأعمال .
- ٥- الحاجة إلى زيادة إدراك الحكومة لأهمية هذا القطاع ، يصاحبه دعم ومساندة حقيقية فيما يتعلق بالسياسات والقوانين والنظم .
- ٦- الحاجة إلى تحليل الجوانب القانونية المختلفة لرأس المال المخاطر مثل توحيد التعاريف بين القوانين المختلفة .
- ٧- الافتقار إلى وجود فرص بديلة مناسبة للخروج من الاستثمار في كل من السوق العامة وسوق عمليات الدمج والتملك .
- ٨- نزعة المستثمرين إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل في فرص عمل سريعة الزوال.
- ٩- الحاجة إلى التعامل مع أصحاب المشروعات ممن يملكون رؤية وتفكير إبداعي.
- ١٠- الحاجة إلى تنمية ثقافة أصحاب المشروعات في مصر لتصبح أكثر فعالية .
- ١١- الافتقار إلى أفكار بكر مستحدثة يتمخض عنها مزايا تنافسية مستمرة وطويلة الأجل.
- ١٢- الحاجة إلى وجود كوادرات متمكنة ومؤهلة لإدارة المال من أجل ضمان تنفيذ خطط استثمارية ناجحة .
- ١٣- عدم كفاءة المعلومات الخاصة بالسوق واللامصداقية في المعلومات المتاحة بسبب تواجد نظم غير مرنة يتعذر تغييرها .

ثامناً : متطلبات نجاح تجربة رأس المال المخاطر في مصر
ولنجاح تجربة رأس المال المخاطر في مصر فإن هناك مجموعة من المتطلبات الرئيسية والأولية التي يجب توافرها تتمثل في : (١٠)

- ١- وجود اقتصاد مستقر يسمح بازدهار قطاع رأس المال المخاطر .
- ٢- أهمية الدعم الحكومي خاصة عند مرحلة تأسيس هذا النشاط .
- ٣- أهمية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتمويل صناديق رأس المال المخاطر وجلب التكنولوجيا والتقنيات الحديثة اللازمة لإدارة هذا العمل المستهدف.
- ٤- تصميم نماذج مختلفة لرأس المال المخاطر تكون قادرة على تلبية الطلبات الفعلية .
- ٥- تحديد القطاعات ذات الحد التنافسي لضمان تحديد العائد المرتفع المتوقع.
- ٦- أهمية وضع إستراتيجية استثمارية واضحة لرأس المال المخاطر والتي تحدد الأنشطة المستهدفة، ومراحل النشاط وكذلك درجة التدخل والانخراط في النشاط.
- ٧- أهمية تحديد سياسات خروج واضحة.

- ٨- أهمية التعامل مع أصحاب المشروعات المحتملين من الممتازين الذين يتمتعون بإمكانية النمو بشكل قوي وجيد ولا يرفضون المساعدة المقدمة من رأس المال المخاطر.
- ٩- مشاركة جميع الممثلين في هذا الحقل في تأسيس وتنفيذ العمل في جميع مراحله.
- ١٠- تأسيس جمعيات رأس المال المخاطر يعد من أهم الوسائل لخلق روابط بين شركات رأس المال والأطراف الأخرى المشتركة.
- ١١- أهمية الاستفادة من خبرات الآخرين .

تاسعاً: مزايا وعيوب رأس المال المخاطر ^(١١)

١- مزايا رأس المال المخاطر

أ- المشاركة : حيث أن شركة رأس المال المخاطر تكون شريكة لأصحاب المؤسسة الأصلية، وتأخذ نسبة من الأرباح من ١٥% - ٣٠% بالإضافة إلى ٢,٥% مقابل المصاريف الإدارية سنوياً. كما تتحمل جزءاً من الخسارة في حالة حصولها، كما أن الدعم العملي الذي يقدمه الممول مفيد للشركة ويساعد على نجاحها، وهي تفتح المجال للمشاركة الطويلة الأجل حيث لا تباع الحصة إلا بعد أن تصبح الشركة قادرة على الإنتاج والنمو وهذا لا يتوفر في الديون قصيرة الأجل.

ب- الانتقاء : حيث يكون أمام الممول فرصة لاختيار المشروع الواعد فكثير من المشاريع الجديدة تكون عالية المخاطر وكذلك ذات أرباح متوقعة عالية ، وقادرة على رفع قيمة أصولها عن المؤسسات المليئة أي القدرة على السداد وبالتالي فهي تمنح القروض للمؤسسات الكبيرة التي لم تعد تمتلك طاقات ابتكار.

ج- المرحلية : وهي من خصائص التمويل برأس المال المخاطر حيث يتم ذلك على مراحل وليس على دفعة واحدة فبعد انتهاء أي مرحلة يلجأ المستفيد من جديد إلى الممول وفي هذا ضمان لصدق الاستثمار في عرض نتائج الأعمال المنجزة وهذا من شأنه إعطاء فرص جديدة، في حالة فشل المشروع وقبل تراكم الخسائر.

د- التنويع : حيث يمكن للممول أن يوزع تمويله على عدة مشاريع مختلفة المخاطر، بحيث ما يمكن أن يخسره من مشروع يربحه من آخر إضافة إلى المشاركة في الخسائر فذلك يقلل منها فضلاً على أن المراقبة من الشريك تجنب المشروع الدخول في مغامرات غير مأمونة العواقب.

هـ- التنمية والتطوير: حيث أن هذا النوع من التمويل قادر على تمويل مشاريع مرتفعة المخاطر والتي لا يتجرأ على خوضها إلا الرواد القادرون ، ويعوض هذا الخطر بالمكاسب والعائد المرتفع . وقد ثبت هذا في تمويل شركات مبدئية " كابل وميكروسوفت وكومباك

ولمبدرال إكسبريس وغيرها، وكانت التقنيات القائمة عليها مجهولة ولم تتحمس لها مصادر التمويل التقليدية.

و- توسيع قاعدة الملكية : حيث تستمر الشراكة إلى أن تصبح الشركة قادرة على الإنتاج والنمو، ويجذب ذلك العديد من المستثمرين مما حققته أو تطرح كأسهم ، ويمول العائد من ارتفاع رأس مال مشاريع أخرى جديدة. هذا إضافة إلى دورها الكبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تمتلك هذه المشروعات القدر الكافي من الأموال اللازمة لها في مرحلة الإنشاء ، كما أن البنوك تمتنع عن تقديم قروض لها دون ضمانات لكن مؤسسات رأس المال المخاطر تقدم ما يلزم لهذه المؤسسات رغم ارتفاع المخاطر خلال مرحلة الإنشاء.

٢- عيوب التمويل عن طريق رأس المال المخاطر (١٢)

أ- الحقوق المتولدة للمخاطرين عن المشاركة كالمشاركة في القرارات والتدخل في توجيه مسار المشروع.

ب- تطلب مبالغ مرتفعة ، في حالة نجاح المشروع لاسترداد حصص الماطرين " لكن ينبغي أن لا ننسى بطبيعة الحال أن ذلك يقيم ميزان العدالة" حيث تعتبر هذه المبالغ مقابل المجازفة التي قبلها المخاطرون وقت الإنشاء والتي كان من الممكن أن تعرضهم لفقدان كافة أموالهم التي شاركوا بها في المشروع.

عاشراً: شروط إنجاح شركات رأس المال المخاطر

يجب على الدولة توفير جملة من الشروط لإنجاح مؤسسات رأس المال المخاطر وتطوير نشاطها بحيث تشمل هذه الشروط الجوانب: التشريعية والسياسية والاقتصادية لأنه كلما ارتفعت حدة المخاطر كلما أحجم المستثمرون عن الاستثمار في محيط المخاطر، بسبب مواجهة خطر ذو بعدين، أحدهما خاص بمحيط المشروع والآخر يتعلق بالنشاط والمحيط التمويلي.

ولذلك لابد من توافر شروط معينة لتشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر في المجتمع المصري وتتمثل في : (١٣)

١- دعم أساليب الشراكة مع مؤسسات تمويل رأس المال المخاطر الأجنبية خاصة المائكة لتكنولوجيا عالية .

٢- إنشاء مراكز البحوث والتدريب لمساعدة المشاريع الناشئة لدعمها بالتمويل ومساعدتها في تقديم الاستشارات ومتابعة نشاطها .

٣- إنشاء مركز وطني للإعلام الاقتصادي مهمته توفير المعلومات للمستثمرين في كافة أوجه النشاط الاقتصادي.

٤- الإسراع في إنشاء سوق أوراق مالية ليتم من خلاله تداول الأسهم والأوراق المالية الخاصة بهذه المشروعات.

الحادي عشر : سبل دعم شركات رأس المال المخاطر

يقع العبء الأكبر على الدولة في أن تقدم يد العون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والوقوف إلى جانبها حتى تتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه نشاطها مثل انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر ودعمها بشتى الطرق سواء المباشرة أو الغير مباشرة وذلك من خلال :

١- التدعيم غير المباشر لمؤسسات رأس المال المخاطر وهو كل ما يتعلق بالحوافز الضريبية والشروط التنظيمية التي تحكم عمل هذه المشروعات وكذا الجانب التشريعي الذي يخلق بيئة ملائمة لتطورها، لذلك يجب أن تتميز اللوائح والتنظيمات التي تصدرها الدولة بالبساطة والسهولة عند إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- التدعيم المباشر ولذلك يجب ألا يقتصر تدعيم الدولة لمؤسسات رأس المال المخاطر على التدعيم غير المباشر بل يتعداه إلى الدعم المباشر بالاشتراك في نشاطاتها ويتخذ هذا التدعيم عدة أشكال أهمها :

أ- توفير تمويل مباشر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة .

ب- إنشاء الدولة لصناديق مشتركة أو عامة لرأس المال المخاطر كشكل من أشكال الدعم المباشر لهذا النشاط.

ج- الاستثمار في مؤسسات رأس المال المخاطر التي تتولى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د- دور الأعوان الماليين في الاقتصاد بالإضافة إلى دور الدولة الذي يمكن لكل من البنوك، المؤسسات المالية، المستثمرين المستقلين وشركات التأمين صناديق المعاشات أن تلعب دوراً حيوياً في تطوير شركات رأس المال المخاطر.

مما سبق نجد أن تدعيم الدولة ومساهمتها تؤدي إلى زيادة فاعلية شركات رأس المال المخاطر في مواجهة الحاجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يقبل عليها سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع المخاطر، ولا شك أن الموارد المالية لمؤسسات رأس المال المخاطر لن تكفى بمفردها للوفاء بكل هذه الحاجات لذا تعتبر مساهمة الدولة دفعة قوية نحو توسيع طاقاتها المالية .

الثاني عشر: الدور المتوقع لشركات رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

هناك العديد من الآراء والتصورات لهذا الدور يمكن طرحها كما يلي:

١- إجماع بعض المستثمرين عن الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ لأن ذلك من شأنه إضافة مخاطرة عالية نسبياً للمخاطر الخاصة بهذا النوع من الاستثمار وبالتالي انسحاب ذلك على المستقبل القريب لحين تحسين الأوضاع السياسية واستقرار الأوضاع الاقتصادية.

٢- قيام بعض مستثمري رأس المال المخاطر بإعادة ترتيب استراتيجياتهم بعيداً عن الأعمال عالية المخاطر لحين استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية .

٣- قيام سوق رأس المال بلعب دور محوري في قطاع رأس المال المخاطر خاصة فيما يتعلق بآليات للخروج آمنة من السوق، وتعد أكثر إستراتيجيات الخروج شيوعاً في مصر تلك الإستراتيجية التي يستخدمها أصحاب رأس المال المخاطر وهي عملية الطرح الخاص وهي البديل الحيوي الوحيد المتاح في هذه المرحلة.

٤- البحث عن آلية آمنة لخروج أصحاب شركات رأس المال المخاطر من السوق لحصر استثماراتهم الناجحة، وذلك بوجود سوق واضحة للطرح الأولى للأسهم القابلة للتداول للجماهير.

٥- إنشاء أنظمة تتمتع بالشفافية يمكن الاعتماد عليها فيما يختص بحقوق الملكية الفكرية والمادية.

٦- تنشيط نمو قطاع رأس المال المخاطر بالاستثمار في سوق عمليات الدمج والتملك، والذي يتطلب بالضرورة تنشيط سوق الأوراق المالية.

٧- تقليل التكاليف الجارية لرأس المال المخاطر من أجل دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعضها والبعض الآخر، والآليات الملائمة التي تحقق الاستثمار في هذه المشروعات وتضمن عوائد مقبولة.

٨- التركيز على الحد التنافسي للأعمال المستهدفة والنظرة المستقبلية للمشروعات المربحة.

٩- إنشاء جهاز أو جمعية أو منظمة أو هيئة ما يكون دورها الحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة عن السوق والتي يمكن لشركات رأس المال المخاطر الاعتماد عليها للتقييم الصحيح للأعمال المحتملة ، ومن ثم الإسراع في انتهاز الفرص المحتملة.

١٠- امتلاك شركات رأس المال المخاطر لخطة عمل واضحة تركز على مجالات معينة تساعد على الترويج لرأس المال المخاطر داخل مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- ١١ - وجود بيئة صحية للاستثمار تضمن وجود هيكل يكون مسئول عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ١٢ - نشر الوعي بأهمية شركات رأس المال المخاطر بين الأطراف المعنية المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المصرفي.
- ١٣ - نشر الوعي بالأنشطة التي تتعلق بتنمية الموارد البشرية على مستوى أصحاب رأس المال المخاطر ومهارات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ١٤ - التدعيم المالي من قبل شركات رأس المال المخاطر للأنشطة التي تتعلق بالاتفاق على البحث والتطوير وضمان وسائل اتصال جيدة مع المستثمرين .
- ١٥ - إيجاد وسائل متطورة ومبتكرة لتخفيض نسبة المخاطر المرتبطة بالأخذ بمفهوم رأس المال المخاطر في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ملخص المبحث الخامس

هناك إجماع من بعض المستثمرين عن الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ لأن ذلك من شأنه إضافة مخاطرة عالية نسبياً للمخاطر الخاصة بهذا النوع من الاستثمار وبالتالي انسحاب ذلك على المستقبل القريب لحين تحسين الأوضاع السياسية واستقرار الأوضاع الاقتصادية.

تبرز أهمية شركات رأس المال المخاطر كبديل فاعل ، يساهم في التخفيف من حدة مشكلة التمويل المطروحة على الساحة المصرية وبشروط ملائمة سواء تعلق الأمر بالمؤسسات القائمة أو الجديدة أو التوسعية العالية المخاطر، نظراً لما تتمتع به هذه الطريقة في التمويل من مزايا.

ولذلك فإن علي الدولة عبء كبير يتمثل في تشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر من خلال الأدوات التي تملكها وذلك مثل القيام بتخفيضات جبائية لصالح هذه الشركات وأيضاً التشجيع على الاستثمار فيها بمنحها العديد من الامتيازات أيضاً تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات رأس المال المخاطر وعدم اقتصرها على القطاع العام . وذلك من خلال تهيئة البيئة المحيطة بهذه الشركات والترويج لها لتعريف المتعاملين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجالات الاستفادة من خدماتها. وأيضاً من خلال قيام سوق رأس المال بلعب دور محوري في قطاع رأس المال المخاطر خاصة فيما يتعلق بوضع آليات للخروج آمنة من السوق، وتعد أكثر إستراتيجيات الخروج شيوعاً في مصر تلك الإستراتيجية التي يستخدمها أصحاب رأس المال المخاطر وهي عملية الطرح الخاص وهي البديل الحيوي الوحيد المتاح في هذه المرحلة.

ولكي تستطيع شركات رأس المال المخاطر تثبيت أوضاعها في التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن عليها امتلاك خطة عمل واضحة تركز على مجالات معينة تساعد على الترويج لدورها بقوة داخل مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما يتطلب الأمر إنشاء جهاز أو جمعية أو منظمة أو هيئة ما يكون دورها الحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة عن السوق والتي تمكن شركات رأس المال المخاطر من الاعتماد عليها للتقييم الصحيح للأعمال المحتملة التي يمكن أن تقوم بها داخل السوق المصري ، ومن ثم الإسراع في انتهاز الفرص المحتملة .

هوامش المبحث الخامس

- ١- وزارة المالية ، تطبيق تجربة رأس المال المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، يوليو ، عام ٢٠٠٤ ، ص ١٨ .
www.ldbe-Egypt.com.
- ٢- رؤية عبد السميع ، أ.حجازي إسماعيل ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن شركات رأس المال المخاطر ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات ، الجزائر ، عام ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٧ .
- ٣- د. رحيم حسين ، التحديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية ، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة مقدمة من ملتقى الدولي حول : تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط ، جامعة بكرة ، عام ٢٠٠٢ ، ص ٥٣ .
- ٤- د. عبد الله إبراهيم ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل pme في الدول العربية ، إبريل عام ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٨ .
- ٥- د. رؤية عبد السميع ، أ.حجازي إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، إبريل عام ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٨ .
- ٦- وزارة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .
- ٧- أ.عبد الباسط وفا ، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية ، عام ٢٠١١/٢٠١٢ .
- ٨- [www Efsa.gov.eg](http://www.Efsa.gov.eg)
- ٩- يتمثل رأس المال المخاطر في الأموال التي يستثمرها خبراء الاستثمار ممن يسعون إلى تحقيق مكاسب رأسمالية عالية ويكونوا على استعداد لتحمل نسبة مخاطرة عالية وعدم توافر السيولة النقدية لفترات طويلة ويحصل رأس المال المخاطر في مقابل الاستثمار على حصة من ملكية الشركة ويعد رأس المال المخاطر مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة للشركات الواعدة بالنمو والتي تفتقر إلى مصادر تمويلية أخرى بسبب نسبة المخاطرة العالية التي ترتبط بأعمالهم .
- ١٠- www.gulfla.com
- ١١- وزارة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .
- ١٢- د. بريدش السعيد ، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة Sofinance ، ، بدون تاريخ ، الجزائر ، ص ١٠-١١ .

المبحث السادس

دور بورصة النيل في مجال تقديم
الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث السادس

دور بورصة النيل في مجال تقديم

الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة :

تمثل الخدمات التمويلية أحد الأعمدة الرئيسية التي تركز عليها جهود تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم حصولها على الخدمات التمويلية المناسبة واللازمة لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل والثابت على أسس تتسم بالاستمرارية، نظراً لأن أغلب مؤسسات القطاع المالي وأدواته غير مهيأة لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم توافر الخبرة اللازمة لإدارة أسلوب المتابعة وكذا لارتفاع تكلفة الخدمة نسبياً.

وعلى الرغم من أن البنوك تعتبر من أفضل الجهات المرشحة لتقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن واقع تجارب العديد من الدول، بما فيها مصر، يشير إلى عدم إقدام البنوك على التوسع في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويرجع السبب^(١) في ذلك إلى غياب النظام المالي المنتظم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود تاريخ مالي قوى لها، بالإضافة إلى ارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقلة أو انعدام الضمانات - التي تكفل للبنك استرداد قروضه - لعدم وجود أصول مقابل، كل ذلك إلى جانب ارتفاع تكلفة إقراض هذه المشروعات.^(٢)

وفى ظل إحجام البنوك عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسباب سالفه الذكر، برزت أهمية الأسواق المالية المتخصصة في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كإحدى الآليات الهامة التي تساعد هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم لها وكذا زيادة رأسمالها.

أولاً: نبذة مختصرة عن الأسواق المالية المتخصصة في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم

لجأت العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إنشاء أسواق مالية متخصصة لقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتداول أسهمها، وذلك كآلية تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع دون الحاجة إلى الاقتراض من البنوك أو المؤسسات التمويلية الأخرى، وكمدخل لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإحداث طفرة في نمو قطاعات محددة.

ويبلغ عدد الأسواق المالية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٣٦ سوقاً، - وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٠ - برأسمال سوقي يصل إلى حوالي ٨٩٣,٧ مليار دولار^(٣). والجدول التالي يوضح أفضل ١٠ أسواق متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدد المشروعات المقيدة بها.

جدول رقم (١)*

أفضل ١٠ أسواق متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٠ (وفقاً لعدد المشروعات المقيدة بالسوق)

اسم السوق	البورصة الرئيسية التابع لها السوق	عدد المشروعات المقيدة بالسوق في نهاية عام ٢٠١٠			القيمة السوقية لرأسمال السوق (بالمليار دولار) (نهاية عام ٢٠١٠)
		إجمالي	محلية	مشروعات أجنبية	
TSX Venture	TSX Group	٢٣٧٦	٢٣٧٦	صفر	٧٢,٥٠٩
AIM	London SE Group	١١٩٥	٩٦٧	٢٢٨	١٢٣,٤٩٨
KOSDAQ	Korea Exchange	١٠٢٩	١٠١٦	١٣	٨٤,٤٤١
JASDAQ	Osaka Securities Exchange	٩٩٩	٩٩٨	١	١١٧,١٢٤
SPI Extra	Six Swiss Exchange	٢٠٢	١٩٣	٩	٢٧٢,٥٦٥
New Connect	Warsaw SE	١٨٥	١٨٤	واحد	٧٢,٥٠٩
Mothers	Tokyo SE Group	١٨١	١٧٩	٢	١٦,١٦٧
Alternext	NYSE Euronext (Europe)	١٥٥	١٤٤	١١	٦,٧٣٥
ChiNext	Shenzhen SE	١٥٣	١٥٣	صفر	١١١,٧٦٨
SGX Catalist	Singapore Exchange	١٣٣	٩٧	٣٦	٥,٠٨٧

*المصدر: تم استخلاص البيانات الواردة بالجدول بمعرفة الباحثة من خلال البيانات المتاحة في المرجع التالي:

World Federation of Exchanges (WFE), "Annual Report & Statistics ", 2010, p.133, 134, Tables N.5.1 & 5.2.

ويتضح من الجدول السابق، أن بورصة TSX Venture في كندا تتصدر قائمة أفضل أسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد المشروعات المقيدة بها، حيث يبلغ

عدد المشروعات المقيدة بها ٢٣٧٦ مشروع، يليها بورصة AIM بالمملكة المتحدة والمقيد بها ١١٩٥ مشروع، ثم بورصة KOSDAQ بكوريا الجنوبية والمقيد بها ١٠٢٩ مشروع. وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك الأسواق الثلاث سألقة الذكر:

١- سوق TSX Venture Exchange في كندا: (٤)

فيما يتعلق بسوق TSX Venture Exchange في كندا، فلقد كانت تعرف سالفاً باسم The Canadian Venture Exchange (CDNX)، وذلك قبل أن تقوم مجموعة (TMX) بشرائها في عام ٢٠٠١ وتغيير اسمها ليصبح TSX Venture Group. (٥)

وجدير بالذكر، أن سوق CDNX تم إنشائها في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩ بدمج كل من سوق Vancouver Stock Exchange (VSE) وسوق Alberta Stock Exchange (ASE)، (٦) بحيث تخصص سوق CDNX في مجال المشروعات الصغيرة، أي تلك المشروعات التي يعد حجم أصولها وكذا حجم أعمالها والقيمة السوقية لرؤوس أموالها أضعف من أن يؤهلها للانضمام للسوق الرئيسية (TSX) Toronto Stock Exchange. ولقد كان أغلب تلك المشروعات الصغيرة آنذاك يتمثل في مشروعات استخراج المعادن واستغلال الموارد، بالإضافة لبعض شركات التكنولوجيا الجديدة. ومن ثم، فقد اشتهرت سوق CDNX بصفة رئيسية بجذب مشروعات التعدين، إلا أنها - كحال جميع بورصات الأوراق المالية- تضم أيضاً مجموعة مختلفة ومتنوعة من المشروعات التي تنتمي لمجالات مختلفة كالمشروعات الصناعية والتكنولوجية وتلك المتعلقة بالخدمات المالية.

وتعتبر TSX Venture Exchange منذ نشأتها واحدة من أهم وأشهر الأسواق التي تقوم باحتضان المشروعات الصغيرة وتأهيلها فنياً وإدارياً ومادياً لتصبح فيما بعد قادرة على الانضمام إلى السوق الرئيسية. ففي عام ٢٠٠٠، تم تأهيل ٤٥ مشروعاً لتنضم إلى السوق الرئيسية graduated to senior market. وفي عام ٢٠٠١، تم تأهيل ٢٧ مشروعاً، بينما تم في عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ تأهيل ٢٥ و ٤٧ مشروعاً على التوالي. هذا في حين تم تأهيل ٥٨ مشروعاً في عام ٢٠٠٤، و ٤٦ مشروعاً في عام ٢٠٠٥. وأخيراً، تم تأهيل ٦٧ مشروعاً في عام ٢٠٠٦ و ٥٧ مشروعاً في عام ٢٠٠٧. (٧)

وهكذا، تتضح المساهمة الكبيرة التي يقوم بها سوق TSX Venture Exchange في تغذية السوق الرئيسية TSX بالشركات، ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ - أي منذ نشأة سوق TSX Venture Exchange - وحتى عام ٢٠٠٧، تم تأهيل ٣٧٢ مشروعاً للدخول في السوق الرئيسية. (٨) وتعد TSX Venture Exchange، وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٠، الأولى على مستوى جميع أسواق أمريكا الشمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من حيث عدد المشروعات المقيدة بها وتتمثل في ٢٣٧٦ مشروع، وكذا من حيث القيمة

السوقية لرأسمال السوق ٧٢,٥ مليار دولار. وعلى مستوى جميع أسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعالم، فتعد TSX Venture Exchange الأولى من حيث عدد المشروعات المقيدة بها، والسادسة من حيث القيمة السوقية لرأسمال السوق.^(٩)

٢- سوق AIM بالمملكة المتحدة : ^(١٠)

تأسست سوق (AIM) Alternative Investment Markets بلندن في عام ١٩٩٥، بهدف منح المشروعات الصغيرة - من أي صناعة أو دولة- الفرصة لزيادة رؤوس أموالها. ويعتبر النموذج الخاص ببورصة AIM واحداً من أكثر النماذج الدولية لأسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرونة فيما يتعلق بشروط وقواعد القيد. فعلى سبيل المثال، لا يشترط وجود حد أدنى لرأسمال المشروعات الراغبة في القيد ببورصة AIM أو حد أدنى لنسبة الأسهم المطروحة للتداول. وكذلك، لا توجد شروط معينة تتعلق بوجود سجلات مالية أو تجارية عن فترات محددة.

وبالرغم من المرونة المرتفعة التي تتمتع بها شروط وقواعد القيد ببورصة AIM، إلا أنها تفرض على المشروعات المدرجة بها مجموعة من قواعد الإفصاح الصارمة بهدف حماية حقوق المستثمرين. كما تلزم بورصة AIM المشروعات الراغبة في الانضمام إليها أن تقوم بالتعاقد مع أحد الرعاة المعتمدين الذي يقع على عاتقه تقدير ما إذا كان المشروع مناسباً للقيد بالبورصة أم لا، وتقديم النصح والإرشاد للمشروع ومساعدته في إعداد قوائمه المالية، بالإضافة إلى ضمان التزام المشروع بقواعد القيد والإفصاح الموضوعية من قبل بورصة AIM.

وكذلك، تجدر الإشارة إلى أن بورصة AIM تعد من أكثر النماذج الدولية لأسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة نجاحاً. ففي حين بدأت بورصة AIM نشاطها في ١٩ يونيو عام ١٩٩٥، بـ ١٠ مشروعات مقيدة، وبـ ١١٨ مشروعاً في نهاية ذات العام، فإنه بنهاية عام ٢٠١٠، وصل عدد المشروعات المدرجة بها إلى ١١٩٥ مشروع بقيمة سوقية تقدر بحوالي ١٢٣,٥ مليار دولار.

كما تتميز بورصة AIM بقدرتها على اجتذاب المشروعات الأجنبية للانضمام إليها، فمن بين ١١٩٥ مشروع مقيد ببورصة AIM في نهاية ٢٠١٠، وصل عدد المشروعات الأجنبية إلى ٢٢٨ مشروع، بنسبة ١٩% (راجع الجدول التالي). فالمشروعات الأجنبية - التي لديها رغبة في تحقيق الانتشار والتوسع عن طريق الدخول في الأسواق العالمية والخروج من نطاق المحلية- تفضل دخول سوق AIM، نظراً لسهولة إجراءات الدخول والتداول فيها مقارنة بالأسواق الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض تكاليفها. وكذلك، تفضلها المشروعات

الأجنبية التي تبحث عن مصادر تمويلية مناسبة، والتي قد يكون من الصعب أو المستحيل الحصول عليها في إطار دولتها الأم، حيث لا يتوافر هذا النوع من الأسواق، أو - في حال تواجدها- تتسم بعدم الكفاءة وعدم تلاؤم شروطها مع المشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحدودة، كل ذلك بالطبع إلى جانب صعوبة الحصول على القروض المصرفية من البنوك أو المؤسسات التمويلية في البلد الأم.^(١١)

جدول رقم (٢)

تطور عدد الشركات المقيدة ببورصة AIM في الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٠

القيمة السوقية (بالمليار جنيه استرليني)	عدد الشركات المقيدة ببورصة AIM			نهاية عام
	الإجمالي	الشركات الأجنبية	الشركات المحلية	
٢,٣٨٢	١٢١	٣	١١٨	١٩٩٥
٥,٢٩٩	٢٥٢	١٧	٢٣٥	١٩٩٦
٥,٦٥٥	٣٠٨	٢٢	٢٨٦	١٩٩٧
٤,٤٣٨	٣١٢	٢١	٢٩١	١٩٩٨
١٣,٤٦٩	٣٤٧	٢٢	٣٢٥	١٩٩٩
١٤,٩٣٥	٥٢٤	٣١	٤٩٣	٢٠٠٠
١١,٦٠٧	٦٢٩	٤٢	٥٨٧	٢٠٠١
١٠,٢٥٢	٧٠٤	٥٠	٦٥٤	٢٠٠٢
١٨,٣٥٩	٧٥٤	٦٠	٦٩٤	٢٠٠٣
٣١,٧٥٣	١٠٢١	١١٦	٩٠٥	٢٠٠٤
٥٦,٦١٩	١٣٩٩	٢٢٠	١١٧٩	٢٠٠٥
٩٠,٦٦٦	١٦٣٤	٣٠٤	١٣٣٠	٢٠٠٦
٩٧,٥٦١	١٦٩٤	٣٤٧	١٣٤٧	٢٠٠٧
٣٧,٧٣١	١٥٥٠	٣١٧	١٢٣٣	٢٠٠٨
٥٦,٦٣٢	١٢٩٣	٢٤١	١٠٥٢	٢٠٠٩
*٦٤,٥١٨	١١٩٥	٢٢٨	٩٦٧	٢٠١٠

المصدر:

- London Stock Exchange, "AIM Market Statistics", April 2010 ,P.2, at://http://WWW.Londonstockexchange.com
- World Federation of Exchanges (WFE), "Annual Report & Statistics ", 2010, p.134, Table N.5.2.

١٣٨

ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٠، تحتل بورصة AIM المرتبة الثانية على مستوى جميع الأسواق العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من حيث عدد المشروعات المقيدة بها (١١٩٥ مشروعاً)، وكذا من حيث القيمة السوقية لرأسمال السوق (١٢٣,٥ مليار دولار). وعلى مستوى الأسواق الأوروبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتأتى بورصة AIM في المرتبة الأولى وفقاً لعدد الشركات المقيدة بها، وفي المرتبة الثانية وفقاً للقيمة السوقية لرأسمال السوق.^(١٢)

ويرجع الخبراء نجاح تجربة بورصة AIM على هذا النحو، بصفة أساسية إلى الدور الهام والرئيسي الذي لعبه الرعاية المعتمدون Nominated Advisors - الذين يطلق عليهم لفظ Nomads - في نصح وإرشاد ومساعدة وإعداد وتأهيل المشروعات الراغبة بالقيود

بالبورصة، وكذا مساعدتها في إعداد القوائم المالية وفي عملية طرح الأسهم للاكتتاب، وكذلك التأكد من التزام المشروع بقواعد القيد والإفصاح المتفق عليها.

٣- سوق KOSDAQ بكوريا الجنوبية: (١٣)

تأسست سوق Korean Securities Dealers Automated Quotations (KOSDAQ) في عام ١٩٩٦ بهدف دعم ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية. فلقد ارتأت كوريا الجنوبية أن وجود سوق متطور للأوراق المالية الخاصة بنشاط الشركات الصغيرة - ذات المخاطر المرتفعة بحكم طبيعتها- يشجع على زيادة الاستثمار في تلك الشركات، وكذا يزيد من قدرة تلك الشركات على الوصول إلى المصادر التمويلية - غير البنكية- عن طريق طرح أسهم تلك الشركات للاكتتاب.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد وقوع الأزمة الآسيوية وبدء التعافي منها، سجلت سوق KOSDAQ تطوراً و نمواً ملحوظاً بات محل إعجاب مختلف الدول. فلقد وصل عدد الشركات المقيدة بتلك السوق إلى ٤٥٣ شركة في عام ١٩٩٩ و ٦٠٤ شركة في عام ٢٠٠٠، وذلك مقارنة بـ ٣٣١ شركة في عام ١٩٩٨. كما ارتفعت القيمة السوقية لرأسمال تلك السوق من ٧٠٦٨,٥ مليار وون، و ٧٨٩٢,٢ مليار وون على التوالي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، ثم وصلت إلى ١٠٦٢٨٠,٥ مليار وون في عام ١٩٩٩. وكذلك ارتفعت نسبة تلك القيمة السوقية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق كوريا الرئيسية Korea Stock Exchange (KSE) من ١٠% و ٥,٧% على التوالي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، إلى ٣٠,٤% عام ١٩٩٩. هذا بالإضافة إلى أن مؤشر بورصة KOSDAQ والذي سجل ٧٥,١٨ نقطة فقط في ديسمبر ١٩٩٨، قد ارتفع ليسجل ٢٥٦,١٤ نقطة في ديسمبر ١٩٩٩، ثم وصل إلى ٢٨٣,٤٤ نقطة في مارس ٢٠٠٠. (١٤)

ويرجع السبب في ذلك التطور الملحوظ الذي شهده أداء سوق KOSDAQ إلى مجموعة من العوامل، التي يأتي على رأسها الآتي :

- بعد وقوع الأزمة الآسيوية - والتي كانت أحد أسبابها الرئيسية إتباع البنوك لسياسات غير سليمة وغير متحوطة في الإقراض-، أحجمت البنوك عن منح القروض للمشروعات - وخاصة الصغيرة منها- إلا بعد استيفاء مجموعة من الشروط بالغة الصعوبة والتعقيد. ومن ثم، ظهرت الحاجة لوجود مصدر تمويلي بديل يتمتع بالاستمرارية ويتلاءم مع ظروف المشروعات الصغيرة. وفي ظل تلك الحاجة، أقبلت المشروعات الصغيرة على الانضمام لسوق KOSDAQ لما يوفره من شروط ميسرة تتلاءم مع ظروف تلك الشركات.

• قبل وقوع الأزمة الآسيوية، هيمنت على الاقتصاد الآسيوي المجموعات الصناعية العملاقة "Chaebols". وكان الاعتقاد السائد آنذاك هو استحالة إفلاس أو تعثر مثل تلك الكيانات الضخمة "Too big to fail". وهو الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الإقبال على الاستثمار في مثل تلك التجمعات لاعتقادهم بانعدام المخاطرة في ذلك المجال، وكذا عزوفهم عن الاستثمار في المشروعات الصغيرة لاعتقادهم بارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في تلك الأخيرة.

ومع وقوع الأزمة الآسيوية، وتعثر تلك التجمعات الضخمة - مثل Daewoo - بالإضافة إلى إفلاس التجمعات ذات الأحجام المتوسطة، بدأ المستثمرون في إعادة النظر في اعتقاداتهم. وهو الأمر الذي دفعهم إلى إعادة ترتيب وتوزيع الاستثمارات في محافظهم المالية بحيث يتم تخصيص جزء من تلك الاستثمارات لتوجيهها إلى الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بسوق KOSDAQ، مما ساعد على ازدهار تلك الأخيرة.

• بعد اندلاع الأزمة الآسيوية، تبنت الحكومة الكورية مجموعة من السياسات المتكاملة والشاملة لدعم بورصة KOSDAQ، وذلك بهدف مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة التكنولوجيا منها. ولقد شملت تلك السياسات كافة الأطراف المتعاملة في السوق، ومثلت الحوافز الضريبية حجر الزاوية في تلك المجموعة من السياسات.

فقد تم على سبيل المثال، إعفاء الشركات المدرجة ببورصة KOSDAQ من الضريبة على الدخل الذي يتم الاحتفاظ به تحت بند مخصصات احتياطية "Income set aside as a loss provision"، بحد أقصى ٥٠% من إجمالي الدخل السنوي. كما تم تخفيف مجموعة الشروط والقواعد القانونية التي تحكم عمل شركات ضمان الاكتتاب Underwriters، بالإضافة إلى توفير معاملة ضريبية تفضيلية للعوائد الرأسمالية وكذا لحصص الأرباح التي توزع على الأسهم بالنسبة للمساهمين في شركات رأس المال المخاطر وللمستثمرين في صناديق رأس المال المخاطر أيضاً.

وقد اهتمت كوريا الجنوبية بشكل خاص بتشجيع الشركات التي تعمل في المجالات مرتفعة المخاطر Venture Businesses على القيد بسوق المشروعات الصغيرة، حيث قامت - بالنسبة لتلك الشركات - بإلغاء اشتراطات القيد المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع، وكذا الحد الأدنى لحجم الأسهم المعروضة ولعدد حاملي الأسهم، بالإضافة إلى إلغاء شرط وجود سجل تجارى للشركة الراغبة في القيد بالسوق. كل ذلك إلى جانب دخول الدولة نفسها في سوق KOSDAQ كمستثمر في

تلك الشركات التي تعمل في المجالات ذات المخاطر المرتفعة، حيث قامت الحكومة بتأسيس مجموعة صناديق عامة Public Funds متخصصة في تمويل الاستثمارات مرتفعة المخاطر.

وهكذا ساعدت مجموعة السياسات سالفه الذكر، والتي شملت جميع اللاعبين الرئيسيين في سوق KOSDAQ، على نمو وازدهار تلك السوق بحيث أصبحت من أبرز التجارب الناجحة التي يشار إليها بالبنان في مجال أسواق المشروعات الصغيرة. و جدير بالذكر، أنه وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٠، أصبحت بورصة KOSDAQ تحتل المرتبة الثالثة على مستوى جميع الأسواق العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من حيث عدد المشروعات المقيدة بها (١٠٢٩ مشروعاً)، بينما تحتل المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث القيمة السوقية لرأس مال السوق (٨٤,٤ مليار دولار). وعلى مستوى الأسواق الآسيوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتأتى بورصة KOSDAQ في المرتبة الأولى وفقاً لعدد الشركات المقيدة بها، وفي المرتبة الثالثة وفقاً للقيمة السوقية لرأس مال السوق.^(١٥)

وتجدر الإشارة إلى أنه تم في مصر، وبعد دراسة متأنية للتجارب سالفه الذكر وغيرها من التجارب العالمية، إنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٠٧، أطلق عليها اسم "بورصة النيل"، تلك التي جاءت وليدة دراسة متعمقة لأسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم التي أثبتت نجاحها في مساعدة تلك المشروعات على النمو والتوسع من خلال توفير التمويل اللازم لها. وفيما يلي استعراض لتجربة بورصة النيل من حيث نشأتها وأهم القواعد والشروط المنظمة لها، بالإضافة إلى أهم مميزاتها وإنجازاتها.

ثانياً : التعريف بورصة النيل^(١٦)

بورصة النيل "Nilex" هي أول سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستهدف دعم وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، من خلال توفير فرص غير محدودة للتمويل اللازم لها. فبورصة النيل هي سوق جديد داخل البورصة المصرية يتيح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة لمساعدتها على التوسع والنمو، وذلك وفقاً لإجراءات ميسرة وذات مرونة عالية لتتناسب مع أوضاع الشركات الناشئة، مع الإبقاء على مستوى قوى ومحكم من الرقابة على السوق لضمان حماية المساهمين.

ولقد افتتحت بورصة النيل في ٢٥/١٠/٢٠٠٧، بينما بدأ أول تداول للأسهم بها في جلسة ٢٠١٠/٦/٣. ويصل عدد الشركات المقيدة بتلك البورصة حتى الآن إلى ١٨ شركة.^(١٧)

ثالثاً: الشركات التي يمكنها الاستفادة من بورصة النيل^(١٨)

تستهدف بورصة النيل إيجاد سوق للشركات الصغيرة والمتوسطة الواعدة من كافة دول المنطقة بدون التقيد بصناعة معينة أو حدود جغرافية معينة، بما في ذلك الشركات العائلية التي ترغب في التحول إلى شركة مساهمة ذات قاعدة مستثمرين واسعة. وبصفة عامة، يمكن القول بأن الشركات التي يمكنها الاستفادة من بورصة النيل هي الشركات التي لا يقل رأسمالها المصدر عن نصف مليون جنيه ولا يزيد عن ٥٠ مليون جنيه^(١٩).

رابعاً: القواعد الفنية والشروط اللازمة للقيد والتعامل في بورصة النيل

توجد مجموعة من الشروط والقواعد التي تحكم عملية القيد، وكذا التداول والتعامل ببورصة النيل. وفيما يلي عرض لأهم تلك الشروط والقواعد:

١ - الشروط العامة للقيد ببورصة النيل :

يتم القيد ببورصة النيل وفقاً لمجموعة من الشروط والأحكام تتلخص في الآتي:

- أن تكون الشركة مساهمة أو يتم تحويلها لشركة مساهمة.
- أن تكون لدى الشركة ميزانية لسنة واحدة على الأقل.
- أن تقوم الشركة بالتعاقد مع أحد الرعاة المعتمدين من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢ - كيفية القيد ببورصة النيل^(٢٠)

يتم القيد في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمجموعة من القواعد الميسرة والمرنة التي تتوافق مع طبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تلخيص خطوات القيد ببورصة النيل في أربعة خطوات أساسية، هي كالاتي :

الخطوة الأولى: تبدأ الشركة الراغبة في القيد ببورصة النيل باختيار راع معتمد يقوم بمساعدتها في عملية التأهيل للقيد في البورصة، وكذا طرح أسهمها للمستثمرين للحصول على التمويل.

الخطوة الثانية: بعد تعاقد الشركة مع الراعي المعتمد، يبدأ ذلك الراعي في مساعدتها لإعداد كافة المستندات المطلوبة لعملية القيد. كما يبدأ في تدريب العاملين بالشركة على كيفية إتباع قواعد القيد والإفصاح في البورصة، وكذلك يتأكد من إلمامهم التام بكافة الالتزامات المفروضة عليهم من قبل البورصة.

الخطوة الثالثة: تتقدم الشركة بالتعاون مع الراعي المعتمد بطلب للقيد لقطاع الشركات المقيدة بالبورصة. وبناء عليه، يقوم قطاع الشركات المقيدة بفحص الطلب ودراسته. ثم بعد الموافقة المبدئية على الطلب، يتم عرضه على لجنة القيد للحصول على الموافقة النهائية.

الخطوة الرابعة: بعد موافقة لجنة القيد بالبورصة على الطلب المقدم، تستطيع الشركة أن تقوم بطرح أسهمها للمستثمرين للحصول على التمويل المطلوب، وذلك بالتعاون مع الراعي المعتمد.

٣- رسوم القيد ببورصة النيل^(٢٢)

تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدفع رسوم مخفضة للقيد بالبورصة، بواقع نصف في الألف من قيمة رأس المال المقيد للشركة بحد أدنى مقداره خمسمائة جنيه. وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مبادرة مركز تحديث الصناعة لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي على القيد ببورصة النيل، تم الاتفاق على قيام المركز بتحمل ٩٠% من مصاريف القيد للشركات المصدرة من هذا القطاع.

٤- قواعد التداول ببورصة النيل^(٢٣)

يتم التداول بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال جلسة مزاييدة يسمح خلالها لشركات السمسرة بإدخال العروض والطلبات وبدون حدود سعرية. كما تبلغ فترة جلسة المزاييدة ساعة، وتعد يومياً بين الساعة الثانية عشر ظهراً وحتى الساعة الواحدة ظهراً.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تطبيق كافة القواعد والنظم الحاكمة والمنظمة المتبعة في التداول بالبورصة الرئيسية، وعلى الأخص تلك القواعد والنظم المتعلقة بالتأكد من وجود أرصدة لدى العملاء (وذلك بهدف عدم إدراج عروض شراء وبيع وهمية)، وكذا القواعد والنظم اللازمة لعملية الرقابة على التعاملات.

٥- دور الراعي المعتمدين^(٢٤)

الراعي المعتمد هو أحد الشركات المتخصصة في تقديم الاستشارات للشركات المقيدة ببورصة النيل. وينحصر دوره في تأهيل الشركة للقيد ببورصة النيل، مع المساعدة والإعداد لعملية طرح أسهمها في البورصة، إلى جانب تدريب العاملين لدى الشركة على كيفية إتباع قواعد القيد والإفصاح. كما يقع في نطاق مسؤولية الراعي المعتمد متابعة التزام الشركة بقواعد ومعايير القيد والإفصاح، على أن يستمر التزام الراعي لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ القيد. وجدير بالذكر، أن الراعي المعتمد لا يتدخل في كيفية إدارة الشركة بأي شكل من الأشكال، كما أنه لا يملك أي سلطة على القرارات الاستثمارية التي تتخذها الشركة.

ويجوز للشركات التي تمارس الأنشطة التالية أن تقوم بتقديم خدمات الرعاية المعتمدين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- نشاط الاستشارات المالية.

- ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية.
- الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.
- نشاط "رأس المال المخاطر".
- صندوق استثمار مباشر.

خامساً: أهم المزايا التي توفرها بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمزايا التي توفرها بورصة الأوراق المالية الرئيسية للشركات الكبيرة (٢٥)

توفر بورصة النيل مجموعة من المزايا للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك مقارنة بما توفره بورصة الأوراق المالية للشركات الكبيرة. وتهدف تلك المزايا بصفة رئيسية إلى التيسير على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحفيزها على القيد ببورصة النيل، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار في تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتلخص أهم تلك المزايا فيما يلي:

- قواعد قيد أكثر مرونة: توفر بورصة النيل - كما يتضح من الجدول رقم (٣) - مجموعة من الشروط الميسرة للقيد مقارنة ببورصة الأوراق المالية الرئيسية، وذلك فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال وعدد المساهمين، وكذا عدد الأسهم المطروحة للمستثمرين.
- تكلفة أقل للقيد: تم تخفيض تكلفة القيد للشركات الصغيرة والمتوسطة - كما يتضح من الجدول رقم (١) - بحيث لا تزيد عن نصف في الألف من رأس مال الشركة المقيدة، بحد أدنى ٥٠٠ جنيه مصري سنوياً وحد أقصى ٣٠ ألف جنيه مصري سنوياً.

جدول رقم (٣)*

مقارنة بين قواعد القيد في بورصة الأوراق المالية الرئيسية وقواعد القيد ببورصة النيل

وجه المقارنة	البورصة الرئيسية	بورصة النيل
الحد الأدنى لرأس مال الشركة	٥ مليون جنيه	نصف مليون جنيه
حجم الأسهم المعروضة	١٠-٣٠%	١٠% خلال سنة من تاريخ القيد
عدد حاملي الأسهم	٥٠-١٥٠ مساهم	٢٥ مساهم خلال سنة من تاريخ القيد
رسوم القيد	٢ في الألف من رأس مال الشركة	٠,٥ في الألف من رأس مال الشركة

*المصدر: - Hussein Alasrag, op. cit., p.13.

- محمد عمران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

- قواعد إفصاح أقل (ميسرة): تم إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من بعض شروط الإفصاح التي لا تخل بسلامة السوق وأمنه، حيث يكتفي بتقديم القوائم المالية السنوية فقط مراجعة من قبل محاسب قانوني معتمد (مراقب الحسابات)، بينما يتم إعفاء النتائج ربع ونصف السنوية من شرط ضرورة الاعتماد من قبل مراقب الحسابات ويكتفي بأن تعتمد من مجلس إدارة الشركة، وذلك بهدف التيسير على الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تكلفة أقل للتداول: تم تخفيض قيمة التداول في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بحيث لا تزيد عن ١٠/١ في الألف من قيمة كل عملية، بحد أقصى مقداره مائة جنيه، وذلك بهدف جذب المستثمرين للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تكلفة أقل للحفظ والإيداع المركزي: قامت البورصة المصرية بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة بتخفيض تكلفة الحفظ والإيداع المركزي إلى النصف.
- تأهيل ومساعدة الشركات في القيد من خلال الرعاية: توجد مؤسسات استشارية (رعاة معتمدون) تقوم بتأهيل الشركات للقيد في البورصة، وكذا مساعدتها في عملية طرح الأسهم للاكتتاب.
- دعم حكومي للنفقات من مركز تحديث الصناعة: تم الاتفاق مع مركز تحديث الصناعة على قيامه بتمويل ٩٠% من مصاريف القيد.

سادسا : أهمية بورصة النيل بالنسبة للشركات والاقتصاد القومي^(٢٦)

تعد بورصة النيل ذات أهمية كبيرة سواء على مستوى الشركات أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل، وذلك نظراً لما تقدمه من مزايا على المستويين. ويمكن تلخيص أهم المزايا التي تقدمها بورصة النيل على مستوى الشركات فيما يلي:

- إتاحة الفرصة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعيداً عن صعوبات التمويل المصرفي الذي يشترط وجود ضمانات وأصول مقابلة.
- إتاحة الفرصة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل طويل الأجل اللازم لأغراض التوسع وتطوير الأعمال، وذلك من خلال زيادة رأس المال أو إتاحة جزء من الأسهم للاكتتاب.
- يساعد قيد الشركة في البورصة على تقوية وضعها التفاوضي عند التعامل مع العملاء أو الموردين أو البنوك.
- توفير فرصة لدخول مستثمرين استراتيجيين كشركاء في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بنقل وتحسين الخبرات الفنية والتكنولوجية والإدارية.

- رفع كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية للشركة نتيجة الالتزامات التي تتحملها الشركة بسبب القيد في البورصة.

- تأمين وحماية حقوق كافة المساهمين في الشركة، مع تسهيل عملية خروجهم في حالة رغبتهم في ذلك وبالقائمة العادلة. (٢٧)

أما أهم المزايا التي تقدمها بورصة النيل على مستوى الاقتصاد ككل فيمكن تلخيصها في الآتي:

- دعم خطط العمل الحر والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل عن طريق دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (٢٨)

- دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بصورة غير رسمية في منظومة الاقتصاد الرسمي.

- توفير فرصة لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم وتطوير القطاعات الواعدة في الاقتصاد التي تواجه معوقات تمويلية.

- تساهم بورصة النيل في تنوع المنتجات للأوراق المالية، كما تساعد في تفعيل الشفافية.

- يمكن أن تساهم بورصة النيل بشكل ايجابي في ضخ السيولة النقدية في الاقتصاد وتحويل السوق من حالة الركود إلى حالة الرواج الاقتصادي.

وفي نهاية تلك الجزئية، تجدر الإشارة إلى أن التجارب المختلفة تشير إلى أن الشركات المقيدة في أسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم أجمع قد شهدت نمواً ملحوظاً بعد قيدها في السوق وبدء حصولها على التمويل اللازم. ومثل هذا النمو لم يعد بالنفع على الشركات المقيدة فقط، وإنما امتدت منافعه لتشمل الاقتصاد ككل.

سابعاً: الجهود المبذولة من جانب بورصة النيل لتشجيع الشركات على الانضمام إليها (٢٩)

يعد تخفيض تكاليف التسجيل ورسوم القيد والعمليات المنفذة بمثابة الآليات التي اعتمدتها الجهات الرقابية في المرحلة الأولى للترويج لبورصة النيل، والتي انصب الاهتمام فيها على تشجيع الشركات على قيد أسهمها ببورصة النيل (٣٠). أما المرحلة الثانية للترويج، فتهتم بشكل أساسي بزيادة الوعي بأهمية دور بورصة النيل في إتاحة التمويل اللازم للشركات المعنية، فضلاً عن توفير فرصة لدخول المستثمرين الاستراتيجيين كشركاء في الشركات المقيدة، والسماح بنقل وتحسين الخبرات الفنية والتكنولوجية.

ومن هذا المنطلق، قامت إدارة البورصة بالاشتراك مع الرعاية المعتمدين بمجموعة مكثفة من الحملات الترويجية لجذب الشركات الواعدة. كما حرصت البورصة حديثاً على تقليد جديد يتمثل في الجمع بين الشركات الواعدة والرعاة في اجتماعات عمل لتسهيل عملية الاتفاق بينهم.

كما قامت البورصة بزيادة عدد الرعاة في الفترة الأخيرة، بحيث حصلت ٣٥ مؤسسة مالية حتى الآن على رخصة الراعي المعتمد. وكذلك يتم الآن تأهيل مجموعة من الشركات الواعدة بواسطة مجموعة من الرعاة للقيّد في بورصة النيل خلال الفترة القادمة.

ولقد أسفرت تلك الجهود المبذولة من قبل البورصة عن قيد ١٨ شركة ببورصة النيل حتى الآن، بإجمالي قيمة سوقية تتخطى المليار جنيه. ^(٢١)

ثامنا: تقييم أداء بورصة النيل

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل بورصة النيل لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إليها والاستفادة من فوائدها، إلا أن عدد الشركات المقيدة ببورصة النيل ما يزال ضعيفاً للغاية (١٨ شركة)، وبخاصة إذا ما تمت مقارنته بإجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. كما بلغ متوسط قيم التداولات اليومية لبورصة النيل في الأشهر الست الأولى لبدء التداول ٥٠٩ ألف دولار، أي ما يمثل ٠,١٣% من إجمالي قيمة التداولات في السوق الرئيسي، ^(٢٢) وهي نسبة ضعيفة وبخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الوزن النسبي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري ومساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك التوظيف.

ومع ذلك، يرد بعض المسئولون عن بورصة النيل بأن الوقت مازال مبكراً للحكم على تجربة بورصة النيل، وأن الأسواق العالمية التي سبقت مصر في تجربة إنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مرت بنفس المراحل من قلة أعداد الشركات المقيدة لاسيما في البدايات. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لبورصة جنوب إفريقيا للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمعروفة اختصاراً باسم "AltX"، والتي خرجت للنور في أكتوبر ٢٠٠٣، اقتصر جدول القيد بها على شركة واحدة فقط خلال عامها الأول، ارتفع في العام الثاني إلى شركتين. هذا في حين، وصل عدد الشركات المقيدة ببورصة AltX إلى ٧٦ شركة في نهاية عام ٢٠٠٩، و٦٨ شركة في نهاية عام ٢٠١٠ (بقيمة سوقية تقدر بحوالي ١,٤ مليار دولار). ^(٢٣)

كما أن قيم التداولات في بورصة جنوب إفريقيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تكن كبيرة في البدايات. فمتوسط قيم التداولات اليومية لبورصة AltX في الأشهر الست الأولى

من العام ٢٠٠٤ لم تتعدى ٨,٢ ألف دولار أمريكي، أو ما نسبته ٠,٠١% من إجمالي قيمة التداول للسوق الرسمي بجنوب إفريقيا في نفس الفترة. هذا في حين أن بورصة النيل بدأت تداولاتها بحوالي عشر شركات مقيدة، وبلغ متوسط قيم التداولات خلال الأشهر الست الأولى ٥٠٩ ألف دولار، أي ما يمثل ٠,١٣% من إجمالي قيمة التداولات في السوق الرئيسي.^(٣٥)

إلا أنه، وعلى الرغم مما سبق، تجدر الإشارة إلى أن هنالك بورصات أخرى بدأت تداولاتها بنفس عدد الشركات الذي بدأت به بورصة النيل، ثم سرعان ما ازداد عدد الشركات المقيدة بها نتيجة للسياسات والإجراءات والجهود المبذولة لتشجيع الشركات على الانضمام إليها. فعلى سبيل المثال، نجد أن بورصة AIM - كما أشرنا سالفاً في الجزء المتعلق بالتجارب العالمية لأسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة - بدأت هي الأخرى نشاطها في ١٩ يونيو ١٩٩٥ - ١٠ شركات مقيدة. وبمرور ستة أشهر على بدء نشاطها، أي في نهاية ذات العام، وصل عدد الشركات المقيدة بها إلى ١١٨ شركة.

هذا بالإضافة إلى أن بورصة النيل لم تقم حتى الآن بإعداد وتأهيل أي مشروع لينضم إلى السوق الرئيسية. ففي حين قامت بورصة TSX Venture Exchange - كما أشرنا سالفاً في الجزء المتعلق بالتجارب العالمية لأسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة - في العام الأول لإنشائها (عام ٢٠٠٠) بتأهيل ٤٥ مشروع للانضمام إلى السوق الرئيسية، لم تتمكن بورصة النيل من تغذية البورصة الرئيسية بأية مشروعات على الإطلاق منذ نشأتها وحتى الآن.

وأخيراً، فإنه بالنظر إلى الهدف الرئيسي من إنشاء بورصة النيل، والذي يتلخص في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نستخلص أن بورصة النيل لم تتمكن من تحقيق ذلك الهدف، حيث يلاحظ أن بورصة النيل تمكنت من جذب المشروعات على المستوى المحلي فقط، ولم تتمكن من جذب المشروعات على المستوى الإقليمي. وبمقارنة تجربة بورصة النيل بالتجارب العالمية - المشار إليها سالفاً في جزء الدراسة الخاص بتجارب أسواق المشروعات الصغيرة والمتوسطة - نجد أنه في نهاية عام ١٩٩٥، أي بمرور ستة أشهر على بدء سوق AIM نشاطها، كان إجمالي المشروعات المقيدة بها ١٢١ مشروعاً، منها ثلاثة مشروعات غير محلية، ثم وصل عدد المشروعات المقيدة بها إلى ٢٥٢ مشروع بنهاية عام ١٩٩٦، منها ١٧ مشروع غير محلي. هذا في حين لم تتمكن بورصة النيل من تشجيع أي مشروع أجنبي على الانضمام إليها حتى الآن.

ومما سبق عرضه، يمكن استخلاص أن أداء بورصة النيل ما يزال دون المستوى الملائم، وذلك وفقاً للمؤشرات المستخلصة من التجارب الدولية المختلفة السابقة. وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب والعوامل التي تقف وراء ضعف أداء بورصة النيل.

تاسعا : أهم أسباب ضعف أداء بورصة النيل

يرجع الخبراء ضعف أداء بورصة النيل، وكذا قلة عدد الشركات المقيدة بها، إلى مجموعة من الأسباب والعوامل التي يأتي على رأسها الآتي: (٣٦)

- عزوف الشركات الصغيرة والمتوسطة عن التفكير في القيد ببورصة النيل: فتفكير القائمين على تلك الشركات بعيد تماماً عن فكرة الإدراج في بورصة الأوراق المالية رغم مساعي الرعاية المستمرة بشأن التعريف ببورصة النيل ومزايا القيد بها.
 - إتباع نظام المزايدة كآلية للتداول في بورصة النيل: فلقد ساهم إتباع نظام المزايدة في عزوف المستثمرين عن بورصة النيل وفقدان الاهتمام بالأسهم المتداولة بها.
 - ضعف سيولة أسهم الشركات الصغيرة: إن صغر حجم الشركات المقيدة بالبورصة أدى إلى ضعف السيولة وصعوبة وجود تداول يومي على تلك الأسهم. فطرح نسبة ٥% أو ١٠% فقط للتداول من رأسمال شركات صغيرة الحجم، يعنى أننا نتكلم عن حجم سيولة ضئيل جداً.
 - تقصير الرعاية في أداء الأدوار المنوط بهم: فبإمعان النظر في عدد الشركات التي قيدت ببورصة النيل منذ نشأتها (١٨ شركة)، وذلك في ظل وجود (٣٥) راع معتمد، يمكن - نظرياً - اعتبار أن كل اثنين من الرعاية قد اشتركا في قيد شركة واحدة، هذا في حين أن الأداء المستهدف من كل راع على حده هو تقديم خمس شركات للسوق. (٣٧)
- هذا بالإضافة إلى أنه بالبحث المتعمق في ظل البيانات المنشورة على موقع بورصة النيل بخصوص أسماء الرعاية المعتمدين وكذا الشركات المقيدة، (٣٨) يلاحظ أنه من بين (٣٥) راع معتمد، فإن هنالك (٧) رعاة فقط قد اشتركوا بالفعل في قيد الشركات المدرجة ببورصة النيل. فلقد قامت كل من شركة فرست للاستثمارات المالية وشركة البيت الأبيض للأوراق المالية بإدراج (١٠) شركات (بواقع ٥ شركات لكل منهما)، بينما قامت شركة جراند للاستثمارات المالية بمساعدة (٣) شركات على القيد ببورصة النيل، وقامت شركة النعيم للاستثمارات المالية بمساعدة شركتين. ومن ثم، يتضح التقصير الشديد من جانب ٢٨ راع معتمد (بنسبة ٨٠%) في أداء الأدوار المنوط بهم.

- تعقيد الإجراءات الإدارية للقيد وارتفاع تكاليفه: فالأوراق المطلوبة لاستيفاء عملية القيد تعد كثيرة جداً ومبالغ فيها، كما أن التكلفة اللازمة لإتمام عملية القيد ببورصة النيل بجميع مراحلها تعد مرتفعة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه لم يتم حتى الآن تفعيل برنامج تحديث الصناعة المتفق عليه، والذي يقضى بتحمل مركز تحديث الصناعة ٩٠% من التكاليف، شاملة تكاليف الرعاية وتكاليف إعادة الهيكلة وتوفير الأوضاع للشركات الراغبة في الإدراج ببورصة النيل.

- ضعف خبرة الشركات الصغيرة والمتوسطة بكيفية التعامل في البورصة: وهو الأمر الذي يصعب من مهمة عمل الرعاية فيما يتعلق بتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة للانضمام إلى البورصة ويتطلب المزيد من الوقت. فمراحل إعداد وتدريب وتأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل الرعاية للقيد في البورصة قد تستغرق عاماً كاملاً.

عاشرا : أهم الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة ضعف أداء بورصة النيل في المرحلة القادمة إن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد لعلاج السلبات التي تقف وراء ضعف أداء البورصة وتذليل العقبات التي تحول دون الارتقاء بمستوى أداء البورصة. وفي سبيل ذلك، لابد من اتخاذ مجموعة من الخطوات الهامة التي يأتي على رأسها الآتي:

- ضرورة تغيير أسلوب التداول المتبع والذي يعتمد على أسلوب المزايدة، ليحل محله الأسلوب المتبع في بورصة الأوراق المالية الرئيسية الذي يعتمد على قوى العرض والطلب.

- ضرورة مراجعة أدوار الرعاية المعتمدين، فالرعاة المعتمدون يمكن أن يلعبوا دوراً رئيسياً في ازدهار بورصة النيل مثلما حدث في بورصة AIM والتي أرجع الخبراء ازدهارها بشكل أساسي إلى الدور الذي لعبه الرعاة المعتمدين بالنسبة إليها. ومن ثم، يستلزم الأمر في مصر، ضرورة وضع إدارة البورصة وهيئة الرقابة المالية لمجموعة قواعد ملزمة للرعاة للقيام بأدوارهم مع توقيع عقوبات شديدة في حالة التقصير، بالإضافة إلى مراجعة أدوارهم وأداءهم بحيث يتم شطب الشركات التي لم يكن لها أي نشاط يذكر لها في مجال إدراج وقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- فعلى سبيل المثال، قامت بورصة AIM في فبراير ٢٠٠٧ بمراجعة أدوار الرعاية المعتمدين، وأصدرت مجموعة قواعد جديدة AIM Rules for Nominated Advisors تحكم عملهم وتحدد التزاماتهم وواجباتهم بشكل أكثر وضوحاً وتحديداً.^(٣١)

- ضرورة تشجيع الشركات المالية للقيد كرامة بالبورصة عن طريق تقديم التيسيرات المختلفة لها، مثل القيام بإلغاء الرسوم. فزيادة عدد الشركات الراعية من المفترض أن يتبعه زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل.
 - ضرورة تفعيل برنامج تحديث الصناعة، فمن شأن هذا الأمر تشجيع عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على القيد ببورصة النيل.
- وفى نهاية ذلك الجزء، يجب الإشارة إلى أن أي إستراتيجية يتم وضعها لتطوير بورصة النيل والارتقاء بأدائها يجب أن تشمل جميع اللاعبين الرئيسيين في السوق، مثلما حدث بالنسبة لسوق KOSDAQ في كوريا الجنوبية - كما أشرنا سالفاً في الجزء الخاص بالتجارب العالمية- فمجموعة سياسات الموضوعة يجب أن تكون شاملة ومتكاملة فيما بينها حتى تحقق أفضل النتائج الممكنة.

ملخص المبحث السادس

تعانى أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة عدم تمكنها من الحصول على الخدمات التمويلية المناسبة واللازمة لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل والثابت على أسس تتسم بالاستمرارية، نظراً لأن أغلب مؤسسات القطاع المالي وأدواته غير مهيأة لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم توافر الخبرة اللازمة لإدارة أسلوب المتابعة وكذا لارتفاع تكلفة الخدمة نسبياً.

وبهدف التغلب على تلك المشكلة، تم إطلاق بورصة النيل، في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٧، لتصبح بمثابة أول سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة من خلال توفير فرص التمويل اللازم لها.

ولقد قامت بورصة النيل ببذل العديد من الجهود لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة بها وكذا تشجيعها على الانضمام إليها. كما قامت بتقديم مجموعة مختلفة من المزايا والحوافز التي تهدف بصفة رئيسية إلى التيسير على الشركات التي ترغب في الانضمام لها، وكذا تحفيزها على القيد بها، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في تلك المشروعات.

وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة والحوافز المقدمة، إلا أن أداء بورصة النيل لم يرقى بعد إلى المستوى المنتظر. وهو الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهد لتذليل العقبات التي تحول دون الارتقاء بمستوى أداء بورصة النيل وتعوقها عن أداء دورها على أكمل وجه.

مراجع المبحث السادس

- ١ - لمزيد من التفاصيل حول أهم المعوقات التي تحول دون حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي، راجع:
http://mpira.ub.uni_muenchen.de/1856.
-Hussein Alasrag, "The role of the Nile Stock Exchange in the development of small and medium sized enterprises in Egypt ", Munich Personal RePEC Archive, MPRA Paper N.12 364, Germany, December 2008, P.9, at:
http://mpira.ub.uni_muenchen.de/12364.
- البورصة المصرية، "بورصة النيل ٠٠٠ فرصتك للحصول على التمويل ومزايا الشركات المساهمة"، ص ٢، على موقع:
http://nilex.egypt.com/ar/download/pdf/nilex_educations_pth.fhll.pdf
- محمد عمران، "بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، ص ٩، على موقع:
<http://WWW.Mshkor.com>
- عصام رفعت، "المشروعات الصغيرة: حول تحديد واضح لمفهومها"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة مفاهيم، العدد ١٦، السنة الثانية، إبريل ٢٠٠٦، ص ٢٩، ٣٠، على موقع:
<http://WWW.Cipe-arabia.org/files/pdf/article687.pdf>
٢ - تعد تكلفة إقراض المشروعات الصغيرة مرتفعة نظراً لارتفاع تكلفة الإشراف والتقويم التي يقوم بها البنك في ظل ظروف عدم احتفاظ أغلب المشروعات الصغيرة بالدفاتر والبيانات المالية المطلوبة. هذا بالإضافة إلى أن القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة تكون صغيرة بالمقارنة بالتكاليف الثابتة للبنك. وكذلك فإن تكاليف حيازة الضمانات التي تقدمها المشروعات الصغيرة تعد مرتفعة نسبياً مقارنة بما يحدث في حالة المشروعات الكبيرة (وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضآلة قيمة تلك الضمانات في حالة القروض الصغيرة). لمزيد من التفاصيل، راجع: Hussein Alasrag, "The future of the SMEs...", Op.Cit., p.39
٣ - تم استخلاص و حساب هذه البيانات بمعرفة الباحثة من خلال البيانات الواردة في المرجع التالي: World Federation of Exchanges (WFE), "Annual Report & Statistics ", 2010, p.133, Table N.5.1.
٤ - لمزيد من التفاصيل حول سوق TSX Venture Exchange، راجع:
-TSX Group, "Toronto Stock Exchange and TSX Venture Exchange: A global resource for capital", 2007, at:
<http://www.tmx.com/en/pdf/TSXOilAndGasPresentation.pdf>
-Wikipedia TSX Venture Exchange",
at://en.wikipedia.org/wiki/tsx_venture_exchange

- Investor Words, "TSX Venture Exchange", at:
http://WWW.investorwords.com/7252/tsx_venture_exchange.html
- Wiki vest, "TSX Venture Exchange", at:
http://WWW.wikinvest.com/wiki/tsx_venture_exchange
- ٥- تجدر الإشارة هنا إلى أن TMX Group تملك وتدير بورصتين، هما: البورصة الرئيسية TSX، وبورصة المشروعات الصغيرة TSX Venture Exchange.
- ٦- جدير بالذكر أنه تم لاحقاً دمج كل من The Winnipeg Stock Exchange و-The small cap portion of the equities market of the Bourse de Montreal (MSE) في سوق CDNX.
- ٧- راجع: TSX Group, Op.Cit., P.5.
- ٨- تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد المشروعات المقيدة بالسوق الرئيسية TSX وصل في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ١٦١١ مشروع. راجع: Ibid, P.3.
- ٩- تم استخلاص البيانات المذكورة بمعرفة الباحثة من خلال البيانات الواردة في المرجع التالي:
 World Federation of Exchanges (WFE), Op.Cit., p.133, 134, Tables N.5.2 & 5.3.
- ١٠- لمزيد من التفاصيل حول سوق AIM، راجع:
 - Sridhar Arcot, Julia Black and Geoffrey Owen, "From local to global: The rise of AIM as a stock market for growing companies", The London School of Economics and Political Science, September 2007, at:
<http://www.lse.ac.uk/collections/law/staff%20publications%20full%20text/black/AIMFullreportV5.pdf>
 - London Stock Exchange, "AIM Market Statistics", April 2010, at://<http://WWW.Londonstockexchange.com>
 -Capital Research, "Small and Medium Enterprises (SMEs)", Strategy Note, March8, 2009, at:
http://ae.zawya.com/researchreports/p_2007_08_14_12_03_06/20090308_p_2_007_08_14_12_03_06_123143.pdf
- Mohammed Omran, "SMEs Stock Exchange in Egypt", in conference of "Financing opportunities for SMEs in Egypt", Ministry of Finance and the General Authority for Investment and Free Zones (GAFI), Cairo, 15 July, 2007, at:
http://WWW.sme.gov.eg/english_publications/financing_opportunities/full_package.pdf
- ١١- على سبيل المثال، نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية تفضل الانضمام إلى سوق لندن إذا توافرت لديها الفرصة، حيث تواجه هذه الشركات صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل المناسب لها داخلياً. وفي حال رغبتها الانضمام إلى السوق الأمريكية، يتحتم عليها حينئذٍ تحمل تكاليف كبيرة نسبياً، بالإضافة إلى ضرورة استيفاء مجموعة من الشروط والمعايير المتعددة - التي تتعلق بهيكل المنشأة وحجم رأسمالها...الخ- والتي قد يعجز الكثير من الشركات على استيفائها. هذا في حين تتميز سوق AIM ببساطة شروطها ومعاييرها بالإضافة إلى انخفاض تكاليفها.

١٢- تم استخلاص البيانات المذكورة بمعرفة الباحثة من خلال البيانات الواردة في المرجع التالي:

World Federation of Exchanges (WFE), Op.Cit., p.133, 134, Tables N.5.2 & 5.3.

١٣- لمزيد من التفاصيل حول سوق KOSDAQ راجع:

-Inseok Shin, Evolution of the KOSDAQ Stock Market: Evaluation and policy issues", AT10 Research Conference, Korea Development Research Institute, South Korea٧-٨، March 2002, at:

http://WWW.nomurafoundation.or.jp/data/20020307-08_inseok_shin.pdf

-Hoe Hoon Chung, "Lessons from the Korean Venture Industry Development", at:

http://info.worldbank.org/etools/docs/library/109280/koreaventure_final.pdf

١٤- راجع - Inseok Shin, Op.Cit., P.12, Table 9.8 .

- Hoe Hoon Chung, Op.Cit., P.10, (Exhibit11), P.11-

١٥- تم استخلاص البيانات المذكورة بمعرفة الباحثة من خلال البيانات الواردة في المرجع التالي:

World Federation of Exchanges (WFE), Op.Cit., p.133, 134, Tables N.5.2 & 5.3

١٦- لمزيد من التفاصيل، راجع: بورصة النيل، "سوق الشركات المتوسطة والصغيرة"، على موقع:

http://nilex.egypt.com.eg/ar/download/pdf/nilex_brochure_a.pdf

١٧- تجدر الإشارة إلى أن أول شركة تم قيدها ببورصة النيل كانت شركة "المصرية للبطاقات" بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٨، برأس مال مصدر يبلغ ١٠٧٩٥٩٣٠ جنيه. بينما آخر شركة تم قيدها كانت شركة "يونيفرت للصناعات الغذائية"، والتي تم قيدها في ٣٠/٣/٢٠١١، برأس مال مصدر قدره ٣٩٦٠٠٠٠٠ جنيه مصري. لمزيد من التفاصيل حول الشركات المقيدة بالبورصة، راجع: بورصة النيل، "الشركات المقيدة"، على موقع:

http://nilex.egypt.com.eg/ar/listed_companies.aspx

١٨- راجع في ذلك الشأن:

- البورصة المصرية وبورصة النيل، "بورصة النيل: أول سوق للشركات المتوسطة والصغيرة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ص ٢، على موقع:

http://nilex.egypt.com/ar/download/pdf/leaflet_in_pages.pdf

- البورصة المصرية، "بورصة النيل...فرصتك للحصول على التمويل..."، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

- بورصة النيل، "سوق الشركات المتوسطة والصغيرة"، مرجع سبق ذكره.

١٩- تجدر الإشارة إلى أن الحد الأقصى لرأس المال الشركات المصدر التي يمكنها التعامل ببورصة النيل كان في البداية ٢٥ مليون جنيه طبقاً لقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٧ الصادر في ١١/٧/٢٠٠٧. ثم في ٧/٦/٢٠١٠، وطبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠١٠، تم زيادة الحد الأقصى لرأس المال المصدر إلى ٥٠ مليون جنيه. راجع في ذلك الشأن:

- الهيئة العامة لسوق المال، "قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧" القاهرة، ٢٠٠٧/٧/١١
- الهيئة العامة للرقابة المالية" قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١٠/٦/٧.
- ٢٠ لمزيد من التفاصيل، راجع:
- البورصة المصرية، "بورصة النيل...فرصتك للحصول على التمويل..."، مرجع سبق ذكره، ص ٧.
- بورصة النيل، "سوق الشركات المتوسطة والصغيرة"، مرجع سبق ذكره.
- ٢١ راجع: بورصة النيل، "كيفية القيد ببورصة النيل"، على موقع:
- http://nilex.egyptse.com/ar/listing_how_to_list.aspx
- ٢٢ بورصة النيل، "سوق الشركات المتوسطة والصغيرة"، مرجع سبق ذكره
- ٢٣ راجع في ذلك الشأن:
- البورصة المصرية وبورصة النيل، "بورصة النيل: أول سوق للشركات المتوسطة والغيرة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مرجع سبق ذكره، ص ٢.
- بورصة النيل، "سوق الشركات المتوسطة والصغيرة"، مرجع سبق ذكره.
- ٢٤ لمزيد من التفاصيل حول مهام الرعاة المعتمدين، راجع:
- الهيئة العامة لسوق المال، "قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧" القاهرة، ٢٠٠٧/٧/١١ .
- البورصة المصرية، "بورصة النيل...فرصتك للحصول على التمويل..."، مرجع سبق ذكره، ص ٨.
- Hussein Alasrag, "The role of the Nile Stock Exchange...", Op. cit., p.16, 17
- ٢٥ لمزيد من التفاصيل حول تلك المزاي ، راجع:
- بورصة النيل، "لماذا القيد في بورصة النيل؟"، على موقع:
- http://nilex.egyptse.com/ar/listing_why_joining.aspx
- بورصة النيل، "سوق الشركات المتوسطة والصغيرة"، مرجع سبق ذكره.
- البورصة المصرية، "بورصة النيل...فرصتك للحصول على التمويل..."، مرجع سبق ذكره، ص ٦.
- ٢٦ لمزيد من التفاصيل حول أهمية بورصة النيل للشركات والاقتصاد القومي ، راجع:
- بورصة النيل، "عن بورصة النيل"، على موقع:
- <http://nilex.egyptse.com/ar/main - about - nilex.asp>
- البورصة المصرية وبورصة النيل، "بورصة النيل: أول سوق للشركات المتوسطة والغيرة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مرجع سبق ذكره، ص ٢.
- محمد عمران، مرجع سبق ذكره، ص ١٨، ١٩.
- Hussein Alasrag, "The role of the Nile Stock Exchange...", Op.Cit., P.11, 12
- ٢٧ حيث يتم تحديد قيمة عادلة للشركة من خلال القيمة السوقية لأسهم الشركة في البورصة.
- ٢٨ عادة ما تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع نسبة عنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال، وهو الأمر الذي يساعد على مواجهة مشكلة البطالة دون

تكبد تكاليف رأسمالية مرتفعة. كما توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات مثل الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة. وكذلك، تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة حيث توجد فرصة للتدريب أثناء العمل on job training لرفع القدرات والمهارات. لمزيد من التفاصيل حول ذلك الموضوع، راجع:

- Hussein Alasrag, "Policies develop small and medium industries in the Arab countries", Munich Personal RePEC Archive, MPRA Paper N.20839, Germany, January 2009, P.9, at:

<http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20839>.

- Hussein Alasrag, "The impact of the Arab customs Union on small and medium industries in the Arab countries", Munich Personal RePEC Archive, MPRA Paper N.3989, Germany, January 2007, P.5, at:

<http://mpra.ub.uni-muenchen.de/3989>.

-Hussein Alasrag, "The future of the SMEs ...", Op.Cit., P.25.

٢٩- لمزيد من التفاصيل حول تلك الجهود، راجع:

- بورصة النيل، "سوق الشركات المتوسطة والصغيرة"، مرجع سبق ذكره.

- خالد سرى صيام، "وزير التجارة: ٩٩% من المصريين يجهلون بورصة النيل"، كريم فؤاد (محرراً)، شبكة الإعلام العربية (محيط)، ٢١/١٢/٢٠١٠، على موقع:

http://WWW.moheet.com/show_news.aspx?nid=437333&pg=1

- خالد سرى صيام، "صيام: بورصة النيل أفضل وسيلة لتطوير الشركات الصغيرة"، محمود عسكر (محرراً)، اليوم السابع، ٢١/١٢/٢٠١٠، على موقع:

<http://WWW.youm7.com/news.asp?newsid=322335&>

٣٠- تجدر الإشارة إلى أن الحملة الترويجية للبورصة قد نجحت في الاتفاق مع مركز تحديث الصناعة على طرح برنامج لتفعيل بورصة النيل يتكون من محورين أساسيين: الأول هو مساهمة المركز في تكلفة قيد الشركات الصغيرة والمتوسطة ببورصة النيل. أما الثاني فيتمثل في دخول المركز في مشاركة مباشرة مع تلك الشركات مع المساهمة بقيمة التمويل. راجع : بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، "المشروعات الصغيرة بارقة أمل للاقتصاد المصري"، على موقع

<http://www.idbeegypt.com/doc/sme.doc>

٣١- راجع: - خالد سرى صيام، "وزير التجارة: ٩٩% من المصريين يجهلون بورصة النيل"، مرجع سبق ذكره.

- بورصة النيل، "بيانات السوق"، على موقع:

http://WWW.nilex.com.eg/ar/market_data.aspx-

- بورصة النيل، "ملخص السوق"، على موقع:

<http://WWW.nilex.com.eg/ar/default.aspx>

- ٣٢- راجع: - خالد سرى صيام، "وزير التجارة: ٩٩% من المصريين يجهلون بورصة النيل"، مرجع سبق ذكره.
- خالد سرى صيام، "صيام: بورصة النيل أفضل وسيلة لتطوير الشركات الصغيرة"، مرجع سبق ذكره.
- ٣٣- راجع: - خالد سرى صيام، "وزير التجارة: ٩٩% من المصريين يجهلون بورصة النيل"، مرجع سبق ذكره.
- خالد سرى صيام، "صيام: بورصة النيل أفضل وسيلة لتطوير الشركات الصغيرة"، مرجع سبق ذكره.
- Wikipedia, "AltX", at: <http://en.wikipedia.org/wiki/AltX>
- ٣٤- راجع: World Federation of Exchanges (WFE), Op.Cit., p.133, 134, Tables N.5.2 & 5.3
- ولمزيد من التفاصيل حول تلك الشركات وتواريخ قيدها ببورصة AltX، راجع:
- http://WWW.jse.co.za/how-to-list-a-company/altx/altx_listed_companies.aspx
- ٣٥- راجع: - خالد سرى صيام، "وزير التجارة: ٩٩% من المصريين يجهلون بورصة النيل"، مرجع سبق ذكره.
- خالد سرى صيام: بورصة النيل أفضل وسيلة لتطوير الشركات الصغيرة، مرجع سبق ذكره.
- ٣٦- لمزيد من التفاصيل حول العوامل التي تقف وراء ضعف أداء البورصة، راجع:
- المؤشر، "إجماع الخبراء... نظام المزايدة يقتل بورصة النيل"، ٢٠١٠/١٢/١، على موقع: <http://al-moasher.net/pages/News/Details.aspx?NewsID=63340&CompanyID=478>
- علاء أحمد، "رعاة بورصة النيل يكشفون عن سلبياتها وإيجابياتها بعد ٦ أشهر من التدشين"، ٢٠١٠/١٢/٢٣، على موقع: <http://gate.ahram.org.eg/News/24793.aspx>
- ٣٧- لقد تم حساب النسب المذكورة من خلال البيانات المتاحة على موقع بورصة النيل بخصوص الرعاة المعتمدين والشركات المقيدة على المواقع التالية:
- http://WWW.nilex.com.eg/ar/nominated_advisors_list.aspx
- ٣٨- راجع في ذلك الشأن المواقع التالية:
- http://WWW.nilex.com.eg/ar/nominated_advisors_list.aspx
- http://WWW.nilex.com.eg/ar/listed_companies.aspx
- ٣٩- لمزيد من التفاصيل حول تلك القواعد، راجع:
- London Stock Exchange, "AIM Rules for Nominated Advisers, February 2007, at <http://WWW.londonstockexchange.com>

المبحث السابع

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية
في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير التمويلية
للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث السابع

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة :

يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد المؤسسات التنموية القليلة العاملة في مجال تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويقدم لهذه المشروعات الخدمات المالية وغير المالية وخلال تجربة عمرها (٢٠) عام قام الصندوق الإقتصادي للتنمية بتمويل أكثر من (٢٦٥) ألف مشروع صغير بتمويل حجمه أكثر من (١٠) مليار جنيه مصري، وقد وفرت هذه المشروعات أكثر من (٩٠٠) ألف فرصة عمل.(١)

وقد أنشئ الصندوق الإقتصادي للتنمية ، كصندوق قومي يهدف إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل، والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الإقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاتها عن كاهل محدودي الدخل.

ويعتبر الصندوق أحد أهم شبكات الأمان الإقتصادي في مصر نظراً للدور الذي يقوم به للمساهمة في تحقيق حلول عاجلة لمشكلة البطالة ، ويمكن ترجمة لبرامجه التنموية الأساسية في أربعة محاور أساسية تشمل تنمية المشروعات الصغيرة ، تنمية المشروعات متناهية الصغر، التنمية المجتمعية والبشرية ثم نشر ثقافة العمل الحر وذلك لمواجهة قضايا البطالة وتوفير فرص عمل على نطاق واسع ، والمساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الشاملة من خلال دعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع وتحديث القوائم منها ، ويتولى جهاز تنمية المشروعات الصغيرة (SEDO) متابعة تنمية المشروعات الصغيرة والعمل على نشر وتعميق ثقافة العمل الحر لدى الشباب والنساء.

أولاً: التعريف بالصندوق الاجتماعي للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ كآلية تستهدف حماية الفئات الأكثر تضرراً من برنامج التكيف الهيكلي ، والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتخفيف وطأة إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل ، ولكن هذا لا يمثل شبكة أمان كافية لهذه الفئات ، ذلك أن سياسة التشغيل التي ينطوي عليها الصندوق لا تتضمن توفير ضمان ضد البطالة أو برامج متكاملة للتوظيف. (٢) ورغم ذلك فقد تضمن برنامج الصندوق الاجتماعي عدة برامج تقترب من مواجهة تداعيات السياسات الاقتصادية الانكماشية على التشغيل والعمالة، منها:

١- برنامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، خاصة كثيفة العمالة والمدررة للدخل، ويقدم الائتمان لتمويل رأس المال العامل والمعدات والمستلزمات ونفقات التشغيل، كما يقدم فرصاً للتدريب المهني والفني والإداري . كما يقدم البرنامج منحاً لا ترد، للمساعدة الفنية والتدريب بهدف خلق وظائف دائمة للخريجين العاطلين وصغار أصحاب المشروعات.

٢- برنامج تنقل العمالة الذي يقدم خدماته للشركات التي تحدث تغييرات هيكلية تؤثر على العمالة بها ، مما يوفر بداية متاحة أمام العامل ، مثل التقاعد المبكر أو إعانة التدريب أو إعادة البطالة أو مشروع صغير أو فرصة عمل بديلة .

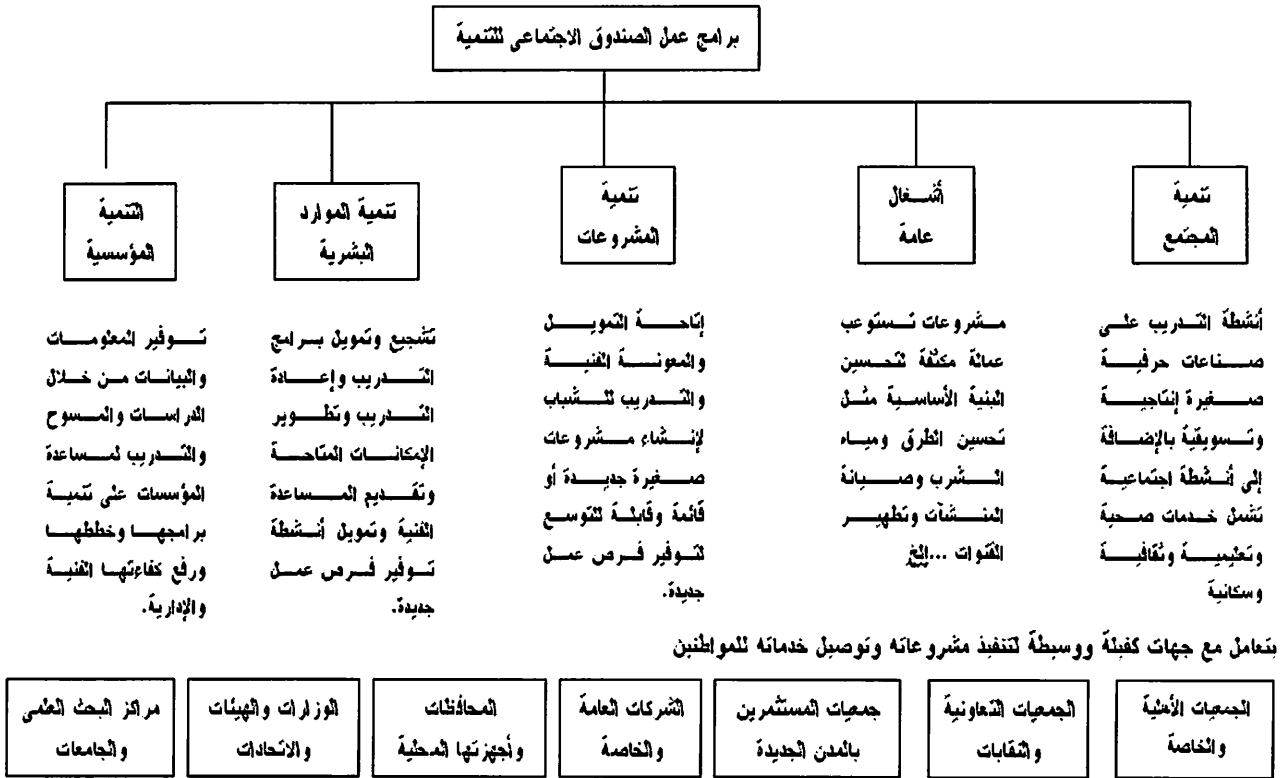
٣- برنامج تطوير المنشآت التي تتولى تنفيذ المشروعات ورفع كفاءتها الفنية والإدارية، ودعم قدرتها التنظيمية، وهو يستهدف المنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال والمنظمات النسائية، وكذلك إعداد الدراسات والبحوث لقياس درجات الفقر ومدى انتشارها على خريطة المجتمع المصري.

٤- برنامج تنمية المجتمعات المحلية لدعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة والتعاونية والخاصة، وإتاحة فرص الإقراض والتدريب وتوفير المعدات لها وتسويق منتجاتها، وهو يتجه بالأساس إلى الأسر منخفضة الدخل والنساء والأطفال والشباب العاطل، كما يقوم بتمويل بعض الخدمات التعليمية والصحية.

٥- برنامج الأشغال العامة الذي يمول مشروعات محددة كثيفة العمالة في المناطق كثيفة البطالة والفقر في قطاعات مثل الصرف الصحي والزراعي ومياه الشرب والري وحماية البيئة والطرق.

وفيما يلي شكل رقم (١)
برامج عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية

الصندوق الاجتماعي للتنمية



ثانياً: السياسات العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية (٣)

- ١- يتبع الصندوق سياسات تمويل وإقراض تحقق أهدافه التنموية والاجتماعية، وتتوزع هذه السياسات لتشمل وتناسب مختلف الفئات المستهدفة وطبيعة المشروعات المطروحة للتمويل.
- ٢- يطبق الصندوق معايير تتمشى مع أهدافه وكذا الاعتبارات الفنية للمشروعات وطبيعتها والاتفاقيات الدولية المبرمة لتمويل الصندوق لتقييم وقبول تمويل المشروعات المقدمة إليه من الجهات الوسيطة .
- ٣- يهدف الصندوق إلى تقديم قروض للمشروعات الإنتاجية التي توفر فرصاً للعمل ، ويتخذ الإجراءات اللازمة للتأكد من إمكانية توفير هذه الفرص، وتعطى أفضلية نسبية لفرص العمل الدائمة عن المؤقتة .
- ٤- يمول الصندوق بأسلوب المنح المشروعات الخدمية التي تعمل على تحسين

الظروف المعيشية والبيئة في المناطق والمجتمعات الأكثر احتياجاً ، وتؤدي إلى توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة.

٥- يعطى الصندوق أولوية للمشروعات التي بها قدر مناسب من المشاركة الشعبية أو المساهمات المادية أو العينية من الفئات المستهدفة.

٦- ينفذ الصندوق ويطور مجموعة من السياسات الإجرائية للتعرف على احتياجات الفئات المستهدفة ، لضمان وصول خدماته إليها بسرعة وكفاءة.

٧- يقدم الصندوق من خلال الجهات الوسيطة والمنفذة المعونة الفنية و الدعم الإداري والتنظيمي اللازم لحسن سير الأداء وتنفيذ المشروعات .

ثالثاً: محاور العمل بالصندوق الاجتماعي للتنمية

يعمل الصندوق الاجتماعي لتحقيق أهدافه من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول : برنامج تنمية المشروعات الصغيرة.

المحور الثاني : برنامج تنمية المشروعات متناهية الصغر.

المحور الثالث : برنامج تنمية الخدمات غير المالية.

المحور الأول: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة

يكن مضمون هذا البرنامج في كونه أحد آليات الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع في القائم منها وتحديثه لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة ، بما يساهم في حل مشكلة البطالة ويعمق وعى الشباب وغيرهم بأهمية العمل الحر، ويعمل البرنامج على إتاحة الائتمان والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة في تنفيذ مشروعات تتقدم بها جهات مؤهلة للصندوق، وتكون ذات جدوى فنية واقتصادية توفر فرص عمل جديدة .

أما أهداف هذا البرنامج فتكن في توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية مهارات العمل الحر لدى المواطنين الراغبين في الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق وذلك من خلال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض زيادة إنتاجيتها واستمراريتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة ثم العمل على إنشاء مشروعات صغيرة جديدة توفر بدورها فرص عمل جديدة.

الفئات المستهدفة من هذا البرنامج هم الخريجون الجدد، العمالة العاطلة، العمالة المتأثرة بالإصلاح الاقتصادي، المستثمرون القائمون (في المشروعات الصغيرة)، المرأة ، ثم الحرفيون الراغبون في بدء نشاط جديد أو التوسع في أنشطتهم القائمة .

المعايير الأساسية لمشروعات هذا البرنامج تتمثل في توفير المشروع لفرص عمل جديدة، استخدام المشروع للتكنولوجيا المناسبة والمستحدثة، تمييز منتجات المشروع بالجودة وسهولة التسويق، أن يكون للمشروع جدوى فنية واقتصادية ، أن تتوفر للجهات الوسيطة القدرة الفنية والإدارية لتنفيذ المشروع.

هذا ويعتمد برنامج تنمية المشروعات عند تنفيذه لمشروعاته والتي تهدف إلى توفير مزيد من فرص العمل على إقامة مشروعات صغيرة جديدة أو تنمية وتطوير مشروعات صغيرة قائمة ، وعادة ما يوكل تنفيذ هذه المشروعات من خلال عقود ثنائية أو ثلاثية الأطراف إلى المؤسسات و المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأهلية والتطوعية والخاصة "وبشرط أن تكون لدى تلك الجهات الرغبة والقدرة على إدارة وتشغيل وتنفيذ مشروعات هذا الصندوق والالتزام بشروطه.

وهناك جهة منفذة لمشروعات الصندوق وهي الجهة المسئولة أمام الصندوق الاجتماعي للتنمية عن إدارة ومتابعة تنفيذ المشروع المتعاقد بشأنه مع الصندوق لتمويله ، والمسئولة عن التنسيق والتعاون مع الجهة الوسيطة (إن وجدت) لتحقيق أهداف المشروع وفق إطار التعاقد، وقد تكون الجهة المنفذة كيان حكومي أو غير حكومي، مالي أو غير مالي (جمعيات أهلية /تعاونية – رجال الأعمال، – النقابات المهنية – مؤسسات حكومية/ خاصة) ، لكنها تخضع عند تقديمها بمقترح مشروع لمعايير محددة.

أيضاً هناك جهة وسيطة وهي تلك الجهة التي تقوم بإدارة الائتمان وتيسير القروض للمستفيد النهائي، وذلك بعد مراجعة دراسات الجدوى والاستعلام الكافي عن المستفيد، وذلك بالتعاون مع الجهة المنفذة ووفقاً للشروط الائتمانية التي يضعها الصندوق، والجهة الوسيطة مسئولة عن تحمل مخاطر الائتمان وإعادة سداد القرض، وقد تكون الجهة الوسيطة هي نفسها الجهة المنفذة للمشروع، وأهم الأمثلة على الجهات الوسيطة هي البنوك عندما تعمل كجهة وسيطة فقط أو جهة وسيطة ومنفذة معاً . والشكل التالي يوضح أهم الجهات المانحة التي يتعامل معها الصندوق الاجتماعي للتنمية . (٤)

الجهات المانحة التي يتعامل معها الصندوق الإجتماعي للتنمية



شكل رقم (٢)

أهم الجهات المانحة التي يتعامل معها الصندوق الإجتماعي للتنمية

أما اعتبارات اختيار المشروع الصغيرة (للمستفيد) فتتمثل في تكامله مع المشروعات الصغيرة المماثلة، استخدامه المواد الخام المحلية المتوفرة، توافر جدوى فنية واقتصادية، قدرته على توفير فرص عمل جديدة بتكلفة مناسبة، استخدامه تكنولوجيا ملائمة مكثفة للعمالة كلما أمكن، قدرته على الاستمرار والتوسع، مراعاة شراكة المرأة كلما أمكن، عدم تعارضه مع اشتراطات ومتطلبات المحافظة على البيئة، تلبية حاجة المجتمع من السلع وأن تكون منتجات المشروع ذات جودة عالية وبأسعار منافسة وعليها طلب في الأسواق، وأن يكون كثيف العمالة بقدر الإمكان.

هناك معايير اختيار للمشروعات المقدمة من الجهة المنفذة / الوسيطة وتتمثل في أن تكون المشروعات موجهة إلى الفئات والمجموعات المستهدفة التي حددتها سياسة الصندوق وأهدافه خاصة المجموعات الفقيرة والعاطلة والباحثة عن عمل لتحقيق احتياجاتها الأساسية.

هذا وتوجه المشروعات أساساً لخدمة المناطق التي تكثر بها البطالة وتتوفر بها فرص الاستثمار في ضوء الموارد المتاحة، أن يكون للمشروع عائد اجتماعي أو اقتصادي ومقبول من الصندوق وقادر على توفير فرص عمل حقيقية، أن تتماشى أهداف المشروع مع أهداف الصندوق وبرامجه المختلفة وأن يشجع المشروع تعاون ومشاركة القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية والتطوعية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، أن تعمل المشروعات على توجيه اهتمام أكثر بالمرأة وتشجيع مشاركتها فيها سواء كمستفيدة مستهدفة أو في إدارته وتنفيذه، ألا تزيد تكاليف إدارة المشروع عن نسبة بسيطة من التكاليف الكلية. ويمكن للجهات الوسيطة/ المنفذة الحصول على منحة كمصروفات إدارة ودعم مؤسسي، أن يكون التمويل اللازم للمشروع في حدود الإمكانيات المالية والتمويلية للصندوق، أن يتكامل المشروع مع المشروعات المماثلة بالنطاق الجغرافي لتنفيذ المشروع .

وهناك أيضاً معايير اختيار للجهات المنفذة / الوسيطة تتمثل في أن تكون لها شخصية قانونية مستقلة ومرخص لها بتسلم المنح أو القروض وتنفيذ الأنشطة التي يتضمنها المشروع ، أن يتوافر لها الجهاز القادر فنياً وإدارياً ومحاسبياً على القيام بالإشراف والمتابعة لأعمال المشروع وتقديم المساعدة الفنية للجهات المنفذة إذا احتاج الأمر، أن تكون لديها الرغبة الصادقة في تنفيذ المشروع المقترح والرؤية الواضحة لدورها في مساندة الفئات المستهدفة من الصندوق وسبل مساعدتها، أن تكون قياداتها على مستوى عال فنياً وإدارياً لمتابعة المشروع والإشراف على التنفيذ وذات خبرة سابقة في تنفيذ مشروعات مماثلة، أن تكون قادرة على إعداد المقترح بالمشروع طبقاً لمتطلبات الصندوق وكذلك إعداد دراسة الجدوى الأولية للمشروع ، أن تكون عاملة في ذات النطاق الجغرافي للفئات المستهدفة من المشروع ، ويكون لها آليات مناسبة للتنفيذ في ذات النطاق ، وتكون متصلة بالفئات المستهدفة للتعرف على احتياجاتها.

المحور الثاني : برنامج تنمية المشروعات متناهية الصغر

المشروعات متناهية الصغر هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

ويتولى الصندوق دور شبكة الأمان الاجتماعي في مواجهة تأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في مصر وتستخدم موارده ومخصصات الحكومة و/ أو المنح من الجهات المانحة لتوفير قروض رأس المال ودعم التشغيل للمشروعات متناهية الصغر، ويسمح القانون بقيام الصندوق بإنشاء وحدات صرف قروض تابعة له، فضلاً عن ذلك يجيز القرار الجمهوري رقم ٨٣ لعام ٢٠٠٤ للصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء شركات متحدة

في أي من مجالاته التنموية بحيث تمكنه هذه الشركات من تحقيق الأهداف المكلف بها والتي تتوافق مع قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧. كما يتولى الصندوق عملية التمويل سواء تم ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر.

كما يأخذ شكل الدعم المقدم من الصندوق وصناديق المحافظات للمشروعات متناهية الصغر صور مختلفة منها التسهيلات والخدمات أو الشكل العيني البحت كإعطاء الأراضي على سبيل التملك، والانتفاع بأسعار مميزة. وتتمثل التسهيلات السابقة الذكر في إنشاء وحدات في جميع المحافظات تتولى بناءً على طلب أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر إجراءات التسجيل ويكون بهذه الوحدة مندوبون عن كل الجهات التي لها صلة بنشاط الاستثمار وتمنح هذه الوحدات ترخيصاً مؤقتاً للمنشأة صالح لمدة ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ تسلم الوحدة للمستندات اللازمة للتسجيل فإن لم ترد جهة الإدارة على التسجيل خلال الثلاثين يوماً بإعطاء الترخيص النهائي غدا الترخيص المؤقت نهائياً. والواقع أن هذه المميزات ليست قاصرة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وإنما هي مقررّة لكافة المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار .

ومع ذلك فإنه لا مجال لإنكار ما لهذه التسهيلات من قيمة حقيقية تمكن من تجاوز المستثمر الصغير لكل المعوقات البيروقراطية، ولم تقتصر الحوافز التي يقدمها الصندوق على تسهيل الإجراءات فقط، وإنما تمتد لتقديم المشورة من جانب الصندوق للتنسيق مع جهات التمويل المحلية والأجنبية.

إن تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يتم في إطار خطط وإستراتيجيات متكاملة يضعها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع شركاء التنمية، وفي هذا الإطار يجدر الإشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي يوفر تمويلاً ميسراً من خلال مدي واسع للإقراض يتنوع فيه حجم القرض للمشروعات متناهية الصغر من (٥٠٠) جنيه إلى (٥٠) ألف جنيه ، والمشروعات الصغيرة من (٥٠) ألف جنيه حتى مليوني جنيه كأعلى سقف لقرض تمويل لمشروع صغير بخلاف بعض المشروعات بالتعاون مع البنوك تصل إلى (١٠) ملايين جنيه لمشروعات كثيفة العمالة، تتراوح قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بين قرض حسن إلي قروض بفائدة بسيطة تصل إلي ١٠٪ فضلاً عن آليات الإقراض والتمويل المختلفة مثال المعاملات الإسلامية والتأجير التمويلي.(٦)

المحور الثالث : برنامج التنمية والخدمات غير المالية

يقوم الصندوق بتعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مباشرة أو من خلال الذين يستعين بهم بفرص الاستثمار المتاحة في كل محافظة وفي كل منطقة داخلها ، إعداد دراسات جدوى أولية عن المشروعات التي تطرح على الراغبين في إقامتها. تقديم المشورة عن أفضل الأماكن وأحسن مصادر الشراء للآلات والتجهيزات وغيرها من

المستلزمات، تزويد أصحاب المنشآت بدليل مبسط للسجلات الكمية والمحاسبية والإرشادات اللازمة للتعامل مع كافة الجهات العامة، التعريف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت، التعريف بالمعارض المحلية والدولية والمعاونة على الاشتراك فيها، المساعدة في الحصول على المعرفة والتطورات في تقنيات الإنتاج والتسويق ويخصص الصندوق في موازنته السنوية الإعتمادات اللازمة لتقديم هذه الخدمات. (٧)

ويعتبر التسويق من أهم الخدمات غير المالية التي يقدمها الصندوق بهدف تقديم حزمة متكاملة من الدعم التسويقي والتصديرى لمنتجات المشروعات الصغيرة في الأسواق المحلية والعالمية لزيادة قدرتها التنافسية. وتتمثل هذه الخدمات في إتاحة أكبر قدر من المنافذ التسويقية والمعارض المستهدفة وذلك من خلال البروتوكولات الموقعة بين الصندوق وشركات القطاع العام لعرض منتجات المستفيدين بفروع هذه الشركات في جميع أنحاء الجمهورية. التعاون مع الوزارات والجهات المختلفة لإقامة مشروعات مشتركة تضمن تسويق منتجات المشروعات المستهدفة، تفعيل المادة ١٢ من للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من المشتريات الحكومية لمنتجات المشروعات الصغيرة ، تهئية المناخ للتعاون مع المشروعات الكبيرة في مجال العمل كصناعات مغذية ومكملة، تحديث وإدارة النافذة الإلكترونية على شبكة الإنترنت لتسويق منتجات المشروعات المستهدفة والتمولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية. (5)

وفي الآونة الأخيرة استحدث الصندوق آليات خاصة للتعامل مع جميع المشروعات الصغيرة المتضررة من جراء الأحداث الراهنة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، سواء الممولة منه أو من الغير أو بتمويل ذاتي في جميع محافظات الجمهورية، من خلال دراسة موقفها الإئتماني والفني وبحث مساعدتها على التواجد مرة أخرى في السوق، بالإضافة إلى وضع مجموعة من السياسات الخاصة بتنظيم وتيسير إجراءات الإقراض فضلاً عن الخدمات غير المالية التي تشمل التدريب المتخصص والمساندة الفنية والإدارية والتسويقية.

رابعا : نظام الامتياز التجاري

يعتبر نظام الامتياز التجاري-الفرنشايز- أحد الخدمات التابعة لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق، حيث يهتم الصندوق بتنمية المشروعات الصغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية وخلق روابط بينها وبين المشروعات الكبيرة مما يساهم في رفع كفاءة المشروعات الممولة من الصندوق وخاصة تلك التي تدار بنظام استغلال حق الامتياز التجاري لما تتوافر لها من مقومات للنجاح والاستمرارية ويرجع ذلك لاعتمادها على أسماء تجارية ومنتجات ذات تواجد قوى بالسوق. والامتياز التجاري يثرى تشكيلة السلع

والخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة المصرية ويعد الامتياز التجاري ارتباط تعاقدي بين مصنع أو تاجر أو منظمة كطرف أول (Franchisor) وبين أصحاب أعمال مستقلين (Franchisees) والذين يشترون حق امتلاك وتشغيل وحدة أو أكثر في نظام الطرف الأول أو حامل الامتياز. (6)

بدأت مصر تعرف نظام الفرنشايز مع دخول أول سلسلة محلات تعمل في مجال الوجبات الجاهزة عام ١٩٧٣ وهى سلسلة ويمنى والتي افتتحت أول فروعها بحي المهندسين ليكون نواه لشركة أمريكانا والتي تعتبر أول شركة في مصر تعمل بهذا النظام . وتلي ذلك دخول الكثير من سلاسل المحلات الأمريكية مثل كنتاكي تلتها محلات بيتزا ليصبح في مصر ١١ اسما للفرنشايز في مجال المطاعم العالمية . ثم بدأت شركة أمريكانا بعد ذلك في صناعة المواد الأولية اللازمة للتشغيل فبدأت في إنشاء مصنع لتصنيع الهامبورجر ثم مصنع لتصنيع الدواجن (كوكى) مع إنشاء مزرعة للدواجن وكذلك مصنع للأعلاف والمجازر ثم مصنع لتصنيع البطاطس (فارم فريتس) المستخدمة في محلاتها ومخابز لتصنيع الخبز بنوعياته ولم يقتصر الأمر على السوق المحلى بل أمتد للتصدير .

ونظرا لأهمية الفرنشايز في مصر قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء إدارة تنمية حقوق الامتياز التجاري ويقوم الصندوق من خلال هذه الإدارة بالترويج لإقامة وتمويل مشروعات صغيرة ناجحة بهذا النظام واستقطاب كبرى الشركات المانحة لحقوق الامتياز التجاري وتقديم المشورة للشركات الراغبة في العمل بهذا النظام والمشاركة في المعارض الدولية والمحلية لنظم حقوق الامتياز التجاري وعقد الندوات والتفاوض مع الشركات المانحة ودراسة العقود للتأكد من جودتها وجديتها وإعداد دراسات جدوى ونماذج مشروعات Project Profile صغيرة تعمل بهذا النظام ، بالإضافة إلى تقديم التمويل اللازم من خلال بعض البنوك.

بلغ حجم استثمارات قطاع الفرنشايز في مصر حوالي ٣٠ مليار جنيه خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حقق حجم مبيعات بلغ ٧ مليارات جنيه عام ٢٠٠٦ ، وتعتبر مصر الدولة الوحيدة في منظمة الشرق الأوسط التي تتمتع بالعضوية في المجلس العالمي للفرنشايز والتي حصلت عليها عام ٢٠٠٥ وذلك من خلال الجمعية المصرية للفرنشايز "افدا" كما تعد مصر الدولة الثانية في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا .

وفى النهاية نشير إلى أن نظام الفرنشايز أصبح أساسيا في جميع دول العالم وذلك في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والتي تهدف إلى فتح الأسواق وإسقاط الحواجز أمام السلع والبضائع ورؤوس الأموال حيث يوفر تقديم أحدث نظم التسويق والإدارة ونقل التكنولوجيا والخبرات وخلق فرص عمل وذلك في معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية .

٦ - تمويل مشروعات الفرنشايز في مصر

يتم تمويل مشروعات الفرنشايز في مصر من خلال : التمويل الذاتي من متلقي عقد الامتياز، تمويل جزئي من الشركة مانحة الامتياز، الجهاز المصرفي حيث يتم تمويل هذه المشروعات وفقا لقواعد منح الائتمان بالجهاز المصرفي ، الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث تم إنشاء وحدة متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة العاملة بنظام الفرنشايز والتفاوض مع الشركات المانحة في شروط عقد الامتياز .

وهناك شروط التي يجب توافرها للحصول على هذا الامتياز بالنسبة لمانح حق الامتياز، منها أن تكون شركة ناجحة تحقق أرباحاً ولها اسم تجارى معروف. وتطبق نظام الفرنشايز في جميع فروعها، يجب أن يكون لدى الشركة دليل الإجراءات، يفضل أن يكون للشركة المتقدمة وحدة تجريبية (Pilot Project) مملوكة لأحد الحاصلين على حق الامتياز على أن تحقق هذه الوحدة الأرباح المستهدفة لمدة ١٢ شهر متتالية على الأقل. بالنسبة للحاصل على حق الامتياز التجاري فهناك شروط العامة للإقراض بالصندوق تتمثل في أن يكون لدى الفرنشايزي المكان المناسب لإقامة المشروع، على أن تتم معانيته من قبل الفرنشايزور والموافقة عليه، يفضل من لهم خبرة في الإدارة ونفس مجال النشاط للنجاح في إدارة المشروع، تبلغ نسبة مساهمة الفرنشايزي حوالي ٢٥% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع.

وتعتبر المشروعات المقامة بنظام الفرنشايز مشروعات جاذبة من حيث التمويل نظرا لما يلي :

* إرتفاع نسبة نجاح هذه المشروعات نظرا لاعتمادها على علامة تجارية عالمية وإنشاء المشروع طبقا لمواصفات الشركة المانحة للامتياز من حيث نظم التسويق والإدارة ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل.

* العلامة التجارية العالمية للشركة مانحة الامتياز تعتبر مصدر ثقة للبنوك مصدر التمويل .

* النمو المتزايد لأنشطة الفرنشايز في مصر والذي يعد مصدرا جيدا لتنمية وتنويع محفظة الائتمان بالبنوك .

* إقبال البنوك الإسلامية على تمويل مشروعات الفرنشايز باعتبارها احد أساليب تمويل المشروعات وفقا للشريعة الإسلامية .

مما سبق يتضح أن مهام الصندوق الاجتماعي تتلخص في تعبئة الموارد المالية والفنية، العالمية، والمحلية واستخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالي الإنتاج والخدمات، لتوفير فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجا، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها، وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برنامج الصندوق ومشاريعه عن طريق دعم

قدراتها المؤسسية ورفع أداؤها الفني والإداري.

أيضاً يعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية على تغيير ثقافة مجتمع المشروعات الصغيرة والتشجيع على الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي مع العمل على تحفيز قطاع المشروعات الصغيرة لاستخراج الرقم القومي لهذه المشروعات والاستفادة من الحوافز التي كفلها لها القانون من خلال السياسات التمويلية ومجمعات الخدمات.

خامساً : الآليات والنظم التي يستخدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية لمواجهة التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

١- العمل مع الجهاز المصرفي على تلافى تحفظ البنوك من التوسع في الإقراض الصغير وتشجيع البنوك للعمل مع الصندوق الاجتماعي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تحفيزها على التوسع في إنشاء وتفعيل نوافذ الإقراض المتخصصة في فروعها المختلفة ، حيث تم توفير حوالي (٤٠٠) نافذة إقراض متخصصة بفروع (٢٠) بنكاً بمختلف محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى تشجيع البنوك على زيادة محفظة التمويل للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة.

٢- المساهمة في نسبة ضمانات مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع وضع آليات للتأمين على هذه المشروعات.

٣- توفير آليات الإقراض المباشر من خلال مكاتب المنتشرة بمحافظات الجمهورية فضلاً عن مكاتب البريد المنتشرة بالجمهورية .

٤- التعاون مع بنوك القطاع العام والخاص فضلاً عن الجمعيات الأهلية والمتخصصة لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٥- تفعيل الآلية الخاصة بمعالجة الحالات الخاصة ومساندة المتعثرين بما يتلاءم مع خصائص المشروعات الصغيرة، والمتوسطة حيث يتم التيسير على المتعثرين لأسباب إدارية بالتنسيق مع البنوك لمنحهم فترات سداد أطول وفترات سماح إضافية مع إمكانية الإعفاء من بعض الالتزامات المالية للحالات التي تنطبق عليها معايير الحالات الإنسانية والخاصة والتوصل إلى إطار اتفاق مع بعض الجهات الوسيطة للمشروعات التي تعثرت لإقالتهم من حالة التعثر مثل مشروعات الميكروباص ومشروعات الثروة السمكية وغيرها، حيث تم حل مشاكل التعثر لأكثر من (٩٥٥٥) حالة.

٦- التعاون مع شركاء التنمية " وزارات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص" مثال البرنامج القومي للتنمية الثروة الحيوانية وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والمراكز البحثية التابعة لها، كما تم توقيع اتفاقية مع الصندوق الكويتي تتيح التمويل لإعادة هيكلة الصناعة في مصر بمبلغ (٥٢٠) مليون جنية .

٧- تقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة من خلال الخدمات غير المالية التي يقدمها من خلال فروعه ومكاتبه الإقليمية ومن خلال مركز الدعم التكنولوجي والمراكز الفنية المتخصصة الأخرى التابعة للصندوق والعمل على بذل المزيد من الجهد في تقديم المزيد من الخدمات غير المالية " فنية / تدريبية / تسويقية / معارض / إدارية وتنظيمية/ قانونية وتشريعية.

٨- تفعيل قانون المنشآت الصغيرة ، وتفعيل الدور الوارد فيه للصندوق الاجتماعي للتنمية.

٩- تغيير ثقافة مجتمع المنشآت الصغيرة والتشجيع على الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي مع العمل على تحفيز قطاع المنشآت الصغيرة لاستخراج الرقم القومي للمنشآت والاستفادة من الحوافز التي كفلها لها القانون من خلال السياسات التمويلية ومجمعات الخدمات.

١٠- تبني برنامج للتشغيل تحت أسم " القرض الصغير " يهدف إلى تشجيع الشباب على إقامة مشروعات صغيرة ، وتطوير المشروعات القائمة منها، وذلك من خلال توفير (٦) ألف قرض سنوياً، وسيهدف المشروع إلى تشجيع المشروعات الصغيرة وتأهيل الشباب للحصول على القروض الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير نحو (١٠٠) ألف فرصة عمل جديدة سنوياً بشكل مباشر أو غير مباشر. ولقد أستطاع الصندوق أن يتخطى المخطط له من خلال تحقيق نسبة ١٧٦% من المخطط التمويلي خلال كامل عمر البرنامج الرئاسي من سبتمبر ٢٠٠٥ إلى سبتمبر ٢٠١١ والذي يقدر بمبلغ (٥,٣) مليار جنية مولى (٨٩٥) ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر تمثل نسبة ٢٤٩% من المستهدف طول فترة البرنامج الرئاسي نتج عنها حوالي (١,٤) مليون فرصة عمل تمثل نسبة ٢٢٧% من المستهدف طوال فترة البرنامج الرئاسي .

١١- تفعيل الإستراتيجية القومية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي قام الصندوق بصياغتها بالتنسيق مع شركاء التنمية.

١٢- إحداث التنمية الشاملة وما تتضمنه من الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ولذلك تم ضم (٣,٣) مليار جنية في مشروعات التنمية المجتمعية والبشرية والتي وفرت أكثر من (٥٠٦) ألف فرصة عمل، ويتم إعطاء الأولوية للمشروعات المجتمعية والبشرية التي بها قدر من المشاركة الشعبية من الفئات المستهدفة . ولتحقيق ذلك تم الدعم المؤسسي للوكالة المنفذة القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشروعاته ومنحها المعونة الفنية والدعم الإداري والتنظيمي اللازمين لحسن سير وتنفيذ المشروعات، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية من خلال دعم برنامج ومشروعات الأشغال العامة وأنشطة التنمية المجتمعية من خلال إستراتيجيات وخطط وبرامج وضعها الصندوق منذ بداية عمله بحيث تكون قابلة للتعديل والتطوير من أن لأخر لمسيرة المراحل المتغيرة

والمتطلبات المختلفة للتنمية .

سادسا: دور الصندوق الإجتماعى للتنمية في المرحلة الراهنة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١
لعب الصندوق الإجتماعى للتنمية دوراً فعالاً بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ تمثل في:

١- تأجيل الأقساط والفوائد المستحقة على كافة عملائه لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ٣٠/٤/٢٠١١ ويشمل هذا التأجيل كافة المشروعات الممولة على مستوى الجمهورية بكافة أنشطتها " صناعية، زراعية، تجارية، خدمية، سياحية " وذلك في ظل إطار توجهات الدولة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن الأحداث الراهنة وللمحد من الخسائر التي نتجت عن توقف تلك المشروعات الصغيرة في الأيام الماضية وضعف إنتاجها ومبيعاتها، بالإضافة إلى دراسة الموقف الإئتماني للمشروعات المتضررة بشكل كامل ومعالجة مواقفها ومساعدتها على التواجد مرة أخرى في السوق.

٢- حصر أعداد العمالة العائدة من ليبيا بهدف توفير فرص عمل للمتضررين من الأحداث الأخيرة والذين تم تسريحهم من أعمالهم هناك، ولذلك سيتم تخصيص (١٠٠) مليون جنيه من الصندوق لتشغيل أكبر عدد من العمال الذين عادوا من ليبيا، وذلك لمساعدة الراغبين منهم على إقامة مشروعات صغيرة بتمويل من الصندوق أو تدريبهم وتأهيلهم للعمل في مهن وحرف يحتاجها السوق في محافظاتهم، هذا بالإضافة إلى تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة التي يمكن أن تستوعب العديد من العمالة العائدة بكافة أنواعها وإمكانياتها وقدرتها الإنتاجية، ولذلك تم حصر المحافظات الأكثر تضرراً بالعمالة العائدة من ليبيا وأتضح أنها تشمل محافظات قنا وسوهاج والفيوم والبحيرة وتم الاتصال بالأجهزة المحلية في هذه المحافظات للتعرف على أماكن تركز العمالة العائدة ونوعيتها لكي يتم مساعدة هذه العمالة سواء بإقامة مشروعات منفصلة صغيرة أو بتوفير فرص عمل في مشروعات مقامة أو ستقام في النطاق الجغرافي الذي يعيشون فيه أو بتدريبهم وتأهيلهم لمهن تحتاجها هذه المشروعات.

٣- دراسة الموقف الإئتماني والفني لكافة المشروعات الصغيرة المتضررة من جراء الأحداث الراهنة، لمساعدتها على التواجد مرة أخرى في السوق وذلك من خلال وضع مجموعة من السياسات الخاصة بتنظيم وتيسير إجراءات الإقراض فضلاً عن الخدمات غير المالية والتي تشمل التدريب المتخصص والمساعدة الفنية والإدارية والتسويقية.

٤- توقيع بروتوكول تعاون مع المعهد المصرفي المصري لرفع الوعي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنتجات التمويلية المختلفة وأسس إدارة الأعمال

الناجحة وتعظيم كفاءة العاملين بالصندوق الإجتماعى من خلال توفير حزمة من البرامج التدريبية لزيادة المعارف وصقل مهارات موظفي الصندوق تجاه أسس ومبادئ تسيير التمويل لتلك المشروعات بالإضافة إلى ما يتم تقديمه من برامج لتنمية قدرات مسئولي التمويل بالبنوك والجهات الوسيطة بالقطاع المصرفي على تطوير وتقديم أدوات تمويلية جديدة ومبتكرة لتمويل تلك المشروعات، وبالأخص في مجال المشروعات الزراعية والامتياز التجاري " الفرنشايز". إلى جانب التعريف بالآليات التمويلية الجديدة التي يتعامل بها الصندوق مثل المشاركة والمراوحة والتمويل التأجيرى .

٥- توقيع بروتوكول تعاون بين الصندوق الإجتماعى وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك لتوفير (٧٥٠٠) وظيفة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويهدف هذا البروتوكول إلى تعاون الطرفين في دعم وتنمية الشركات المصرية العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للسوق المحلى من منتجات وخدمات هذه الشركات، وزيادة ميكنة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة هذه الشركات على الاندماج في كيانات أكبر حيث خصص الصندوق الإجتماعى موارد مالية لإقراض الشركات المصرية العاملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسجلة بالهيئة بفائدة مقطوعة قدرها ٥,٥% "خمسـة ونصف بالمائة".

٦- توقيع بروتوكول تعاون بين الصندوق الإجتماعى للتنمية ووزارة الصناعة والتجارة والخارجية ومحافظة سوهاج ووزارة التنمية المحلية، ولأول مرة سيتم توفير قرض لتمويل إجراءات تأسيس وتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة في مكان واحد بسوهاج وذلك في إطار رؤية متكاملة لتطوير صناعة الأخشاب والأثاث حيث سيتم إنشاء مجمعين صناعيين متخصصين في صناعة الأخشاب والأثاث لكل من المنطقة الصناعية بغرب طهطا والمنطقة الصناعية بعزب جرجا بمحافظة سوهاج ، وفي سبيل تحقيق ذلك سيتم نقل ورش ومصانع الأخشاب والأثاث العشوائية من داخل المدينة إلى المجمعين الصناعيين بهدف التطوير والتوسع في الورش والمصانع الجديدة بالمنطقتين، وتشجيع وتحفيز مساهمة الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها، أو بتوفيرها لمكونات مغذية للصناعات الكبيرة المصدرة لمنتجاتها والتعاون لتذليل العقبات التي تواجه تلك المشروعات والتعاون في التدريب من خلال إقامة مركز تدريب على تكنولوجيا الأخشاب وصناعة الأثاث.

٧- تعاون الصندوق الاجتماعي للتنمية مع جمعية بنك الأفكار الجديدة لتحويل أفكار الشباب إلى مشروعات صغيرة ، وذلك لتأهيل دعم الشباب سواء المادي أو الفني التي تمكنه من إقامة مشروعات جديدة لتحفيز روح الابتكار والتطوير لديه وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في مصر بطرق أكثر تكاملاً وبطرق علمية مدروسة ولتحقيق ما تقدم فإن الصندوق سيعمل على تدريب وتأهيل الشباب المبتكر وأصحاب الاختراعات خاصة في مجالات فكر العمل الحر وريادة الأعمال وذلك بإتاحة الفرصة لهؤلاء الشباب لإدارة مشروعاتهم مع توفير التمويل الميسر لهم لبدء أو تطوير مشروعاتهم والمساهمة في تحويل المشروعات غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي حتى تستفيد من قانون تنمية المشروعات الصغيرة الذي يعطى العديد من المميزات والتيسيرات لهذا القطاع التنموي الضخم.

٨- توقيع بروتوكول تعاون بين الصندوق الإجتماعى للتنمية والهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بوزارة الزراعة ، وذلك بهدف رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعى لسكان الريف والمزارعين " مشروع تطوير الري الحقلى الممول من الإيفاد " وهذا البروتوكول سوف يخدم الفئات الأشد فقراً من سكان الريف في مناطق مختارة ذات أولوية من خمس محافظات مصرية هي " أسيوط- قنا- سوهاج- كفر الشيخ- البحيرة " وهى المحافظات التى تمثل نطاق عمل المشروع حتى الآن، ومن المنتظر أن يحقق تطوير الري وتحسين التربة مردود إقتصادي متميز للفلاحين وصغار الملاك والمستأجرين. ولتحقيق ما تقدم فسيتيح الصندوق الإجتماعى للتنمية التمويل اللازم للجمعيات الأهلية الزراعية بغرض تمويل مشروعات صغيرة لخدمة الري الحقلى وتطويره وذلك بالتعاون مع الصندوق الدولى للتنمية الزراعية .

٩- تعاون الصندوق الإجتماعى للتنمية مع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي بهدف توفير تمويل ميسر للمشروعات الصغيرة بكافة محافظات الجمهورية لتوفير (١١) ألف فرصة عمل من خلال تمويل (٢٢٠٠) مشروع صغير، حيث يوفر الصندوق دراسات جدوى نموذجية لمئات المشروعات الصغيرة مجاناً للراغبين من إقامة تلك المشروعات هذا وسيقوم الصندوق بتمويل هذه المشاريع بمبلغ (١٠٠) مليون جنيه وتمثل مجالات استخدام القروض في تمويل آلات جديدة ورأس مال عامل للمشروعات القائمة والجديدة وتمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات وتمويل مشروعات تنمية الثروة الحيوانية وتمويل المراكز الطبية والعيادات والصيدليات للأطباء والصيادلة وتمويل شراء الآلات والمعدات المستعملة المحلية أو المستوردة وذلك تبعا لدراسة الجدوى لكل مشروع .

١٠- مذكرة تفاهم بين الصندوق الإجتماعى للتنمية وبنك التعمير الألماني وذلك لحل أزمة العمالة العائدة من الدول العربية من خلال الحصول على تمويل مميز من الدول المانحة لتمويل مشروعات أشغال عامة كثيفة العمالة بمختلف أنحاء الجمهورية. وسيتم ذلك بتمويل من بنك التعمير الألماني لتمويل الصندوق بمبلغ (٤٢) مليون جنيه مصري وهو المبلغ المتبقى من حساب اتفاقية مبادلة الديون الألمانية وذلك بهدف تمويل مشروعات أشغال

عامة في المحافظات المحرومة من تلك المخرجات والمرافق بالإضافة إلى مبلغ قدرة (٢,٥) مليون يورو " حوالي (٢٠) مليون جنيه مصر" يقدمها البنك للصندوق لاستغلالها في مشروعات " تطهير الترع من الحشائش" بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري.

١١ - الاتفاقية تعاون بين وزارة الدولة لشئون الآثار والصندوق الإجتماعي للتنمية لتدريب وتشغيل (٩٠٠) خريج في المتاحف والمواقع الأثرية ، حيث سيقوم الصندوق بتدريب الشباب تبعاً لمتطلبات وزارة الآثار على جميع التخصصات الخاصة بتشغيل وإدارة المتاحف والحفاظ على الهياكل الأثرية.

١٢ - وقع الصندوق الإجتماعي بروتوكول تعاون مع المؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف التعاون لتهيئة البيئة المناسبة وتقديم مختلف الخدمات التمويلية والتدريبية لذوي الإعاقة ومساعدتهم في إقامة مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر، حيث ستوفر لهم ولغيرهم فرص عمل مستقرة ومردود إقتصادي يساهم في رفع مستواهم المعيشي وتقديم دورات تدريبية لهم متخصصة بتمويل من الصندوق وبالتعاون مع مؤسسته.

١٣ - يعمل الصندوق الإجتماعي للتنمية على نشر ثقافة العمل الحر بين المصريين والعرب، ففي إطار أنشطة الإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة الذي أقيم بمبادرة من الصندوق الإجتماعي للتنمية بهدف تبادل الخبرات والتجارب العربية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ونشر ريادة الأعمال بين المواطنين والشباب العرب وتشجيعهم على الدخول في مجال العمل الحر وإقامته مشروعات صغيرة تساهم في دفعة عجلة الاقتصاد الوطني في الدول العربية وتوفير فرص عمل مستقرة وناجحة.

١٤ - مشاركة الصندوق الإجتماعي للتنمية مع مؤسسة بني وهي مؤسسة شعبية أنشئت على يد شباب شاركوا في الثورة وبالتعاون مع الهيئة المصرية العامة لتنشيط ومكتبة الإسكندرية.

١٥ - مبادرات جديدة يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية بنظام المراجعة لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة، يتم بموجبها تقديم تمويل للصندوق الاجتماعي بقيمة (١٠) مليون دولار أمريكي" بما يوازي نحو (٦٠) مليون جنيه مصري" وذلك لسعي الصندوق لتوفير السيولة لقطاع المشروعات الصغيرة وتوفيرها للمواطنين المصريين.

١٦ - وقع الصندوق الاجتماعي للتنمية عقود مشروعات متناهية الصغر بمحافظة الوادي الجديد بأكثر من مليون جنيه تتيح نحو (٣٠٠) فرصة عمل جديدة ، وذلك تمشياً مع سياسة الدولة الحالية نحو تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة وتحقيق الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال التوسع في إقامة المشروعات متناهية الصغر والتي تتيح المزيد من فرص

العمل مما يؤدي بدوره إلى تخفيف حدة البطالة خاصة بمحافظات الصعيد المختلفة .

١٧- مشروع " تعزيز قدرة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على الحصول على التمويل " ، وهو أول عملية يمولها البنك الدولي لتدعيم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في أعقاب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، ويعد هذا المشروع على رأس أولويات الحكومة المصرية في المرحلة القادمة . ويستهدف المشروع زيادة الاستدامة الائتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة ، وتوسيع نطاق تغطية مظلة التمويل من خلال آليات تقديم منتجات مالية مبتكرة ، كما يتيح أيضاً تسهيلات ائتمانية يتم توجيهها من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ، حيث يقوم الصندوق بإعادة إقراض هذه الأموال إلى البنوك المؤهلة والجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال التمويل الأصغر والتي ستقوم بدورها بإعادة الإقراض لهذه المشروعات . كما سيعمل الصندوق الاجتماعي أيضاً والذي يعد بمثابة الهيئة المنفذة لهذا المشروع على توفير عدد من الخدمات غير المالية، للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

وتأكيداً على دور الصندوق فمُنذ أبريل عام ٢٠١١ وقع الصندوق الاجتماعي للتنمية عقوداً مع (٤) بنوك كبرى وواحدة من أكبر الجمعيات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر في مصر، ووفق جدول الصرف المعتمد لهذا المشروع والذي تبلغ مدته (٥) سنوات ، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بسحب ٣٠% قيمة مبلغ التمويل من خلال هذا التسهيل الائتماني وذلك لتوفير المنح اللازمة لمشروعات متناهية الصغر والصغيرة حيث بلغت حوالي (١٣٠٠) مشروع متناهي الصغر و(٣) آلاف قرض صغير بلغت قيمتها (١٦٨) مليون جنية مصري، وفي المتوسط بلغ عدد المستفيدين من النساء حوالي ٢٥% هذا وتتراوح القروض الصغيرة من (٢٥) ألف جنية إلى مليون جنية . وذلك لتهيئة فرص عمل وأنشطة مدرة للدخل ولا سيما مع زيادة حدة البطالة في مصر الآن .

سابعاً: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في المرحلة المستقبلية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١

التحول في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية من مقرض للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى شريك لها ، وهذا سيؤدي بالصندوق للعب أدوار أكثر عمقاً وفعالية مع هذه المشروعات .

ملخص المبحث السابع

يلعب الصندوق الاجتماعي للتنمية دوراً فاعلاً في مجال تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولقد تعمق هذا الدور خلال فترة ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، حيث نادى البعض بضرورة أن يدخل الصندوق في شراكة مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لكي يستطيع أن يقدم لها أكبر العون في هذا المجال ولتحقيق دور فاعل للصندوق فلقد قام بتأجيل الأقساط والفوائد المستحقة على كافة عملائه لمدة ثلاثة أشهر، حرصاً لمداد العمالة العائدة من ليبيا بهدف توفير فرص العمل للمتضررين من الأحداث الأخيرة والذين تم تسريحهم من أعمالهم هناك وتم تخصيص ١٠٠ مليون جنية من الصندوق لتشغيل هذه العمالة، توقيع بروتوكول تعاون مع المعهد المصرفي المصري لرفع الوعي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنتجات التمويلية المختلفة وأسس إدارة الأعمال، كما وقع الصندوق عقود للمشروعات متناهية الصغر بمحافظة الوادي الجديد. إلى جانب ما تقدم وقع الصندوق عقوداً مع أربعة بنوك كبرى وواحدة مع أكبر الجمعيات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر وتتراوح هذه القروض الصغيرة من (٢٥) ألف جنية إلى مليون جنية وذلك لتهيئة فرص عمل وأنشطة مدرة للدخل وذلك للتحقيق من حدة البطالة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ .

ومن خلال الدراسة الميدانية وضح أن الصندوق الاجتماعي كان الأسرع في الاستجابة لمقتضيات ما حدث أثناء الثورة وما بعدها ، وتعتقد مجموعة الدراسة أن الصندوق لازال الجهة التي يمكن الاعتماد عليها في تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولكن مع مزيد من التخفيف من المعوقات البيروقراطية والاعتماد أكثر على الأفكار المبتكرة في التمويل والتدريب .

هوامش المبحث السابع

- ١- الصندوق الإجتماعي للتنمية، تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم ومساندة وتنمية المشروعات الصغيرة ، المكتب الفني، القاهرة ، يناير ، عام ٢٠٠٧ ، ص ١.
- ٢- د. مهدي محمد القصاص ، المصاحبات الاجتماعية للبطالة، دراسة حالة، عام ٢٠٠٩.
- ٣- <http://tradeonline.45.Bligspot./2011>
- ٤- <http://translate.google.com.eg>
- ٥- <http://mubasher.info/portal/case/getdetailstory.htm>
- ٦- <http://en.wikipedia.org/wiki/franchising>

مراجع المبحث السابع

أولاً: المراجع العربية

- ١- د. محمد محسن النجار، سياسات الائتمان ودعم المشروعات الصغيرة، دراسة غير منشورة، عام ٢٠١١.
- ٢- قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ .
- ٣- د. صلاح الدين عبد الله، الثورة تضع المشروعات الصغيرة على أولويات البنك الدولي، الوفد، ٢٠١١.
- ٤- إستراتيجية الصندوق الاجتماعي للتنمية، عام ٢٠١١ .
- ٥- الصندوق الاجتماعي للتنمية، فرص الاستثمار في أسبوط ، عام ٢٠٠٣ .
- ٦- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، مؤتمر البنوك : المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، عام ٢٠٠٩.
- ٧- د. حسين عبد المطلب، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، بوابة الأهرام، عام ٢٠١١.
- ٨- صابر عبد الباقي، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، ورقة عمل غير منشورة، عام ٢٠٠٨.

- ٩- ماهر حسن المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن ،
- ١٠- د. حسين عبد المطلب، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، أكتوبر، عام ٢٠٠٦.

ثانياً: مواقع الإنترنت

- <http://arabianfranchise.blogspot.com/>
- <http://www.masress.com/alwafd/52429>
- <http://ayadina.kenanaonline.com/topics/57321/posts/6330>
- http://tradeonline45.blogspot.com/2011/07/blog-post_4623.html
- <http://www.mubasher.info/portal/case/getDetailsStory.html>

المبحث الثامن

دور صندوق التنمية المحلية

في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية
للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة
في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث الثامن

دور صندوق التنمية المحلية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة:

من خلال إتفاقية منحة مشروع تنمية لامركزية الحكم المحلى الموقعة في ١٩٧٨/٥/٢٩ ، بين الحكومة المصرية ويمثلها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، والحكومة الأمريكية وتمثلها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، فقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية بموجب القرار الجمهوري رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ . (١)

وتضمنت نصوص هذه الاتفاقية إنشاء صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، وذلك لزيادة المقدرة الائتمانية للمجالس القروية لتدعيم التنمية الاقتصادية عن طريق منحها قروضا ميسره لتنفيذ مشروعات إنتاجية إرشادية نموذجية ذات عائد من شأنها دعم حساب الخدمات والتنمية المحلية الذي ينعكس علي تنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا ويساعد علي تحسين مستوى المعيشة لمواطني هذه القرى .

ومع صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠ ببيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للوحدات المحلية ومن بينها المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية تم تطوير إستراتيجية عمل الصندوق والتحول إلي الإقراض المباشر للأفراد والجمعيات ليصبح أداة فاعلة في الحد من البطالة وتحسين دخول الأسر الريفية بمنح قروض ميسرة للشباب والمرأة وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجا لإقامة مشروعات صغيرة من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل القرية . (٢)

أولاً: التعريف بصندوق التنمية المحلية

صندوق التنمية المحلية صندوق تنموي يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم التنمية الاقتصادية في المحليات والقرية على وجه الخصوص بمنح قروض ميسرة للفئات الأكثر احتياجا وخاصة المرأة المعيلة وذوى الاحتياجات الخاصة والترويج لإقامة مشروعات صغيرة تعتمد موارد البيئة لمحلية للمساهمة في زيادة دخل الأسر الريفية وتوفير فرص عمل منتجة لأبنائها للحد من مشكلة البطالة . ويتم تمويل هذه المشروعات بقروض ميسرة مع منح فترة سماح تتناسب وطبيعة المشروع ونتيجة دراسة الجدوى التي يتم إعدادها بعرفة أخصائي الصندوق دون مقابل.(٣)

ثانيا: طبيعة عمل صندوق التنمية المحلية

تختلف طبيعة عمل الصندوق عن الأجهزة الائتمانية الأخرى ، ومحور الاختلاف يركز على الدور التنموي الذي يلعبه الصندوق ، حيث لا يؤدي الدور المنوط بالجهاز المصرفي في خلق الائتمان ، نظرا لأن الصندوق لا يعتبر بنكاً تجارياً ، ولهذا لا تقاس نجاحات الصندوق بمقدار الربحية الناتجة في فترة زمنية من خلال تعاملاته في مجال الإقراض كما هو متعارف عليه بالنسبة للبنوك التجارية ، ولكن تقاس نجاحات الصندوق بما يتم تحقيقه من أهداف تسعى إليها عمليات وبرامج التنمية الريفية ، وبقدر تحقيقها لعناصر الشمول والتكامل ، ومدى تحقق الآثار التنموية على الأفراد الريفيين وعلى مجتمعهم المحلي .

وتتمثل طبيعة عمل صندوق التنمية المحلية كآلية ائتمانية ذات طابع خاص لتمويل المشروعات الاقتصادية كالتالي :

* صندوق التنمية المحلية ليس بنكاً تجارياً ، وإنما هو صندوق دائر ، له نطاق معين لنشاطه وهو قطاع المحليات ، والقرية على وجه التحديد .

* الصندوق له هدف تنموي واضح وليس القيام بعمليات تمويل ذات طابع تجاري تستهدف الربح .

* عملاء الصندوق يتمثلون في تلك القاعدة العريضة من الوحدات المحلية القروية والتي تضم كل منها بدورها نطاقا آخر من المستفيدين أفراداً أو مجموعات .

* قيام الصندوق بإعداد ومراجعة الدراسات الأولية للجدوى الاقتصادية للمشروعات وذلك لصالح المتقدمين للحصول على قروض من الصندوق.

* شروط الإقراض بالصندوق تأخذ في الاعتبار الطبيعة التنموية لنشاطه، وبالتالي فإنها أيسر من شروط الإقراض العادية بالجهاز المصرفي نتيجة لاعتماد الصندوق على شبكة الوحدات المحلية للقيام عمليا بالأعمال الإدارية، وأعمال التحصيل وبالتالي خفض التكلفة الإدارية ، فضلا عن مراعاة ظروف كل مشروع وكل مقترض .

* وأخيرا فإن نظام عمل الصندوق لا يسمح بتلقي إيداعات ضمن حساباته حيث لا يؤدي الصندوق الدور المنوط بالجهاز المصرفي في خلق الائتمان .

١- أهداف الصندوق

يستهدف الصندوق تحقيق التنمية الاقتصادية بالقرى من خلال :

أ- التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل .

ب- توزيع مصادر الدخل المحلي مع التركيز على تصنيع الريف والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية و الخدمة المستخدمة .

ج- زيادة فرص العمل المنتج المستقر .

ح- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين واعادة توزيع الدخل فيما بينهم .
ومن ثم فان ذلك يحقق هدفا أساسيا هو رفع مستوى المعيشة بالريف المصري . وحتى
يحقق صندوق التنمية المحلية هذه الأهداف فانه يعمل على الآتى :
* تحفيز الأفراد والمنظمات غير الحكومية على تجميع وتنمية مدخراتهم وذلك باستثمارها
كجزء من تمويل المشروع بجانب ما يمنحه لهم الصندوق من قروض في إقامة مشروعاتهم
الإنتاجية .

* تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الريفي وذلك في تحمل المقترضين
جزء من تكلفة تلك المشروعات .
* المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة بالريف وخاص
فيما بين الشباب والنساء ، وذلك من خلال ما تتيحه تلك المشروعات من فرص للعمل ،
فضلا عن ما تكتسبه تلك العمالة من مهارات فنية وإدارية من خلال الدورات التدريبية التي
يعقدها الصندوق للمستفيدين من المشروعات التي يمولها للمساعدة في إنجاحها .

ثالثاً : الموارد المالية المتاحة للصندوق

يعتمد صندوق التنمية المحلية في تمويل المشروعات على الموارد التي أتاحت له ، سواء
من المصادر الدولية أو المصادر المحلية كالتالي : (٤)
* ١٥,٨٠٠ مليون جنيه منحة من المعونة الأمريكية في إطار اتفاقية تنمية اللامركزية التي
وقعت بين جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية والصادر
بشأنها القرار الجمهوري رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ ، وقد تم تمويل هذه المنحة على فترات
متتالية ، في الفترة من أكتوبر ١٩٧٩ وحتى ديسمبر ١٩٨٧ .

* ٧,٣٢٤ مليون جنيه دعم من منحة فائض الغذاء الأمريكي ، تم حصول الصندوق عليها من
خلال وزارة التعاون الدولي والذي تم إتاحة تمويلها على دفعات متتالية في الفترة من عام
١٩٩٢/٩١ وحتى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

* ٥,٥ مليون جنيه دعم تم توفيره من خلال وزارة الإدارة المحلية خلال العام المالي
١٩٩٣/٩٢ ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

* ٠,١٧٦ مليون تمويل من منظمة الاسكوا عام ١٩٩٥ فائض تراكمي منذ إنشاء الصندوق
وحتى ٢٠٠١ / ٦/٣٠ ، وهذا التمويل مخصص لإقراض أهالي قرية الهجين بالجيزة.
* ٤٤,٤١٣ مليون جنيه فائض تراكمي من إيرادات التشغيل والتي يحصل عليها الصندوق
نتيجة لعمليات إقراض المشروعات .

مما سبق يتضح أن إجمالي رأس مال الصندوق قد بلغ ٧٣,٢١٣ مليون جنيه وذلك حتى
٣٠ يونيه عام ٢٠٠٩ .

ولقد قام الصندوق بتدبير المزيد من الموارد التمويلية لإعادة إقراضها للفئات الأكثر احتياجا وفي هذا الصدد تم تدبير حوالي ٥٢ مليون جنيه إضافية من المصادر التالية:

١- قرض قيمته نحو ٢٢ مليون جنيه مصري مخصص بالكامل لإقراض المشروعات متناهية الصغر في محافظة سوهاج من المصدرين التاليين :

* إتفاقية قرض هيئة التنمية الدولية رقم ٣١٢٧ مصر بمبلغ ١,٣ مليون وحدة سحب خاصة بما يوازي ١١ مليون جنيه مصري تقريبا.

* إتفاقية قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية رقم ٤٨٤ مصر بمبلغ ١,٢٨ مليون وحدة سحب خاصة بما يوازي ١١ مليون جنيه مصري تقريبا.

٢- قرض من وزارة المالية بإجمالي ثلاثين مليون جنيه على عشرة دفعات نصف سنوية بواقع ستة ملايين جنيه كل سنة لإعادة إقراضها للفئات التالية :

* أصحاب الورش الحرفية لتطوير منشآتهم حتى تصبح قادرة علي إتاحة مزيد من فرص العمل للشباب.

* الراغبين من الشباب في إقامة مشروعات حرفية .

* الراغبين من الشباب في ممارسة أنشطة حرفية صغيرة.

وطبقا لاتفاقية هذا القرض يجوز منح المستفيد الواحد مبلغ لا يجاوز خمسين ألف جنيه طبقا لدراسة الجدوى في حالة تطوير الورش الحرفية القائمة أو إقامة مشروعات حرفية جديدة ، وبما لا يجاوز ثلاثة آلاف جنيه في حالة الأنشطة الحرفية الصغيرة .

وتجدر الإشارة أن أنشطة وعمليات الصندوق تتجاوز في أهميتها مدلول التمويل فقط حيث يتم منح هذه القروض الميسرة لفئات لا يتيسر لها إمكانية الاقتراض من البنوك التجارية بالإضافة إلى تولي الصندوق إعداد دراسات الجدوى المالية والفنية والاقتصادية للمشروعات لضمان كفاءة استخدام وسداد أمواله ، كما يتم إعداد الدورات التدريبية لتنمية المهارات والتوعية بأنشطة ومشروعات الصندوق .

رابعاً: السياسة الائتمانية لصندوق التنمية المحلية

وفيما يلي عرضا للسياسة الائتمانية للصندوق في ظل الاستراتيجية التي تم إقرارها في أكتوبر من عام ١٩٩٤ ، وذلك من حيث المشروعات التي يمولها الصندوق ، المقترضون ، حجم القروض ، المدى الزمني للقرض ، تكلفة الإقراض ، فترة السماح ، مواعيد سداد القسط الضمانات ، معايير قبول المشروعات ، إجراءات الحصول على القرض ، سداد القرض .

١ - مجالات الإقراض

يقرض صندوق التنمية المحلية مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية وذلك في المجالات التالية :

* مجال المشروعات الإنتاجية مثل : الإنتاج الزراعي والحيواني { ماشية وأغنام وماعز } ، الإنتاج الداجني، تربية دودة القز، التصنيع الزراعي ، الصناعات البيئية ، الصناعات الحرفية ، والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وخاصة تلك التي تعتمد علي التكنولوجيا البسيطة والمغذية لصناعات أخرى .

* مجال المشروعات التسويقية مثل أنشطة التجميع ، الفرز، التجهيز ، التعبئة ، التخزين ، النقل والتوزيع ، كما يتولي الصندوق تمويل إنشاء منافذ توزيع وتسويق منتجات بالقرى والمراكز والمدن .

* مجال المشروعات الخدمية ذات العائد المالي مثل جمع المخلفات وتدويرها، الأسواق العامة ، الميكنة الزراعية ، الإصلاح والصيانة ، نقل الأفراد والبضائع، محطات خدمة السيارات ، خدمات الري ، عيادات طبية وبيطرية .

* مشروعات صغار المستثمرين ممن لديهم مشروعات قائمة أو الراغبين في إنشاء مشروعات جديدة وذلك في أوجه النشاط الاقتصادي والخدمي التالية :

- الورش الحرفية المتنوعة كورش النجارة والأثاث ، إصلاح الأجهزة الكهربائية ، لحام المعادن ، إصلاح الأحذية ، المنتجات الجلدية ، تصنيع الآلات الزراعية ،
- المحال التجارية المختلفة كمحال البقالة والسلع الغذائية ، الحدايد والبويات ، الخردوات ، مواد البناء ، الأدوات الصحية ، الملابس .

- تطوير المخابز البلدية والإفرنجية .

- المطاعم والكافيتريات ومحال العصائر.

- المصانع المختلفة كالطوب الطفلي ، تعبئة وتغليف المواد الغذائية ، المناديل الورقية، البلاط ، البويات.

- بعض الأنشطة المتنوعة كاستوديوهات التصوير ، محال زجاج السيارات والإطارات ، المطاحن والفاركات ، معامل التحليل ، إصلاح وتجديد سيارات الركوب ونقل البضائع .

- المناحل ، معامل الألبان ، ماكينات الري ، الجراران الزراعية .

- الحاسبات الآلية { أجهزة الكمبيوتر الشخصية ومستلزماتها } .

٢ - المقترضون (المستفيدون)

يمنح صندوق التنمية المحلية القروض للوحدات المحلية لإعادة إقراضها للفئات التالية :

* الأفراد الطبيعيون وخاصة الشباب والمرأة من سن ٢١ حتى ٥٥ عاما .

* المرأة المعيلة من سن ٢١ حتى ٦٠ عاما .

* شركات الأفراد البسيطة للذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله .

* الجمعيات التعاونية الإنتاجية المسجلة والمشهرة قانونا .

* الجمعيات الأهلية المشهرة قانونا والتي تمتلك أصولا ثابتة تغطي قيمة القرض المطلوب . ويخصص صندوق التنمية المحلية سنويا نسبة لا تقل عن ٣٠ % من حجم القروض الممنوحة لمشروعات المرأة مع إعطاء أولوية خاصة لتمويل المشروعات المقدمة من المرأة المعيلة تمشيا مع سياسة الدولة المتعلقة بدعم الفئات الأكثر احتياجا في المجتمعات الريفية .

٣- حجم القرض

الحد الأقصى لقيمة القرض الممنوح من صندوق التنمية المحلية لتفيد مشروع ما عشرون ألف جنيه للفرد الواحد ، ولا تتضمن قيمة القرض شراء أراضى أو إقامة مبان ويقتصر على تمويل قيمة المعدات والتجهيزات وتكاليف تشغيل دورة إنتاجية كاملة .

وبالنسبة لمشروعات الورش الحرفية والتي تتمثل مكونات القرض في شراء أصول ثابتة لها يصل الحد الأقصى لهذه المشروعات إلى ٥٠ ألف جنيه للمقترض الواحد . ولأسباب اجتماعية تتعلق بانحياز الصندوق للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع يميز صندوق التنمية المحلية بين فئات القروض التالية : الفئة الأولى وتتمثل في القروض التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأقل ، حيث يوافق الصندوق على أن تغطي قيمة القرض جملة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع . أما الفئة الثانية وتتمثل في القروض التي تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه وحتى عشرين ألف جنيه ، حيث يشترط الصندوق عدم تجاوز حجم القرض ٨٠% من جملة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة المتبقية ذاتيا . الفئة الثالثة وتتمثل في القروض الحرفية التي تتجاوز قيمتها عشرين ألف جنيه وحتى خمسين ألف جنيه يشترط الصندوق عدم تجاوز حجم القرض عن ٨٠% من جملة الاستثمارات المطلوبة لها ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة المتبقية ذاتيا .

٤ - معايير قبول تمويل المشروع

يقوم الصندوق بإعداد دراسة جدوى المشروع - دون أن يتحمل طالب القرض أي أعباء مالية ، ويوافق على قبول إقراضه وفق الاعتبارات التالية :

أ- تغطية عوائد المشروع لأقساط سداد القرض بعد سداد كافة التكاليف الأخرى .

ب- إتاحة فرص عمل جديدة خاصة للشباب والمرأة وبصفة خاصة المرأة المعيلة .

ج- انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة .

ح- تحقيق هدف التكامل مع مشروعات تنموية أخرى بالنطاق المحلي .

خ- قصر فترة سداد القرض .

د- مراعاة المحافظة علي البيئة .

ذ - الاستفادة من الخامات المحلية والبيئية المتاحة علي المستوي المحلي.

هـ - ألمدي الزمني للقرض

تحدد فترة سداد القرض بحسب دراسة الجدوى وبحد أقصى خمس سنوات بما فيها فترة السماح ، ويمنح الصندوق نوعين من القروض :

أ- قروض قصيرة الأجل : تسدد خلال عامين { بعد فترة السماح } .

ب- قروض متوسطة الأجل : تسدد خلال أربع سنوات { بعد فترة السماح } .

٦- تكلفة الاقتراض

تتمثل تكلفة الاقتراض من الصندوق في قيمة المصروفات الإدارية التي تقدر بنسبة ٦% سنويا من قيمة القرض ، ومنح المتحررين من الأمية ضمن مشروع قرية مصرية بلا أمية قرض بتكلفة قدرها ٤ % سنويا ، هذا بالإضافة إلى السماح للمقترضين الذين سبق لهم الحصول على قرض من الصندوق وانتظموا في السداد حتى نهايته بالحصول على قرض آخر للتوسع في المشروع لإضافة طاقة إنتاجية جديدة وإتاحة مزيد من فرص العمل بتكلفة نسبتها ٤ % سنويا.

٧- فترة السماح : قبل البدء في سداد أقساط القرض يمنح المقترض فترة سماح تعادل فترة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع وتختلف هذه الفترة طبقا لنوعية وطبيعة المشروع .

٨- مواعيد سداد الأقساط : يسدد القرض علي أقساط تتناسب مواعيدها مع مواعيد حصول المشروع علي دخوله أو عوائده وبما يسمح باستمرارية التشغيل لدورة الإنتاج .

٩- الضمانات

يتبنى الصندوق سياسات للتيسير علي المقترضين فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة لتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات الإقراضية التي يقدمها وخاصة للفئات غير القادرة ويطلب فقط الحد الأدنى من الضمانات الفعالة التي تكفل الحفاظ علي المال العام طبقا لما يقرره مجلس إدارة الصندوق وهي حتى تاريخه كالتالي:

أ- السندات الإذنية والضمان الشخصي علي السند الإذني حتى ثلاثة آلاف جنيه.

ب- سندات إذنية وكفالة تضامنية للقروض التي تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه وحتى خمسة آلاف جنيه.

ج- سندات إذنية وعقد عارية إستعمال للقروض المستخدمة في شراء أصول ثابتة من آلات، معدات مع حفظ ملكية وتأمين شامل على المركبات لصالح الوحدة المحلية .. الخ.

د- بالإضافة إلى تعاقد الوحدة المحلية مع المقترض طالب القرض الذي يوضح التزامات كل طرف تجاه الآخر .

هـ- في حالة تمويل مستلزمات تشغيل تزيد قيمتها عن خمسة آلاف جنيه يتم أخذ سندات إذنية وعقد عارية استعمال لأصول وموجودات ملك طالب القرض فعلا بما لا تقل قيمتها الحالية عن قيمة القرض المطلوب .

و- وفي جميع الأحوال للوحدة المحلية أخذ الضمانات اللازمة التي تضمن سداد القرض وتكلفته وموافاة الصندوق بإقرار يفيد أخذ تلك الضمانات ضمن مستندات القرض وصور الضمانات الموضحة بعالية إضافة إلى إقرار الوحدة المحلية علي النموذج المعد لذلك هي الحد الأدنى للضمانات وللوحدة المحلية أن تضيف إليها ما تراه من ضمانات أخرى.

خامسا : كيفية الحصول على قرض من صندوق التنمية المحلية

١- يتقدم الراغب فى الحصول على قرض بطلب إلى الوحدة المحلية التى يقع فى نطاقها محل سكنه أو موقع المشروع دون دفع أى رسوم أو دمغات .

٢- تقوم الوحدة المحلية بالإشتراك مع طالب القرض فى إعداد إستمارة طلب القرض والتي تتضمن تعريفا شاملا بطالب القرض والوحدة المحلية والمشروع وتختتم بخاتم الوحدة المحلية ثم ترسل إلى إدارة التنمية بالمحافظة ، ويرفق معها كافة المستندات المطلوبة، وترسل لإدارة الصندوق .

٣- يقوم أخصائيو الصندوق بفحص المشروع ودراسة جدواه اقتصاديا وفنيا وبينيا ثم عرضه على لجنة القروض ، وبعد الموافقة عليه يتم إعتماده من رئيس مجلس إدارة الصندوق .

٤- تحرر العقود بين الصندوق كطرف أول مقرض ، والوحدة المحلية طرف ثان مقترض ويستخرج شيك بقيمة القرض ويتم تسليمه للوحدة المحلية بعد توقيع العقود .

٥- تقوم الوحدة المحلية بإعادة التعاقد وإبرام عقد بينها كطرف أول مقرض وطالب القرض طرف ثان مقترض ، مع إستيفاء الضمانات اللازمة وفقا لنوعية وقيمة القرض الذى تم الموافقة عليه.

٦- يتسلم المقترض قيمة القرض من الوحدة المحلية التى تعاقد معها وذلك بشيك مسحوبا على البنك المودع به قيمة القرض الخاص بالوحدة ، وفي حالة شراء الآلات والمعدات والتجهيزات والمركبات يسحب الشيك باسم الشركة أو المعرض التى يختارها المقترض بقيمة المعدة المختارة بإرادته المنفردة.

٧- يتم تنفيذ المشروع تحت إشراف ومتابعة الوحدة المحلية .

أما المدة الزمنية اللازمة للاستجابة لطلب القرض فلا تتجاوز هذه المدة الفترة ما بين التقدم بطلب القرض المستوفى وإتمام الصرف عن شهرين كحد أقصى ولا يحسب ضمنها أى تأخير

من جانب الوحدة المحلية أو المقترض فى التوقيع على عقد القرض . وفي حالة عدم ثبوت جدوى المشروع يقوم الصندوق بالإعتذار كتابة عن تمويله خلال المدة نفسها .
والمستندات المطلوبة للحصول على القرض تتمثل في إستمارة طلب القرض { نموذج - ملحق رقم ١ } . صور المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة بالإستمارة مختومة بخاتم الوحدة المحلية . وتختلف هذه المستندات باختلاف المشروع المطلوب تمويله بقرض من الصندوق على النحو التالى :

- * صورة تحقيق الشخصية { الرقم القومي } لطالب القرض والضامن .
- * إقرار من المنتفع طالب القرض بدفع المساهمة النقدية اللازمة لإستكمال الإستثمارات المالية اللازمة للمشروع عند إتمام الموافقة عليه .
- * إقرار من الوحدة المحلية بأنها أخذت الضمانات الكافية لسداد القرض وتكلفته.
- * صورة طبق الأصل من الضمانات المقدمة من طالب القرض .
- * عرض أسعار بالآلات أو المعدات أو التجهيزات اللازمة للمشروع من جهة مختصة.
- * صورة المؤهل الدراسى والموقف التجيدى بالنسبة للشباب الراغب فى الإقتراض .

* بعد موافقة الصندوق على المشروع يتم تحرير عقد بينه وبين الوحدة المحلية المعنية يحدد به المشروع وأسماء المقترضين .

* تقوم الوحدة المحلية بتحرير عقد آخر بينها وبين المقترض ينظم العلاقة بينهما موضحا به ضمانات القرض وشروطه والفترة الزمنية للسداد وذلك فى إطار العقد المبرم بين الصندوق والوحدة المحلية ولا يتعارض مع بنوده.

وتتحدد واجبات المسؤولين بالوحدة المحلية فى مرحلة تلقى طلبات القروض فى التأكد من :
* حسن سمعة طالب القرض وسيرته الذاتية من خلال سابقة تعاملاته مع الآخرين .

* جدية المقترض فى تنفيذ المشروع المطلوب .

* دقة وسلامة البيانات الواردة بإستمارة طلب القرض .

* إستيفاء كافة البيانات والمستندات المطلوبة والمرفقة بطلب القرض ومراجعتها قبل تسليمها لإدارة الصندوق .

أما فيما بعد الموافقة على القرض وأثناء تنفيذ المشروع ، فتتمثل فى :

* سرعة إبرام العقد مع المقترض فور توقيع العقد مع الصندوق .

* سرعة سحب قيمة القرض أو الدفعات المطلوبة منه للبدء فى تنفيذ المشروع والإشراف على إجراءات التنفيذ طبقا لما ورد بإستمارة طلب القرض ودراسة الجدوى .

* متابعة التنفيذ والتشغيل والتأكد من عدم إجراء أية تعديلات عما تمت الموافقة عليه إلا بعد الرجوع لإدارة الصندوق والموافقة على إجراء التعديلات المقترحة .

* يقع على عاتق الوحدات المحلية مسئولية تحصيل و سداد أقساط القرض وتكلفتة فى مواعيد إستحقاقها طبقا لجداول السداد التى يعدها الصندوق وتوافق بها الوحدات المحلية مع شيكات القروض .

* إذا تعرض المشروع الممنوح له القرض لظروف إستثنائية طارئة تحول دون قيامه بسداد أقساط القرض فى مواعيد إستحقاقها فإنه على الوحدة المحلية أن تطلب إعادة جدولة السداد وبعد الدراسة الفنية من جانب الصندوق يجوز إعادة جدولة السداد بغرض مساعدة المشروع على اجتياز تلك الظروف بشرط إثبات صدق نوايا المقترض نحو السداد.

* فى حالة الإهمال أو ضعف الكفاءة الإدارية أو الإنتاجية من جانب المقترض تكون مسئولية الوحدة المحلية إتخاذ الإجراءات القانونية حيال المقترضين المتوقفين عن السداد بما لديها من ضمانات - وإخطار الصندوق بهذه الإجراءات والمستندات المؤيدة لها ومتابعتها .

هذا ويقوم صندوق التنمية المحلية بالترويج لتسويق المشروعات التي يمولها حرصا علي نجاح هذه المشروعات وذلك بإتاحة الفرصة للمستفيدين من قروض الصندوق لعرض وتسويق منتجاتهم من خلال الاشتراك في الأسواق الدائمة التي أقيمت في بعض المحافظات والأسواق الموسمية والمؤقتة سواء علي المستوى المحلي أو الخارجي والتي تنظمها وزارة التنمية المحلية سواء بمفردها أو بالتعاون مع وزارات وهيئات أخرى ، ويساهم الصندوق في تكاليف تنظيم وإقامة هذه الأسواق . وقد حققت تلك المعارض العديد من المنافع للمستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية ليس فقط بتسويق منتجاتهم وتحقيق عائد مالي مجز لهم ،ولكن أيضا بما إتاحتها من فرص للتعرف علي منتجات وحدات القطاع الخاص التي تشارك في تلك المعارض وأساليب الإنتاج والتسويق الذي تتميز به معروضاتهم ،بالإضافة إلي تبادل الخبرات والتنسيق مع عارضين آخرين في مختلف المحافظات.

سادسا: الصعوبات والمعوقات التي تحد من قدرة الصندوق الصندوق على تقديم خدماته علي الرغم من الانجازات التي يحققها صندوق التنمية المحلية في ضوء أمكانته وموارده المتاحة إلا أن هناك بعض المعوقات والمشاكل التي تحد من الاستفادة الكاملة من أنشطته ومشروعاته والتي يمكن حصرها في الآتي :

١ - مشكلات تتعلق بإدارة الصندوق

أ- عدم تطوير نظم العمل في الصندوق بما يتلاءم مع عديد من المتغيرات التي طرأت علي الساحة التمويلية ، فما زالت موارد الصندوق المالية المخصصة للإقراض ثابتة دون تدعيم علي الرغم من زيادة الإقبال علي مشروعات الصندوق واتساع خدماته والتي تشمل معظم القرى المصرية .

ب- عدم وجود هيكل إداري وظيفي للصندوق حيث يعامل إلي الآن كصندوق خاص وجميع العاملين مندوبون من مختلف إدارات جهاز بناء وتنمية القرية وهو ما يؤدي إلي هروب كثير من الكفاءات إلي إداراتهم الأصلية التي بها هيكل وظيفي واضح ضمانا للتقدم في السلم الوظيفي .

ج- انخفاض متوسط نصيب الوحدة المحلية القروية من اعتمادات الصندوق ومن ثم عدم المقدرة علي تمويل الكثير من المشروعات التي يتقدم بها أبناء هذه القرى .

د- أدي التركيز علي تمويل نوعية معينة من المشروعات النمطية (الإنتاج الحيواني والداجني) إلي ضعف الدور التنموي لمشروعات للصندوق وعدم التوازن بين مختلف نوعيات ومجالات المشروعات .

هـ- تركيز العمل في مقر الصندوق بالقاهرة مما يؤدي إلي تأخر البت في طلبان الإقراض في أحيان كثيرة وعد إتمام دورة الإقراض غي الوقت المناسب .

و- لا تلقي مشروعات الصندوق نفس المعاملة والمزايا الحكومية التي تلقاها مشروعات الصندوق الاجتماعي والسر المنتجة سواء من حيث مزايا التمويل أو بعض المزايا الممنوحة مثل الإعفاء الضريبي، وهو ما يمثل ازدواجية في التعامل من جانب الدولة.

ل- تأخر صرف حوافز التحصيل الخاصة بالقائمين علي تنفيذ ومتابعة القروض بالمحافظات والوحدات المحلية مما يؤدي إلي ضعف الدوافع التي تشجعهم علي توالي الإنجاز.

م- الاهتمام بالكم علي حساب الكيف في تمويل المشروعات حيث أدي الاتجاه نحو تمويل المشروعات المتناهية الصغر والتي تقل قدرتها علي خلق فرص عمل حقيقية مستمرة إلي ضعف الأثر الاقتصادي لمشروعات الصندوق وتحولها إلي مشروعات تساعد في زيادة الدخل الأسري .

ن- عدم التوجيه الجيد لبرامج تدريبية متخصصة للقائمين علي تنفيذ ومتابعة مشروعات الصندوق سواء بالمحافظات أو القرى .

ي- ضعف حملات الدعاية والترويج لمشروعات الصندوق واقتصارها في كثير من الأحيان علي بعض المطويات البسيطة التي توزع خلال الاجتماعات والندوات الرسمية ومازال المواطن الريفي العادي في كثير من الأحيان لا يعرف وقد لا يسمع عن صندوق التنمية المحلية .

٢- مشاكل تتعلق بالمحافظات والوحدات المحلية

أ- عدم دقة المحافظات في فحص واستكمال أوراق ملفات المشروعات والتأكد من الضمانات اللازمة قبل إرسالها إلي الصندوق مما يؤدي لإعادتها مرة أخرى ويؤثر ذلك علي التأخر في تمويل المشروعات .

ب- عدم إلمام وقناعة بعض العاملين بالوحدات المحلية بأهمية الصندوق في تمويل المشروعات.

ج- تقاعس بعض الوحدات المحلية عن اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المتخلفين عن سداد الإقساط مما يؤثر علي نسبة سداد الوحدة وحرمان الآخرين من الحصول علي قروض لمشروعاتهم .

د- استئثار بعض رؤساء الوحدات المحلية ومسئولي القروض بتخصيص تمويل المشروعات لذويهم ومعارفهم دون باقي مواطني القرية .

٣- مشروعات تتعلق بالمتعاملين مع الصندوق

أ- صعوبة الحصول علي تراخيص لإقامة المشروعات وتعدد الجهات الإدارية للحصول عليها ووجود كثير من المعوقات الإدارية والإجرائية تؤدي إلي الانصراف عن تنفيذ فكرة إقامة المشروعات .

ب- ضعف القدرة علي تسويق المنتجات واعتمادها في المقام الأول علي البيع المباشر للعملاء المر الذي ينعكس علي أنماط الإنتاج وجودته .

ج- ضعف مهارات المنتفعين بمشروعات الصندوق في إدارة الأعمال والمحاسبة وإمساك الدفاتر مع عدم القدرة علي الحصول علي الخدمات الاستشارية حيث يتم الاعتماد علي المعلومات الفنية المتعلقة بالإنتاج والتسويق أحيانا وإهمال الجوانب الإدارية برغم أهميتها . بالرغم من هذا الكم والتنوع من المشاكل فما زال صندوق التنمية المحلية يقوم بدوره في تمويل المشروعات الاقتصادية دون استهداف للربح ، كما استطاع الصندوق أيضا زيادة موارده التمويلية سواء محليا ومن خلال بعض الاتفاقيات الأجنبية والتي مازلت لا تستطيع تلبية الطلب علي تمويل المشروعات لهؤلاء الريفيين الذين يعجزون عن إيجاد منافذ أخرى لتمويل مشروعاتهم ، بالإضافة إلي تطوير كوارر الصندوق الفنية لتصبح خبرات متميزة في دراسات الجدوى وفحص المشروعات بالرغم من عدم وجود هيكل إداري وظيفي يضمن لهم الترقى في السلم الوظيفي ، كما تزداد يوما بعد يوم ثقة المتعاملين مع الصندوق سواء من العاملين بالوحدات المحلية أو من المستفيدين بقروض الصندوق .

سابعاً: دور صندوق التنمية المحلية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في المرحلة المستقبلية

من العرض السابق لطبيعة عمل الصندوق، وأهدافه ، والموارد التمويلية المتاحة للصندوق و سياسته الائتمانية ، والصعوبات والمعوقات التي تواجه الصندوق فانه يمكن تصور رؤية مستقبلية يكون الهدف منها المحافظة علي هذا الوعاء التمويلي الذي يمول مشروعات الريفيين البسطاء في الوقت الذي ترفض الأوعية الائتمانية الأخرى تمويل هذه

المشروعات ، وقد يكون لتنفيذ الإجراءات الآتية بعض التحسن في أداء صندوق التنمية المحلية :

١- تبسيط إجراءات الحصول علي القروض واختصار الفترة الزمنية من بدء التقدم للحصول علي القرض حتى الحصول عليه وذلك من خلال التدريب والإعداد المكثف للمسئولين عن القروض بإدارات التنمية بالمحافظات لتكون مهمتهم الأساسية دراسة استيفاء ملفات المشروعات الواردة من المستفيدين بالقرى وذلك قبل إرسالها للفحص والتمويل بمقر الصندوق بالقاهرة ، مع تجديد هذا التدريب والتعريف بالمستجدات والإجراءات التي تطرأ علي تمويل ومتابعة سداد القروض .

٢- التوقف عن إقراض المشروعات التي تحتاج رؤوس أموال كبيرة نسبيا مثل سيارات النصف نقل والمعدات الزراعية الضخمة التي تتوافر لها مصادر تمويل أخرى .

٣- التركيز علي المشروعات المنتجة والتي تساعد علي زيادة دخل الأسرة لمواكبة الارتفاعات المتتالية في الأسعار وذلك من خلال التشجيع علي المشروعات التي تحتاجها البيئة المحيط لسهولة تسويق هذه المنتجات .

٤- إعادة تنظيم إدارة تنظيم الصندوق وتحديد الهيكل الوظيفية للعاملين بما يتفق مع متطلبات المرحلة المستقبلية.

٥- الإعداد التدريجي بتجهيز مكاتب فرعية للصندوق بعواصم المحافظات تتناسب مع الاحتياجات اللازمة لتمويل المشروعات لمواطن قري هذه المحافظات .

٦- دعم الإمكانات المادية والفنية والبشرية والتي مازالت خاضعة حتي الآن لبنود اتفاقية اللامركزية والتي مضي عليها ما يزيد عن الثلاثين عاما .

٧- تنظيم برامج متميزة سواء للترويج لمشروعات الصندوق وتدريب الراغبين في الاقتراض من صندوق التنمية المحلية .

٨- دراسة إمكانية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل الهيكل الإداري لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ليتضمن صندوق التنمية المحلية كأحد المستويات الإدارية بالجهاز وبما يضمن وجود درجات وظيفية محددة لها مهام إدارية واضحة تضمن الترقى في السلم الوظيفي للعاملين بالصندوق .

٩- إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق ليضم عدد أكبر من مسئولي المحافظات لتتناسب مع الفروع التي سيتم إنشائها بالمحافظات المختلفة.

١٠- الاستمرار في توفير دعم لموارد الصندوق سواء عن طريق الاتفاقيات والمنح التي يمكن أن توفرها الدولة أو من المصادر المحلية من خلال وزارة المالية أو البنوك الحكومية علي أساس الاقتراض من هذه المصادر نظير سعر فائدة وليكن ٤,٥ % ثم إعادة الإقراض

عن طريق الصندوق نظير المصروفات الإدارية وبما يحافظ علي سعر الفائدة المنخفض وهو ٦% من ناحية وعدم الأضرار بالمواطن الريفي من ناحية أخرى .

١١ - التنسيق بين صندوق التنمية المحلية وصندوق التنمية الاجتماعية من حيث الأدوار التي يلعبها كل منهما ، بما يؤدي إلي مزيد من الخدمات المقدمة لكل من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة .

ملخص المبحث الثامن

في مقدمة مجالات التنمية التي تعنى بها وزارة التنمية المحلية تأتي التنمية الاقتصادية باعتبارها المدخل الرئيسي الذي يتحقق من خلاله إتاحة مزيد من فرص العمل وخاصة للشباب والمرأة واستغلال أكفأ الموارد المحلية وزيادة الدخل الفردي والأسري وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الناتج القومي وفتح فرص للتصدير وتحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي من الناتج المحلى وخصوصا بعد أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ .

ويعد صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية واحدا من أهم آليات العمل الذي تعتمد عليه الوزارة في إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بما يتيح من فرص إقراض ميسرة وسريعة للراغبين من الأفراد والمنظمات الأهلية في إقامة مشروعات تنموية ذات عائد مالي ، ولذلك أنشئ صندوق التنمية المحلية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ بدأ مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩ ، يمتد نشاط الصندوق إلي جميع محافظات الجمهورية ويصل لعملائه ببسر وسهولة في القرى والكفور والنجوع من خلال الوحدات المحلية القروية ، وتستهدف سياسة الصندوق، تعزيز التنمية الاقتصادية فى قطاع المحليات والقرية على وجه الخصوص من خلال المساهمة فى تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة بالريف داخل القرية ، وبذلك يقاس نجاحه بما يحققه من أهداف تسعى إليها عمليات وبرامج التنمية الريفية ومدي ما يتحقق من أثار تنموية على محاور التنمية الأخرى كالتنمية البشرية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع المحلي .

وقد أسهم صندوق التنمية المحلية منذ بداية مزاولة نشاطه وحتى نهاية شهر يونيه ٢٠٢٠ في تنفيذ ما يزيد على اثنين وتسعين ألف مشروع صغير بقيمة استثمارات ٣,٤٦١ مليون جنيه ، استفاد منها بصورة مباشرة أكثر من ١٠٦ آلاف مواطن / مواطنة .

ويعتمد صندوق التنمية المحلية فى تمويل المشروعات على الموارد التى أتاحت له من خلال منحه وفرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى إطار اتفاقية تنمية اللامركزية بالإضافة إلى بعض المصادر المحلية والدولية والفائض التراكمى من إيرادات التشغيل والتى يحصل عليها الصندوق نتيجة لعمليات إقراض المشروعات.

تتم إدارة صندوق التنمية المحلية من خلال مجموعة من الآليات والتى تكفل استمرار تدفق القروض للأفراد والمحافظة على استرداد هذه القروض وهذه الآليات هى: مجلس إدارة

الصندوق لجنة القروض، ويعد الصندوق كوحدة تنظيمية تتبع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

أما مجالات الإقراض فتتمثل في المشروعات الإنتاجية، والمشروعات التسويقية، والمشروعات الخدمية ذات العائد المالى، ومشروعات صغار المستثمرين.

أما المقترضون (المستفيدون) فهم: الأفراد الطبيعيون - شركات الأفراد البسيطة، والجمعيات التعاونية الإنتاجية الأهلية المسجلة والمشهرة قانوناً .

هذا ويقوم صندوق التنمية المحلية بجانب أدائه لمهمته الأساسية فى إقراض المشروعات بإعداد دراسات الجدوى المجانية للمشروعات، والأنشطة التدريبية للقيادات التنفيذية والمستفيدين من المشروعات، والترويج لتسويق المشروعات التى يمولها من خلال الاشتراك فى الأسواق الدائمة التى أقيمت فى بعض المحافظات، والأسواق الموسمية والمؤقتة سواء على المستوى المحلى أو الخارجى.

يواجه الصندوق بعض المعوقات والمشاكل أهمها مشاكل تتعلق بإدارة الصندوق، ومشاكل تتعلق بالمحافظات والوحدات المحلية، ومشاكل تتعلق بالمتعاملين مع الصندوق.

وقد خلص هذا المبحث إلى تحديد رؤية مستقبلية لدور الصندوق فى المرحلة المقبلة فى تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والتي قد تساعد على بعض التحسن فى أداء صندوق التنمية المحلية والمحافظات على هذا الوعاء التمويلي الذى يمول مشروعات الريفيين البسطاء فى الوقت الذى ترفض الأوعية الائتمانية الأخرى تمويل مشروعاتهم.

هوامش المبحث الثامن

- ١- القانون رقم [٥٢] لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي.
- ٢- إتفاقية منحة مشروع تنمية لا مركزية الحكم المحلي ، الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية) والولايات المتحدة الأمريكية (وكالة التنمية الدولية) الموقعة في ١٩٧٨/٥/٢٩ بالقاهرة.
- ٣- وزارة التنمية المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية ، صندوق التنمية المحلية ، عام ٢٠١٠ ، ص ٧.
- ٤- المرجع السابق ، ص ١٢.

مراجع المبحث الثامن

- ١- إبراهيم محرم (دكتور)، تجربة صندوق التنمية المحلية في التنمية الشاملة والتصنيع التكاملي للقرية المصرية ، معهد التخطيط القومي ، فبراير ٢٠٠١ .
- ٢- القرار الجمهوري رقم ٣١. لسنة ١٩٧٨ - رئاسة الجمهورية ١٦/٧/١٩٧٨.
- ٣- استراتيجية صندوق التنمية المحلية ، بيانات غير منشورة ، أكتوبر ١٩٩٤.
- ٤- جهاز بناء تنمية القرية المصرية - صندوق التنمية المحلية في عشر سنوات، ١٩٨٩ ، بيانات غير منشورة .
- ٥- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاقتصادية ، الجزء الأول ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٨ .
- ٦- دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، يوليو عام ٢٠٠٠ - أغسطس عام ٢٠١٠ ، دليل غير منشور.

المبحث التاسع

دور شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة المتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث التاسع

دور شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري

في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة:

تمثل شركة ضمان مخاطر الائتمان شركة مساهمة مصرية - قطاع خاص - تم تأسيسها بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٩ ، وقد تأسست الشركة طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وبدأت نشاطها الفعلي في عام ١٩٩١. وتعد إحدى التنظيمات الأساسية التي تقوم على خدمة ومساندة إقامة وعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمساهمة ثمانية بنوك وشركة تأمين واحدة .

أما رسالة الشركة فتكمن في الإسهام في تنمية الاقتصاد القومي وفي توفير فرص عمل وتخفيض البطالة من خلال آلية الضمان التي تصدرها الشركة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومن خلال البرامج التي تديرها متعددة الأغراض والأهداف .

وتتمثل رؤية الشركة وأهدافها في تشجيع المؤسسات المقرضة " بنوك وجمعيات ومؤسسات مالية " ليصبحوا أكثر فاعلية في تلبية الاحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي تفتقد الضمانات الكافية ، تخفيف العبء عن الحكومة والقطاع العام عن طريق تحجيم نسبة الاعتماد عليها في إيجاد فرص عمل لهذا لقطاع الكبير، تحويل بعض أصحاب المشروعات من القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي ، ثم مساعدة المشروعات علي اجتياز مراحل نموها وتطورها وتحديث تكنولوجياتها لزيادة قدرتها التنافسية والتصديرية .

أولا: آلية العمل بالشركة والميزة التنافسية

١- توفير الأموال اللازمة من الجهات المعنية بنشاط المشروعات المستهدفة لتكون مظلة ضمانية لها .

٢- تحديد نسبة الضمان المناسبة لكل قطاع من قطاعات الأنشطة المستهدفة .

٣- جذب مؤسسات الإقراض لتوسيع مجال نشاطها الائتماني للفئات المستهدفة .

٤- عقد الندوات وورش العمل مع الجهات المعنية بهذه القطاعات لشرح سياسة وأسلوب عمل الشركة .

٥- تنظيم داخلي بالشركة يسمح بتغطية نشاطها بجميع محافظات الجمهورية .

٦- نظام آلي تقوم الشركة بتطويره دوريا لتسهيل استخراج المعلومات وربط الفروع ببعضها وبالمركز الرئيسي بالجيزة .

٧- المرونة في تعديل تعريف الفئات المستهدفة وباقي المعايير طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالدولة .

٨- استخدام الرافعة المالية عن طريق توفير ائتمان يمنح للفئات المستهدفة من خلال مؤسسات الإقراض بضمان الشركة بمبالغ تزيد عن أضعاف الأموال المتاحة وذلك بناء علي دراسة الشركة للمخاطر في كل قطاع من قطاعات النشاط .

ثانيا : وسائل تحقيق الأهداف

١ - القدرة المؤسسية للشركة .

٢ - البنوك .

٣ - الجمعيات الأهلية .

٤ - عقد ندوات ومؤتمرات تعريفية بالبرامج وأهدافها وشروط التمويل للفئات المستهدفة لكل برنامج . وتتنوع البرامج التي تديرها الشركة طبقا للاتفاقيات التي توقعها مع الجهات المساندة أو الداعمة أو المشاركة والتي تتحدد من خلالها الفئات المستهدفة والأهداف المطلوب تحقيقها والضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها .

رابعا : بعض من البرامج التي تتبناها الشركة

وتتبنى الشركة عدداً من البرامج التي تعمل في مجال خدمة ودعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتتمثل في : برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs ، برنامج مقدمي الرعاية الصحية " البرنامج الطبي " HCPP ، برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة SEBs ، برنامج الحد من الفقر وخلق فرص عمل PAP ، برنامج ضمان تمويل تحديث الصناعة CGF IMP برنامج تحسين كفاءة الطاقة EEIGGR ، نشاط التخصيم FGP . وفيما يلي استعراض لبعض من هذه البرامج كما يلي :

١ - برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs

بدأت الشركة نشاطها في أبريل ١٩٩١ بتنفيذ برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعم الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التعاون الدولي وتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، يقوم البرنامج علي ضمان التسهيلات الائتمانية والقروض التي تمنحها مؤسسات الإقراض "البنوك" لجميع أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة - طبقا لمعايير الشركة - وذلك بنسبة ٧٥% كحد أقصى من قيمة الائتمان الممنوح لكافة أنواع الأنشطة ٨٠% كحد أقصى من قيمة القروض الممنوحة وفقا لبرنامج تنمية قطاع الزراعة ، وكذلك بالنسبة للحرفيين يكون الحد الأقصى ٨٠% .

يستهدف البرنامج أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين لا تتوافر لديهم الضمانات الكافية للبدء في مزاولة عملهم و ينطبق عليهم تعريف الشركة وهو المشروع الذي تتراوح تكلفته الاستثمارية بين ٤٠ ألف جنيه مصري ولا تزيد عن ٤٠ مليون جنيه مصري متضمنة التسهيلات المطلوبة و بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني. كما يستهدف البرنامج كافة الأنشطة الاقتصادية شاملة الصناعة، الزراعة، المقاولات، الخدمات، النقل و المواصلات، خدمات الأعمال، السياحة، المناجم والتعدين، التجارة، تمويل الحرفيين، البرمجيات .

أما بالنسبة لتمويل هذا البرنامج فيشتمل على ما يلي من طرق التمويل ، تمويل رأسمالي (شراء مقر النشاط أو التوسع فيه - آلات ومعدات - وسائل نقل الخ)، تمويل رأسمال عامل، تمويل قطاع التجارة لتنشيط عملية البيع لدى هذه المؤسسات بما يحقق مردودها على العملية الإنتاجية ويخضع لمعايير خاصة عند التنفيذ. هذا وتصل نسبة الضمان إلى ٧٥% وفي بعض البرامج الفرعية لتصل نسبة الضمان إلى ٨٠%. ويبلغ الحد الأدنى لضمان القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للمنشأة الواحدة (١٠) آلاف جنيه وبحد أقصى (٢,٥) مليون جنيه مصري.

٢- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة SEBs

تتولى الشركة إدارة هذا البرنامج بموجب اتفاقية دعم المشروعات الصغيرة والناشئة الموقعة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية وبموجب الاتفاقيات المكتملة بين الشركة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قامت الشركة بإنشاء وتشغيل ٣ وحدات إقراض جديدة عام ٢٠٠٩ من خلال التعاون مع البنوك والجمعيات الأهلية ليصبح إجمالي الوحدات المنفذة للبرنامج منذ بدء المشروع وحتى نهاية عام ٢٠٠٩ عدد ٣٢ وحدة من خلال ٩ جمعيات أهلية ، وتقوم الشركة بكفالة الحدود الائتمانية الممنوحة للوحدات مع توفير الدعم الفني وكذا تكاليف التأسيس والتشغيل لتلك الوحدات لحين بلوغها نقطة التعادل، وتقوم الشركة بضمان ١٠٠% من الائتمان الممنوح لهذه المشروعات.

ويهدف برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة إلى إنشاء وحدات إقراض على مستوى الجمهورية تكون تابعة لجمعيات أهلية أو مؤسسات مالية ، وتقوم كل وحدة من تلك الوحدات بخدمة ١٥٠٠ عميل سنوياً في المتوسط وذلك بمتابعة الشركة وضمانها.

أما الفئات المستهدفة بالبرنامج فتشمل كلاً من المرأة الفقيرة ، وأصحاب المشروعات متناهية الصغر (الميكرو) والتي لا تزيد فيها إجمالي الاستثمارات عن (٢٥) ألف جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني ويقل عدد العمال بها عن ١٠ عاملين، و المشروعات الصغيرة التي يزيد فيها عدد العمال عن ١٠ عاملين. وتزيد قيمة أصولها عن

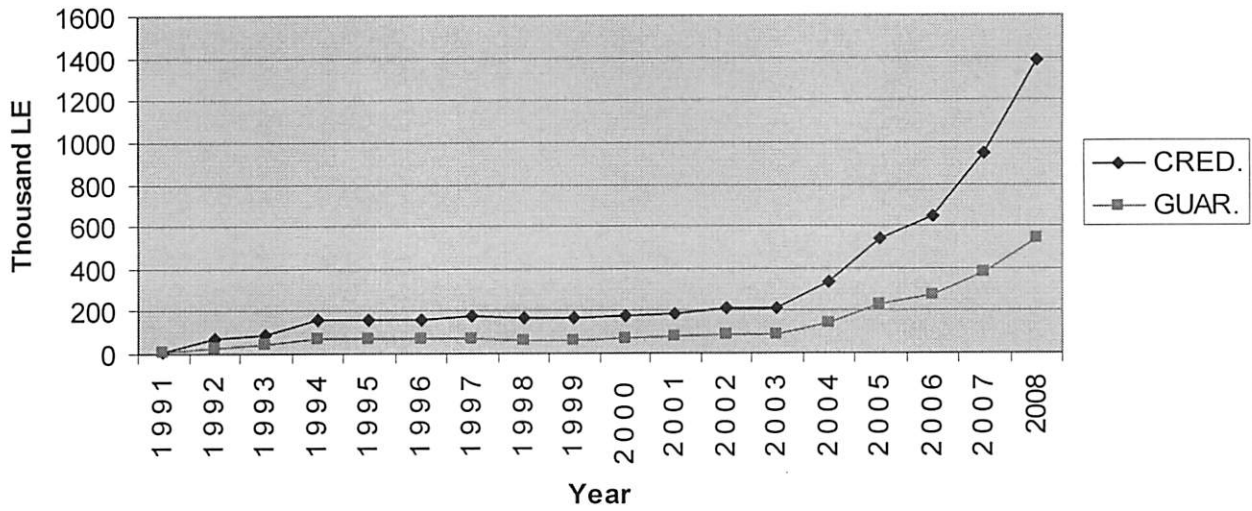
٢٥ ألف جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني، كما يستهدف البرنامج جميع الأنشطة الاقتصادية ما عدا النشاط الزراعي والثروة الحيوانية. أما التمويل فيتم من خلال تمويل رأس المال العامل ويجوز تمويل شراء بعض الأجهزة. ويبدأ التمويل بمبلغ (١٠٠٠) جنيه يزداد دوريا حتى (٢٥) ألف جنيه في حالة انتظام العمل في السداد في المواعيد المقررة.

٣- برنامج الحد من الفقر وتوفير فرص عمل PAP

يتم العمل بهذا البرنامج بموجب اتفاقية تم توقيعها بين كل من الشركة والحكومة الإيطالية ووزارة التضامن والعدالة الاجتماعية المصرية وذلك لدعم المشروعات الصغيرة في محافظة الجيزة، وينفذ البرنامج من خلال جمعية تنمية المشروعات الصغيرة والنهوض بالمجتمع، وتحت إشراف ومتابعة الشركة. وتقوم الشركة بضمان ١٠٠% من الائتمان الممنوح للمشروعات المستفيدة. و يهدف البرنامج إلى تمويل المشروعات الصغيرة جدا لتوفير فرص عمل وذلك من خلال بنك الإسكندرية و تقوم الشركة بضمان الجمعية لدى هذا البنك. استطاع البرنامج أن يوفر ما يقرب من ١٠٠٩ فرصة عمل جديدة خلال عام ٢٠٠٩ ليصبح إجمالي ما وفره البرنامج من فرص عمل منذ بداية المشروع ٢٢٧٨٢ فرصة عمل . ويستهدف هذا البرنامج المشروعات الصغيرة التي يصل فيها إجمالي الاستثمارات حتى (٤٠) ألف جنيه وذلك بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني، كما يستهدف جميع الأنشطة الاقتصادية ما عدا النشاط الزراعي والثروة الحيوانية. أما تمويل رأس المال العامل و تمويل الأصول الثابتة. فيبدأ بمبلغ (٥) آلاف جنيه مصري يزداد حتى (٥٠) ألف جنيه في حالة انتظام العمل في السداد في المواعيد المحدد.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تصور حجم الضمانات الائتمانية التي قامت الشركة بمنحها ونسبتها إلى حجم الائتمان الكلي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الرسم البياني التالي:*

تطور حجم الائتمان والضمانات الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة في الفترة (1991-2008)



* المصدر: التقرير السنوي لشركة ضمان مخاطر الائتمان ٢٠٠٨، شكل رقم (١) الرسم البياني أعدته الباحثة.

ومن خلال الرسم البياني يمكن ملاحظة الارتفاع المطرد والملحوظ في حجم الائتمان الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة من قبل القطاع المصرفي مصاحباً بانخفاض نسبة الضمان الممنوح من قبل الشركة كنسبة من إجمالي القروض التي تحصل عليها هذه المشروعات، مما يعكس التوجه الإيجابي للجهات المصرفية نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤ - برنامج ضمان تمويل تحديث الصناعة IMP CGF

تمشيا مع سياسات واستراتيجيات وبرمج وزارة التجارة والصناعة لتحديث الصناعة وتحت رعايتها وبتنسيق ودعم فني من الاتحاد الأوروبي فقد تم توقيع اتفاقية بين كل من وزارة التجارة والصناعة وشركة ضمان مخاطر الائتمان في يونيو ٢٠٠٥ بخصوص إنشاء برنامج ضمان تمويل تحديث الصناعة الذي يهدف إلى المساهمة في تنمية وتحديث القطاع الصناعي في مصر من خلال آلية جديدة تسهم بدور فعال في تحقيق هذا الهدف عن طريق توفير الضمانات للبنوك لتخفيض المخاطر المرتبطة بالقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل وبالتالي زيادة حجم الأموال المتاحة للفئات المستهدفة لتمويل احتياجاتها من التوسعات الرأسمالية المرتبطة بتحديث الصناعة وكذا رأس المال العامل .

أ - مزايا هذا البرنامج

- * تيسير الحصول على التمويل اللازم لاحتياجات المشروعات.
- * توجيه العملاء للحصول على أفضل الشروط الخطوط الائتمانية المتاحة لدى البنوك.
- * تخفيض حجم الضمانات البنكية المطلوبة من العملاء.

* تيسر الاستفادة من البرامج المختلفة التي يقدمها مركز تحديث الصناعة مثل:
- برنامج دعم إمكانية الحصول علي الائتمان المصرفي وتمويل المعدات " منحة دعم شراء آلات ومعدات ".
- برنامج تطوير الجودة .

- برنامج بناء القدرات في مجال الموارد البشرية .
- برنامج بناء القدرات في مجال المنافسة وتنمية الصادرات .
ب- الفئة المستهدفة

* المشروعات القائمة والجديدة ويتراوح مجموع استثماراتها القائمة مابين ٥٠٠ ألف جنيه إلي ٤٠ مليون جنيه ولا يقل عدد العاملين بها عن ١٠ أفراد مؤمن عليهم وقت الحصول علي القرض " ويكون التمويل الذاتي بحد أدني ٢٠% نقدا أو عينا .
* يجب أن تكون ملكية المشروع مصرية أو مساهمة للمصريين بما لا يقل عن ٥١% من قيمة رأس المال .

* عدم وجود ما يسئ إلي سمعة العميل الائتمانية .
ج- الأنشطة المستهدفة

جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ح- تصل نسبة ضمان الشركة إلي ٥٠% إلي من قيمة القرض أو التسهيل الائتماني وبحد أقصى ٢ مليون جنيه.

خ- الغرض من القرض

تمويل الاحتياجات الرأسمالية لشراء آلات ومعدات محلية أو مستوردة سواء جديدة أو مجددة بشروط من مكتب استشاري معتمد توضح حالة وقيمة الماكينات المجددة ويمكن أن يكون التسهيل بالكامل أو جزء منه لتمويل رأس المال العامل.

خامسا: الدور المتوقع للشركة في المرحلة المستقبلية

وفي ظل ما تشهده مصر من تغيرات جذرية سياسياً واقتصادياً وانعكاسه على تغير السياسات الائتمانية لبعض المؤسسات المصرفية مما يؤثر سلباً على أداء واستمرار المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتزايد أهمية الدور الذي تقوم به شركة ضمان مخاطر الائتمان لتشجيع إقامة واستدامة هذه المشروعات .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى إطلاق مبادرة "ضمان المخاطر الائتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع شركة ضمان مخاطر الائتمان والبنوك المعنية. وتهدف المبادرة إلى تحقيق ما يلي:

- ١- دعم ومساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الاستمرار في سوق العمل وذلك من خلال توفير ضمانات للمؤسسات المالية بغرض تغطية مخاطر الائتمان الموجه لهذه المشروعات.
 - ٢- استهداف المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع المؤسسات المالية بغرض المساعدة في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي.
 - ٣- خلق وعي لدى أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعريفهم بخدمات شركة ضمان مخاطر الائتمان.
 - ٤- تشجيع وجذب مؤسسات الإقراض لتوسيع مجال نشاطها الائتماني للفئات المستهدفة.
- أما عن آلية عمل المبادرة فهي كما يلي:
- * تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتلقي الطلبات المقدمة من أصحاب المشروعات التي يتراوح رأسمالها من مليون حتى (٥٠) مليون جنيه مصري.
 - * يلتزم أصحاب المشروعات بالتوقيع على إقرار استعلام يعطي شركة ضمان مخاطر الائتمان الحق في الاستعلام عن العميل.
 - * يتم دراسة الطلبات المقدمة من قبل الهيئة وشركة ضمان المخاطر.
 - * في حالة قبول الطلب تقوم الشركة بالتنسيق مع المؤسسة المالية المعنية بضمان المشروع بحد أقصى ٧٥% من قيمة التسهيل الائتماني المطلوب وبما لا يتعدى (٢,٥) مليون جنيه للمشروع الواحد.

ملخص المبحث التاسع

تعد شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري أحد المؤسسات الداعمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، وفي هذا الصدد تقدم الشركة العديد من البرامج أبرزها برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة، ومن خلال تقديم هذه المجموعة من البرامج استطاعت الشركة أن توفر ضمانات ائتمانية للعديد من المشروعات منذ إنشاء الشركة عام ١٩٩٢ وحتى الآن.

وفي ظل ما تشهده مصر من اضطرابات وتغيرات سياسية واقتصادية وانعكاسها على تغير السياسات الائتمانية لبعض المؤسسات المصرفية المصرية فلقد تزايد حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركة في إقامة واستمرار المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري.

هذا وتخطط الشركة مستقبلاً إلى تحقيق ما يلي من الأهداف :

* التعامل مع المنظمات المالية المختلفة وخاصة البنك المركزي لإيجاد منظومة جيدة ومفيدة للجمع بين آلية الإقراض للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وآلية الضمان في إطار تشريعي منظم.

* تطوير الشكل المؤسسي للشركة بما يتناسب وأفضل الممارسات العالمية علي مستوي هيكل الشركة وموظفي الشركة .

* دراسة وخلق آليات ضمان جديدة تتفق مع طلبات السوق وتستجيب للاحتياجات المتجددة للصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة متضمنة التأجير التمويلي ، رأس المال المخاطر ، الامتياز التجاري " الفرنشايز" وغيرها .

* دراسة آليات جديدة تمكن الشركة من الاستفادة من التسهيلات والمساعدات الخاصة بشركات الضمان والمتاحة عالمياً علي مستوي الهيئات والمؤسسات الدولية .

* استمرار أنشطة الانتشار والتسويق الخاصة ببرامج الشركة المشتركة علي كل من مستوي المنتج والشركاء .

* إبرام اتفاقيات مع جمعيات جديدة للتوسع من خلالها في الإقراض متناهي الصغر.

* إبرام تعاقدات جديدة مع البنوك العاملة في مصر لتشجيعها للتعامل مع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بضمان الشركة خصوصاً في مجال تحديث الصناعة .

* عقد ندوات علي مستوي المحافظات والاتحادات والنقابات والغرف التجارية والجامعات لتفعيل ثقافة لعمل الحر.

مراجع المبحث التاسع

- ١- الموقع الرسمي لشركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري
www.cgcegypt.com
- ٢- التقرير السنوي ، شركة ضمان مخاطر الائتمان ، عام ٢٠٠٩ .
- ٣- مطوية عن مبادرة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٤- USAID – Egypt microenterprise finance, "The legal & regulatory environment for microfinance in Egypt", June 2009.

المبحث العاشر

دور شركات التأجير التمويلي
في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة
والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث العاشر

دور شركات التأجير التمويلي

في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة :

طبقا لبيانات الهيئة العامة للرقابة المالية ، يبلغ عدد شركات التأجير التمويلي حوالي ٢٠٧ شركة تأجير تمويلي مسجلة في السوق عام ٢٠١٠ بعد شطب ٦٤ شركة من ٢٧١ شركة، إلا أننا نلاحظ أن ٦ % فقط من هذه الشركات تعمل فعليا في التأجير التمويلي . وقد قامت الغالبية العظمى لهذه الشركات بالتسجيل كشركات تأجير تمويلي فقط لكي تتمتع بالإعفاء الضريبي والحوافز الجمركية، بينما أنها في الواقع ليست من الشركات التي تعمل فعليا في هذا المجال .ونجد أن المصدر الرئيسي لتمويل شركات التأجير التمويلي هي البنوك، فتكون تلك البنوك حملة أسهم في بعض شركات التأجير أو أنها تقدم تسهيلات ائتمانية لهم، كذلك فإن بعض شركات التأجير التمويلي يمكنها أن تعتمد على المنح التمويلية كوسيلة من وسائل التمويل.

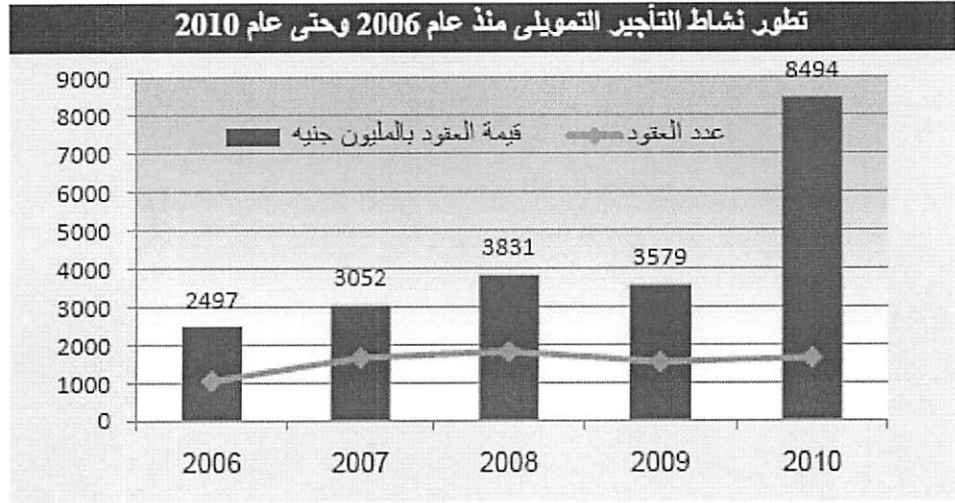
جدول (١)

تطور نشاط التأجير التمويلي خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠

تطور نشاط التأجير التمويلي (2010 - 2006)		جدول (2-2)
قيمة العقود بالمليون جنيه	عدد العقود	السنوات
2497	1066	2006
3052	1675	2007
3831	1832	2008
3579	1553	2009
8494	1664	2010

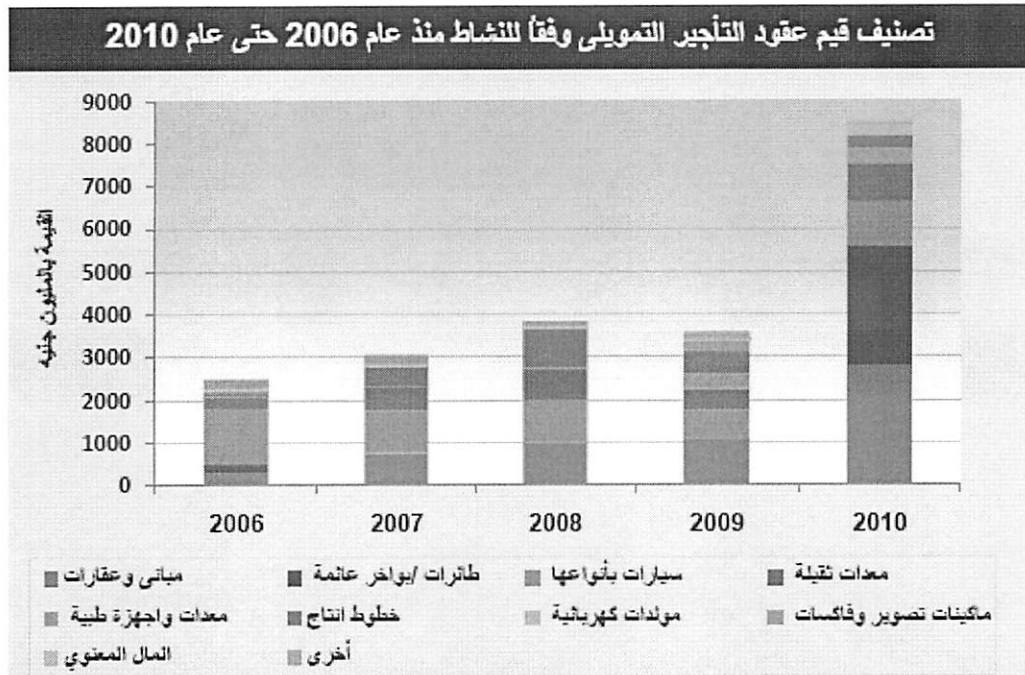
المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية : النشرة ربع السنوية لمؤشرات نشاط التأجير التمويلي

شكل (١)



المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية : النشرة ربع السنوية لمؤشرات نشاط التأجير التمويلي

شكل (٢)



المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية : النشرة ربع السنوية لمؤشرات نشاط التأجير التمويلي

وقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الخطوات من أجل تطوير التأجير التمويلي كمنتج مالي في السوق المصرية، أهمها إصدار قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بالإضافة إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٨ لسنة ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ الذي ينص على تعديل القانون الأصلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ . وعلى الرغم من مواطن الضعف في قانون التأجير التمويلي التي سوف يتم عرضها في الجزء التالي، فقد منح القانون العديد من الامتيازات لشركات التأجير التمويلي نذكر منها :

* يتمتع المؤجر بإعفاء ضريبي لمدة خمسة أعوام تبدأ من العام الأول للبدء في التشغيل، وقد يمتد الإعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات في حالة وجود الشركة المؤجرة في المناطق الصناعية الجديدة.

* تستطيع شركة التأجير التمويلي، بقدراتها الذاتية أو من خلال علاقة ما أن تستورد المعدات اللازمة لإنشائها أو توسيعها أو تشغيلها دون الحاجة إلى التسجيل في سجل المستوردين.

* تعفي شركة التأجير التمويلي من ضريبة الدمغة ومصاريف التوثيق ومصاريف عقود إنشاء الشركات ومصاريف عقود القروض والرهن المتعلقة بالمعاملات التجارية لمدة ثلاثة أعوام بدءاً من تاريخ التسجيل في السجل التجاري ،كما تعفي شركة التأجير التمويلي من الضرائب والمصاريف المتعلقة بعقود تسجيل الأرض التي سوف يتم إنشاء شركة التأجير التمويلي عليها.

* تعفي شركة التأجير التمويلي من الجمارك حيث يتم تحصيل تعريفه جمركية موحدة تبلغ خمسة في المائة من قيمة الآلات المستوردة من أجل إنشاء شركة التأجير التمويلي.

* وفي حالة كون شركة التأجير التمويلي شركة مساهمة وأسهمها مسجلة في أي من أسواق رأس المال ، يتم تطبيق الإعفاء الضريبي الذي يتساوى في الحجم مع نسبة من رأس المال المدفوع . ويتم تحديد نسبة الإعفاء طبقاً لمعدل الإقراض ومعدل الخصم لدى البنك المركزي عن فترة المحاسبة.

* يعفي حاملو السندات وحاملو الأوراق المالية المماثلة التي تصدرها شركات التأجير التمويلي من الضرائب على العائدات في حالة أن تكون شركات التأجير التمويلي مسجلة في إحدى أسواق رأس المال الكبرى شريطة أن تكون هذه الأوراق المالية قد عرضت في اكتتاب عام.

أولاً: التعريف بشركات التأجير التمويلي

تعد شركات التأجير التمويلي أحد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على رأس مال متوسط الأجل وفيها يقوم المقرض (بنك أو مؤسسات تمويلية غير مصرفية) بشراء المعدات ثم يوجرها إلى المقترضين وذلك من خلال عقود تأجير تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقرض بملكية الأصل وفي نهاية مدة التأجير (٣-٥ سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد . يشمل سوق التأجير التمويلي في مصر ثلاث مجموعات أهم موردو منتج التأجير التمويلي المتمثلون في شركات التأجير- مستقبلي منتج التأجير التمويل، والمتمثلون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة " حسب نطاق الدراسة " وأخيراً قانون التأجير التمويلي الذي ينظم العلاقة بين الطرفين. (١)

ثانياً: عناصر التأجير التمويلي

١- ظروف الاقتصاد الكلي : حيث تعتبر ظروف الاقتصاد الكلي المختلفة من أهم

الأدوات التي تغذي نشاط التأجير التمويلي، وهذا يتطلب وجود استقرار مالي واستقرار في الأسعار وأسعار واضحة غير مشوهة لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية وأسواق تنافسية، وتوافر تمويل متوسط الأجل بالعملة المحلية ، وأهم الشروط الاقتصادية الكلية لشركات التأجير التمويلي هو إمكانية تحويل العملات الأجنبية . فقد تتطلب بعض معاملات التأجير التمويلي استيراد معدات رأسمالية حيث لا يريد العملاء تحمل مخاطر التأجير التمويلي التي يسيطر عليه الدولار . لذلك تحتاج شركات التأجير التمويلي إلى إمكانية تحويل العملة من أجل استيراد معدات من الخارج وبالتالي تستطيع التحكم في التأجير التمويلي بالعملة المحلية .

٢- هيكل التشغيل : يقصد بهيكل التشغيل الخاص بأنشطة التأجير التمويلي الأنواع

والأشكال المختلفة المتوفرة للتأجير التمويلي، والعلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تبين مزايا التأجير التمويلي لكل طرف وكذلك عيوبه، والمخاطر التي تؤثر في هذا النشاط بما في ذلك المخاطر العامة والخاصة المرتبطة بصناعة التأجير التمويلي وعناصرها .

ثالثاً: أنواع التأجير التمويلي

١- يعتبر التأجير التمويلي: أكثر أنواع التأجير شيوعاً، وهو النوع الذي يجعل من الممكن تمويل الأعمال بموجب الملكية النهائية للمعدات إلا إذا لم يتمكن المستأجرون من سداد كل دفعات فترة التعاقد . وينبغي على المستأجر، أثناء فترة التأجير التمويلي سداد دفعات دورية تشتمل على أصل المبلغ إلى جانب الفائدة التي تمثل العائد على الاستثمار . ويتم ترتيب حجم المدفوعات ونظامها وفقاً لما يراه المستأجر وشركة التأجير التمويلي حسب النظام الذي يقبله الطرفان . وينبغي للمدفوعات التي تقدم خلال إطار زمني محدد أن تغطي تكاليف الأصول ذاتها، وفي نهاية العقد يستطيع المستأجر شراء الأصول بقيمة اسمية، وعلى عكس الوضع مع البنوك، فإن المؤجرين لا يضعون تركيزاً كبيراً على الضمانات سوى الأصول ذاتها.

٢- التأجير التشغيلي: لا يتولى المستأجر في هذا النوع من التأجير تمويل شراء المعدات ولكنه يدفع مقابل استخدام وصيانة الأصول من خلال الأقساط مع عدم إضافتها إلى الميزانية ونظراً لأن هذا الإيجار التمويلي قصير الأجل، فإن المؤجر عادة ما يسعى لإقراض أصوله، وبمعنى آخر، فإن المستأجر يسدد دفعات إيجاريه طوال فترة الإيجار مقابل حق استخدام أصول الإيجار . وعند انتهاء فترة التأجير التمويلي، تعود الأصول المؤجرة إلى الشركة المؤجرة، ويمكن للمستأجر شراء الأصول إذا تم اتفاق الطرفين على السعر . وعادة ما يكون عقد التأجير التمويلي التشغيلي مصمماً بحيث يمكن إنهاؤه قبل حدوث الإهلاك الكلي لقيمة الأصول. ويجوز للشركة المؤجرة أن تؤجر مثل هذه الأصول عدة مرات، لذلك فإن الدفعات الإيجازية تكون أقل من الدفعات الإيجازية في حالة الإستهلاك الرأسمالي لأن المستأجر لا يدفع القيمة الكاملة للأصول ولكنه يدفع جزءاً من قيمة الإهلاك.

٣- التأجير بغرض الشراء: يسمى التأجير بغرض الشراء أحياناً التأجير التمويلي بغرض الشراء . ويتمثل عقد التأجير التمويلي بغرض الشراء مع عقد الاستئجار الرأسمالي فيما يخص التشغيل، فالدفعات تتم وفقاً لمعدل متفق عليه ولفترة زمنية متفق عليها، ولكن الفرق يكمن في أن ملكية الأصول تؤول تدريجياً للعميل مع كل دفعة من دفعات الإيجار وتستتبع هذه الطريقة ضرورة نقل ملكية الأصول موضوع التعامل، إلا أن الملكية تنتقل مباشرة في نهاية فترة السداد المتفق عليها . وكلما زادت المخاطر التي يواجهها المستأجر كلما ارتفعت التكاليف بشكل أو بآخر. ويشيع هذا النوع من التأجير التمويلي في قطاع تجارة التجزئة فيما يخص الأصول الأصغر حجماً. وفيما يتعلق بالضرائب، يعتبر العميل مالكا للأصل لحظة بدء التأجير التمويلي حيث يقوم بتكوين مخصص للأصول المؤجرة .

٤- التأجير بالرهن: يشتمل التأجير بالرهن على ذات العناصر التي تتكون منها الأنواع السابقة، ومع ذلك فإن هذا النوع يستلزم وجود ثلاثة أطراف يقوم فيها المؤجر باقتراض جزء من الأموال المطلوبة من طرف ثالث وعادة ما يعطي للمقرض رهن بامتياز على الأصول، غير أن المؤجر يستمر في تلقي امتياز التخفيض الضريبي على الاستثمار، الإعفاء الضريبي المرتبط بالإهلاك المتسارع وتخفيض على الفائدة المدفوعة للمقرضين.

٥- البيع وإعادة الاستئجار: تحدث عملية البيع ثم التأجير التمويلي للبائع عندما تقوم شركة ببيع أحد الأصول التي تمتلكها لشركة أخرى ثم تقوم على الفور باستئجاره. وميزة هذا النوع من التأجير التمويلي هو أن المستأجر يتسلم مبالغ نقدية من بيع الأصول ثم يقوم بسداد دفعات مالية دورية ومع ذلك يحتفظ بحق استخدام هذه الأصول .

رابعاً: مزايا التأجير التمويلي

يُمكن التأجير التمويلي الشركات من حيابة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، حيث يقدم تمويل حتى ١٠٠% من ثمن الأصل مما يتيح لها سيولة أكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاط الأخرى وبصورة خاصة تمويل دورة رأس المال العامل.

١- يتيح للشركة حرية الاختيار بين تملك الأصل من عدمه.

٢- حماية المستأجر من انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتيسير عمليات الإحلال والتجديد، ومواكبة التطور التكنولوجي مما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات، هذا بالإضافة إلى حماية المستأجر من ارتفاع تكلفة التمويل حيث يتم تسعير الفائدة التي تمثل عائد الشركة على أساس ثابت طوال مدة العقد.

خامساً : مخاطر التأجير التمويلي

تتصل بشكل محدد بمعاملات التأجير التمويلي فتشتمل على ما يلي:

١- مخاطر المشروع : ويرتبط هذا النوع بطبيعة المشروع الذي يؤديه المستأجر وتستخدم فيه الأصول المؤجرة، وأهم الجوانب التي ينبغي بحثها بعناية هي الإعسار المالي للمشروع والسلامة البيئية وخطة التسويق.

٢ - المخاطر المرتبطة بالأصول المؤجرة ذاتها :ويمكن أن تحدث هذه المخاطر في عدد من الحالات، ففي الحالات التي يحدث فيها ضياع للأصول المؤجرة، سيرفض المستأجر إعادة الأصول المؤجرة، ويعجز المؤجر عن إيجاد سوق ثانوية لبيع الأصول في حالة حدوث إخلال من جانب العميل وإعادة الأصول للمؤجر.

٣ - المخاطر المالية: وتشتمل على ما يلي:

أ - مخاطر محافظ التعاملات التي تحدث عندما تكون محفظة المؤجر مركزة مع مستأجر واحد أو صناعة واحدة.

ب - مخاطر معدلات الفائدة والتي تحدث عندما يكون سعر القرض الذي أخذه المؤجر لتمويل صفقة التأجير التمويلي مرتبط بسعر فائدة معوم بينما الفائدة المتصلة بهيكل صفقة التأجير التمويلي ثابتة. وفي حالة تجاوز معدل الفائدة العائمة المعدل الذي يدفعه المستأجر، فإن المؤجر يتحمل فرق الخسارة بين المعدلين.

ج - مخاطر سعر الصرف عندما يأخذ المؤجر القرض أو يقوم بشراء المعدات بعملة أجنبية بينما تكون عملية التأجير التمويلي ذاتها أساسها العملة المحلية وأخيراً خطر التوقف عن الدفع من جانب المستأجر.

سادساً: المعوقات التي تواجه شركات التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

نلاحظ وجود قيود على التوسع في التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، فوفقاً لنتائج الدراسات الميدانية السابقة التي أجريت مع شركات التأجير التمويلي والعملاء الذين يمثلون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم التوصل إلى العديد من القيود التي تؤثر تأثيراً سلبياً على مشاركة شركات التأجير التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

١- ظروف اقتصادية كلية غير مناسبة.

٢- قصور في البيئة التنظيمية والقانونية.

٣- افتقاد المصداقية في المعلومات الخاصة بالسوق.

٤- الالتزام بأنواع التأجير التمويلي التي تتم ممارستها في مصر.

٥- المصاعب في إجراءات التحري عن العملاء.

٦- مشكلات إدارية في شركات التأجير التمويلي.

٧- مشكلات في الحصول على الاعتماد المالية.

٨- الحاجة إلى التسويق وحملات توعية وتسويق للتأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ونلاحظ أن التأجير التمويلي يتناسب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس مع المشروعات المتناهية الصغر في مصر حيث يمكن تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى أنشطة لمشروعات متناهية الصغر، وأنشطة مشروعات صغيرة

ومتوسطة . وتختلف المساعدات والاحتياجات المالية لكل فئة تبعاً لحجمها، فالاحتياجات المالية للمشروع المتناهي الصغر تكمن في الوصول إلى رأس المال العامل من أجل تمويل شراء المؤن والمواد الخام . لذلك فإن التمويل المناسب لاحتياجاته هو تمويل قصير الأجل مكون من دورات متكررة من عمليات الإقراض وعمليات السداد . وهذه المشروعات لا تعتبر نموذجاً مناسباً لآلية التأجير التمويلي .

وعلاوة على ذلك، فإن نتائج المسوح تشير إلى أن التأجير التمويلي في قطاع المشروعات متناهية الصغر في المستقبل يمكن أن يتم شريطة تواجدها في بيئة رسمية . ويمكن أن تتم هذه العلاقة من خلال الاستفادة بالمنظمات غير الحكومية كأطراف وسيطة بين شركات التأجير التمويلي والمستأجرون للمشروعات المتناهية الصغر.

أما الفئة الثانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فتحتاج إلى تمويل من أجل تملك الأدوات والمعدات اللازمة لدعم نمو الإنتاج وتوسعه . لذلك فقد تكون احتياجاتها المالية في الحصول على قروض بحجم أكبر و لفترات سداد أطول لمواجهة التدفقات النقدية وبالتالي تؤدي إلى تطويرها من مشروعات هامشية إلى نشاطات مناسبة في إطار القطاع الرسمي المنظم.

سابعاً: دور شركات التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر "مقدمو الخدمات " وإمكاناتها بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ أن نسبة ١٥ % فقط من شركات التأجير التمويلي التي تعمل فعلياً في هذا المجال في مصر، تتعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بينما تقوم ال ٨٥ % الباقية من شركات التأجير التمويلي في التعامل مع أحجام أكبر من التعاملات . وتشير نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت معهم إلى وجود إمكانيات طيبة لمشاركتها في توفير التأجير التمويلي لشريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وقد يستتبع ذلك بعض التغييرات والتعديلات في الأنظمة المطبقة حالياً.

١- المكونات الرئيسية لشركات التأجير التمويلي على ضوء مشاركتها أو ارتباطها المحتمل بعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أ- حجم التعاملات

تقتصر غالبية شركات التأجير التمويلي في عملها على التعاملات الكبيرة بما لا يقل حجمه عن مليون جنيه مصري . ومع ذلك فعلى أساس نتائج المسوح ، ليست هناك قيود على الحد الأدنى لحجم تعاملاتها التأجيرية شريطة أن تكون المخاطر المصاحبة لها محسوبة بدقة وأن تكون في إطار المخاطر المسموح بها بالنسبة للشركة . وتبلغ قيمة التعاملات للشركة الوحيدة التي تقدم التأجير التمويلي حالياً إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة قيمة

منخفضة تصل إلى نحو ١٣,٠٠٠ جنيه مصري ولا تتجاوز ٢ مليون جنيه مصري كحد أقصى.

ب- الضمانات

من المعاملات المعتادة ، تعتبر الأصول المؤجرة بمثابة ضمانات لشركة التأجير التمويلي، ولذلك فإن المطالبة بضمانات إضافية في بعض الأحوال وليس في جميعها تكون محدودة، إلا أنه في حالة العمل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أعربت شركات التأجير التمويلي عن ضرورة طلب ضمانات إضافية . وقد تكون هذه الضمانات على شكل ضمان حكومي أو ضمان صناديق الإستثمار ، أو ضمان من شركة ضمان مخاطر الائتمان. و جدير بالذكر أن الممارسات الحالية المطبقة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تشتمل على أية ضمانات إضافية.

ج- نسبة المقدم

عند مواجهة قضية نسبة المقدم التي ينبغي تحميلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جرى تناول العديد من المفاهيم المختلفة، فقد وافقت مجموعة من الشركات على أن هذا المقدم المبدئي أمر ضروري ، مع الأخذ في الإعتبار اختلاف أسباب كل شركة . فالمقدم - بالنسبة لعدد من الشركات - يعتبر أداة ضمان حيث لا تمويل الشركة أكثر من ٧٠% من الأصول المؤجرة في محاولة للحد من الأخطار . كما اعتبرت شركة أخرى قضية المقدم بمثابة تشجيع أو حافز لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل الإلتزام بجدول إيجابي لسداد أقساط التأجير التي تدفع في تمويل المعدات . وهناك شركات أخرى يمكن أن تتنازل عن المقدم المبدئية لبعض عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن على أساس كل حالة على حدة . وهناك رأي آخر يقول بوضع نموذج ثابت لهذه القضية عند التعامل مع المعاملات صغيرة الحجم.

د- تحديد الأسعار

يعتمد تحديد الأسعار بالنسبة لمنتج التأجير التمويلي على عدة عوامل يشتمل على سبيل المثال على تكلفة التمويل بالنسبة للشركات، تكلفة الإدارة، المخاطر الناشئة وهامش الربح . أما قضية إمكانية زيادة الأسعار بالنسبة لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الإرتفاع المحتمل في عنصر المخاطر كما ورد في أقوال بعض الشركات فهو قضية هامة . وقد أشارت المردودات القادمة من هذه الشركات أنه قد يحدث ارتفاع في الأسعار التي يتحملها عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمتوسط الأسعار الخاصة بصفقات أو تعاملات التأجير التمويلي الكبيرة . ولكنه سيظل تنافسي للأسعار التي تضعها مصادر

التمويل الأخرى مثل البنوك . وقد تؤثر العوامل سالفة الذكر بشكل كبير على أسعار المنتجات المؤجرة خاصة العوامل الخاصة بالمخاطر وتكلفة التمويل .

هـ- مخاطر التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر قضية المخاطر المصاحبة لعمليات تقديم التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من القضايا المثيرة للجدل . فقد أكدت بعض الشركات بأنها تحتل مخاطر عالية ناتجة عن احتمالات ارتفاع معدلات التوقف عن سداد أقساط التأجير . وقد ذكرت مجموعة ثانية أن هذه الشريحة - في الواقع - لا تتحمل سوى مخاطر منخفضة إذا قورنت بالتعاملات ذات الحجم الكبير نتيجة لوجود محفظة من المخاطر المتنوعة حيث تكون الخسارة الناشئة عن نسبة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرين أقل من تلك الناشئة عن عملاء المشروعات ذات الأحجام الأكبر ، وهذا بافتراض معدل تعثر ثابت في كلا الحالتين .

٢- أما عن عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة " مستقبلي منتج و التأجير التمويلي " وقدراتهم بالنسبة لشركات التأجير التمويلي فنلاحظ الآتي:

بالنسبة للبحوث الميدانية التي أجرت مقابلة لعينة من عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل بحث مدى معرفتهم بوجود التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل، وللتعرف على احتياجاتهم المالية والمصادر المتاحة للتمويل . وكانت هذه العينة تمثل قطاع المشروعات الصغيرة أكثر من تمثيلها لقطاع المشروعات المتوسطة. وقد تبين أن ٥٠ % من العينة يدركون وجود التأجير التمويلي كأداة لتمويل ما لديهم من أصول ، ومع ذلك فإنهم لم يكونوا يعرفوا سوى بوجود شركة تأجير واحدة فقط . وقد لجأت هذه المجموعة من العملاء إلى إحدى شركات التأجير التمويلي للحصول على تمويل من أجل تأجير الأصول لصالح مشروعاتها . أما الخمسون بالمائة الباقية من العينة فلم يكن لديهم علم بوجود مثل هذه المنتج.

وتشير نتائج المسوح أن الذين كانوا يعلموا بالتأجير التمويلي أن هناك إمكانية جيدة للتعاون بين شركات التأجير التمويلي وعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة . ويفضل هؤلاء العملاء استخدام شركات التأجير التمويلي عن البنوك، نظرا لأنهم واجهوا العديد من المشكلات عندما اتجهوا إلى البنوك، و منها طلب الضمانات والمستندات والإجراءات الطويلة التي يمكن أن تمتد إلى شهور . كذلك فقد أكد العملاء أن الأسعار التي تطلبها شركة التأجير التمويل تتماثل مع أسعار البنوك بعد إضافة رسوم البنك إلى معدل الفائدة البنكية على القروض.

ثامناً: دور المؤسسات المالية

تلعب المؤسسات المالية دوراً هاماً في العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وشركات التأجير التمويلي- ويمثل المؤسسات المالية كل من البنوك، وبنوك التنمية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والمؤسسات المانحة وما إلى ذلك، وقد أعربت هذه المؤسسات، وبالأخص الصندوق الاجتماعي، عن اهتمامها بتوفير التأجير التمويلي كوسيلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل وذلك إلى جانب القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

نلاحظ أن المؤسسات المانحة لها دور في تنمية صناعة التأجير التمويلي في مصر وذلك من خلال شكلين إما في شكل قروض مقدمة لشركات التأجير التمويلي أو في شكل منح، وبينما تأتي ميزة القروض المقدمة من المانحين في أنها تقدم قروضا طويلة الأجل. ولكن من ناحية أخرى، فإن أسعار القروض ليست تنافسية مع أسعار القروض التي تحصل عليها شركات التأجير التمويلي من البنوك. لذلك فإن هذه النوعية من القروض تجذب شركات التأجير ذات التسهيلات البنكية المحدودة. وعلاوة على ذلك فقد أعربت بعض المؤسسات المانحة عن استعدادها لتقديم الأموال اللازمة في صورة منح لتنمية صناعة التأجير التمويلي شريطة أن يتم رصد الاعتماد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن يكون هناك خطة تقترحها شركات التأجير التمويلي لجذب هذه المؤسسات.

ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية والمنظمات غير الحكومية وبنوك التنمية من أكبر مصادر المعلومات عن عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تعتبر قاعدة البيانات الخاصة بالعملاء مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة لشركات التأجير التمويلي، ونظراً لأن معظم شركات التأجير التمويلي في السوق المحلية ليس لديها خبرة سابقة في أعمال التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها بالتالي معلوماتها محدودة عن تلك المجموعة المستهدفة، ولذلك لا تستطيع أن تضع حسابات المخاطر المصاحبة للعمل مع هذا القطاع. لذلك، ينبغي تطوير وسائل الاتصال من أجل تيسير عملية التعرف على التاريخ الإئتماني لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين سبق لهم العمل مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والمنظمات غير الحكومية وبنوك التنمية. تحتاج تلك الجهات إلى مزيد من التواصل من أجل تعاون أكبر حيث يمكن أن تكون المؤسسات المانحة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووكالة التعاون الدولي الياباني (جايجا) ووكالة التنمية الدولية الكندية (سيدا) وما إلى ذلك، مصدراً هاماً للأموال بالنسبة لشركات التأجير التمويلي فيما يتعلق بنشاطها مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتشير مؤسسات مالية أهمها البنوك الوطنية إلى عدم ملائمة التأجير التمويلي كوسيلة بديلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وقد استندت هذه المؤسسات في رأيها على حقيقة مؤداها أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشبع احتياجاته التمويلية من خلال البنوك، خاصة وأن البنوك تطالب حالياً بضمانات أقل، كما أن إجراءات البنوك قد أصبحت أكثر سرعة كما يعتقد العديد من مسئولو البنوك، وخبراء المجال أن التأجير التمويلي يتناسب مع المشروعات الكبيرة بشكل أكبر من المشروعات الصغيرة وذلك بسبب الصعوبات التي ستواجهها شركات التأجير التمويلي من أجل الوصول إلى عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو من أجل تحديد العملاء والوصول إليهم وبالأخص الحالات الموجودة خارج القاهرة الكبرى حيث توجد جميع شركات التأجير التمويلي.

تاسعاً : الدور المتوقع لشركات التأجير التمويلي في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة المستقبلية

هناك دور متوقع كبير لشركات التأجير التمويلي في المرحلة المستقبلية يتمثل في :

١- توفير إمكانيات تمويلية متزايدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لسرعة تنفيذ هذه المشروعات، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة، إذ يقوم التأجير التمويلي بتمويل المزيد من الأصول الرأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة.

٢- كسر أثار موجات التضخم على تكلفة عمليات التوسعات في المشروعات القائمة أو المشروعات الجديدة ، فالتأجير التمويلي يقضى على فترات الانتظار التي تحتاج إليها المشروعات لتكون احتياطات أو لتطرح أسهم جديدة أو لتغير في هيكل رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسعات المزمع إجراؤها، فما لو تم التعاقد على الأصول اللازمة لتلك التوسعات دون انتظار وذلك عن طريق التأجير التمويلي.

٣- دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث أن التأجير التمويلي يوفر التمويل الكامل لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج القومي.

٤- دفع عجلة التنمية الاجتماعية، حيث أن التأجير التمويلي يوفر الأموال اللازمة لبدء مشروعات جديدة أو الاستمرار في المشروعات القائمة مما يترتب عليه توفير فرص العمل لشريحة عريضة من المتعطلين عن العمل وبالتالي خلق فرص عمل تساعد على امتصاص البطالة التي زادت بنسبة كبيرة نتيجة أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١.

ملخص المبحث العاشر

تلجأ المشروعات في العادة للعديد من الأساليب لتمويل مشروعاتها منها التمويل الذاتي عن طريق رأس المال المدفوع أو زيادة رأس المال، وأيضا التمويل من الغير عن طريق الافتراضى من البنوك أو إصدار السندات، ولكن نظراً لاتساع ممارسة الشركات للعديد من الأنشطة وحاجتها إلى رؤوس أموال ضخمة وإلى أصول أثمانها مرتفعة، مما أدى إلى البحث عن أسلوب مناسب لحيازة هذه الأصول يخرج عن الأساليب المتعارف عليها وهو أسلوب التأجير التمويلي حيث يطلب الراغب في شراء الأصل من ممول أو منشأة شراء الأصل الذي يحتاج إليه بعد تحديد مواصفاته.

تتعدد فوائد التأجير التمويلي بالنسبة للمؤجر والمستأجر، أما المؤجر فيتمكن من استثمار أمواله بعائد مناسب وبضمان مؤكد يتمثل في احتفاظه بملكية الأصل المؤجر طوال فترة العقد وحقه في إعادة الحصول على الأصل في حالة إفلاس أو إفسار المستأجر، تجنب تكلفة الائتمان المرتفعة إذا ما أتبع طريقة البيع بالتقسيط في تصريف منتجاته، بالإضافة إلى المزايا الضريبية الأخرى التي قد يحصل عليها نتيجة سياسة الدولة الخاصة بتشجيع الاستثمارات. أما الفوائد التي يحصل عليها المستأجر فيتمثل في حصوله على الأصول التي يحتاج إليها في الوقت المناسب وبالتالي تغلبه على مشكلات السيولة الحرجة التي تواجهه عن طريق إتاحة ١٠٠% من التمويل اللازم للأصل المستأجر واستخدام هذه الأموال في أوجه أخرى غير شراء الأصل، كما يعتبر بديلاً جيداً في حالات التوسعات الجديدة أو الاحتياجات الرأسمالية بدلاً من طرح المشروع لأسهم جديدة أو البحث عن شركاء جديد وما يكتف ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة.

إلى جانب من المزايا الضريبية التي يحصل عليها المستأجر حيث يتم خصم كامل القيمة الإيجازية للأصول المستأجرة من الوضاء الضريبي المستأجر. مما سبق نجد أن عمليات التأجير التمويلي أصبحت في غاية الأهمية وخصوصاً في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تواجهه البلاد والذي أدى إلى إجماع العديد من الجهات التمويلية عن تقديمه التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مراجع البحث العاشر

- ١- وزارة المالية ، تطبيق التأجير التمويلي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٤.
- ٢- المرجع السابق .
- ٣- الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية .
<http://www.efsd.Gov.eg/content/efsd2-dr/efsd2-merge-pdsing.html>
- ٤- هيئة العامة للرقابة المالية، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر، ٢٠١٠.
- ٥- مجلة الايكونوميست، مؤشر ميكروسكوب العالمي الخاص ببيئة عمل التمويل الأصغر، ٢٠١٠.
- ٦- البنك الدولي ، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورقة عمل رقم ٢٩٦٥٦، ٢٠٠٠.
- ٧- غادة والي، التمويل الأصغر في مصر: دراسة عامة، الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٠٨.
- ٨- وزارة المالية و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية ، ٢٠٠٨.
- ٩- وكالة تصنيف التمويل الأصغر مايكروريت، دراسة استقصائية عن وضع استثمار التمويل الأصغر، ٢٠٠٩.
- ١٠- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر الصغيرة و المتوسطة في مصر، ٢٠٠١.
- ١١- د. سامح محمد رضا رياض أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية ، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، عام ٢٠١٠.

المبحث الحادي عشر

دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني
في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير
تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

المبحث الحادي عشر

دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني

في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير

تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتأسيس هذه الجمعية في عام ١٩٩٩، لتعمل كضامن للقروض التي يقدمها من موارده ، والجمعية تعمل بموجب قانون التأمين ، وبالتالي تقع تحت إشراف الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

وقد تأسست الجمعية كمنظمة غير حكومية برأس مال قدرة عشرة ملايين جنية مصري موزعة على شكل أسهم، وذلك بعد تجربة خاضها الصندوق مع شركة ضمان مخاطر الائتمان، وتضمن الجمعية ٨٠% من قيمة كل قرض، في حين يتحمل البنك الـ ٢٠% الباقية بأكملها، ويدفع مستلم القرض واحد في المائة من كل المبلغ إلى تم ضمانه والذي يعفى منه في العام الأول، ويحق لمستلم القرض تملك سهم في الجمعية عن كل عشرة آلاف جنية يستلمها ليحصل على أرباحها سنوياً، ولقد توسعت الجمعية في تقديم خدماتها الضمانية بحيث تغطي الجمعيات المهنية والقروض الخارجية.

أولاً: دور الجمعية في الاقتصاد المصري

١ - الشكل القانوني للجمعية

الجمعية منشأة طبقاً لأحكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، وتخضع لإشراف الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، وتعد هذه الجمعية أول جمعية يتم إنشائها في الشرق الأوسط لتوفير الخدمات التأمينية على أساس مشاركة المؤمن له في ملكية الجمعية، وكذا اقتسام أية أرباح نحققها، كما تنفرد بتوفير برامج متخصصة في تأمينات الضمان كرائدة في هذا المجال.

ولقد تأسست الجمعية برأس مال قدرة (١٠) مليون جنية لتصل حالياً إلى (١٣) مليون جنية ويزداد رأس المال كلما ازداد عدد الأعضاء وذلك بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، كما تخضع مثلها قبل كافة شركات التأمين وهيئاته العاملة في السوق المصري إلى إشراف الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

٢- الجهات التي قامت الجمعية بتوفير غطاء تأميني لها :

أ- بنك التنمية والائتمان الزراعي .

ب- مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية .

ج- بنك مصر" مشروع حاسب لكل بيت صندوق"

د- بنك مصر" في حدود ٢٠% من حجم أعماله .

هـ- البنك الأهلي المصري " في حدود ٣٥% من حجم أعماله .

و- البنك الأهلي المصري .

٣- أهم البرامج التي تتميز الجمعية بتقديمها هي البرامج المتخصصة في تأمين الضمان والتي تغطي مخاطر التوقف عن سداد الأقساط المستحقة لأية أسباب لصالح جهات التمويل المختلفة مثال " البنوك - الجمعيات الأهلية-المؤسسات والشركات التي تتعامل بنظام البيع بالأجل- مؤسسات التأجير التمويلي- هيئات التمويل العقاري - كافة جهات ومؤسسات الإقراض .. وأخري"

وتشمل أهم البرامج التي تقدمها الجمعية فيما يلي:

أ- ضمان قروض المشروعات الممولة بنظام الصندوق الاجتماعي سواء من خلال البنوك أو تمويل مباشرة من مكاتب الصندوق المنتشرة في أنحاء الجمهورية ، حيث توفر الوثيقة خدمة لمستفيدي الصندوق غير القادرين على تقديم الضمانات المالية التقليدية التي تطلب البنوك استيفاءها منهم بشرط الموافقة على الإقراض.

ب- ضمان القروض الممنوحة في إطار البرامج القومية مثل مشروع حاسب لكل بيت.

ج- ضمان برامج الإقراض متناهي الصغر من خلال الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال العاملة في النشاط الاجتماعي بهدف رفع مستوى المعيشة والنهوض بالطبقات الأكثر فقراً.

ح- ضمان برامج تنموية بالتجزئة المصرفية بموجب اتفاقيات أو بروتوكولات تعاون مع معظم البنوك العاملة في مصر.

خ- ضمان برامج تمويلية من خلال هيئات التأجير التمويلي ومؤسسات وشركات تمويل البيع الآجل للسلع والخدمات لعملائها.

و- ضمان برامج التمويل المختلفة من خلال شركات التمويل العقاري والبنوك العاملة في مجال التمويل العقاري وكذا الشركات العاملة في مجال الاستثمار العقاري.

ي- تقديم برامج التأمين المناسبة لكل فرع من أنواع التمويل على أساس شروط وضوابط برنامج الإقراض الذي تضعه المؤسسات التي تمنح التمويل. هذا وتضمن الجمعية نسبة تغطية بحد أقص ٩٠% من قيمة التمويل الممنوح حيث يتم إصدار وثائق التأمين المكملة " حريق- سطو - نفوق- ماشية - سيارات" وفقاً لطبيعة النشاط.

ثانيا : تقييم دور الجمعية في مصر

بالرغم من أن الجمعية تحظى بدعم ومساندة أكبر مؤسسة مصرية لتمويل المشروعات الصغيرة ، فقد عمل هذا الوضع لصالح الجمعية ولغير صالحها في الوقت ذاته فمن ناحية يلتزم الوسطاء الماليون الذين يتبعون نظام الصندوق الاجتماعي للتنمية لأسباب سياسية، باعتماد ضمانات الصندوق، مما تسبب معه من ناحية أخرى في قدر معين من عدم الفاعلية من جانب الصندوق ونظراً إلى أن الجمعية تعمل بنموذج وحيد للضمانات ومستريحة إلى دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية فيعتبر كثيرون أن الجمعية متلهفة على تقديم الضمانات أكثر مما يجب، فيعتبر البعض أن رفض الجمعية لبعض الحالات التي تشكل مخاطر جسيمة سوف يجعلها تكتسب مصداقية لدى البنوك والوضع الحالي هو أن البنوك تتطلب الآن ضماناً إضافياً زيادة على ضمان الجمعية.

رابعاً: دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه هذه الجمعية العديد من المشاكل الخاصة بسداد مستحقات عملائها ، ولذلك وجب عليها تبني سياسة مدققة وفاحصة عند اختيارها لعملائها حتى تزداد مصداقيتها لدى البنوك، ثم عدم استمرارها في العمل بموجب قانون التأمين والذي حد من صلاحية عملها كأداة لضمان الائتمان لذلك عليها أن تعيد النظر في وضعها حتى تكتسب الشرعية، كما أن عليها أيضاً أن تعلن عن معدلاتها في الرسملة، وهى المعدلات التي كانت وما تزال موضع الكثير من الارتياب.

ملخص المبحث الحادي عشر

هناك دور كبير يمكن أن تلعبه للجمعية المصرية للتأمين التعاوني في تأمينات الضمان والتعويضات التي يمكن أن تقدمها للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في حالة تعثرها وخصوصاً بعد أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ والتي ترتب عليها تعثر الكثير من المشروعات.

ولكن نظراً لما تعاني منه الجمعية من مديونيات بلغت أكثر من ١٦٠ مليون جنية في شكل تعويضات مستحقة للعملاء وهو ما دفع الشركة القابضة للتأمين والصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للرقابة المالية الموحدة بوضع خطة لإعادة هيكلة الجمعية وذلك لإقالتها من عثرتها وسداد كافة الالتزامات الناجمة عنها للحفاظ على سمعة واستقرار سوق التأمين في مصر، ولذلك حصلت الجمعية على قرض مشترك من الصندوق الاجتماعي للتنمية والشركة القابضة للتأمين بمبلغ (١٢٠) مليون جنية مناصفة بينهما لاستخدامه في سداد التزاماتها ، مع إعطاءها فترة سماح تصل إلى ثلاث سنوات. وترتب علي عمليات إعادة الهيكلة تحسن أحوال الجمعية حيث بلغت حجم تعويضاتها خلال العام الحالي (٦٠) مليون جنية.

مما سبق نجد أن دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني ليس دوراً فاعلاً وأنها تحتاج إلي جهد كبير لإصلاح أحوالها الداخلية ، لكي تستطيع أن يكون لها دور مؤثر في مجال تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في المجتمع المصري .

مراجع المبحث الحادي عشر

- ١- وزارة المالية، دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاصة . المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ملخص تنفيذي، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عام ٢٠٠٤.
- 2- [www. CIS- Se. COM](http://www.CIS-Se.COM)

المبحث الثاني عشر

دور الجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر
في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية
في المرحلة الراهنة والمستقبلية

المبحث الثاني عشر

دور الجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية في المرحلة الراهنة والمستقبلية

مقدمة:

تمر مصر حالياً بمرحلة انتقالية، تحتاج فيها إلى دعم الاقتصاد القومي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والإسراع بقاطرة التنمية الاقتصادية، ونظراً لوجود العديد من المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة البطالة، فإن هناك عدة حلول لهذه المشكلة، وفي مقدمتها تشجيع إقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، بغية امتصاص قدر كبير من القوى البشرية العاطلة، ورفع مستوى معيشتها.

وترجع أهمية هذه المشروعات إلى أنها تحقق مجموعة أهداف اقتصادية واجتماعية (بخلاف توفير فرص عمل لغير العاملين)، من أهمها تهينة البيئة لوجود روابط أمامية وخلفية بين هذه المشروعات والمشروعات الكبرى، وبالتالي تحدث التنمية الصناعية والخدمية، مما يساعد على زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة بالمجتمع، وبما ينعكس على زيادة الإنتاج المتاح للتصدير، هذا بالإضافة إلى العائد الاجتماعي سواء بالمساعدة في رفع مستوى معيشة الفئات العاطلة والفقيرة والقادرة على العمل، أو تجنب المشاكل والأضرار الاجتماعية والأمنية الناجمة عن تزايد حجم البطالة في المجتمع .

وتعد مصر من أكبر أسواق التمويل الأصغر، في مواجهة ظاهرة الفقر البالغة نحو ٢٠% من حجم السكان (٨٣ مليون نسمة) ، أي أن نحو ١٦,٥ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر). كما قدر تقرير التنمية البشرية نسبة الفقر في مصر بنحو ٤١% من إجمالي عدد السكان، أي يبلغ عدد الفقراء نحو ٣٤ مليون نسمة، الأمر الذي يعنى الحاجة إلى دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مواجهة الفقر والبطالة بالمجتمع المصري، بعد انحسار دور الدولة في عملية التوظيف .

ونظراً لمحدودية دور الجهات التمويلية الحكومية في دعم المشروعات متناهية الصغر، ومعاونة بعض طالبي هذه الخدمات في حالة الاقتراض من البنوك أو بعض الجهات الأخرى الحكومية، وفي توفير الضمانات المطلوبة، لذلك يلجأ هؤلاء الأفراد إلى البديل الآخر والذي، يتمثل في الجمعيات الأهلية غير الحكومية، وجمعيات رجال الأعمال، لطلب المساعدة والقروض الميسرة لإقامة المشروعات متناهية الصغر. وستتناول الدراسة استعراض لمفهوم هذه المشروعات، ودورها في دعم الاقتصاد القومي، ثم الجهات المتعاملة معها

سواء حكومية أو غير حكومية، يلي ذلك استعراض لدور المنظمات الدولية في هذا المجال، ثم التعرف على أهم المشاكل التي تواجه المشروعات متناهية الصغر، ثم يتبع ذلك الدراسة الميدانية وأهم النتائج والتوصيات المستخلصة منها، والتي تخدم موضوع الدراسة.

أولاً : مفهوم المشروعات متناهية الصغر

تعددت المفاهيم الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر، حسب المعايير المستخدمة، ولكن القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤، الخاص بالمشروعات الصغيرة، حدد المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يزيد عدد العاملين به عن ٥٠ عاملاً، ولا يقل رأسماله عن ٥٠ ألف جنيه، ولا يتجاوز المليون جنيه.

أما المشروعات متناهية الصغر، فقد عرفها البنك الوطني للتنمية، بأنها تلك المشروعات التي تستخدم من ١ حتى ٥ عمال، ويتراوح حجم القرض لها ما بين ٢٥٠ إلى ١٠ آلاف جنيه، وتعرف أيضاً المشروعات متناهية الصغر، بأنها أنشطة إنتاجية، تحقق دخلاً معيشياً للفقراء وأسرهم، وهى الوسيلة لتمكين الفقراء من تدبير عيشة الكفاف من سنة لأخرى، والحماية من الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة. ويوجد في مصر ما لا يقل عن ١,٥ مليون مؤسسة أعمال بالغة الصغر، تمثل ٩٣% من مؤسسات القطاع الخاص، وتوفر نحو ٥٢% من فرص العمل الخاص.

ثانياً : التعريف ببعض الجهات الحكومية وغير الحكومية المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر

توجد عدة جهات ومؤسسات حكومية - رسمية وغير حكومية - غير رسمية، تتعامل مع المشروعات متناهية الصغر، في سبيل تدعيمها وتنميتها. وتتعدد هذه الجهات ما بين مؤسسات تخطيطية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الهيئة العامة للتصنيع - جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي)، هذا بالإضافة إلى المؤسسات الخدمية، التي تقدم الخدمات الفنية والتدريبية، إلى جانب المؤسسات المهنية والنقابية. وبالنسبة للمؤسسات التمويلية فتتمثل في بنك التنمية الصناعية والبنوك التجارية والمتخصصة، التي تقوم بدور التمويل بالمشاركة أو التأجير التمويلي، أو كشركات ضمان مخاطر الائتمان، أو كصندوق اجتماعي للتنمية.

وبالنسبة للجهات والمؤسسات غير الحكومية الداعمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، فتتنقسم إلى جمعيات أهلية أو منظمات غير حكومية، كجمعيات رجال الأعمال، وهى جهات محلية، ويمكن حصر أهمها في الجمعية المصرية لتشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات - الهيئات القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية - جمعية رجال

الأعمال بالإسكندرية - الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين، هذا إلى جانب الهيئات والمنظمات والوكالات الدولية، وأهمها :

الوكالة الكندية للتنمية الدولية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - الاتحاد الأوروبي - التعاون الألماني الفني GTZ - بنك التنمية الألماني - برنامج الأمم المتحدة الأممي (اليونيدو) - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ... وغيرها. كما توجد بعض المؤسسات الاجتماعية مثل مؤسسة ساو يرس للتنمية الاجتماعية .

ثالثاً : دور بعض المنظمات الحكومية في دعم المشروعات متناهية الصغر

١- دور وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية في دعم المشروعات متناهية الصغر
أنشأت الوزارة بالقرار الجمهوري رقم ٤٢١ لعام ٢٠٠٥ لتضم وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً ووزارة التموين سابقاً من أجل مراعاة محدودية ومعدومي الدخل ورفع مستوى معيشتهم وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم لهم وإعادة هيكلة الدعم لضمان وصوله لمستحقه وربطه بمؤشرات التنمية البشرية. تأخذ الوزارة على عاتقها رعاية جميع فئات المجتمع المصري ومراعاة البعد الاجتماعي عند وضع البرامج والأنشطة المختلفة لخدمة المواطن والاهتمام به، كما تؤمن الوزارة بالقطاع الأهلي وأهمية مشاركته في تحقيق أهدافها وتعمل على تشجيعه ومنحة المرونة اللازمة للقيام بدوره.

وتقوم الوزارة بدور أساسي في تنمية الصناعات والحرف البيئية والمنزلية والريفية وتنمية المجتمعات المحلية. ويعد مشروع الأسر المنتجة أحد أهم المشروعات الاجتماعية ذات الصبغة الاقتصادية، والذي سعى لتوظيف الطاقات والقدرات البشرية للأسر في أوقات فراغهم، واستغلالها في صنع منتجات وتسويقها، بهدف تحسين مستوى دخولهم، في الريف أو الحضر على حد سواء، ومنذ تنفيذ المشروع عام ١٩٦٤، يتم التدريب فيه من خلال إنشاء جمعيات متخصصة منتشرة بالمحافظات تعرف باسم جمعية التدريب المهني والأسر المنتجة. وجدير بالذكر أن الوزارة يعمل تحت مظلتها وإشرافها جميع الجمعيات الأهلية.

ولهذا فإن الوزارة تمثل العنصر الاجتماعي المنوط به صياغة السياسات الاجتماعية للفترة القادمة والارتقاء بالأسرة من خلال برامج تنموية ووضع رؤية مشتركة للمساهمة في تنفيذ خدمة برامج تقدم المزيد من الدعم الفني والتقني للعديد من المشروعات التنموية التي تهدف إلى مساعدة الأسر الفقيرة أي أن الوزارة في المرحلة القادمة ستبني رعاية وتنمية الأسر الفقيرة حيث أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعد من أولويات عمل الوزارة في المرحلة القادمة فما عانت منه الأسر الفقيرة في مصر يرجع إلى غياب العدالة الاجتماعية ولذلك يتم حالياً تحديث وتفعيل حزمة الخدمات المقدمة للأسر الفقيرة وتبسيط إجراءات الحصول عليها مؤكداً على بقاء الدعم العيني ودراسة وصوله إلى مستحقه في سهولة ويسر تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وتضافر الجهود والخطط التنموية المتكاملة التي تؤدي

إلى تحقيق المشاركة الفعالة لشركاء التنمية الاجتماعية وأبرزهم الجمعيات الأهلية، وذلك بتبني مشروعات مدوه للدخل لتحويل بعض الأسر من متلقية للإعانات إلى أسر منتجة قادرة على دفع عجلة التنمية ولهذا حددت الوزارة رؤية واضحة للعمل في المرحلة القادمة تمثلت في أن تكون الوزارة هي الموجه والمحفز لصياغة عقد اجتماعي جديد ينظم العلاقة بين المواطن والحكومة ويحفز المجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة في الفكر والتنفيذ والتقييم . كما أن الوزارة تؤدي رسالة واضحة تركزت في تطوير البيئة اللازمة لتقديم خدمات " مادية أو عينية " للأسر المستهدفة لرفع قدراتهم وتمكينهم من الاندماج في المجتمع كمواطنين مشاركين في كافة نواحي الحياة لتحقيق مستوى حياة أفضل .

مما سبق يتضح مدى الدور الذي تلعبه وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية من خلال الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات الغير تمويلية المتمثلة في التدريب والخدمات التمويلية المتمثلة في تدبير المصادر المالية الداخلية والخارجية التي تدعم عمل الجمعيات وبالتالي دفع الدماء في هذه الجمعيات لتقديم الخدمات المختلفة لطالبي التمويل متناهي الصغر.

٢ - الهيئة العامة للتصنيع

تختص بشئون التصنيع وإعداد الخطة الصناعية وبرامجها، وتدعم الهيئة الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال الإدارة العامة للصناعات الصغيرة ومراكز التدريب المهني. كما تقوم الهيئة بإعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوى لهذه المشروعات وللمجمعات الصناعية، مع قيامها بمنح التراخيص واستيراد الآلات للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة .

رابعاً: دور بعض المنظمات غير الحكومية في دعم المشروعات متناهية الصغر

١ - دور الإتحاد العام للجمعيات الأهلية في دعم المشروعات متناهية الصغر

يعتبر الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة قمة الهيكل التنظيمي للعمل التطوعي على مستوى الجمهورية، وقد تم تأسيس الإتحاد عام ١٩٦٩م طبقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ويشكل مجلس إدارته بقرار من السيد رئيس الجمهورية ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات الإقليمية والتوعية والجمعيات والمؤسسات الأهلية ومن أهم أهدافه وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ رسم السياسة العامة لتفعيل العمل الإجتماعي في مصر، ووضع سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها ثم اقتراح الخطة العامة لتمويل النشاط الأهلي.

وتتمثل أهم أهدافه وفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ في : رسم السياسة العامة للعمل الاجتماعي في مصر، وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميادين الرعاية الاجتماعية

وفق احتياجاتها، اقتراح الخطة العامة لتمويل النشاط الأهلي ، عقد مؤتمر سنوي عام لدراسة الموضوعات التي تحددها اللجان الفنية.

أما رؤية الاتحاد العام للجمعيات الأهلية في الوصول إلى جمعيات أهلية قوية وفاعلة في مصر، قادرة على المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة.

أما رسالة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية فتقوم علي تفعيل دور الجمعيات والاتحادات الإقليمية في العمل الاجتماعي الأهلي في مصر، لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية الشاملة، بالتنسيق والتكامل مع الأجهزة الحكومية المعنية وقطاعات المجتمع المدني الأخرى والمنظمات الدولية.

هذا ويعمل الاتحاد العام على تفعيل وتطوير منظومة وأسلوب العمل الأهلي من خلال تعزيز الدور التنموي للجمعيات الأهلية ودعم قدراتها التنظيمية والإدارية وتنمية الموارد الذاتية والمالية والتنسيق فيما بين أدوارها وبرامجها المختلفة ، وتنظيم برامج تدريبية لتطوير أداء القائمين بالأعمال فيها، وكذلك نشر الوعي بأهمية العمل الأهلي في المجتمع في مختلف المجالات. وتكمن رؤية الاتحاد العام في الوصول إلى جمعيات أهلية قوية وفاعلة في مصر، قادرة على تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية بالتنسيق والتكامل مع الأجهزة الحكومية المعنية وقطاعات المجتمع المدني الأخرى والمنظمات الدولية.

وتمثيل الإطار العام لإستراتيجية الاتحاد العام للجمعيات فيما يلي :

أ- إجراء تقييم شامل للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات.

ب- بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة عن الجمعيات الأهلية والاتحادات ويتم تحديثها سنوياً.

ج- تأكيد ديمقراطية الإدارة والمشاركة المجتمعية والشفافية في إدارة الجمعيات ذلك من خلال نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وكذلك الحرص على المال العام وحسن إدارته وتوعية المواطنين بحقوقهم الدستورية والإنسانية.

د- تعظيم دور الجمعيات العلمية والثقافية وإجراء البحوث والتوثيق.

م- تشجيع المشروعات والبرامج التنموية، ومن أهم المجالات التي يمكن تنميتها من خلال هذه المشروعات رفع مستوى دخل الأسر الفقيرة ، تبني المشروعات البيئية من خلال توفير المعلومات البيئية وتدعيم وتنمية القدرات والمهارات الإدارية والفنية للجمعيات العاملة في مجال البيئة ونشر الوعي البيئي لتحقيق المشاركة الشعبية في مواجهة كافة المشكلات البيئية، إقامة مشروعات لمواجهة مشاكل الشباب " خاصة مشكلة البطالة" وتحفيزهم على التطوع والمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية " من خلال التنسيق مع الهيئات والوزران المعنية بالشباب" مواجهة المشكلة السكانية من خلال على تنفيذ الإستراتيجيات القومية للسكان والترويج لها ودعم القدرات الذاتية للمنظمات الأهلية العاملة في تنمية هذه المجالات .

ل- إنشاء شبكة الاتصال والربط بين الإتحاد العام مركزياً والاتحادات الإقليمية ونشر معلومات عن الجمعيات على شبكة الإنترنت.

و- تنمية قدرات الجمعيات وأعضائها وتنمية الوعي وتوفير التدريب اللازم في ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية وكذلك رفع القدرات المؤسسية للجمعيات والمؤسسات الأهلية . مما سبق يتضح أن دور الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ينطلق من خلال دوره مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية في إعطاءها التدعيم في مجال الخدمات غير التمويلية والخاصة بالتدريب الفني والإداري وفي مجال تقديم الخدمات التمويلية ، وذلك بإجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم لهذه الجمعيات لتنمية مواردها وأيضاً قيام الإتحاد بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية التي تقوم بالتمويل مما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية.

مما سبق يتضح أن دور الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ينطلق من خلال دوره مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية في إعطاءها التدعيم في مجال الخدمات غير التمويلية والخاصة بالتدريب الفني والإداري وفي مجال تقديم الخدمات التمويلية وذلك بإجراء العديد من الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم لهذه الجمعيات لتنمية مواردها وأيضاً قيام الإتحاد بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية التي تقوم بالتمويل مما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية.

٢- دور الجمعيات الأهلية في دعم المشروعات متناهية الصغر

تعد منظمات المجتمع الأهلي شريك أساسي في التنمية ، حيث أن تفعيل دورها يأتي في بؤرة اهتمام الوزارة التضامن والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل الشراكة بين منظمات المجتمع الأهلي القادرة على مواصلة مسيرتها التنموية مع تقديم كافة أنواع الدعم الفني والمؤسسي لهذه المؤسسات. ومما يؤكد على أهمية دور الجمعيات الأهلية فقد تم إنشاء أكاديمية للجمعيات الأهلية وتقوم هذه الأكاديمية بعمل دورات تدريبية للجمعيات في مجال الحاسب الآلي، ودورات تدريبية في مجال إدارة الأعمال .

ويعد قطاع الجمعيات الأهلية رائداً في تقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى جهوده التي أدت إلى ترسيخ مفهوم الجدوى الاقتصادية وربحية التمويل متناهي الصغر. هناك فئتان من الجمعيات الأهلية تعملان في التمويل متناهي الصغر ، منها الجمعيات التي تقوم بالتمويل على مستوي واسع نسبياً ويشار إليها " بالجمعيات المتخصصة" وتدار هذه الجمعيات بواسطة مجالس إدارة تمتلك الخبرة الكبيرة في عالم الأعمال وفلسفة العمل الحر إلى جانب الوعي " بأفضل الممارسات في التمويل متناهي الصغر. أما الفئة الثانية من الجمعيات الأهلية فيشار إليها بجمعيات تنمية المجتمع والتي

تشمل في بعض الأحيان عنصر التمويل متناهي الصغر كأحد مكونات برنامج أوسع نطاقاً لتنمية المجتمع .

هذا وتعالى الجمعيات الأهلية من بعض القيود المؤسسية والقانونية التي تؤثر سلباً على نشاطها حيث لا يسمح لهذه الجمعيات بتعبئة المدخرات أو بتقديم أصولها كضمان للإقراض من البنوك كما أن خدمات ضمان الائتمان لا تتوافر إلا لعدد محدود من الجمعيات ، ومن ثم فهي لا تستطيع الحصول على قدر كافي من الأموال لتمويل نشاطها ، كما تعاني هذه الجمعيات من ضعف القدرة المؤسسية ومن ثم عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الجهات المانحة والبنوك من حيث الإبلاغ وإعداد التقارير مما يحد من قدرتها على الحصول على التمويل الكافي من هذه الجهات أن الإطار القانوني الحاكم لهذه الجمعيات لا يفرق بينها وبين غيرها من الجمعيات التي لا تمارس هذا النشاط مما يفرض قيوداً على أعمالها ، وفي نفس الوقت فإن هذه الجمعيات غير قادرة على الوفاء بحجم رأس المال الذي يمكنهم من التحول إلى بنوك متخصصة في التمويل متناهي الصغر مما يؤدي إلى تحجيم شديد لقدرتهم على التطور وعلى تقديم أساليب مبتكرة لخدمة هذه الصناعة، يضاف إلى ما تقدم فترات التأخير الطويلة التي تواجهها هذه الجمعيات عند محاولتها الحصول على موافقة إلزامية من وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية لاستخدام المنح والقروض التي تحصل عليها من جهات مانحة ومنظمات دولية ، وهذه القيود تحد بشدة من قدرة هذه الجمعيات على التوسع وتقديم وسائل مبتكرة لخدمة السوق القائم للتمويل متناهي الصغر .

ولكن بالرغم مما سبق نجد أن الجمعيات الأهلية أفضل بديل للبنوك لتمويل المشروعات متناهية الصغر وأنها البديل الذي يضرب البيروقراطية ويحقق النجاح على الرغم من فائدته المرتفعة والتي تصل إلى ٣٠% ولكن نسبة السداد تصل لديه إلى ٩٨%.

والمثال الناجح في تمويل هذه المشروعات هي جمعيات رجال الأعمال التي يتم تمويلها من المنح الأجنبية والمعونة الأمريكية ، وتتسم هذه الجمعيات بوجود التسهيلات والإجراءات المرنة التي تقدم لصاحب المشروع . ومن أهم الإجراءات المتاحة اقتراب الممولين من أصحاب المشروعات والتعاون في أسلوب العمل المنتج بينهم ، أيضاً يرجع نجاح هذه الجمعيات إلى آلية العمل التمويلي المتبعة وطرق السداد والخدمات التي تقدم لصاحب المشروع علاوة على العامل النفسي وهو الاقتراب من العميل والأسواق التي تفتح لبيع المنتج الخاص لصاحب المشروع ويتم فيها عرض المنتجات التي يقبل عليها المستهلكون. ونذكر من هذه الجمعيات :

أ- الجمعية المصرية لتشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات

تم تأسيسها عام ١٩٨٩ ، بهدف تنمية وتشجيع الشباب على العمل الخاص المنتج، ونشر الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة على نطاق الجامعات المصرية. وفي عام ١٩٩٣

حصلت الجمعية على قرض قيمته ٣,٥ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعي للتنمية، لمدة خمس سنوات، بفائدة ٧%، تم إقراضه للخريجين بفائدة ١١%، على أن يسدد الأصل بالإضافة للفوائد على أقساط لمدة خمس سنوات، وتقوم الجمعية بتنفيذ أربعة مشروعات هي: برنامج المشروعات الصغيرة، وإنشاء مجمع صناعي في ٦ أكتوبر، وتوفير فرص عمل جديدة بالقطاع الخاص، وإقامة منشآت ومراكز للتدريب.

ب- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

تقوم وحدة التنمية الاقتصادية التابعة لهذه الهيئة بتنفيذ برنامجين ائتمانيين هما: برنامج تقديم القروض لأغراض التنمية بحد أقصى ١٥٠٠ جنيه، ومشروع الائتمان للاشتغال لحساب الذات والمشروعات الصغيرة، بقرض يتراوح بين ١٥٠٠ حتى ١٥ ألف جنيه، سواء للمشروعات الجديدة أو القائمة، وذلك بمحافظات المنيا وأسيوط والقاهرة الكبرى والإسكندرية، من خلال مكاتب الهيئة القبطية والجمعيات الأخرى الموجودة.

ج- جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية

اتجهت الجمعية في عام ١٩٨٩ وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية إلى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والحرفية. وتقوم الجمعية بتقديم الخدمات غير التمويلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال الخدمات الفنية - عن طريق التدريب في كافة المجالات المرتبطة بهذه المشروعات (إدارية - محاسبية - تسويق... الخ). كما تدير الجمعية بالتعاون مع بنك مصر بالإسكندرية برنامجاً ائتمانياً للصندوق الاجتماعي للتنمية. وتقدم الجمعية خدماتها التمويلية من خلال أربعة برامج تنمية هي: (١) برنامج إقراض المشروعات الصغيرة والحرفية. (٢) برنامج بشاكير الخير. (٣) برنامج طريق التنمية. (٤) برنامج الخير لمن يعمل. وتنتشر فروع الجمعية في ستة محافظات هي الإسكندرية، وكفر الشيخ، والبحيرة، ومرسى مطروح، والمنوفية، والغربية، ويبلغ إجمالاً هذه الفروع أربعة وخمسون فرعاً. وتتركز رؤية الجمعية في أن تكون هي المؤسسة الرائدة بالوطن العربي لتنمية الفقراء، ليصبحوا شركاء في دفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصاد، وذلك من خلال رسالتها في تنمية أفقر الفقراء مالياً وصحياً واجتماعياً وثقافياً، عن طريق منتجات تم تصميمها طبقاً لاحتياجاتهم، بهدف توفير حياة أفضل لهم وأسراهم.

ح- الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين

تأسست الجمعية عام ١٩٨٨ لمساعدة صغار الصناع والحرفيين على تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية القائمة والتي مر عليها عام على الأقل. وتمول الجمعية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتمنح القروض بقيمة تتراوح بين ٥٠٠ - ٥٠ ألف جنيه، بدون ضمانات تقليدية. ويغطي نشاط الجمعية محافظات الجيزة والقاهرة الكبرى. كما تمنح

الجمعية القروض للمشروعات التجارية والخدمية بالإضافة للمشروعات الصناعية. ثالثاً :
خامساً: أهم المشاكل التي تواجه المشروعات متناهية الصغر

تواجه المشروعات متناهية الصغر بعض المشاكل، ويمكن التعرف عليها فيما يلي:

١ - المشاكل المباشرة

وتتضمن تلك المشاكل التي تؤثر بصورة مباشرة على نمو وتطور المشروعات متناهية الصغر وأهمها: مشكلة التمويل - مشكلة التسويق - مشاكل إدارية وفنية .

أ- المشاكل التمويلية

يعتبر توافر رأس المال أهم مكون لإنشاء وتشغيل أي مشروع، وبالنسبة للمشروعات متناهية الصغر ويعد التمويل أحد العقبات التي قد تحول دون إقامتها أو تنميتها. فغالباً ما تكون مدخرات المستثمرين الأفراد غير كافية لتمويل المشروع، والحل بالنسبة لها هو اللجوء لمصادر التمويل البديلة، والتي تنقسم إلى نوعين الأول هو المصادر الرسمية المنظمة وتتكون من المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى، والثاني هو المصادر غير الرسمية وغير المنظمة وتتكون من المقرضين وموردي المواد الخام وغيرهم. وبالنسبة للمصادر الرسمية المنظمة وأهمها البنوك التجارية فإنها غالباً ما تحجم عن إقراض المشروعات متناهية الصغر بسبب عدم توافر الضمان الكافي لاسترداد أموالها (القروض)، وكذلك عدم اليقين من استرداد هذه الأموال في المواعيد المحددة لفترة السداد، هذا بالإضافة إلى اللايقين من تحقيق أرباح مقابل إقراض تلك المشروعات نتيجة لعدم امتلاك أصحابها للضمانات العينية أو الشخصية الكافية، وعدم التأكد من وجود طلب على منتجات المشروعات متناهية الصغر.

وتمثل شروط البنوك لإقراض المشروعات متناهية الصغر عقبات أمام المستثمر الصغير (الضمانات - فترتي السداد والسماح - ارتفاع سعر الفائدة على القروض - الفترة الزمنية التي يحصل المستثمر فيها على القروض - طول إجراءات منح القروض - عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المشروعات متناهية الصغر بصفة عامة).

وأوضحت أحد الدراسات وجود ضعف في التمويل متناهي الصغر في مصر، حيث بلغ عدد المستفيدين فيه نحو (٧٥) ألف مقترض، وبإجمالي (٥٥) مليون جنيه، بنسبة تمثل نحو ٥% من إجمالي المقترضين المستهدفين في هذا القطاع، والبالغ عددهم حوالي (٢) مليون مستثمر. وأشارت الدراسة إلى أهم العقبات التي تحول دون تقديم البنوك التجارية للتمويل متناهي الصغر والتي تتمثل في نقص المعلومات عن سوق التمويل متناهي الصغر، والخوف من المغامرة في تقديم هذا النوع من التمويل وذلك نتيجة لعدم وجود سابق خبرة مع المنشآت المتناهية الصغر، هذا بالإضافة إلى اختلاف منهجية تمويل هذه المشروعات عن المشروعات الكبرى، كما أن التمويل متناهي الصغر يعتمد أساساً على العلاقات الشخصية

(الغير موجودة بالبنوك التجارية الكبرى)، وأشارت الدراسة إلى عدم وجود الخبرات الإدارية المؤهلة للتعامل مع التمويل متناهي الصغر. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية في مصر تحجم عن تقديم القروض متناهية الصغر، لأنها ترى أنها قروض صغيرة ومكلفة إدارياً، باستثناء ثلاث بنوك تجارية هي البنك الوطني للتنمية، وبنك القاهرة وبنك التنمية والائتمان الزراعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن محدودية الخبرة الإدارية لدى أصحاب المشروعات متناهية الصغر في تقدير احتياجاتهم التمويلية، قد يؤدي إلى تعثر أصحاب هذه المشروعات في تسديد القروض، أو قد تحدث هذه النتيجة بسبب سوء استخدام القرض، أو لعدم إجراء دراسة جدوى للمشروع، ولذلك ظهرت شركات التأجير التمويلي وشركات ضمان مخاطر الائتمان.

وفي دراسة أخرى تهدف إلى تحديد المشاكل التي تواجه الجمعيات المتخصصة في الإقراض المتناهي الصغر، والتي غالباً ما تكون جمعيات رجال الأعمال، وذلك لمعرفة أسباب عدم تنمية التمويل متناهي الصغر في ظل البيئة القانونية والتشريعية الغير داعمة للكيانات القائمة بالتمويل المتناهي الصغر في مصر.

وتم تحديد بعض هذه العقبات كنتيجة للإطار القانوني والتشريعي المفروض عليها ويتمثل أولاً في أسعار الفائدة على القرض المتناهي الصغر: ولقد حددت وزارة التضامن الاجتماعي الحد الأقصى لسعر الفائدة المفروض على القرض متناهي الصغر بـ ٧%، ويعد هذا الحد لسعر الفائدة عامل مثبط لعمل الجمعيات المتخصصة في الإقراض متناهي الصغر، نظراً لأن تكلفة القرض متناهي الصغر بالنسبة لهذه الجمعيات هو أكبر بكثير من تكلفة القرض العادي، وبالتالي تضطر هذه الجمعيات لفرض أسعار فائدة أعلى من ٧% على المقرض، بما يتنافى مع القانون وقواعد حماية المستهلك ولذلك تقترح الدراسة إلغاء هذا الحد الأقصى لسعر الفائدة وإعفاء هذه الجمعيات منه. ثانياً مكتب القروض: وتبعاً للقواعد التنفيذية لقانون البنوك، فإن جميع البنوك والمؤسسات غير المالية والقائمة بالإقراض يتعين عليها تسجيل كافة عمليات الإقراض بمكتب القروض الشخصي، والذي يعد بمثابة قاعدة بيانات قومية لكافة عمليات الائتمان للأفراد والمؤسسات والشركات على اختلافها، مما ينتج عنه خفض حجم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الكيانات المقرضة. وعلى الرغم من عدم وجود لوائح قانونية لاشتراك الجمعيات المتخصصة بالتمويل متناهي الصغر في مكتب القروض الشخصية، إلا أن تكلفة المشاركة في هذا النظام تعتبر مرتفعة جداً إذا ما قورنت بحجم القروض متناهية الصغر التي تمنحها هذه الجمعيات. لذا تقترح الدراسة أن تقوم وزارة الاستثمار بالوصول إلى شكل ما من التعديل لحسابات التكلفة الخاصة بالقيود في نظام مكتب القروض، بما يتيح للجمعيات القائمة بالتمويل متناهي الصغر من المشاركة في هذا

النظام . ثالثا الحصول على التمويل : ويتمثل في التمويل من الخارج حيث تواجه الجمعيات الخاصة بالتمويل متناهي الصغر مشكلة كبيرة في الحصول على تمويل من الخارج، نظراً لشروط الحصول على موافقة وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية والتي تكون إجراءاتها طويلة ومعقدة ولذلك تقترح الدراسة أن تضع وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية معايير واضحة ومحددة يتم من خلالها الموافقة على قرارات التمويل من الخارج بشكل أكثر سرعة ومرونة. ثم القروض من البنوك المحلية: حيث تشترط البنوك على طالبي القروض من الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالتمويل متناهي الصغر وجود العديد من الضمانات، والتي لا تتوفر في معظم الأحيان لدى هذه الكيانات. لذا تقترح الدراسة قيام البنك المركزي المصري بوضع معايير أكثر سهولة أمام هذه الكيانات، سواء بشكل مباشر أو من خلال تشجيع إقراض الكيانات الملتزمة برد القروض.

وفي دراسة لمؤسسة بلاينت فاينانس مصر عن أثر التمويل الأصغر في مصر في عام ٢٠٠٧، على (٢٤٧٠) مستفيد من التمويل الأصغر (متناهي الصغر)، تبين منها أن ٥٠% من هذه الفئة قد تحسن مستوى معيشتهم خاصة بالنسبة لنوعية الطعام، ٤٠% حدث لهم تغير إيجابي في مستوى تعليم أولادهم وصحتهم. كما أستطاع ٣١% من عينة المستفيدين من التمويل الأصغر أن يدخروا شهرياً، ويرغب ٦٣% منهم في المشاركة مرات أخرى في برامج التدريب، وأن ٤٠% منهم على استعداد لدفع مبالغ مقابل حضور هذه البرامج التدريبية، مما يوضح أهمية الخدمات غير التمويلية (الفنية) وخاصة التدريب والطلب المتزايد عليها من قبل المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.

ب - المشاكل التسويقية

تواجه المشروعات متناهية الصغر مشاكل تسويقية خاصة بتصريف وبيع منتجاتها، على المستويين المحلي والخارجي، نتيجة للمنافسة التي تواجهها هذه المنتجات من جانب نظيرتها من المشروعات الكبرى أو من جانب السلع المستوردة (خاصة دول جنوب شرق آسيا) مما تسبب في ضيق حجم السوق المحلي أمام منتجات تلك المشروعات. هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى وجود بنية أساسية لتسويق المنتجات في مصر (قاعدة بيانات تسويقية عن الأسواق والطلب على المنتجات والأسعار وتفصيلات المستهلكين ووسائل النقل الحديثة.... الخ).

هذا بالإضافة إلى مشاكل التسويق الخارجي والذي يعد عقبة أمام فتح أسواق جديدة لمنتجات المشروعات متناهية الصغر (عدم توافر البيانات والمعلومات الخاصة بمواصفات ونوعية السلع والمنتجات المطلوبة وأذواق المستهلكين وحجم السوق الخارج، وحجم الطلب على المنتجات، والمنتجات المنافسة، ومشكلات نظام توزيع السلع في الخارج، حيث لا يوجد

نظام لربط الموزعين بالخارج بالمنتجين في الداخل، صعوبة المشاركة في المعارض الدولية، بالإضافة للمواصفات القياسية للسلع والتي تتغير من فترة لأخرى).

ج- المشاكل الإدارية والتنظيمية

تنتج هذه المشاكل نتيجة للافتقار إلى الخبرة الفنية والإدارية كسمة رئيسة للمشروعات متناهية الصغر، نتيجة لعدم الفصل بين إدارة المشروع والمستثمر فيه.

د- مشاكل العمالة

تعانى المشروعات متناهية الصغر من نقص الأيدي العاملة الماهرة، نظراً لصغر حجم المشروع ومخرجاته، ويمكن تحديد أهم مشاكل العمالة فيما يلي:

* نقص الخبرات الفنية والإدارية للمستثمر.

* عدم وعي المستثمر بمفهوم التأمينات الاجتماعية، مما يجعله يستعين في العمل بالصبيبة الصغار دون التأمين عليهم، أو قد لا يقوم بسداد أقساط التأمينات الاجتماعية للعمالة المؤمن عليها لديه.

* هجرة العمالة الفنية المدربة للعمل بالخارج.

* عدم وجود التدريب الفني الكافي لتحسين وزيادة القدرات الفنية والمهارية والعملية للعمال بالمشروع الصغير، لأسباب عديدة منها عدم وجود وحدات تدريبية بالقدر الكافي من حيث العدد وانتشار والتخصصات، أو بعد هذه الوحدات عن مواقع المشروعات متناهية الصغر، أو عدم اقتناع القائمين أو المستثمرين في تلك المشروعات بها... الخ.

هـ- المشاكل الفنية

تشتمل هذه المشاكل علي أساليب العمل والمتمثلة في عدم القدرة على اختيار الفن الانتاجي والتكنولوجي المناسب، والاعتماد على أسلوب الإنتاج التقليدي المتقادم نسبياً، مما ينتج عنه منتجات منخفضة الجودة وارتفاع نسبة الفاقد. هذا بالإضافة للافتقار إلى مفهوم الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات وتكون النتيجة إما تسرب منتجات دون الجودة والمواصفات المطلوبة بالسوق أو إهدار الخامات وزيادة التكلفة الإنتاجية أو إعادة تصنيع المنتجات منخفضة الجودة، مما يزيد من التكاليف الإنتاجية.

كما تشمل أيضا المشاكل المتعلقة بكل من البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية: والتي تتمثل في انخفاض نوعية مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى عدم كفاءة الخدمات المكملية للعملية الإنتاجية، مثل خدمات النقل والإعلان والتأمين... الخ. أسعار الطاقة: حيث تواجه المشروعات متناهية الصغر مشكلة في ارتفاع تكلفة مصادر الطاقة المستخدمة كالكهرباء والمصادر الأخرى، نتيجة لارتفاع أسعارها من فترة لأخرى، مما يزيد من التكلفة الإنتاجية للمشروع، ويؤثر على جودة المنتجات وقدرتها على النفاذ للأسواق. ثم مشاكل الصيانة: وتنشأ نتيجة عدم التزام الموردين ووكلائهم بالقوانين المنظمة للتوكيلات الصناعية وتوريد

قطع الغيار والخدمات الفنية وأهمها الصيانة، حيث ترتفع أسعار قطع الغيار وتكاليف الصيانة والإصلاح لدى الوكلاء عن مثيلاتها في السوق، مما يضطر أصحاب المشروعات متناهية الصغر إلى اللجوء لغير الوكلاء في أعمال الصيانة وشراء قطع الغيار، وبما يعرضهم للغش التجاري وعدم كفاءة الصيانة. مشاكل التكامل الصناعي: حيث يساعد التكامل الصناعي بين المشروعات صغيرة الحجم والكبيرة الحجم على الوصول إلى كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية بالمجتمع، حيث تعتبر الصناعات متناهية الصغر صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، إلا أن هذا التكامل الصناعي لم يتحقق بعد، خاصة مع اتجاه المشروعات متناهية الصغر لإنتاج سلع استهلاكية.

٢- المشاكل غير المباشرة التي تواجه المشروعات متناهية الصغر
تواجه المشروعات متناهية الصغر مشاكل غير مباشرة تتمثل في جهات الاختصاص المعنية بالإشراف على تلك المشروعات، بالإضافة إلى مشاكل الحصول على مستلزمات الإنتاج. هذا إلى جانب المشاكل الأخرى الخاصة بالضرائب والتأمينات... الخ.

سادسا: دور المؤسسات التمويلية في دعم وتطوير المشروعات متناهية الصغر
يمثل التمويل اللازم للصناعات متناهية الصغر ضرورة ملحة من أجل تشجيع ومساندة هذه المشروعات، ويمكن توفير هذا التمويل من المصادر الآتية:

١- الجهاز المصرفي (البنوك) وتتضمن:

أ- البنوك المتخصصة، حيث يتخصص كل منها في خدمة قطاع اقتصادي معين.

ب- بنوك الاستثمار والأعمال: كالبنك الوطني للتنمية (NBD).

ج- البنوك التجارية : كالبنك الأهلي المصري .

ولقد شهد قطاع التمويل متناهي الصغر في البداية إحجام مجموعة البنوك الرسمية عن التعامل معه وذلك لنقص المعلومات عن هذا القطاع وخصوصية التمويل متناهي الصغر والاحتياجات الخاصة لعملائه. في حين بدأت بنوك القطاع العام في العمل في مجال التمويل متناهي الصغر إلا أن معظم البنوك التجارية في القطاع الخاص مازالت بعيدة عن الساحة فلا تقوم بمنح تمويل للقطاع متناهي الصغر وتنظر إليه باعتباره مجازفة هائلة، ومن أمثلة البنوك التي تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر البنك الوطني للتنمية والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنك القاهرة وبنك مصر.

وهناك العديد من الحوافز التي دفعت البنوك لتوفير التمويل متناهي الصغر وتتمثل في :
الدعم المقدم من الجهات المانحة، ربحية برامج الإقراض القائمة، الاستفادة من الموارد المتاحة بالبنك، قلة احتمالات المخاطر والتي ترجع إلى ارتفاع نسبة السداد والتي تصل إلى ٩٨% - ٩٩% مما يتم إقراضه وصغر المبالغ التي يمكن أن تتعرض لمخاطر عدم السداد

مما لا يشكل عبئ مؤثر على هامش العائد المقترض وتوزيع المخاطر على عدد كبير من العملاء مما يقلل من فرص حدوثها ثم قصر فترات السداد مما يحقق الوقوف السريع على المخاطر وإمكان التدخل واتخاذ إجراءات التصويب فوراً.

أما المشاكل التي تواجه البنوك العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر فتتمثل عدم توافر في : الموارد البشرية المدربة على هذه النوعية من التمويل، عدم توافر التاريخ الإئتماني للعملاء. أيضاً هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي لنجاح التمويل متناهي الصغر للبنوك نذكر منها : توافر القدرة على الوصول إلى العملاء، توفر التمويل اللازم، الخبرة الفنية والدعم المتوفر من الإدارة العليا.

هذا ويرى العاملين في المجال أن تفعيل دور البنوك في مجال التمويل متناهي الصغر يمكن أن يتم عن طريق إنشاء مكتب استعلام إئتماني يتيح لكافة البنوك الاستعلام عن المقترض المتقدم للبنك وتاريخه الإئتماني ، تفعيل آلية ضمان مخاطر الائتمان حيث تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي بضمان نسبة من الائتمان المصرفي الممنوح للمشروعات متناهية الصغر أو ضمان محافظها من خلال الجمعيات الأهلية ويتطلب ذلك توقيع اتفاقيات مع البنوك، ثم توفير برامج للتدريب والبناء المؤسسي.

٢- جهات تمويلية غير مصرفية، من أهمها :

أ- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.

ب- الصندوق الاجتماعي للتنمية.

أ- دور شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي في دعم المشروعات متناهية الصغر تمثل شركة ضمان مخاطر الائتمان إحدى التنظيمات الأساسية التي تقوم على خدمة ومساندة إقامة وعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد تأسست الشركة طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وتتبنى الشركة عدداً من البرامج منها برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة ، برنامج الحد من الفقر وخلق فرص عمل ، برنامج ضمان تمويل تحديث الصناعة ، برنامج تحسين كفاءة الطاقة ، نشاط التخصيم ، البرنامج الطبي .

ب- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات متناهية الصغر

تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١، وبدأ عمله في عام ١٩٩٣، بهدف الحد من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي، عن طريق توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتنمية العمل الحر لدى الراغبين في الاستثمار بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

هذا ويقوم القطاع المركزي للتمويل المتناهي الصغر بالصندوق، بتوفير التمويل للجمعيات الأهلية الوسيطة، التي تقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات متناهية الصغر، في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، حيث تستخدم أموال التمويل في توفير رأس المال العامل لهذه المشروعات، وشراء الآلات والمعدات اللازمة لتشغيل المشروعات. و جدير بالذكر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية، يمر حالياً بمرحلة إعادة هيكلة، لتحقيق أهدافه بشكل أفضل، وبأقل الموارد الممكنة، وذلك من خلال كيانان رئيسيان هما: كيان خاص بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للنهوض بها وزيادة انتشارها الجغرافي، وتشجيع إقامة كيانات صغيرة متكاملة فنياً، أو تأسيس صناعات مغذية لبعض الصناعات الكبرى... إلى غيرها من الأهداف، وكيان خاص بالمشروعات العامة يهدف لتحقيق التنمية المتكاملة وتحسين مستوى المعيشة والأوضاع البيئية بالمجتمع بالإضافة إلى تفعيل الأنشطة السكانية واستكمال المرافق وخدمات البنية الأساسية بالمجتمعات التي تفتقر إليها .

هذا ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بوضع إستراتيجية لتنمية المشروعات متناهية الصغر وتوفير التمويل منخفض التكلفة واستخدام موارده ومخصصات الحكومة والمنح في هذا المجال .

وبناء على ذلك فإن الصندوق يقوم بتوفير قروض رأس المال ودعم تشغيل المشروعات لمختلف مؤسسات التمويل والمتمثلة في البنوك التي تقوم بمنح قروض بالتجزئة إلى المقرض النهائي، ويتم منح رأس المال من خلال القروض والمنح ويسمح القانون بقيام الصندوق بإنشاء وحدات صرف قروض تابعة له، وفضلاً عما تقدم يجيز القرار الجمهوري رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٤ للصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء شركات متحدة في أي من مجالاته التنموية بحيث تمكنه هذه الشركات من تحقيق الأهداف المكلف بها والتي تتوافق مع قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

كل ما تقدم يدعو إلى مزيد من التعاون بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات المانحة لدعم وتطوير منتجات جديدة في سوق التمويل متناهي الصغر باعتباره سوق واعد مع تركيز رسملة الخدمات على القطاعات المحرومة في السوق مثل الإقراض الريفي وإقراض النساء، هذا إلى جانب وضع معايير موحدة لإعداد التقارير ومعايير الأداء وتنمية القدرات على تقديم خدمات التدريب وتطوير نظم معلومات وإتاحتها للمؤسسات المالية.

سابعاً : دور المنظمات الدولية في دعم المشروعات متناهية الصغر

تقوم المنظمات الدولية بمساندة ودعم المشروعات متناهية الصغر، من خلال تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية (التدريب - نقل التكنولوجيا)، لهذه المشروعات منذ السبعينات.

وفى إحدى الدراسات، أشارت إلى محدودية الطلب على الخدمات غير التمويلية من قبل المستثمرين في المشروعات متناهية الصغر، نظراً لعدم وجود وعى كافى بها، بالرغم من وجود برامج استهدفت تدعيم وتحفيز هذه الخدمات، إلا أن النتائج لم تكن إيجابية دائماً بسبب اهتمام معظم المنظمات الدولية بصياغة السياسات، أكثر من اهتمامها بتنفيذها، مما أثر على تحقيق هدف الاستدامة لتلك الخدمات. هذا بالإضافة إلى أن البيانات المتعلقة بتوفير الخدمات غير المالية كان مصدرها المانحين الدوليين، مما أدى إلى المبالغة في إظهار الجوانب الإيجابية للبرامج التي تم تقديمها، وعدم استخدام المانحين لمعايير الأداء المتعارف عليها عند تقييم برامج الخدمات غير التمويلية. وأوصت الدراسة برفع درجة الوعي بأهمية الخدمات غير التمويلية، لدى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حتى يتم خلق سوق لها يحكمه الطلب على هذه الخدمات وليس العرض وحده، مع ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية والوسطاء بتقييم أداء الخدمات غير التمويلية في مصر، لتفادى رؤية المجتمع الدولي وحده لهذه الخدمات، بما يؤدي للمبالغة في إظهار الجوانب الإيجابية للخدمات غير التمويلية المقدمة، ولابد أن يهتم المجتمع الدولي بمعايير الاستدامة والعمل على تحقيقه، من خلال تفعيل البرامج المتعلقة بالخدمات غير التمويلية في مصر، وعدم الاكتفاء بصياغة السياسات فقط.

وفى دراسة أخرى، حددت ثلاثة مناهج لتقييم احتياجات المشروعات متناهية الصغر من الخدمات غير التمويلية، تمثلت في : منهج تحليل القطاعات الفرعية التي تعمل في إنتاج نفس السلع وتواجه نفس العقبات، منهج بحث الفعل والذي يقيم التجارب السابقة ويستخلص الدروس المستفادة منها، ثم منهج تقييم مساهمات الريف ويعنى ترك الأفراد في الريف لتقييم موقفهم واحتياجاتهم من الخدمات غير التمويلية.

وبالنسبة لقياس جودة أداء الخدمات غير التمويلية المقدمة، فيمكن استخدام الطرق الآتية: الأولى تغطية تلك الخدمات لأكثر عدد ممكن من المشروعات، الثانية كفاءة تلك الخدمات، الثالثة فعالية تلك الخدمات، ثم استدامة الخدمات غير التمويلية.

ثامناً: خطر السماح للاستثمار الأجنبي والمحلى في التمويل الأصغر

يجد خبراء المجال العاملين في التمويل متناهي الصغر أن طرح إنشاء شركات للتمويل الأصغر قد يهدد التجربة المصرية في محاربة الفقر بمنهجية الإقراض الجماعي والفردى - سواء بالنسبة للجمعيات الإحدى عشر المتخصصة في الإقراض الجماعي أو السبعة عشرة المتخصصة في الإقراضيين الجماعي والفردى والتي يتمثل أساس رأس مالها في المنح - حيث سترتب على السماح المفتوح للاستثمار الأجنبي والمحلى علي إنشاء شركات تمويل أصغر هادفة للربح بما سيؤدي معه إلى انعكاسات في الأجلين المتوسط والطويل

مؤداها جذب الشركات الجديدة عمالة الجمعيات المتاحة سواء مختصى القروض المذكور أو منسقات الإقراض الإثاث لبناء قواعد عملاء جدد وهذا قد يدفع هؤلاء التنفيذيون للعمل معهم بمبالغ خيالية. ، أيضاً يعد تحويل المنح التي تقدمها الوكالات أو الهيئات المتاحة إلى استثمار إلى القضاء على دور الجمعيات القائمة والذي يتمثل دورها في الظهير التمويلي للنشاط الاقتصادي الذي تعج به الأحياء الفقيرة والعشوائيات.

ثامنا : الرؤية المستقبلية لدعم المشروعات متناهية الصغر، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تمثلت هذه الرؤية في اتجاه من أعضاء عينه الدراسة الميدانية (الجمعيات الأهلية- البنوك)، للتوسع في دعم هذه المشروعات، وزيادة حجم انتشار خدماتهم لها في المستقبل.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال عملية الاستبيان السابق ذكرها، يمكن التوصل إلى بعض النتائج التالية:

١- يمكن الاعتماد بدرجة أكبر على الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم التمويلي وغير التمويلي للمشروعات متناهية الصغر، عن الاعتماد على البنوك في هذا الشأن، وذلك لأسباب عديدة منها انتشار هذه الجمعيات على مستوى الجمهورية، ثقة المقترضين بهذه الجمعيات، سهولة التعامل معها، سهولة الوصول إلى خدماتها، مراعاة الأوضاع الإنسانية للمقترضين في تعامل الجمعيات الأهلية مع المتعثرين عن سداد قيمة القرض، تعد هذه الجمعيات أكثر رؤية لطبيعة احتياجات الفقراء والمقترضين وحاجة السوق للمشروعات متناهية الصغر،...إلى غيرها من الأسباب.

٢- صممت طريقة الإقراض لمعظم الجمعيات الأهلية بطريقة تتناسب مع الاحتياجات الخاصة للمشروعات متناهية الصغر، غير القادرة على الحصول على الائتمان من المصادر التمويلية الرسمية، حيث تقدم القروض المتناهية الصغر بإجراءات بسيطة وشروط سداد مرنة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

٣- تقدم معظم الجمعيات الأهلية الدعم الفني العملي (التدريب على المهن والحرف) للمقترضين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر، ومتابعاتهم سواء بالحقاقهم بالمصانع والشركات وتوظيفهم، أو مساعدتهم في إقامة مشروعات متناهية الصغر.

٤- تقوم معظم الجمعيات الأهلية بمتابعة تنفيذ المشروعات وتوجيه صغار المستثمرين، وتذليل العقبات التي تواجه مشروعاتهم المتناهية الصغر في أغلب الأحيان، مما يساعدهم على تسديد قروضهم.

٥- تبنى معظم الجمعيات الأهلية لصغار المقترضين لديها، بالعمل على إنجاح مشروعاتهم المتناهية الصغر، عن طريق تسويق منتجاتهم أو الدعاية لها...إلى غيرها من الخدمات، مما يساعد على الشعور بالطمأنينة والارتياح في التعامل مع هذه الجمعيات.

٦- تبنى معظم الجمعيات الأهلية للمشاركين والمتدربين لديها، في إيجاد فرص عمل لهم، عن طريق الاتصال بالمصانع والشركات لمعرفة احتياجاتهم من العمالة والتخصصات المطلوبة، وتوفير فرص التدريب على هذه التخصصات.

- ٧- تقوم الجمعيات الأهلية الخيرية ببث روح التعاون والعمل على تقديم الخدمات الخيرية لدى الشباب والمطوعين، وتدريبهم على ذلك فما يعمل على انتشار الأعمال الخيرية.
- ٨- توفير سبل إنجاح المشروعات المتناهية الصغر، مثل دراسة الجدوى المبدئية - وسائل التعليم والتدريب - توفير أماكن للتدريب وتنوعها- تيسير طرق وتكاليف التدريب...الخ.
- ٩- المتابعة والتقييم باستمرار للمشروعات المتناهية الصغر.
- ١٠- عدم وجود العدد الكافي من المؤهلين للتعامل مع المستثمرين فى المشروعات متناهية الصغر لدى البنوك.
- ١١- عدم وضوح الفرق بين مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، لدى البنوك والجمعيات الأهلية على حد سواء.
- ١٢- لا تلتزم البنوك بتوفير فرص عمل للمتدربين على الحرف والمهن المرتبطة بالمشروعات متناهية الصغر، كما يحدث لبعض الجمعيات الأهلية.
- ١٣- تبين من الاستبيان أهمية جميع المشروعات متناهية الصغر، والعمل على التنسيق والتعاون بينها.
- ١٤- أهمية امتلاك الجمعيات الأهلية لمراكز تدريب خاصة بها، مع توفير الكوادر البشرية اللازمة لعملية التدريب.
- ١٥- ممكن أن تقوم الجمعيات الأهلية كهزمة وصل لتحقيق الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات الكبرى والمشروعات متناهية الصغر.
- ١٦- الحاجة للدعم الإعلامي عن المصادر التمويلية وغير التمويلية، حتى يستفيد منها معظم أفراد المجتمع من الفقراء والمحتاجين .

ثانياً: والتوصيات

- ١- العمل على فتح ودائع وحساب ادخار لدى الهيئات البريدية، لصالح تمويل المشروعات متناهية الصغر في المستقبل .
- ٢- ضرورة اشتراك الجمعيات التعاونية، في تقديم الخامات التمويلية وغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر، بشكل كبير في المستقبل.
- ٣- الاهتمام بحاجة ذوى الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم في الالتحاق بالمشروعات متناهية الصغر، والتي تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم، أو إقامة مشروعات بسيطة تدر عليهم عائد.
- ٤- إنشاء شبكة قومية للبيانات والمعلومات، لكافة الجهات التمويلية، الخاصة بتمويل المشروعات متناهية الصغر، لتفادي تكرار بعض هذه المشروعات دون وجود طلب على منتجاتها، ويهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة بالمجتمع.
- ٥- الدعم الإعلامي للجهات الممولة للمشروعات المتناهية الصغر.
- ٦- وأخيراً يمكن القول أن جمعيات المجتمع المدني يمكنها أن تقوم مستقبلاً بدعم، الاقتصاد المصري، عن طريق توفير فرص عمل للمتطلين والمحتاجين والفقراء، بواسطة دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وذلك فى حالة توافر ووجود الاستقرار الأمني بالشارع المصري، بالإضافة إلى تذليل العقبات التى تقف دون الوصول إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجمعيات.

ملخص المبحث الثاني عشر

تعتبر المشروعات متناهية الصغر، التي يعمل بها من فرد حتى خمس أفراد، ويتراوح حجم تمويلها بين ٢٥٠ إلى ١٠ آلاف جنيه، أحد الحلول لمواجهة الفقر، والبطالة في المجتمع المصري. وتحتاج هذه المشروعات إلى إمدادها بالخدمات التمويلية وغير التمويلية، لتنفيذها واستمرار تشغيلها وإنتاجها.

وتتعدد الجهات الممولة للمشروعات المتناهية الصغر في مصر، فقد تكون حكومية (رسمية) أو غير حكومية (غير رسمية). وتهدف الدراسة إلى التعرف على الدور المتوقع لهذه الجهات في تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر حالياً ومستقبلاً. لهذا قسمت الدراسة إلى جزأين، الجزء الأول نظري، تم فيه تناول الجهات التي تقدم هذه الخدمات، لتلك المشروعات والجزء الثاني عملي، عبارة عن دراسة ميدانية محددة، لبعض هذه الجهات (بعض الجمعيات الأهلية - البنك الوطني للتنمية - بنك القاهرة)، وذلك بهدف التعرف على الوضع الراهن والرؤية المستقبلية لدعم المشروعات المتناهية الصغر، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وكانت أهم النتائج الدراسة الميدانية ما يلي: تقدم الجمعيات الأهلية بالدراسة خدمات تمويلية وغير تمويلية، للمشروعات متناهية الصغر، بصورة ميسرة، حيث يمكن للمحتاجين الحصول عليها بسهولة. تعمل الجمعيات الأهلية بالدراسة على توفير فرص عمل للمتدربين والمشاركين في برامجها، بالمصانع والشركات. تحتاج هذه الجمعيات إلى الدعم المالي حتى تتمكن من التوسع في تقديم خدماتها لعدد أكبر من صغار المستثمرين، والمحتاجين. واجهت الجمعيات بالدراسة بعض الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تمثلت في فقدان بعض مواردها نتيجة لتوقف معظم المشروعات المتناهية الصغر بسبب عدم وجود أمن بالشارع المصري (التعرض للسرقة أو الحريق) وبالتالي عدم قدرة صغار المقترضين على تسديد قروضهم، وقيام الجمعيات بإعدام هذه القروض. كما انسحبت نفس الآثار السلبية على للبنك الوطني للتنمية وكذلك بنك القاهرة. وجود بعض الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، منها زيادة حجم التمويل الخارجي الموجه للجمعيات الأهلية بالدراسة خاصة من الدول العربية، مع إعلاء قيمة العمل لدى الفقراء والمحتاجين للحصول على الدخل اللازم لمعيشتهم.

وتوصى الدراسة بدعم الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات تمويلية وغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر، مع الاهتمام بالدور الإعلامي في هذا الشأن، هذا بالإضافة إلى أهمية التفكير في فتح ودائع وحساب ادخار لدى الهيئات البريدية، لصالح دعم المشروعات

متناهية الصغر، واشترك الجمعيات التعاونية في هذا المجال مستقبلاً. وبالنسبة للبنوك، فيجب دعمها لزيادة مساهمتها في دعم المشروعات متناهية الصغر بكافة الوسائل والتسهيلات.

إجمالاً هناك بعض التطورات الإيجابية التي شهدتها السنوات الأخيرة بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر ، فقد أصبح هناك جهة واحدة تتولى مهمة تنمية هذه المشروعات في مصر وإطار محدد يتم التحرك من خلاله لزيادة فرص الفقراء في الحصول على تمويل لبدء مشروعات ترفع من مستويات دخولهم ، كما أصبح الدخول إلى السوق أقل تكلفة وإن كان نظام الشباك الواحد لا يزال في حاجة إلى دعم لتوسيع نطاق إنتشاره، ولا تزال هناك عوائق فيما يتعلق بفض المنازعات مع المشروعات الأخرى والحصول على التمويل أو الاستفادة من التأجير التمويلي كبديل للاقتراض والخروج من السوق ، كما أن المزايا التي يقدمها الصندوق الاجتماعي مقصورة على المشروعات التي تتقدم إليه للتسجيل وهناك حاجة ملحة إلى دراسة مدي استفادة المشروعات متناهية الصغر من هذه المزايا والخدمات وتقييم أثرها.

مراجع البحث الثاني عشر

أولا : مواقع الإنترنت والكتب الأجنبية :

- 1- موقع شبكة سنابل - التمويل الأصغر
- 2- <http://microfinancegate way.com>
- 3- USAID-EGYPT-MICROENIER PRISEFINANCE, THE LEGAL AND REGULATORY ENVIRONMENT FOR MICRO FINANCE IN EGYPT , JUNE,2009.
- 4- WWW. ARABIC. MICROFINANCE GATEWAY . ORG/ EGYPT/CP-EGYPTISLAWS ?...
- 5- WWW. KENANAONLINE. COM.
- 6- WWW. MSS.GOV. EG/... PROJECTS/
- 7- WWW. YAPD. ORG. EG/NGOS/
- 8- WWW. ABA- SERVICES. COM /
- 9- WWW. SFDEGYPT. ORG

ثانيا : الكتب والبحوث والتقارير :

- ١- البنك الدولي - تعبئة المدخرات من الجمهور والممارسات الأساسية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - مارجریت روبنسون واشنطن دی سی - ٢٠٠٤.
- ٢- البنك الدولي - كتب التمويل متناهي الصغر - المنظور المؤسسي المالي - سلسلة التعامل البنكي المستديم (٣) مع الفقر، جواتا لدجروود - واشنطن دی سی - ١٩٩٩.
- ٣- د. ياسمين فؤاد، التمويل المتناهي الصغر والبنوك التجارية - دراسة حالة مصر، البنك المركزي المصري - المعهد المصرفي المصري، ٢٠٠٧.
- ٤- شركة توعية البنية الدولية EOI، كيفية تفعيل دور البنوك في مجال الإقراض متناهي الصغر والصغيرة، ٢٠٠٤.
- ٥- حسن فريد، خطر السماح المفتوح للاستثمار الأجنبي والمحلي في التمويل الأصغر، جمعية رجال الأعمال بالدقهلية، ٢٠١٠.
- ٦- استثمارات الاستبيان.
- ٧- د.عبلة محمد الخواجة ، دور المنظمات الدولية في إتاحة الخدمات غير التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠٠٧.
- ٨- إيمان مرعى، المشروعات الصغيرة والتنمية - التجارب الدولية المقارنة والحالة الدراسات المصرية، الأهرام، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٥.
- ٩- د.فتحی السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥.
- ١٠- د.ضحی عبد الحمید ، منظور جديد للخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر - مسح الأدبيات، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري، ٢٠٠٧.
- ١١- تقرير التنمية البشرية لمصر، العقد الاجتماعي في مصر : دور المجتمع المدني، ٢٠٠٨.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١- استمرار معاناة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالرغم من تعدد الجهات المنوط بها تمويل هذه المشروعات وخصوصاً بعد أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١.
- ٢- أغلب مؤسسات القطاع المالي وأدواته غير مهيأة لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم توافر الخبرة اللازمة لإدارة أسلوب المتابعة وكذا لارتفاع تكلفة الخدمة نسبياً.
- ٣- إجماع البنوك عن تأدية دور فعال في مجال تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للعديد من الأسباب التي لها ما يبررها والتي ليس لها تبرير.
- ٤- قلة عدد صناديق الاستثمار المنشأة خصيصاً لتدعيم وتنمية المشروعات والصغيرة والمتوسطة.
- ٥- إجماع من بعض المستثمرين عن الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، والذي من شأنه إضافة مخاطرة عالية نسبياً للمخاطر الخاصة بهذا النوع من الاستثمار وبالتالي انسحاب ذلك على المستقبل القريب لحين تحسين الأوضاع السياسية واستقرار الأوضاع الاقتصادية.
- ٦- أداء بورصة النيل لم يرقى بعد إلى المستوى المنتظر منه في تدعيم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهد لتذليل العقبات التي تحول دون الارتقاء بمستوى هذا الأداء .
- ٧- الصندوق الإجتماعي كان الأسرع في الاستجابة لمقتضيات ما حدث أثناء الثورة وما بعدها ، وتعتقد مجموعة الدراسة أن الصندوق لازال الجهة التي يمكن الاعتماد عليها في تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولكن مع مزيد من التخفيف من المعوقات البيروقراطية والاعتماد أكثر على الأفكار المبتكرة في التمويل والتدريب .
- ٨- يواجه صندوق التنمية المحلية بعض المعوقات والمشاكل أهمها مشاكل تتعلق بإدارة الصندوق، ومشاكل تتعلق بالمحافظات والوحدات المحلية، ومشاكل تتعلق بالمتعاملين مع الصندوق .

- ٩- عمليات التأجير التمويلي أصبحت في غاية الأهمية لتدعيم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصاً في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تواجهه البلاد .
- ١٠- تزايد حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه شركة ضمان مخاطر الائتمان في تدعيم إقامة واستمرار المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري ، وذلك لنجاحها في تأدية أدوارها .
- ١١- تعاني الجمعية المصرية للتأمين التعاوني من ارتفاع ضخم في مديونياتها تمثل في شكل تعويضات مستحقة للعملاء وهو ما دفع الشركة القابضة للتأمين والصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للرقابة المالية الموحدة بوضع خطة لإعادة هيكلة الجمعية وذلك لإقالتها من عثرتها وسداد كافة الالتزامات الناجمة عنها للحفاظ على سمعة واستقرار سوق التأمين في مصر .
- ١٢- الجمعيات الأهلية لاعب أساسي ورئيسي في تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر .
- ١٣- افتقار الجهات التي تدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل وفي المجالات الاخرى غير التمويلية إلى التنسيق فيما بينها .

ثانياً: التوصيات

- ١- التخفيف من معاناة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتأسيس آلية " شركة أو صندوق" تتجمع فيها كلا من الشركات العملاقة من القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية المتخصصة " الصندوق الاجتماعي للتنمية- صندوق التنمية المحلية وغيرها من الجهات " لتبني تمويل هذه المشروعات بعد التنسيق فيما بينها لتلبية متطلبات كل هذه المشروعات .
- ٢- تهيئة مؤسسات القطاع المالي وأدواته لخدمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وذلك بتوافر الخبرة اللازمة لإدارة ومتابعة هذه المشروعات.
- ٣- تدعيم البنك المركزي للبنوك لتأدية دور فعال في مجال تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وإزالة المعوقات التي تحول دون تأدية البنوك لهذا الدور .
- ٤- إزالة المعوقات التي تحول دون تأدية البنوك دور فعال وأكثر إيجابية بالنسبة لتقديم لخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر لما لها من طبيعة خاصة تميزها عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- إدخال بعض التعديلات التشريعية المتعلقة بسوق المال والخاصة بإنشاء صناديق الاستثمار وتوسيع حجم السوق لدخول لاعبين جدد إلى السوق كخطوة أولى لتوفير أدوات تمويل غير تقليدية تشجيعاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في عملها.
- ٦- تحفيز المستثمرين علي الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة وذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، والذي من شأنه التخفيف نسبياً من حدة المخاطرة الخاصة بهذا النوع من الاستثمار وبالتالي انسحاب ذلك على المستقبل .
- ٧- تفعيل أداء بورصة النيل ليرقى للمستوى المنتظر منه في تدعيم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهد لتذليل العقبات التي تحول دون الارتقاء بمستوى هذا الأداء .
- ٨- الصندوق الإجتماعي كان الأسرع في الاستجابة لمقتضيات ما حدث أثناء ثورة ٢٥ يناير وما بعدها ، ولذلك فيعد هو الجهة المنوط بها تدعيم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن وفي المستقبل ، وقد يتم ذلك بدخول الصندوق كشريك لهذه المشروعات في أدائها لأعمالها المختلفة وبالتالي يصبح دوره أكثر إيجابياً وتدعيماً تجاه هذه المشروعات.

- ٩- إزالة المعوقات والمشاكل التي تحول دون تأدية صندوق التنمية المحلية لدوره بكفاءة وفاعلية ، حيث أنه الأجدر والأقدر علي تمويل المشروعات متناهية الصغر .
- ١٠- توعية أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأهمية التأجير التمويلي لما يوفره من الأموال اللازمة لبدء مشروعات جديدة أو الاستمرار في المشروعات القائمة .
- ١١- توعية أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحجم الدور الذي يمكن أن تلعبه شركة ضمان مخاطر الائتمان في تدعيم إقامة واستمرار هذه المشروعات في الاقتصاد المصري .
- ١٢- إزالة المعوقات التي تواجه تعانى الجمعية المصرية للتأمين التعاوني لكي تستطيع أن تؤدي دور فاعل بالنسبة لهذه المشروعات .
- ١٣- الاعتماد بدرجة أكبر على الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم التمويلي وغير التمويلي للمشروعات متناهية الصغر ، وذلك لأسباب عديدة منها انتشار هذه الجمعيات على مستوى الجمهورية، ثقة المقترضين بهذه الجمعيات، سهولة التعامل معها، سهولة الوصول إلى خدماتها، مراعاة الأوضاع الإنسانية للمقترضين في تعامل الجمعيات الأهلية مع المتعثرين عن سداد قيمة القرض، حيث تعد هذه الجمعيات أكثر رؤية لطبيعة احتياجات الفقراء والمقترضين .
- ١٤- العمل على دعم منظمات المجتمع المدني، بكافة الوسائل والطرق، بما يكفل لها مساعدة وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لعمل هذه المنظمات .
- ١٥- توعية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالدخول في شراكات مع بعضها البعض لتصبح أكثر قوة في مواجهة الأزمات المتوالية التي يواجهها المجتمع المصري في الأزمة الأخيرة.
- ١٦- تنسيق الأدوار بين الجهات المختلفة المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لكي ل يحدث تداخل في الأدوار لهذه الجهات، وبالتالي خلق بيئة مواتية لتدعيم وتنمية هذه المشروعات.
- 17- وجود أدلة متاحة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، توضح الجهات التي يمكن التعامل معها في هذا المجال.
- ١٨- إنشاء محاكم خاصة للبت في القضايا الخاصة بالديون التي علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ١٩- إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفاؤها من ٥٠% من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك.

- ٢٠ - تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث توجد أنواع معينة من الدخل لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية.
- ٢١ - الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي، ومن أمثلة ذلك الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإدخال التكنولوجيا الجديدة وخدمات البحوث والتطوير.
- ٢٢ - الاحتياطات حيث ينظر إلى مختلف الاحتياطات على أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب، ومن أمثلة ذلك احتياطي الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير التكنولوجيا وتغطية خسائر التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية.
- ٢٣ - توفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.
- ٢٤ - الإعفاء الجمركي التام أو نسبة ٨٠% لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لإدارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية.
- ٢٥ - إعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة.
- ٢٦ - تقسيم مسئولية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين المؤسسات العاملة في هذا المجال حيث تعتبر وزارة الصناعة الراعي الرئيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتتولى مسئولية الإشراف والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية القومية، وتوفير المساعدات المالية من أجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج، أما وزارة البحث العلمي فتتولى دعم مشروعات الأبحاث، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم والمساعدات الخاصة بالتصدير والتجارة الخارجية، في حين تقوم الغرفة التجارية بتوفير المعلومات عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ٢٧ - إصدار التشريعات التي تغطي مختلف العلاقات القائمة في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مثل قوانين الجودة والقوانين الخاصة بالتوظيف وقوانين حماية البيئة، والقوانين التي تحدد ضريبة المبيعات وعدم المغالاة فيها وتتضمن إعفاء تلك الوحدات من رسوم الإنتاج.
- ٢٨ - دعم ملكية المرأة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم دعم خاص للمشروعات التي تملكها وتديرها امرأة، بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم لهن على الطرق الحديثة في الإدارة والوسائل المتقدمة في الإنتاج.

٢٩- تقديم أفكار خاصة بتسهيل نقل ملكية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بين الأجيال المختلفة بحيث يضمن ذلك استمرار هذه المشروعات في حالة وفاة أحد الملاك.

٣٠- عدم اعتبار المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كيان مستقل بل جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة " عناقيد صناعية "، فعلى الرغم من احتدام المنافسة بين الشركات إلا أن هناك درجة كبيرة من التعاون والتنسيق فيما بينها، حيث يتم تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل تختص كل مجموعة من تلك المشروعات بمرحلة واحدة منها.

٣١- تصميم خطة متكاملة تحت إشراف البنك المركزي لحصر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة علي مستوى مصر كلها بحيث يمكن إعداد قاعدة بيانات شاملة عن نوعية المشروعات الموجودة في مصر وأهم مشكلاتها وسبل تمويلها .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- د. إبراهيم محرم ، تجربة صندوق التنمية المحلية في التنمية الشاملة والتصنيع التكاملي للقرية المصرية ، معهد التخطيط القومي ، فبراير عام ٢٠٠١ .
- ٢- أشرف محمد دوابه، " إشكاليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة ٢٤، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠٦ .
- ٣- إياد فلاح حسن الزيدى، دراسة اقتصادية مقارنة لتطوير الأداء الاقتصادي للسوق المالي العراقي، الأكاديمية العربية المفتوحة ، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة الاقتصاد، الدنمرك ، عام ٢٠٠٩ .
- ٤- بريدش السعيد ، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة شركة **Sofinance** ، بدون تاريخ، الجزائر ، عام ٢٠٠٩ .
- ٥- حسن على خضر، " مستقبل التمويل الزراعي في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي"، ندوة مستقبل التنمية ودور المشروعات الصغيرة ، معهد التخطيط القومي، الإسكندرية ، ١٧- ١٨ يناير ١٩٩٦ .
- ٦- أ. رؤية عبد السميع ، أ. حجازي إسماعيل ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات ، الجزائر، عام ٢٠٠٦ .
- ٧- سامح محمد رضا رياض أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية ، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، عام ٢٠١٠ .
- عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية ، عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ .
- ٨- محمد صالح الحاوي ، أساليب الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، عام ٢٠٠٨ .
- ٩- مصطفى كمال طه ، الشركات التجارية في سوق الأوراق المالية ، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع ، عام ٢٠٠٦ .

ثانيا : مؤتمرات

- ١- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، مؤتمر البنوك ، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، عام ٢٠٠٩.
- ٢- رنا الهادي بن فضل، تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مؤتمر، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، معهد التخطيط، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ٢٠٠٩/١٠/١٣.
- ٣- شاهين سراج الدين ، " الآليات الجديدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، المؤتمر السنوي الرابع للمعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، أكتوبر عام ٢٠١٠.
- ٤- شاهين سراج الدين، " الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المؤتمر السنوي الرابع ، المعهد المصرفي المصري - البنك المركزي المصري، أكتوبر، عام ٢٠١٠.
- ٥- محمد سعيد الحمamy ، فرص وتحديات ضمان القروض ، المملكة الأردنية ، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، ٢٠٠٥/٥/٣١ ٣٩.
- ٦- محمد عبد الحميد محمود، " دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية " ، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٩-٢٠٠٥/٥/٣١.
- ٧- نبيل أبو دياب، " تكوين أنماط الشركة المساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٩-٢٠٠٥/٥/٣١.

ثالثا: ندوات

- ١- حسين الجمال، " تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - المناخ والمعوقات " ، لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠٠٧ .
- ٢- خالد العماري، " دور البنوك في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٢٠٠٦/٥/٣١.
- ٣- شاهين سراج الدين، " دور البنوك في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، ندوة، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٣١ مايو ٢٠٠٦ .
- ٤- عطية عبد الحليم صقر ، أنواع صناديق الاستثمار ، صناديق الاستثمار في مصر ، ندوة، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، عام ٢٠٠٩ .

٥- مناور حداد ، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ١٨&١٧ إبريل ٢٠٠٦.

ثالثا: ندوات

- ١- حسين الجمال، " تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - المناخ والمعوقات " ، لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠٠٧ .
- ٢- خالد العماري، "دور البنوك في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٣١/٥/٢٠٠٦.
- ٣- شاهين سراج الدين، " دور البنوك في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، ندوة، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ٣١ مايو ٢٠٠٦ .
- ٤- عطية عبد الحليم صقر ، أنواع صناديق الاستثمار ، صناديق الاستثمار في مصر ، ندوة، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، عام ٢٠٠٩ .
- ٥- مناور حداد ، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ١٨&١٧ إبريل ٢٠٠٦.

رابعا : مراجع أخرى

- ١- البنك الأهلي المصري، " الخطوط الائتمانية المتميزة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " ، أوراق منشورة ، ٢٠١١
- ٢- البنك الدولي ، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورقة عمل رقم ٢٩٦٥٦ ، ٢٠٠٠.
- ٣- الصندوق الاجتماعي للتنمية، تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم ومساندة وتنمية المشروعات الصغيرة ، المكتب الفني، القاهرة ، يناير ، عام ٢٠٠٧.
- ٤- المعهد المصرفي ، البنك المركزي المصري ، " مفاهيم مالية " ، العدد الثامن ، عام ٢٠١٠.
- ٥- اتفاقية منحة مشروع تنمية لا مركزية الحكم المحلي ، الموقعة بين حكومتي جمهورية مصر العربية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية) ، والولايات المتحدة الأمريكية (وكالة التنمية الدولية) الموقعة في ٢٩/٥/١٩٧٨ بالقاهرة.
- ٦- إستراتيجية الصندوق الاجتماعي للتنمية، عام ٢٠١١ .
- ٧- إستراتيجية صندوق التنمية المحلية ، بيانات غير منشورة ، أكتوبر ١٩٩٤ .

- ٨- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة- بارقة أمل للاقتصاد المصري"، مارس ٢٠٠٩.
- ٩- تقرير التنمية البشرية، اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، لامركزية خدمات تمويل القروض الصغيرة، معهد التخطيط القومي UNDP، سنة ٢٠٠٤.
- ١٠- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، دليل إعداد دراسة لتمويل مشروع صناعي.
- ١١- جريدة عالم اليوم، أكتوبر ٢٠١٠.
- ١٢- جهاز بناء تنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية في عشر سنوات، بيانات غير منشورة، عام ١٩٨٩.
- ١٣- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاقتصادية، الجزء الأول، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨.
- ١٢- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية، من يوليو ٢٠٠٠ حتى أغسطس ٢٠١٠.
- ١٤- حسين عبد الله الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، الأهرام، القاهرة، أكتوبر عام ٢٠٠٦.
- ١٥- حسين عبد المطلب، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، بوابة الأهرام، عام ٢٠١١.
- ١٦- رحيم حسين، التحديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة مقدمة من ملتقى الدولي حول : تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط، جامعة بكرة، عام ٢٠٠٢.
- ١٧- خالد سرى صيام، "بورصة النيل أفضل وسيلة لتطوير الشركات الصغيرة"، محمود عسكر (محرراً)، جريدة اليوم السابع، ٢١/١٢/٢٠١٠.
- ١٨- سامر مظهر قطجي، تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم "دراسة مقارنة بين التجريبتين الإيطالية والسورية"، جريدة الاقتصادية السورية، العدد ٩٢، عام ٢٠٠٣.
- ١٩- سمير زهير الصوصي، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، الوزارة الوطنية للسلطة الفلسطينية، مكتب محافظة قلقيلية، عام ٢٠١٠.
- ٢٠- سمير عبد الحميد عريقات، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، مذكرة خارجية رقم (١٦٢٢)، معهد التخطيط القومي، يونيو عام ٢٠٠٤.
- ٢١- سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، عام ٢٠٠٣.

- ٢٢- صلاح الدين عبد الله ، الثورة تضع المشروعات الصغيرة على أولويات البنك الدولي، جريدة الوفد، عام ٢٠١١.
- ٢٣- عبد الله إبراهيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل pme في الدول العربية، إبريل عام ٢٠٠٦.
- ٢٤- غادة والي، التمويل الأصغر في مصر: دراسة عامة، الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٠٨.
- ٢٥- قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ .
- ٢٦- القانون رقم [٥٢] لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي .
- ٢٧- القانون رقم 141 لسنة ٢٠٠٤ لتنمية المنشآت الصغيرة.
- ٢٨- القرار الجمهوري رقم ٣١. لسنة ١٩٧٨ - رئاسة الجمهورية ١٦/٧/١٩٧٨.
- ٢٩- ماهر حسن المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن ، مايو ٢٠٠٦.
- ٣٠- مجلة النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلي المصري، العدد الثاني، المجلد ٤٨، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٣١- عبد الناصر منصور، إنشاء جمعية مصرية لصناديق الاستثمار المباشر، الأهرام الاقتصادي، مارس ٢٠١٠.
- ٣٢- عصام رفعت، "المشروعات الصغيرة: حول تحديد واضح لمفهومها"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة مفاهيم، العدد ١٦، السنة الثانية، إبريل ٢٠٠٦.
- ٣٣- محمد محسن النجار، سياسات الائتمان ودعم المشروعات الصغيرة، دراسة غير منشورة، عام ٢٠١١.
- ٣٤- مركز دعم القرار، نحو تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد المصري ، " الملخص التنفيذي "، عام ٢٠٠٢.
- ٣٥- مهدي محمد القصاص ،المصاحبات الاجتماعية للبطالة، ، دراسة حالة عام، ٢٠٠٩
- ٣٦- هالة محمد لبيب، محاضرات إدارة المشروعات ، الصناعية ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، السنة غير موضحة.
- ٣٧- هيئة العامة للرقابة المالية، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر، ٢٠١٠.
- ٣٨- الهيئة العامة لسوق المال، "قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧" القاهرة، ١١/٧/٢٠٠٧ .

- ٣٩- الهيئة العامة للرقابة المالية" قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١٠/٦/٧. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠١.
- ٤٠- وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الاجرائي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إعداد جورج لبرش، جمهورية مصر العربية، عام ٢٠٠٢.
- ٤١- وزارة المالية ، البرنامج الإئتماني للأمم المتحدة ، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية ، ٢٠٠٨.
- ٤٢- وزارة المالية، تطبيق التأجير التمويلي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٤ عام .
- ٤٣- وزارة المالية ، تطبيق تجربة رأس المال المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، يوليو ، عام ٢٠٠٤.
- ٤٤- وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، إطار سياسي عام وخطة عمل، نوفمبر ، عام ٢٠٠٤.
- ٤٥- وكالة تصنيف التمويل الأصغر (مايكروريت) ، دراسة استقصائية عن وضع استثمار التمويل الأصغر، عام ٢٠٠٩.

خامسا: المراجع الأجنبية

- 1.. Zheng Huang, SME strategic management and innovation: a comparative study between Finland and China, University of Tampere, Finland, 2009.
2. Joao Leitao, Rui Baptista, , Public Policies for Fostering Entrepreneurship: A European Perspective Springer Dordrecht Heidelberg London, 1999.
3. Tom Lahti, Angel Investing In Finland: An analysis based on agency theory and the incomplete contracting theory, Hanken School of Economics, Finland, 2008.
4. Ari Hyytinen- Mika Pajarinen, Small Business Finance in Finland: A descriptive study, The Research Institute of the Finnish Economy, 2002.
5. World Federation of Exchanges (WFE), 'Annual Report & Statistics ', 2010.
6. TSX Group, 'Toronto Stock Exchange and TSX Venture Exchange: A global resource for capital , ٢٠٠٧ , at: <http://www.tmx.com/en/pdf/TSXOilAndGasPresentation.pdf>
7. Wikipedia. 'TSX Venture Exchange', at: http://en.wikipedia.org/wiki/tsx_venture_exchange
8. InvestorWords, ' TSX Venture Exchange', at: http://WWW.investorwords.com/7252/tsx_venture_exchange.html
9. Wikinvest, 'TSX Venture Exchange', at: http://WWW.wikinvest.com/wiki/tsx_venture_exchange

ثالثاً: مواقع الإنترنت

1 European Commission Industry and Enterprise, SBA Fact Sheet Finland, p 1

Available at:

http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/craft/sme_perf_review/doc_08/sp_r08_fact_sheet_fi_en.pdf

2 Source: Eurostat, Special Feature on SMEs, Available at:

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/european_business/documents/Size%20class%20analysis_1.pdf

3 Joao Leitao, Rui Baptista, Public Policies for Fostering Entrepreneurship: A European Perspective, Springer Dordrecht Heidelberg London, 2009, p 196: 204

Available at:

http://books.google.com.eg/books?id=YkVF7Jr_KwkC&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false

op. cit, p 15 41

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/private/snapshot.asp?privcapId=99368>

استمارات الاستبيان

**استمارة استقصاء عن دور البنوك
في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات
الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية**

- ١- الغرض الرئيسي من متطلبات التمويل.
 - تقوية رأس مال عامل.
 - تحديث الآلات والمعدات.
 - حيازة الأراضي والمباني.
 - تمويل أنشطتها التصديرية.
- ٢- أذكر أهم شروط البنك للموافقة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
 - المستندات الأساسية.
 - التسجيل.
 - الرخصة.
 - البطاقات الضريبية.
 - موثوقية القوائم المالية.
 - ممارسة النشاط.
 - النمو المحتمل للسوق.
 - الإدارة الفعالة.
 - خطة العمل، ودراسات الجدوى.
- ٣- رتب أهم قنوات اتصال البنوك بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - الأحاديث المتناقلة والنشرات.
 - التفاعل المباشر (زيارة العميل للبنك).
 - الموقع الإلكتروني للبنك.
 - الإعلان [الجرائد/ المجلات/ التلفزيون/ الراديو/ الخ...]
 - ممثل البنك.
- ٤- ما هي القروض المقدمة من البنك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - قروض قصيرة الأجل لأقل من عام.
 - قروض لمدة عامين.
 - قروض لمدة ثلاثة أعوام.
 - قروض طويلة الأجل لمدة تفوق خمسة أعوام.
 - أخرى (تذكر من فضلك).

٥- بعد موافقة البنك على منح القرض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تحصل عليها طبقاً لما يلي:

- لدراسات الجدوى.
- ظروف المشروع.
- لطلب المشروع.
- أخرى (تذكر من فضلك).

٦- رتب أسباب عدم تقدم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قرض من البنك .

- صعوبة التعامل مع البنك.
- ارتفاع سعر الفائدة.
- تكلفة الائتمان.
- الخوف من الخسارة، الضمان والمعتقدات الدينية.
- عدم الرضا من حجم القرض.
- أخرى (تذكر من فضلك).

٧- أسباب رفض طلب البنك للقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- ضعف الإدارة والوضع المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود تاريخ ائتماني.
- غياب خطة العمل.
- عدم توافر ضمانات كافية.
- عدم وجود ضامن.
- ارتفاع حجم القرض المطلوب.
- عدم وجود دراسات جدوى حقيقية.

٨- هل يقوم البنك بمتابعة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نعم ()

لا ()

إذا كانت الإجابة بنعم، يقوم البنك بمتابعة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- متابعة المركز المالي باستمرار.
- تقديم النصائح والمشورة.
- التعرف على النشاط الفعلي الذي استخدم فيه القرض.

- متابعة سداد القرض.
- اتخاذ إجراءات سريعة عند التعثر لمواجهة المشكلة.
- إذا كانت الإجابة بلا، ما هي أسباب ذلك
- المتابعة مضيعة للوقت.
- عدم توافر القدر الكافي من العاملين.
- لضمان القروض الممنوحة، فلا تحتاج إلى متابعة.
- توافر الثقة في أصحاب تلك المشروعات.
- عدم توافر الإمكانيات المادية اللازمة للمتابعة.
- أخرى (تذكر من فضلك).

٩- أسباب تعثر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (من وجهة نظر البنك).

- عدم استخدام القرض في الغرض المحدد له.
- سوء استخدام أصحاب تلك المشروعات للأموال.
- تراكم المديونية.
- عدم توافر موارد ذاتية لدى أصحاب تلك المشروعات.
- قلة خبرة أصحاب هذه المشروعات في مجال المشروع.
- ميل أصحاب تلك المشروعات إلى المماطلة رغم قدرته على السداد.
- عدم واقعية دراسات الجدوى المقدمة.
- أسباب أخرى (تذكر من فضلك).

عند تعثر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن سداد الكلى أو الجزئي فإن البنك يقوم بالآتي:

- تقسيط القرض لتلك المشروعات على فترات أطول.
- يسقط البنك غرامة التأخير وجزء من الفوائد.
- يقوم البنك بإجراءات الحصول على الضمان المقدم.

١٠- ما هي أفضل الحلول لمعالجة مشاكل التعثر التي تقابل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- جدولة الديون.
- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
- دمج أكثر من مشروع مع بعض.
- تغيير مجال النشاط.
- محاولة إقامة المشروع بعد تعثره بتقديم قرض جديد.

- أخرى (تذكر من فضلك).

١١- أذكر أهم الخدمات المالية التي يقدمها البنك إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- قروض قصيرة الأجل.
- قروض متوسطة الأجل.
- قروض طويلة الأجل.
- قروض لرأس المال العامل.
- قروض لأجل بضمان أصول ثابتة.
- قروض استثمار.
- قروض مدعومة ببرامج، وضمانات عامة.
- التمويل التجاري.
- السحب على المكشوف.
- خصم الشيكات.
- خطوط ائتمان.
- بطاقات ائتمان تجارية.
- خطابات الاعتماد.
- التأجير التمويلي.
- رأس مال المخاطر.

١٢- أذكر أهم الخدمات المالية الأخرى التي يقدمها البنك إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إذا قدمت بسعر معقول).

- تحويل الأموال.
- التأمين الصحي.
- التأمين على الممتلكات.
- تحصيل المديونيات.
- التأمين على الائتمان.
- دفع الأجور.
- دفع الضرائب.
- دفع ائتمان الموردين.

١٣- رتب حدد أيهم أيسر في التعامل التمويلي مع البنك.

- المشروعات المتناهية الصغر.
- المشروعات الصغيرة.
- المشروعات المتوسطة.
- المشروعات الكبيرة.

١٤- ماذا يفعل البنك لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع البنك.

- المرونة في معالجة القروض.
- شروط وبنود مرنة.
- خدمة عملاء جيدة لجذب تلك المشروعات.
- رفع وعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات المالية المقدمة.
- أنظمة جديدة لتيسير عملية القروض.
- تحسين شروط القروض.
- ملائمة جداول سداد القروض.
- تقليل متطلبات الضمان.

١٥- أهم المعلومات التي يجب أن يوفرها البنك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تصنيف البنك.
- معلومات عن الخدمات المقدمة [مالية/ غير مالية].
- المستندات المطلوبة.
- نماذج القروض.
- توضيح الوقت المطلوب للحصول على التمويل.
- شروط القرض.
- شروط السداد.
- الضمانات.
- طرق تمويل الصادات.
- معلومات عن التسهيلات الائتمانية وليس القروض.
- وسائل الأنصال.
- شبكات الفروع للبنك.

١٦- هل من المتوقع حدوث تغيير في حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به مصر في المرحلة الحالية بعد أحداث ثورة

الخامس والعشرين من يناير؟

(لا)

(نعم)

١٧- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ما هو حجم هذا التغيير وكيف سيتم؟

.....
.....

١٨- هل هناك خطة مستقبلية من البنك لتوسيع نطاق التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

(نعم) (لا)

١٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فكيف سيتم ذلك؟

.....
.....

٢٠- هل لديكم أي مقترحات أخرى لتطوير التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الخدمات التمويلية؟

.....
.....
.....
.....

استمارة المبحث الرابع

**استمارة استقصاء عن
دور صناديق الاستثمار في دعم المشروعات
الصغيرة والمتوسطة**

- ١- هل تتوقعون زيادة نشاط صناديق الاستثمار بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير؟
(لا) (نعم)
- ٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق (نعم) فما هي الأسباب التي ترجع وراء زيادة نشاط صناديق الاستثمار في المرحلة الراهنة؟
.....
.....
.....
.....
- ٣- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (٢) ب (لا)، ما هي الأسباب التي ترجع وراء انحسار نشاط صناديق الاستثمار في المرحلة الراهنة؟
.....
.....
.....
.....
- ٤- هل تتوقعون تطور بيئة العمل بين صناديق الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١؟
(لا) (نعم)
- ٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي التطورات التي تتوقعونها؟
.....
.....
.....
.....
- ٦- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (٤) ب لا فما هي أسباب عدم تطور بيئة العمل بين صناديق الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؟
.....
.....
.....
.....
- ٧- هل تجدون أن هناك جهود مبذولة في المرحلة الراهنة من قبل صناديق الاستثمار لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من خدماتها التمويلية؟
(لا) (نعم)

٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فمرجو ذكر هذه الجهود؟

.....
.....
.....
.....

٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (٨) بـ لا فما هي أسباب ذلك ؟

.....
.....
.....
.....

١٠- هل تتوقعون حدوث تغييرات مستقبلية في التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل صناديق الاستثمار في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده مصر في الفترة الحالية ؟

(لا) (نعم)

١١- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فمرجو ذكر التغيرات التي تتوقعون حدوثها في المستقبل؟

.....
.....
.....
.....

١٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (١١) بـ لا فما هي الأسباب التي تكمن في عدم حدوث هذه التغيرات؟

.....
.....
.....
.....

١٣- ما هو الدور المتوقع لصناديق الاستثمار في الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة المستقبلية؟

.....
.....
.....
.....

١٤- ما هي احتياجات صناديق الاستثمار لتقديم مزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة؟

.....
.....
.....
.....

١٥- ما هي احتياجات صناديق الاستثمار لتقديم المزيد من الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة المستقبلية؟

.....

.....

.....

.....

١٦- هل تعتقدون سيادتكم أن هناك إمكانيات توسعية لصناديق الاستثمار بالسوق المصري في مجال تقديم الخدمات التمويلية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

استمارة المبحث الخامس

**استمارة استقصاء عن
دور شركات رأس المال المخاطر في دعم المشروعات
الصغيرة والمتوسطة**

١٧- هل تتوقعون زيادة نشاط شركات رأس المال المخاطر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير؟

(لا) (نعم)

١٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق (نعم) فما هي الأسباب التي ترجع وراء زيادة نشاط شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة؟

.....
.....
.....
.....

١٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (٢) بـ (لا)، ما هي الأسباب التي ترجع وراء انحسار نشاط رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة؟

.....
.....
.....
.....

٢٠- هل تتوقعون تطور بيئة العمل بين شركات رأس المال المخاطر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١؟
(لا) (نعم)

٢١- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي التطورات التي تتوقعونها؟

.....
.....
.....
.....

٢٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (٤) بـ لا فما هي أسباب عدم تطور بيئة العمل بين شركات رأس المال المخاطر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ثورة إل ٢٥ من يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....
.....

٢٣- هل تجدون أن هناك جهود مبذولة في المرحلة الراهنة من قبل شركات رأس المال المخاطر لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من خدماتها التمويلية؟

(لا) (نعم)

٢٤- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فنرجو ذكر هذه الجهود؟

.....
.....
.....
.....

٢٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (٨) ب لا فما هي أسباب ذلك ؟

.....
.....
.....
.....

٢٦- هل تعتقدون أن هناك جهوداً مبذولة في المرحلة الراهنة من قبل شركات رأس المال المخاطر لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من خدماتها غير التمويلية؟

(لا) (نعم)

٢٧- هل تتوقعون حدوث تغييرات مستقبلية في التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل شركات رأس المال المخاطر في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده مصر في الفترة الحالية ؟

(لا) (نعم)

٢٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فنرجو ذكر التغييرات التي تتوقعون حدوثها في المستقبل؟

.....
.....
.....
.....

٢٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (١١) ب لا فما هي الأسباب التي تكمن في عدم حدوث هذه التغييرات؟

.....
.....
.....
.....

٣٠- ما هو الدور المتوقع لشركات رأس المال المخاطر في الدعم التمويلي والغير تمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة المستقبلية؟

.....
.....
.....
.....

٣١- ما هي احتياجات شركات رأس المال المخاطر لتقديم مزيد من التمويل والخدمات الغير تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة؟

.....

.....

.....

.....

٣٢- ما هي احتياجات شركات رأس المال المخاطر لتقديم المزيد من الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة المستقبلية؟

.....

.....

.....

.....

٣٣- هل تعتقدون سيادتكم أن هناك إمكانيات توسعية لشركات رأس المال المخاطر بالسوق المصري في مجال تقديم الخدمات التمويلية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١؟

.....

.....

.....

.....

استمارة المبحث السادس

استمارة استقصاء عن
دور بورصة النيل في دعم
المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

١- هل تتوقعون زيادة نشاط بورصة النيل بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير؟

(لا) (نعم)

٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي الأسباب التي ترجع وراء زيادة نشاط بورصة النيل؟

.....

.....

.....

.....

.....

٣- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (١) بلا فما هي الأسباب التي ترجع وراء انحسار نشاط بورصة النيل بعد ثورة (٢٥) يناير؟

.....

.....

.....

.....

.....

٤- هل هناك جهود مبذولة في المرحلة الراهنة من قبل بورصة النيل لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إليها؟

(لا) (نعم)

٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فنرجو ذكر هذه الجهود؟

.....

.....

.....

.....

.....

٦- ما هي أهم التحديات التي تواجه بورصة النيل في المرحلة ؟

.....

.....

.....

.....

.....

٧- هل هناك خطة مطروحة في المرحلة الراهنة لجذب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للانضمام لبورصة النيل؟

(لا) (نعم)

٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي ملامح هذه الخطة؟

.....
.....
.....
.....
.....

٩- هل تتوقعون حدوث تغييرات مستقبلية في أداء بورصة النيل في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده مصر في الفترة الحالية ؟

(لا) (نعم)

١٠- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فنرجو ذكر التغيرات التي تتوقعون حدوثها في المرحلة المستقبلية؟

.....
.....
.....
.....
.....

١١- ما هو الدور المتوقع لبورصة النيل في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الحالية؟

.....
.....
.....
.....

١٢- ما هو الدور المتوقع لبورصة النيل في دعم المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة في المرحلة المقبلة؟

.....
.....
.....
.....
.....

١٣- هل لديكم أية مقترحات بشأن تفعيل دور بورصة النيل في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة وفي المستقبل؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

استمارة استقصاء المبحث السابع

**استمارة استقصاء عن دور الصندوق الاجتماعي للتنمية
في دعم المشروعات متناهية الصغر
والصغيرة والمتوسطة**

١- ما هي الخدمات التمويلية التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات متناهية الصغر؟

.....
.....
.....
.....

٢- ما هي الخدمات الغير تمويلية التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات متناهية الصغر؟

.....
.....
.....
.....

٣- ما هي الخدمات التمويلية التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

.....
.....
.....
.....

٤- ما هي الخدمات الغير تمويلية التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

.....
.....
.....
.....

٥- هل هناك خطة مقترحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية لجذب المشروعات متناهية الصغر للعمل مع الصندوق بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١؟
(نعم) (لا)

٦- إذا كانت هناك خطة مقترحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية فما هي ملامح هذه الخطة، وهل هذه الخطة للمرحلة الراهنة أما أن هناك خطط مستقبلية للسنوات القادمة ؟

.....
.....
.....
.....

٧- هل هناك خطة مقترحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية لجذب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعمل مع الصندوق بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ؟
(نعم)
(لا)

٨- إذا كانت هناك خطة مقترحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية فما هي ملامح هذه الخطة؟ وهل هذه الخطة للمرحلة الراهنة أم أن هناك خطط مستقبلية للسنوات القادمة؟

.....
.....
.....
.....

٩- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق الاجتماعي للتنمية عند تقديمه الخدمات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ ؟

.....
.....
.....
.....

١٠- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق الاجتماعي للتنمية عند تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ؟

.....
.....
.....
.....

١١- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق الاجتماعي للتنمية عند تقديمه للخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ ؟

.....
.....
.....

١٢- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق الاجتماعي للتنمية عند تقديمه الخدمات الغير تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ ؟

.....
.....
.....
.....

١٣- ما هو من وجهة نظركم الدور المتوقع للصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة وبعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....
.....

١٤- ما هو من وجهة نظركم الدور المتوقع للصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المستقبل؟

.....
.....
.....
.....

١٥- ما هو احتياجات الصندوق الاجتماعي للتنمية التي تمكنه من تقديم مزيد من الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة وفي المستقبل؟

.....
.....
.....
.....

١٦- ما هي الرؤية المستقبلية للصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ضوء التغيرات السياسية التي حدثت بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....
.....

١٧- هل تعتقدون سيادتكم بضرورة توسع الصندوق الاجتماعي للتنمية في تقديم خدماته التمويلية و غير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية؟

(نعم) (لا)

١٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ، فما هي مبررات هذا التوسع ؟

.....
.....
.....
.....

١٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (١٧) بـ لا، فما هي مبررات عدم التوسع في الأنشطة المقدمة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ؟

.....

.....

.....

.....

٢٠- هل لديكم أية مقترحات أخرى بشأن دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الدعم التمويلي والغير تمويلي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ؟

.....

.....

.....

.....

استمارة استقصاء المبحث الثامن

**استمارة استقصاء عن دور صندوق التنمية المحلية
في دعم المشروعات متناهية
الصغر والصغيرة**

١- ما هي الخدمات التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية المحلية للمشروعات متناهية الصغر؟

.....
.....
.....
.....

٢- ما هي الخدمات الغير تمويلية التي يقدمها صندوق التنمية المحلية للمشروعات متناهية الصغر؟

.....
.....
.....
.....

٣- ما هي الخدمات التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية المحلية للمشروعات الصغيرة؟

.....
.....
.....
.....

٤- ما هي الخدمات الغير تمويلية التي يقدمها صندوق التنمية المحلية للمشروعات الصغيرة؟

.....
.....
.....
.....

٥- هل هناك خطة مقترحة من الصندوق لجذب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة للعمل مع الصندوق بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١؟

(نعم) (لا)

٦- إذا كانت هناك خطة مقترحة من الصندوق فما هي ملامح هذه الخطة، وهل هذه الخطة للمرحلة الراهنة أما أن هناك خطة مستقبلية للسنوات القادمة ؟

.....
.....
.....

٧- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق عند تقديمه الخدمات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١؟

.....

.....

.....

.....

٨- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق عند تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١؟

.....

.....

.....

.....

٩- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق عند تقديمه الخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١؟

.....

.....

.....

.....

١٠- ما هي التحديات التي يواجهها الصندوق عند تقديمه الخدمات الغير تمويلية للمشروعات الصغيرة بعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ ؟

.....

.....

.....

.....

١١- ما هو الدور المتوقع لصندوق التنمية المحلية في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في المرحلة الراهنة وبعد ثورة (٢٥) يناير ٢٠١١؟

.....

.....

.....

.....

١٢- ما هو الدور المتوقع لصندوق التنمية المحلية في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في المستقبل؟

.....

.....

.....

.....

١٣ ما هو احتياجات صندوق التنمية المحلية التي تمكنه من تقديم مزيد من الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في المرحلة الراهنة وفي المستقبل؟

.....
.....
.....
.....

١٤ ما هي الرؤية المستقبلية لصندوق التنمية المحلية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة؟

.....
.....
.....

استمارة استقصاء المبحث التاسع

استمارة استقصاء عن
دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في تقديم الخدمات التمويلية
وغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر

أسم الشركة:

.....

مجالات نشاط الشركة :

.....

.....

.....

.....

نوع الشركة :

.....

طرق الاتصال بالشركة:

تليفون:..... فاكس:

email:.....

ضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب:

١- ما هي رسالة الشركة ؟

.....

٢- ما هي رؤية الشركة وأهدافها ؟

.....

٣- ما هي آلية العمل بالشركة وميزاتها التنافسية ؟

.....

.....

٤- ما هي البنوك المساهمة والبنوك التي وقعت علي عقد ضمان مخاطر الائتمان مع

الشركة؟

.....

.....

٥- ما هي البرامج التي تديرها الشركة طبقا للاتفاقيات التي توقعها مع الجهات المساندة و الداعمة أو المشاركة لها ؟

.....
.....

٦- ما هي الأنشطة الداعمة لنشاط الشركة الرئيسي ؟

.....
.....

٧- ما هو تصنيف الجدارة الائتمانية للشركة ؟

.....
.....

٨- ما هو نوع التمويل أو الدعم التي تقدمه الشركة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟

مالي () عيني () مالي وعيني ()

٩- ما هو متوسط حجم القروض متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقدمها الجمعية لهذه المشروعات ؟

.....
.....
.....

١٠- ما هو معدل الفائدة على القروض التي تقدمها الشركة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

.....
.....
.....

١١- هل هناك شروط تضعها الشركة لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟

(لا) (نعم)

١٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي هذه الشروط ؟

.....
.....
.....

١٣- ما هي مصادر حصول الشركة على أموال القروض المقدمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

.....
.....
.....

١٤- هل تحصل الشركة على قروض من البنوك ؟

(نعم) (لا)

١٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، هل واجهت الشركة مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ؟

.....
.....
.....

١٦- هل تحصل الشركة على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية ؟

(نعم) (لا)

١٧- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، هل واجهت الشركة مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ؟

.....
.....
.....

١٨- كيف واجهت الشركة المشاكل المترتبة على نقص القروض من المصادر المختلفة التي

تحصل منها عليها بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ؟

.....
.....
.....

١٩- هل تعتبرون مساهمات الشركة في مجال الدعم التمويلي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كافية ؟

(نعم) (لا)

٢٠- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بلا، فما هي أسباب عدم كفاية التمويل متناهي الصغر والصغير والمتوسط المقدم لأصحاب هذه المشروعات ؟

.....
.....
.....

٢١- هل تقدم الجمعية خدمات غير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

(نعم) (لا)

٢٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ؟ فما هي هذه الخدمات ؟

.....
.....
.....

٢٣- هل تعتقدون أن الأوضاع السياسية في مصر في الوقت الراهن تؤثر على حجم التمويل المقدم من قبل شركتكم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

(نعم) (لا)

٢٤- إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي مقترحاتكم لمحاولة التغلب على الآثار الناجمة عن هذا الأوضاع السياسية ؟

.....
.....
.....

٢٥- ما هي الخطط المستقبلية للشركة ؟

.....
.....
.....

٢٦- ما هي الرؤية المستقبلية للشركة في مجال الإقراض ؟

.....
.....
.....

استمارة استقصاء المبحث العاشر

استمارة استقصاء عن
دور شركات التأجير التمويلي
في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١- هل تتوقعون زيادة نشاط شركات التأجير التمويلي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير؟

(لا) (نعم)

٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي الأسباب التي ترجع وراء زيادة نشاط شركات التأجير التمويلي؟

.....
.....
.....
.....

٣- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (١) بلا فما هي الأسباب التي ترجع وراء انحسار نشاط شركات التأجير التمويلي بعد ثورة (٢٥) يناير؟

.....
.....
.....
.....

٤- هل تتوقعون تطور بيئة العمل بين شركات التأجير التمويلي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ثورة (٢٥) يناير؟

(لا) (نعم)

٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي التطورات التي تتوقعونها؟

.....
.....
.....
.....

٦- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (٤) بلا فما هي أسباب ذلك؟

.....
.....
.....
.....

٧- هل هناك جهود مبذولة في المرحلة الراهنة من قبل شركات التأجير التمويلي لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من خدماتها؟

.....
.....
.....
.....

٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فنرجو ذكر هذه الجهود؟

.....
.....
.....
.....

٩- إذا كانت الإجابة عن سؤال رقم (٧) بلا فما هي أسباب ذلك؟

.....
.....
.....
.....

١٠- هل تتوقعون حدوث تغييرات مستقبلية في التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده مصر في الفترة الحالية؟

(نعم) (لا)

١١- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فنرجو ذكر التغييرات التي تتوقعون حدوثها في المستقبل؟

.....
.....
.....
.....

١٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (١٠) بلا فما هي الأسباب التي تكمن في عدم حدوث هذه التغييرات؟

.....
.....
.....
.....

١٣- ما هو الدور المتوقع لشركات التأجير التمويلي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة؟

.....
.....
.....
.....

١٤- ما هو الدور المتوقع لشركات التأجير التمويلي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة المستقبلية؟

.....
.....
.....
.....

١٥- ما هي احتياجات شركات التأجير التمويلي لتقديم مزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة؟

.....
.....
.....
.....

١٦- ما هي احتياجات شركات التأجير التمويلي لتقديم مزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة المستقبلية؟

.....
.....
.....
.....

استمارة استقصاء المبحث الحادي عشر

استمارة استقصاء عن
دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني في تقديم الخدمات التمويلية
وغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر

..... أسم الجمعية:

..... مجالات نشاط الجمعية

.....

.....

.....

طرق الاتصال بالجمعية:

..... تليفون: فاكس:

.....:email

ضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب:

١- ما هو نوع التمويل أو الدعم التي تقدمه الجمعية للمشروعات متناهية الصغر؟

مالي () عيني () مالي وعيني ()

٢- ما هو متوسط حجم القروض الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقدمها الجمعية لهذه
المشروعات؟

.....

.....

.....

٣- ما هو معدل الفائدة على القروض التي تقدمها الجمعية للمشروعات الصغيرة ومتناهية
الصغر؟

.....

.....

.....

٤- هل هناك شروط تضعها الجمعية لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؟

(لا) (نعم)

5- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي هذه الشروط؟

.....

.....

.....

٦- ما هي مصادر حصول الجمعية على أموال القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؟

.....
.....
.....

٧- هل تحصل الجمعية على قروض من البنوك؟

(نعم) (لا)

٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، هل واجهت الجمعية مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....

٩- هل تحصل الجمعية على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية؟

(نعم) (لا)

١٠- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، هل واجهت الجمعية مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....

١١- هل تحصل الجمعية على قروض من صندوق التنمية المحلية؟

(نعم) (لا)

١٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم؟ هل واجهت الجمعية مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....

١٣- كيف واجهت الجمعية المشاكل المترتبة على نقص القروض من المصادر المختلفة التي تحصل منها عليها بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....

١٤- هل هناك تعاون بين وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية والجمعية ؟

(لا) (نعم)

١٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، فما هي مجالات هذا التعاون، وهل تواجه الجمعية مشاكل في التعاون مع وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية ؟

.....
.....
.....

١٦- هل تعتبرون مساهمات الجمعية في مجال الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كافية ؟

(لا) (نعم)

١٧- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بلا، فما هي أسباب عدم كفاية التمويل الصغير ومتناهي الصغر المقدم لأصحاب هذه المشروعات ؟

.....
.....
.....

١٨- هل تقدم الجمعية خدمات غير تمويلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ؟

(لا) (نعم)

١٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ؟ فما هي هذه الخدمات ؟

.....
.....
.....

٢٠- هل تعتقدون أن الأوضاع السياسية في مصر في الوقت الراهن تؤثر على حجم التمويل المقدم من قبل جمعيتكم إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ؟

(لا) (نعم)

٢١- إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي مقترحاتكم لمحاولة التغلب على الآثار الناجمة عن هذا الأوضاع السياسية ؟

.....
.....
.....

٢٢- هل تعتقدون سيادتكم أن هناك أثار إيجابية لثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ على أوضاع الجمعيات الأهلية في مصر والعاملة في مجال إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؟

(لا) (نعم)

٢٣- هل تعتقدون سيادتكم أن هناك أثار سلبية لثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ على أوضاع الجمعيات الأهلية في مصر والعاملة في مجال إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؟

.....
.....
.....

٢٤- ما هي رؤية سيادتكم المستقبلية لدور جمعيتكم في مجال الإقراض الصغير ومتناهي الصغر؟

.....
.....
.....

٢٥- ما هي رؤية سيادتكم المستقبلية لدور جمعيتكم في مجال تقديم الخدمات الغير تمويلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؟

.....
.....
.....

استمارة استقصاء المبحث الثاني عشر

استمارة استقصاء عن
دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات التمويلية
وغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر

أسم الجمعية:

مجالات نشاط الجمعية

.....

.....

.....

طرق الاتصال بالجمعية:

تليفون:..... فاكس:

email:.....

ضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب:

- ١- ما هو نوع التمويل أو الدعم التي تقدمه الجمعية للمشروعات متناهية الصغر؟
مالي () عيني () مالي وعيني ()
- ٢- ما هو متوسط حجم القروض متناهية الصغر التي تقدمها الجمعية للمشروعات الصغيرة؟
.....
.....
.....
- ٣- ما هو معدل الفائدة على القروض التي تقدمها الجمعية للمشروعات متناهية الصغر؟
.....
.....
.....
- ٤- هل هناك شروط تضعها الجمعية لتمويل المشروعات متناهية الصغر ؟
(نعم)
(لا)

- 5- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هي هذه الشروط ؟
.....
.....
.....

٦- ما هي مصادر حصول الجمعية على أموال القروض المقدمة للمشروعات متناهية الصغر؟

.....
.....
.....

٧- هل تحصل الجمعية على قروض من البنوك؟

(نعم) (لا)

٨- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، هل واجهت الجمعية مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....

٩- هل تحصل الجمعية على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية؟

(نعم) (لا)

١٠- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، هل واجهت الجمعية مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....

١١- هل تحصل الجمعية على قروض من صندوق التنمية المحلية؟

(نعم) (لا)

١٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم؟ هل واجهت الجمعية مشاكل في الحصول على هذه القروض بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؟

.....
.....

١٣- كيف واجهت الجمعية المشاكل المترتبة على نقص القروض من المصادر المختلفة التي تحصل منها عليها بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

.....
.....
.....

١٤- هل هناك تعاون بين وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية والجمعية ؟

(لا) (نعم)

١٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم، فما هي مجالات هذا التعاون، وهل تواجه الجمعية مشاكل في التعاون مع وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية ؟

.....
.....
.....

١٦- هل تعتبرون مساهمات الجمعية في مجال الدعم التمويلي للمشروعات المتناهية الصغر كافية ؟

(لا) (نعم)

١٧- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بلا، فما هي أسباب عدم كفاية التمويل متناهي الصغر المقدم لأصحاب هذه المشروعات ؟

.....
.....
.....

١٨- هل تقدم الجمعية خدمات غير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر ؟

(لا) (نعم)

١٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ؟ فما هي هذه الخدمات ؟

.....
.....
.....

٢٠- هل تعتقدون أن الأوضاع السياسية في مصر في الوقت الراهن تؤثر على حجم التمويل المقدم من قبل جمعيتكم إلى المشروعات المتناهية الصغر ؟

(لا) (نعم)

٢١- إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي مقترحاتكم لمحاولة التغلب على الآثار الناجمة عن هذا الأوضاع السياسية ؟

.....
.....
.....

٢٢- هل تعتقدون سيادتكم أن هناك أثار إيجابية لثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ على
أوضاع الجمعيات الأهلية في مصر والعاملة في مجال إقراض المشروعات متناهية
الصغر؟

(لا) (نعم)

٢٣- هل تعتقدون سيادتكم أن هناك أثار سلبية لثورة (٢٥) يناير ٢٠١١ على أوضاع
الجمعيات الأهلية في مصر والعاملة في مجال إقراض المشروعات متناهية الصغر؟

.....
.....
.....

٢٤- ما هي رؤية سيادتكم المستقبلية لدور جمعيتكم في مجال الإقراض متناهي الصغر؟

.....
.....
.....

٢٥- ما هي رؤية سيادتكم المستقبلية لدور جمعيتكم متناهية الصغر في مجال تقديم
الخدمات الغير تمويلية للمشروعات ؟

.....
.....
.....

الملاحق

ملحق المبحث الأول

قائمة بالجهات الممولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في مصر

١ - الجمعيات الأهلية.

٢ - البنوك.

٣ - الصندوق الاجتماعي.

وفيما يلي دراسة لهذه الجهات بالتفصيل :

١ - الجمعيات الأهلية

أ- مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: القاهرة- الجيزة- القليوبية - الفيوم - الصعيد- الإسكندرية.

تصنيف الجمعية: مؤسسة اجتماعية.

فروع الجمعية : في أنحاء الجمهورية

الفئة المستهدفة : المشروعات الصغيرة- العاطلين.

خدمات الجمعية: مالي - تدريبي - توظيف .

تكلفة الخدمة : بالمجان .

حجم القرض: متناهي الصغر يبدأ من ٥٠٠ حتى ٣٠٠٠.

الفائدة : يعتمد على حجم القرض.

فترة السماح: يعتمد على حجم القرض.

الحد الأقصى للسداد: يعتمد على حجم ونشاط المشروع.

المشروعات التي تدعمها: زراعية- صناعية - تجارية - إنتاجية - خدمية.

ب- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: للجيزة فقط.

تصنيف الجمعية: أهلية.

فروع الجمعية : في أنحاء الجمهورية .

الفئة المستهدفة : أصحاب المشروعات الصغيرة .

خدمات الجمعية: دعم فني للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومركز تدريب.

حجم القرض : متناهي الصغر من ٣٠٠٠ إلى أكثر من ١٠٠٠٠.

الفائدة : ١٥ - ١٦ % بسيطة.

فترة السماح : لا يوجد فترة سماح.

الحد الأقصى للسداد: سنة.

المشروعات التي تدعمها : صناعي - خدمي - تجاري.

ج- الجمعية العامة لرعاية المرأة.

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: الجيزة - القليوبية - المنوفية - المنيا - كفر الشيخ - السويس - الإسماعيلية.

تصنيف الجمعية: أهلية.

فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: الجيزة - الدقهلية.

الفئة المستهدفة : السيدات - الريفيات (للمرأة فقط).

خدمات الجمعية: تدريب.

تكلفة الخدمة: مجاناً.

حجم القرض: متناهي الصغر من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠.

الفائدة : ٥% بسيطة.

فترة السماح: ٦ شهور سماح.

الحد الأقصى للسداد: ثلاث سنين سداد.

المشروعات التي تدعمها : مشروعات الريفية.

ح- الجمعية الاستثمارية لتنمية المرأة المصرية

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: شبرا الخيمة.

تصنيف الجمعية: أهلية.

فروع الجمعية: في أنحاء الجمهورية .

الفئة المستهدفة: المشروعات متناهية الصغر.

خدمات الجمعية: تأهيل اقتصادي للمرأة.

تكلفة الخدمة: مجاناً.

حجم القرض: متناهي الصغر من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ في شبرا الخيمة فقط.

الفائدة : ٧% بسيطة.

فترة السماح: ٣ شهور سماح.

الحد الأقصى للسداد: يسد خلال سنتين.

المشروعات التي تدعمها : أكشاك ومواشي.

خ- المشروع المصري الإيطالي للحد من الفقر وخلق فرص العمل

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: الجيزة - المنيا.

تصنيف الجمعية: أهلية.

فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: الجيزة - المنيا.

الفئة المستهدفة: المشروعات متناهية الصغر.

خدمات الجمعية: الحد من الفقر وخلق فرص عمل.

تكلفة الخدمة : مجانا .

حجم القرض: متناهي الصغر من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ في المنيا فقط.

الفائدة: ١٥ - ١٦ % بسيطة.

فترة السماح: ٣ شهور سماح.

الحد الأقصى للسداد: خلال سنتين.

المشروعات التي تدعمها: جميع المشروعات.

ف : جمعية الإسهام والمشاركة في التنمية

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية : سوهاج فقط .

تصنيف الجمعية : أهلية.

فروع الجمعية : في أنحاء الجمهورية

الفئة المستهدفة: المشروعات الصغيرة.

تكلفة الخدمة: مجانا.

حجم القرض: متناهي الصغر من ٢٥٠ - ٣٠٠ جنية مصري قروض دوارة.

الفائدة : بسيطة وتحدد حسب المشروع.

فترة السماح: لا يوجد فترة سماح.

ق- الجمعية المصرية لتشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة.

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: القاهرة- الجيزة- القليوبية.

تصنيف الجمعية: جمعية أهلية.

فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: فرع واحد في الزمالك.

الفئة المستهدفة: المشروعات الصغيرة - شباب الخريجين.

خدمات الجمعية: مالي.

تكلفة الخدمة: بالمجان.

حجم القرض: قرض صغير من ١٠٠٠٠ وأكثر لشباب الخريجين.

الفائدة : ٧ % بسيطة.

فترة السماح: ٣-٦ شهور سماح.

الحد الأقصى للسداد: خمس سنين سداد.

المشروعات التي تدعمها: صناعية.

ك- الجمعية المصرية للتنمية الشاملة

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: القاهرة - الجيزة- القليوبية.

تصنيف الجمعية: جمعية أهلية.
فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: المرج - أسيوط.
الفئة المستهدفة : المشروعات الصغيرة.
خدمات الجمعية: تدريبي - معلومات.
تكلفة الخدمة: بالمجان.
حجم القرض: قرض متناهي الصغر من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠.
الفائدة : ١٥ - ١٦ % بسيطة.
فترة السماح: ٣ شهور سماح وسنتين سداد.
الحد الأقصى للسداد: ٢ سنة.
المشروعات التي تدعمها: زراعية - تجارية - تدوير مخلفات - إنتاجية - تجميعية - حيوانية - خدمية.

ل - جمعية كارياتس
المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: القاهرة - الجيزة - القليوبية.
تصنيف الجمعية: جمعية أهلية.
فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: الضاهر - الهجانة - العمرانية - أبو زعبل..
الفئة المستهدفة: المشروعات المتناهية الصغر والفقراء.
خدمات الجمعية: مالي.
تكلفة الخدمة: بالمجان.
حجم القرض: قرض متناهي الصغر يبدأ من ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠.
الفائدة : ١٥ % بسيطة.
فترة السماح: ٣ شهور سماح.
الحد الأقصى للسداد: سنتين سداد.
المشروعات التي تدعمها: زراعية - صناعية - تجارية - تدوير مخلفات - إنتاجية - تجميعية - حيوانية - خدمية.

م - جمعية تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة (المبادرة)
المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: القاهرة - الجيزة - القليوبية - بنى سويف - سوهاج - قنا.

تصنيف الجمعية: جمعية أهلية.
فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: بولاق - بنى سويف - قنا - سوهاج - مدينة نصر.
الفئة المستهدفة: المشروعات الصغيرة - المشروعات الصغيرة جدا - المشروعات المتناهية الصغر.

خدمات الجمعية: مالي - تدريبي - استشاري - معلومات.

تكلفة الخدمة: بالمجان.

فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: القاهرة - الجيزة - بني سويف - سوهاج - قنا .
حجم القرض: المشاريع القائمة لمدة سنة - القروض الدوارة - قرض متناهي الصغر (٥٠٠ - ٣٠٠٠ جم)

الفائدة : ١٥ - ١٦ % بسيطة.

فترة السماح: شهر سماح وأقصى مدة لسداد القرض سنة.

الحد الأقصى للسداد: حسب رأس المال والمشروع.

المشروعات التي تدعمها: صناعية - تجارية - خدمية.

ط - الجمعية المصرية لرعاية صغار الصناع والحرفين.

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: القاهرة - الجيزة - القليوبية.

تصنيف الجمعية: جمعية أهلية.

فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: شرق القاهرة - شمال القاهرة - وسط القاهرة -

جنوب القاهرة - السيدة زينب - حلوان - وسط الجيزة - شمال الجيزة - جنوب الجيزة -

الحوامدية - ٦ أكتوبر - شبرا الخيمة.

الفئة المستهدفة: مشروع قائم لمدة سنة (المشروعات الصغيرة جدا - المشروعات المتناهية الصغر).

خدمات الجمعية: مالي.

تكلفة الخدمة: برسوم.

حجم القرض:

١ - تمويل المشاريع الصغيرة التي تخدم حلوان فقط.

٢ - أن تكون قائمة لمدة لا تقل عن سنتين ويقدم إثبات من الضرائب.

٣ - قرض متناهي الصغر (٥٠٠ - ٣٠٠٠ جم)

٤ - قرض صغير (٣٠٠٠ - ١٠٠٠٠ جم)

الفائدة : ١٥ - ١٦ % بسيطة.

فترة السماح: شهر سماح.

الحد الأقصى للسداد: سنة.

المشروعات التي تدعمها: صناعية - تجارية.

ظ - جمعية مصر للتنمية

المنطقة الجغرافية التي تخدمها الجمعية: شبرا الخيمة.

تصنيف الجمعية: مركزية.

فروع الجمعية في أنحاء الجمهورية: المركز الرئيسي والفروع في شبرا الخيمة.
الفئة المستهدفة: السيدات التي تعول أسر - كل أنشطة تثقيف المرأة - وجميع الفئات ذوي

الاحتياجات الخاصة أو المعاقين - الخريجات من السيدات. .

خدمات الجمعية: تخدم السيدات التي تعول والخريجات. .

تكلفة الخدمة: نظام قروض.

حجم القرض: متناهي الصغير يبدأ من ٥٠٠ إلى ٧٠٠٠.

الفائدة : ١٥ - ١٦ %.

فترة السماح: شهرين سماح.

الحد الأقصى للسداد: السداد حسب قيمة الفرد.

المشروعات التي تدعمها: الأشغال اليدوية - الأسر المنتجة - محو الأمية.

٢- البنوك

أ- البنك الوطني للتنمية

حجم القرض: متناهي الصغير من ٢٥٠ جنية حتى ١٠٠٠٠ جنية.

الحد الأقصى للسداد: ٢ اشهر.

نوع الفائدة : بسيطة.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات الصناعية والتجارية والإنتاجية والخدمية.

ب- البنك الأهلي المصري (فرع العروبة)

حجم القرض: متوسط.

فترة السماح: ٦ شهور.

الحد الأقصى للسداد: سنتين إلى خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ١١,٥ %

ج- بنك الاستثمار العربي (فرع القاهرة)

حجم القرض: صغير - متوسط .

فترة السماح: سنه.

الحد الأقصى للسداد: ستة سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٧ %.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات التجارية والإنتاجية ويمول أكشاك ومنافذ بيع جرائد.

ح- بنك المهندس فرع الجيزة

حجم القرض: صغير من ١٠٠٠٠ جنية حتى ٥٠٠٠٠ جنية.

فترة السماح: ٦ شهور.

الحد الأقصى للسداد: خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٧% للجدید - ٩% للقائم.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات التجارية .

خ- بنك مصر الدولي

حجم القرض: صغير .

الحد الأقصى للسداد: سنة حتى خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة / استهلاكية.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات التجارية

ط- بنك إسكندرية فرع الجيزة

حجم القرض: صغير من ١٠٠٠٠ اجنية حتى ٥٠٠٠ اجنيه.

فترة السماح: ٣ شهور حتى ٩ شهور.

الحد الأقصى للسداد: خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٧% للجدید - ٩% للقائم.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات التجارية.

ظ- بنك مصر (فرع حلوان)

حجم القرض: متناهي الصغر - صغير - متوسط من ٣٠٠٠ جنية حتى ١٠٠٠٠٠ جنية.

الحد الأقصى للسداد: سنتين إلى خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات الصناعية والتجارية والخدمية.

ف- بنك التنمية الصناعي فرع وسط البلد

حجم القرض: متناهي الصغر - صغير - متوسط من ١٠٠٠ اجنية حتى ٥٠٠٠٠٠ جنية.

فترة السماح: سنة.

الحد الأقصى للسداد: خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٧% للجدید - ٩% للقائم.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات الصناعية والإنتاجية.

ق- بنك التنمية والائتمان الزراعي - قطاع الجيزة.

حجم القرض: متناهي الصغر - صغير - متوسط.

فترة السماح: تصل إلى سنة.

الحد الأقصى للسداد: خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٧%.

الحد الأقصى للسداد: خمس سنوات.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والحيوانية وكل مشتقاتها.

ك- بنك الإسكندرية التجاري البحري
حجم القرض: متناهي الصغر - صغير.

فترة السماح: ٦ شهور.

الحد الأقصى للسداد: خمس سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٧%.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات التجارية والحيوانية.

ل- بنك فيصل الإسلامي المصري
حجم القرض: متناهي الصغر.

نوع الفائدة : بسيطة.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات التجارية والصناعية والحيوانية.

م- بنك ناصر الاجتماعي

حجم القرض: متناهي الصغر من ١٠٠٠ جنيه حتى ٥٠٠٠ جنيه.

فترة السماح: شهر.

الحد الأقصى للسداد: ثلاث سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٦% للجديد.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات الإنتاجية.

ن- بنك القاهرة

حجم القرض: متناهي الصغر من ١٠٠٠ جنيه حتى ١٥٠٠٠ جنيه.

الحد الأقصى للسداد: ٤ شهور إلى سنة.

نوع الفائدة : ١٦%.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات الصناعية والتجارية والخدمية والإنتاجية.

فترة السماح: شهر.

الحد الأقصى للسداد: ثلاث سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٦% للجديد.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات الإنتاجية.

فترة السماح: ٦ شهور إلى سنة.

الحد الأقصى للسداد: ثلاث سنوات.

نوع الفائدة : بسيطة ٨% للجديد و ٩% للقائم.

ملاحظات: يمنح القرض للمشروعات التجارية والصناعية والإنتاجية.

ملحق المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

السؤال الأول

الغرض الرئيسي من متطلبات التمويل

الإجابة / البنك	الأهلي المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
تقوية رأس المال العامل	٢	١	١	١	١	١
تحديث الآلات والمعدات	١	٢	-	-	-	٢
حيازة الاراضى والمباني	-	-	-	-	٢	٣
تمويل أنشطتها التمويلية	٣	٣	-	٢	٣	٤

يتضح من الجدول السابق أن ٨٣,٣% من عينة البنوك التجارية أن الغرض الرئيسي لتمويل تلك المشروعات هو تقوية رأس المال العامل حيث حظي على المرتبة الأولى عدا البنك الأهلي المصري، أما بالنسبة " لتمويل الأنشطة التمويلية" فقد احتلت المرتبة الثانية حيث أوضحت البنوك التجارية أنها تقدم القروض في تمويل الأنشطة التمويلية لتلك المشروعات، كما أوضحت في المرتبة الأخيرة بعض البنوك أن الغرض الرئيسي من متطلبات التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو تحديث الآلات والمعدات، وحيازة الأراضي والمباني.

السؤال الثاني

أهم شروط البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإجابة / البنك	الأهلي المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
المستندات الأساسية	التسجيل	١	١	٥	٣	١
	الرخصة	١	١	٥	٣	١
	البطاقة الصربية	١	١	٥	٣	١
موثوقية القوائم المالية						
٢	٢	٢	١	٤	٢	-
ممارسة النشاط						
٣	٣	٣	٦	٥	٣	-
النمو المحتمل للسوق						
٤	٤	-	٣	٢	٤	-
الإدارة الفعالة*						
٥	٥	-	٢	١	٥	٣
خطة العمل، ودراسات الجدوى						
٦	٦	٤	٤	-	٦	٢

يتضح من الجدول السابق أن ٥٠% من حجم عينة البنوك أظهرت أن وجود "المستندات الأساسية" مثل التسجيل، والرخصة، البطاقات الصربية تأتي في المرتبة الأولى من الشروط التي تطلبها تلك البنوك، يليها في ذلك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية "موثوقية القوائم المالية"، أما بالنسبة لممارسة النشاط فقد أوضح أيضاً ٥٠% من البنوك التجارية أن "ممارسة النشاط" تجيء في المرتبة الثالثة، أما "خطة العمل ودراسات الجدوى" لم تحظى بأهمية كبيرة حيث جاءت في المرتبة الأخيرة، وهذا مؤشر خطير قد يؤدي إلى رفض حالات ممتازة من المشروعات التي تتمتع بجدوى اقتصادية وإمكانات كبيرة تزيد من النمو الاقتصادي وتعد عنصر مهم بالنسبة للصناعة.

أهم قنوات اتصال البنوك بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإجابة / البنك	الاهلى المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والاقتصاد الزراعي
الأحاديث المتناقلة والنشرات	٤	٥	٤	-	٤	٤
التفاعل المباشر (زيارة العميل للبنك)	٢	١	١	-	٢	١
الموقع الإلكتروني للبنك	٥	٤	٣	-	٣	٢
الإعلان (الجرائد، المجلات، التلفزيون، الراديو...الخ)	٣	٣	٢	-	٥	٣
ممثل البنك	١	٢	٥	-	١	٥

يتضح من الجدول السابق، أن نصف الخاضعين من البنوك التجارية بالبحث أن " زيارة العميل للبنك"، " ممثلي البنوك" من أهم وسائل اتصالها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعد كلاً منهما مهم للغاية في تعريف هذه المشروعات بالخدمات التي من الممكن أن تقدمها لهم البنوك ويمكن الاستفادة منها، أما بالنسبة " للموقع الإلكتروني للبنك" فقد أتى في المرحلة الثانية يليه في الأهمية عامل " الإعلان، الجرائد، المجلات، التلفزيون، الراديو"

السؤال الرابع

أنواع القروض المقدمة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإجابة / البنك	الاهلى المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
قروض قصيرة الأجل لأقل من عام	١	١	١	١	-	١
قروض لمدة عامين	٢	٢	٢	-	-	٢
قروض لمدة ثلاث أعوام	٣	٣	٣	-	-	٣
قروض طويلة الأجل لمدة تفوق خمسة أعوام	٤	٤	٤	٢	-	٤
أخرى (تذكر من فضلك)	٥	٥	-	-	١	-

يتضح من الجدول السابق أن القروض القصيرة الأجل لأقل من عام تعد من أفضل أنواع القروض لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور البنوك التجارية حيث قرر ذلك جميع البنوك الخاصة للدراسة، أما بالنسبة للقروض لمدة عامين ولمدة ثلاث أعوام ولمدة تفوق خمسة أعوام فقد أتت على الترتيب من حيث الأهمية، كذلك أظهر بنك التنمية الصناعية والعمال المصري أن تقديم القروض لتلك المشروعات يعتمد أيضا على حسب احتياجاتها وحسب التدفقات النقدية للمشروع.

السؤال الخامس

موافقة البنوك على منح القرض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإجابة / البنك	الاهلى المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
دراسات الجدوى	-	١	٢	-	-	١
ظروف المشروع	١	-	١	-	-	٢
لطلب المشروع	-	-	-	١	-	٣
أخرى (تذكر من فضلك)	-	-	-	-	-	-

يوضح الجدوى السابق أن " دراسات الجدوى وظروف المشروع " من أهم الاعتبارات التى تأخذها البنوك عندما تقرر منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك فإن بنك التنمية الصناعية والعمال المصري يقوم بإعداد دراسة ائتمانية من قبله مع أخذ الدراسة المقدمة من قبل العميل كدراسة استرشادية فى ضوء ظروف العميل من ناحية السوق والظروف المالية والقدرة على السداد، كذلك أضاف بنك مصر أنه يأخذ فى الاعتبار الميزانيات المالية طبقاً لقواعد البنك المركزي المصري.

السؤال السادس

أسباب عدم تقدم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قرض من البنوك

الإجابة / البنك	الاهلى المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
صعوبة التعامل مع البنك	١	-	٢	٢	-	٢
ارتفاع سعر الفائدة	٣	-	٣	-	١	١
تكلفة الائتمان	٣	-	١	-	-	٤
الخوف من الخسارة، الضمان والمعتقدات الدينية	٢	-	-	-	-	٥
أخرى (تذكر من فضلك)	-	١	-	-	-	-

يظهر من الجدول السابق أن من أهم أسباب عدم تقدم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قرض من البنوك هو " صعوبة التعامل مع البنك" حيث احتل ذلك المرتبة الأولى، كذلك " ارتفاع سعر الفائدة وتكلفة الائتمان المقدم من قبل البنوك احتلت المرتبة التالية، كذلك يوجد أسباب أخرى منها عدم الرضا من حجم القرض والخوف من الخسارة والمعتقدات الدينية، كذلك أضاف البنك القاهرة والاهلى المصري أن عدم توافر المستندات القانونية وعدم الوعي المصرفي لدى أصحاب تلك المشروعات يعد عقبة إمام تقدمها للحصول على قرض من البنوك.

السؤال السابع

أسباب رفض طلب البنوك لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإجابة / البنك	الاهلى المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
ضعف الإدارة والوضع المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	-	١	٢	١	١	-
عدم وجود تاريخ ائتماني	-	٣	١	-	٣	٣
غياب خطة العمل	-	-	٢	-	٢	٤
عدم توافر ضمانات كافية	١	-	-	-	-	٢
عدم وجود ضامن	٢	-	٣	-	-	٥
ارتفاع حجم القرض المطلوب	-	-	-	-	-	٦
عدم وجود دراسات جدوى	-	٢	٢	٢	-	١

يوضح الجدول السابق، " أن ضعف الإدارة والوضع المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " من أهم الأسباب الرئيسية لرفض البنوك لطلب القروض، كما أن " عدم وجود دراسات جدوى حقيقية " وعدم وجود تاريخ ائتماني " وغياب خطة العمل " يعد كذلك من أهم أسباب رفض طلب البنوك، عدا البنك الأهلى المصري فيقدم تمويل جديد للعملاء ليس لهم تاريخ ائتماني.

السؤال الثامن:

متابعة البنوك لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

البنك	الأهلي المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والاقتصاد الزراعي
الإجابة						
متابعة المركز المالي باستمرار	٤	١	١	١	١	
تقديم النصح والمشورة	٢	٢	-	٢	٢	١
التعرف على النشاط الفعلي الذي استخدم فيه القرض	١	٣	٢	٣	٣	٢
متابعة سداد القرض	٣	٤	٣	٤	٤	٣
اتخاذ إجراءات سريعة عند التعثر لمواجهة المشكلة	٥	٥	٤	٥	٥	-

أوضحت معظم البنوك بمتابعتها للمركز المالي باستمرار لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم النصح والمشورة لها، يلي ذلك التعرف على النشاط الفعلي الذي استخدم فيه القرض.

السؤال التاسع:

أسباب تعثر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنك

البنك	الأهلي المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
الإجابة						
عدم استخدام القرض في الغرض المخصص له.	٢	-	١	١	-	١
سوء استخدام أصحاب تلك المشروعات للأموال.	٣	-	٢	٢	-	٢
تراكم المديونية.	٧	-	-	-	-	٤
عدم توافر موارد ذاتية لدى أصحاب تلك المشروعات.	٤	-	-	-	-	-
قلة خبرة أصحاب هذه المشروعات في مجال المشروع.	١	١	-	-	-	-
ميل أصحاب تلك المشروعات إلى المماطلة رغم قدرته على السداد.	٦	-	٣	٣	-	-
عدم واقعية دراسة الجدوى المقدمة.	٥	-	-	-	-	-
أسباب أخرى (تذكر من فضلك).	-	-	-	-	-	-

يوضح الجدول السابق، أن من أهم أسباب تعثر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يرجع لسببين رئيسيان هما وهو "عدم استخدام القرض في الغرض المخصص له"، "سوء استخدام أصحاب تلك المشروعات للأموال"، كذلك أضاف بنك القاهرة أن ذلك يرجع إلى قلة خبرة أصحاب هذه المشروعات في مجال المشروع، وبصفة خاصة في التسويق، وكذلك أيضا بنك التنمية الصناعية والعمال المصري أرجع ذلك لتغيير في الظروف الاقتصادية الخارجة عن إرادة العميل والبنك وتغيرات في سعر الصرف والتغيرات السياسية والأزمات الاقتصادية والخلافات بين الشركاء.

السؤال العاشر:

الإجراءات التي يقوم بها البنوك عند تعثر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

البنك	الأهلي المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
الإجابة						
تقسيط القرض لتلك المشروعات على فترات أطول.	١	١	-	١	١	-
يقسط البنك غرامة التأخير وجزء من الفوائد.	٢	٢	-	-	٢	-
يقوم البنك بإجراءات الحصول على الضمان المقدم.	٣	٣	-	-	٣	١

يوضح الجدول السابق - أن جميع البنوك تتخذ نفس الإجراءات عند تعثر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم بتقسيط القرض لتلك المشروعات على فترات أطول، يلي ذلك تقسيط البنك غرامة التأخير وجزء من الفوائد، وذلك عدا بنك مصر الذي يعمل على مساندة المشروع بقدر الإمكان لاستكمالته ونجاحه.

السؤال الحادي عشر

أفضل الحلول لمعالجة مشاكل التعثر التي تقابل

أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك

البنك	الأهلي المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
الإجابة						
جدولة الديون.	١	١	-	١	١	-
اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.	٥	-	-	-	٣	١
دمج أكثر من مشروع مع بعض	٣	-	-	-	-	٢
تغيير مجال النشاط	٤	-	-	-	-	-
محاولة إقامة المشروع بعد تعثره بتقديم قرض جديد	٢	-	١	-	٢	-
أسباب أخرى (تذكر من فضلك	١	١	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق أنه من أفضل الحلول لمعالجة مشاكل التعثر التي تقابل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك هو "جدولة البنوك"، بالإضافة إلى ذلك أضاف بنك القاهرة لأبد من بحث أسباب التعثر وتلافيها مستقبلاً، كذلك البنك الأهلي المصري يقوم بتقديم المشروع من خلال منح ائتمان جديد.

السؤال الرابع عشر

ترتيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في التعامل مع البنوك

الإجابة	البنك	الأهلي المصري	القاهرة	مصر	المصري لتنمية الصادرات	التنمية الصناعية والعمال المصري	التنمية والائتمان الزراعي
المشروعات المتناهية الصغر	٤	٢	١	٤			
المشروعات الصغيرة	٣	٣	٣	٣			
المشروعات المتوسطة	٢	٤	٤	٢			
المشروعات الكبيرة	١	١	٢	١			

يظهر الجدول السابق سهولة التعامل بين البنوك والمشروعات الكبيرة حيث أن هذه المشروعات تتسم بالاستقرار، ولديها ميزانيات معتمدة وسجلات موثوق بها كما أن المعلومات عنها متاحة وبشكل واضح وأرباحها كبيرة، يلي ذلك المشروعات المتوسطة، أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة فتأتي في المرتبة الثالثة وذلك لتجنب البنوك المخاطر، كما أن الظروف الاقتصادية غالباً قد تقف ضد تلك المشروعات، وعدم توافر ميزانيات وخبرة في التعامل.

ملحق المبحث الرابع

قائمة صناديق الاستثمار المتاحة في مصر

اسم الصندوق	مدير الاستثمار	القيمة الحالية للوئقة بالجنيه	اجمالي التوزيعات	طريقة الاسترداد	آخر تحديث	النشرة
١- بشائر الاهلي السادس ذو العائد الدوري التراكمي الاسلامي.	الاهلي لصناديق الاستثمار	٧٣,٩٣	١٥,٢٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٢- صندوق الاهلي الأول ذو العائد التراكمي.	الاهلي لصناديق الاستثمار	٣٧,٤٩	٧	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	
٣- صندوق الاهلي الثاني ذو العائد التراكمي.	الاهلي لصناديق الاستثمار	٨١,١٢	١٤١,٠٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	
٤- صندوق الاهلي الخامس ذو الجوائز.	الاهلي لصناديق الاستثمار	٩,٤٨		اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٥- صندوق البنك الاهلي الرابع نقدي.	الاهلي لصناديق الاستثمار	١٤٧,٣٨٦١٣		يومي	٢٠١١/٦/١٢	
٦- صندوق اتش اس بى سى مصر الثاني.	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	١٠٢,٦٨	٠	اسبوعى	٢٠١١/٣/٢٨	
٧- صندوق البنك المسرى	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	١٢١,٣٦	٢٠٧	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	
٨- الخليجي صندوق البنك الوطني المسرى	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	١٢٤,١٤	١٤	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	نشرة الاكتتاب
٩- صندوق بنك الإسكندرية الأول	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	١٧٥,٥٦	٢٨٢,٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	
١٠- صندوق بنك البركة	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	٦٥,٧٨	٤١,٧	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	
١١- صندوق بنك القاهرة الأول	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	٤٣,٧٢		يومي	٢٠١١/٦/٩	
١٢- صندوق بنك كريدى اجريكول الأول	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	١٨٤,٢	٢٤٨,٧٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	
١٣- صندوق بنك كريدى اجريكول الثاني	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	٨٩,٧٩	٩٣	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	
١٤- صندوق بنك عودة النقدي	هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار	١١,٥٩٠٧		يومي	٢٠١١/٦/١٢	

تابع قائمة لصناديق الاستثمار المتاحة في مصر

اسم الصندوق	مدير الاستثمار	القيمة الحالية للوثيقة بالجنيه	اجمالي التوزيعات	طريقة الاسترداد	آخر تحديث	النشرة
١٥ - صندوق بنك الاستثمار العربي	هيرمس لادارة صناديق الاستثمار	١٠,٧٤٢٩		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
١٦ - ثمار صندوق البنك الاهلي سوستيه جنرال النقدي	هيرمس لادارة صناديق الاستثمار	١٤٤,٧٥٥		يومي	٢٠١١/٦/١٢	
١٧ - بنك بيريوس ذو العائد اليومي التراكمي	بيريوس مصر لادارة المحافظ والصناديق	١١,٦١٨٣		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
١٨ - صندوق بيريوش الأسهم	بيريوس مصر لادارة المحافظ والصناديق	٩٤,٠٩		اسبوعى	٢٠١١/٦/٥	
١٩ - صندوق استثمار البنك العربي الافريقى الدولي	العربي الافريقى لادارة الاستثمار	١٠٥,٨٥	٦٢,٣٥	يومي	٢٠١١/٦/١٢	
٢٠ - صندوق البنك العربي الافريقى ذو العائد اليومي	العربي الافريقى لادارة الاستثمار	١١٦,٧٧١٣		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٢١ - صندوق الاهلي الثالث ذو العائد الدورى التراكم	اتش سي لادارة الاستثمار	٦٩,٤٦	٣٣	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٢٢ - صندوق البنك المصري للتنمية الصادرات	اتش سي لادارة الاستثمار	٦٥,١٣	٣٨	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	
٢٣ - صندوق بنك قناة السويس	اتش سي لادارة الاستثمار	٢٥٩,٥٥		اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	
٢٤ - صندوق بنك مصر الثالث	اتش سي لادارة الاستثمار	٣٦٩,٢٢	٧٧,٥		٢٠١١/٦/١٢	
٢٥ - صندوق بنك مصر الرابع الاسلامى	اتش سي لادارة الاستثمار	٧٠,٤٩	٢٤	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٢٦ - صندوق بنك مصر إيران للتنمية الأول ذو العائد	اتش سي لادارة الاستثمار	٣٠٨,٣٣	١٢٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	
٢٧ - صندوق بنك مصر إيران للتنمية الثاني ذو العائد	اتش سي لادارة الاستثمار	١٠٣٣,٨١٩٩	٤٤٨,٣٨٨٢	يومي	٢٠١١/٦/١١	نشرة الاكتتاب

تابع قائمة لصناديق الاستثمار المتاحة في مصر

اسم الصندوق	مدير الاستثمار	القيمة الحالية للوئقة بالجنيه	اجمالى التوزيعات	طريقة الاسترداد	آخر تحديث	النشرة
٢٨- صندوق الحصاد اليومي	اتش سى لادارة الاستثمار	١٠,٨٣١٩٢		يومي	٢٠١١/٦/١١	نشرة الاككتاب
٢٩- استثمار صندوق البنك التجاري الدولي الثاني التراكمي	التجاري الدولي لادارة الصناديق	٦١,٩			٢٠١١/٦/١١	نشرة الاككتاب
٣٠- تصول صندوق البنك التجاري الدولي النقدي الأول ذو العائد التراكمي	التجاري الدولي لادارة الصناديق	١٦٥,٩٣		اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاككتاب
٣١- صندوق بنك بلوم نقدي	التجاري الدولي لادارة الصناديق	١١٣,٣٢		يومي	٢٠١١/٦/١١	نشرة الاككتاب
٣٢- البنك التجاري الدولي الرابع	التجاري الدولي لادارة الصناديق	١٠١,٦٢			٢٠١١/٦/٩	نشرة الاككتاب
٣٣- صندوق بنك فيصل الاسلامى والبنك التجاري الدولي	التجاري الدولي لادارة الصناديق	٤٦,٣		اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	نشرة الاككتاب
٣٤- صندوق الشركة المصرفية العربية الدولية الأول	برايم أنفسمنت لادارة الاستثمارات المالية	٣٩٨,٩٩	٨٨	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاككتاب
٣٥- صندوق الشركة المصرفية العربية الدولية الثاني	برايم أنفسمنت لادارة الاستثمارات المالية	٢٧٦,٧٨	٩٠	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاككتاب
٣٦- المجموعة المصرية للتأمين	برايم أنفسمنت لادارة الاستثمارات المالية	١٤٠,٠٧	٤٧,٤	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاككتاب
٣٧- صندوق بنك التعمير والإسكان تراكما ذو عائد دوري	برايم أنفسمنت لادارة الاستثمارات المالية	٩١,٣٨	٠,٧٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاككتاب

تابع قائمة لصناديق الاستثمار المتاحة في مصر

اسم الصندوق	مدير الاستثمار	القيمة الحالية للوثيقة بالجنيه	إجمالي التوزيعات	طريقة الاسترداد	آخر تحديث	النشرة
٣٨- الراجح لإدارة الاستثمارات المالية	برايم أنفسمنت لإدارة الاستثمارات المالية	٧٣,٥٦	١١	اسبوعى	٢٠١١/٦/٥	نشرة الاكتتاب
٣٩- صندوق سنابل	برايم أنفسمنت لإدارة الاستثمارات المالية	٧٤,٦٢	١١	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٤٠- موارد بنك التعمير والإسكان للسيولة النقدية	برايم أنفسمنت لإدارة الاستثمارات المالية	١٠,٩٥٠١		اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٤١- بنك بلوم مصر	برايم أنفسمنت لإدارة الاستثمارات المالية	٩٠,٨٣	٠,٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٤٢- ثراء ذو العائد الدورى	برايم أنفسمنت لإدارة الاستثمارات المالية	١٠,٢٦٨٨	٠,٣	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٤٣- العقاري العربى المباشر	برايم أنفسمنت لإدارة الاستثمارات المالية	٦٩٩,١٥	١١٣,٧٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	
٤٤- صندوق بنك الإسكندرية للاستثمار فى أدوات الدخل الثابت ذو العائد الرابع سنوي	المجموعة المالية هيرميس	١٠,٧٢٨٣٢	٠,٢٥	يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٤٥- صندوق بنك الإسكندرية النقدي الماسي	المجموعة المالية هيرميس	١٥,١٠٤٤		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٤٦- الماسي صندوق البنك الرئيسى للتنمية والايمان الزراعي	المجموعة المالية هيرميس	٩٧,١	١٠	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	نشرة الاكتتاب

تابع قائمة لصناديق الاستثمار المتاحة في مصر

اسم الصندوق	مدير الاستثمار	القيمة الحالية للوئقة بالجنيه	اجمالي التوزيعات	طريقة الاسترداد	آخر تحديث	النشرة
٤٧- صندوق بنك فيصل الاسلامى	المجموعة المالية هيرميس	٨٩,٩٧	٥٦	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	
٤٨- صندوق بنك كريدى اجريكول الثالث	المجموعة المالية هيرميس	١٠٣٢,٦٥	١١٠٧,٥١	يومي	٢٠١١/٦/١٢	
٤٩- صندوق بنك مصر الاول	مكتب كونكورد انترناشيونال اتفستمنت	١٠١,٣٥	١٢١,٨	يومي	٢٠١١/٦/١٥	
٥٠- صندوق بنك مصر الثاني ذو العائد التراكمى صندوق العمر	مكتب كونكورد انترناشيونال اتفستمنت	٤٥,٢٢	٧٨,٤	يومي	٢٠١١/٦/١٥	
٥١- صندوق العمر بنك مصر التراكم مع التأمين على الحياة وضمان رأس المال	مجموعة القاهرة المالية	٢٣٢,٢٦		اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	
٥٢- صندوق بنك مصر النقد عائد يومي	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	١٧,٣٧٩٦٣		يومي	٢٠١١/٦/١٢	
٥٣- صندوق بنك مصر للسيولة النقد- اليورو	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	١٠,٧٤٤٨١		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٥٤- صندوق بنك مصر للسيولة بالدولار	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	١٠,٦٩٨٤٥		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٥٥- ABC مزايا	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	١١,٧١٠٧٤		يومي	٢٠١١/٦/١١	نشرة الاكتتاب
٥٦- كل يوم صندوق بنك HSBC ذو العائد اليومي	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	١١٧,١١٣٥٧		يومي	٢٠١١/٦/١١	نشرة الاكتتاب
٥٧- الأجيال صندوق بنك قناة السويس الثاني	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	٨,٧٨٥١٩		اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	نشرة الاكتتاب
٥٨- رؤية بلتون لأسهم المتداولة	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	٨,٠٨			٢٠١١/١٢	نشرة الاكتتاب
٥٩- صندوق البنك العربى النقدي	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	١١,٠٣٢٤١		يومي	٢٠١١/٦/١١	نشرة الاكتتاب

تابع قائمة لصناديق الاستثمار المتاحة في مصر

اسم الصندوق	مدير الاستثمار	القيمة الحالية للوئقة بالجنيه	اجمالي التوزيعات	طريقة الاسترداد	آخر تحديث	النشرة
٦٠- توازن البنك الاهلي سوستيه جنرال	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	٩٥,٥٠٧٨			٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٦١- صندوق استثمار مصر الخير ذو العائد الدورى (الخير)	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	٩,١٥٤٥٦		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٦٢- بنك القاهرة (القاهرة اليوم)	بلتون لادارة صناديق الاستثمار	١١,٣٤٦٩٤		يومي	٢٠١١/٦/١١	نشرة الاكتتاب
٦٣- البنك المصري لتنمية الصادرات النقدي	دلغا رسملة لادارة الصناديق	١٤٣,٤٧٨٩		يومي	٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٦٤- ABC الأول	شركة دجلتا رسملة	٧٨,٥٤			٢٠١١/٦/٩	نشرة الاكتتاب
٦٥- الحياة البنك الوطني	شركة الوطني كابيتال لادارة الصناديق	٩,٦٦٤٨٩		اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	نشرة الاكتتاب
٦٦- اشراق البنك الوطني المصري AWB	شركة الوطني كابيتال لادارة الصناديق	١١,٠٥٥٠٦		يومي	٢٠١١/٦/١٢	
٦٧- صندوق الاستثمار	فاروس لتكوين ادارة محافظ الأوراق المالية	٩٠,٩		اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	نشرة الاكتتاب
٦٨- صندوق استثمار شركة اوربنت تراست OTC	اوربنت تراست	١٢٠٧,٩١	٤٠٠	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٢	
٦٩- البنك الاهلى السابع	الرشاد لادارة الصناديق	٨٥,١	٣,٥	اسبوعى	٢٠١١/٦/١٣	نشرة الاكتتاب
٧٠- وافي بنك مصر إيران للتنمية الثالث	الرشاد لادارة الصناديق	٨,٩٧٧	١,٠٥		٢٠١١/٦/١٢	نشرة الاكتتاب
٧١- صندوق استثمار بابوتيرز الأول (الرائد)	أموال للاستثمارات	٩٠,٣٣	٦,٥		٢٠١١/٥/٢٩	نشرة الاكتتاب
٧٢- البركة بنك البركة مصر	التوفيق المالية لادارة المحافظ صناديق الاستثمار	٩٨,٣٣	٢	اسبوعى	٢٠١١/٦/٩	نشرة الاكتتاب

ملحق المبحث الخامس

شركات رأس المال المخاطر*

مسلسل	أسم الشركة	تاريخ التخصيص
١-	المال للاستثمارات المالية.	٢٠٠٠-١٠-٩
٢-	مصر للاستثمارات المالية .	١٩٩٩-٤-١٢
٣-	يلتون القابضة للاستثمارات المالية.	٢٠٠٧-١١-٤
٤-	ببريوس للاستثمارات المالية.	٢٠٠٧-١١-٢٧
٥-	فيصل للاستثمارات المالية.	٢٠١٠-١٢-١٩
٦-	إيجيكاب للاستثمار.	١٩٩٨-١٢-٢٧
٧-	العربي للاستثمار.	١٩٩٨-٥-٦
٨-	أنفيسست لرأس المال المخاطر .	٢٠٠٠-٢-٢٧
٩-	إسكندرية للاستثمارات المالية والتنمية.	١٩٩٨-٦-٢٣
١٠-	القاهرة الوطنية للاستثمارات والأوراق المالية.	١٩٩٩-٣-٢٧
١١-	الأهلي للتنمية والاستثمار.	١٩٩٥-٤-٢٣
١٢-	القابضة المصرية الكويتية	١٩٩٨-٣-١٨
١٣-	المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية .	١٩٩٨-٨-١٨
١٤-	فيتكوروب القابضة للاستثمار.	١٩٩٨-٩-٢٤
١٥-	الخليجية للاستثمارات المالية.	١٩٩٥-٩-٢٥
١٦-	القابضة المالية للطيران المدني .	٢٠١٠-١١-١١
١٧-	التجاري الدولي للاستثمار .	١٩٩٨-٥-١١
١٨-	إيه دي أي للتنمية السياحية والعقارية .	١٩٩٨-٨-١٧
١٩-	مصر إكستربور للاستثمارات المالية .	١٩٩٧-١٠-٢١
٢٠-	سواري لرأس المال المخاطر .	٢٠١١-١-٢٠

* الهيئة العامة للرقابة المالية . eg . gov . efsa . www

ملحق المبحث الثاني عشر

الدور المتوقع لبعض منظمات المجتمع المدني وبعض البنوك
في دعم المشروعات المتناهية الصغر حالياً ومستقبلاً
الدراسة الميدانية

المقدمة:

تنقسم الدراسة الميدانية للدور المتوقع للجهات الداعمة للمشروعات متناهية الصغر، حالياً ومستقبلاً إلى جزئين: الجزء الأول خاص ببعض الجمعيات الأهلية، والجزء الثاني خاص ببعض البنوك العاملة في هذا المجال على النحو التالي:

أولاً: بعض الجمعيات الأهلية الداعمة للمشروعات متناهية الصغر
تقوم غالبية الجمعيات الأهلية بتعزيز دور المشروعات متناهية الصغر في الاقتصاد القومي. وتقوم بعض هذه الكيانات بتقديم التمويل متناهي الصغر وخدمات تنمية الأعمال والتدريب لهذه المشروعات، بينما يقوم البعض الآخر ببناء الشبكات مع المنظمات الداعمة لهذه المشروعات، وتشجيع روح المبادرة والإبداع، وغالباً ما تهتم منظمات المجتمع المدني بالمرأة ألمعيله والشباب والعاطلين، من أجل رفع مستوى معيشتهم.

ونستعرض في هذا الجزء جهود بعض هذه المنظمات من خلال الدراسة الميدانية، بهدف التعرف على أنشطتها والاستفادة منها في استخلاص بعض النواحي التي تفيد موضوع البحث .

١ - جمعية رسالة

أ- التعريف بالجمعية

هي جمعية خيرية تقوم بالعديد من الأنشطة، بهدف تطوير المجتمع المصري بإيجابية، وتأسست عام ١٩٩٩ كحركة طلابية في كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ثم أشهرت كجمعية خيرية عام ٢٠٠٠، وأول فرع لها كان بمنطقة فيصل بالهرم، والآن لها العديد من الفروع على مستوى الجمهورية (٥٠ فرع)، وتقوم الجمعية بمزاولة مالا يقل عن ٢٠ نشاط خيري، يعمل به آلاف المتطوعين من جميع الأعمار.

ب- مصادر تمويل جمعية رسالة

تتكون مصادر تمويل جمعية رسالة من التبرعات والهبات، وموارد الجمعية نفسها والممثلة في الاشتراكات - مبيعات منتجات مشروعات إعادة التدوير وخلافه - مدرسة رسالة - المركز الطبي لرسالة الخ .

ولا تقوم الجمعية بالاقتراض من مصادر التمويل الرسمية كالبنوك وصندوق التنمية المحلية - الصندوق الاجتماعي للتنمية. كما ينحصر التعاون مع وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية على النواحي الفنية، ومتابعة أعمال الجمعية من خلال مراجعة ميزانيتها .

ج- الدعم التمويلي وغير التمويلي من جمعية رسالة للمشروعات متناهية الصغر
* الدعم التمويلي: تقدم الجمعية الدعم المالي للمشروعات متناهية الصغر في صورة عينية، بمعنى أن القروض تقدم في صورة مستلزمات إنتاج لطالبي هذه المشروعات بمختلف أنواعها ، وذلك لتتأكد الجمعية من جدية تنفيذ المشروع، وعدم إنفاق القرض في غير الغرض المخصص له، وضمان تسديده بعد نجاح المشروع، وذلك بعد فترة سماح تتراوح بين شهر أو شهرين - حسب طبيعة المشروع، ويتم سداد جزء من القرض، حيث لا توجد فوائد عليه وتحدد قيمة القرض تبعاً لنوع المشروع المتناهي الصغر، وكذلك فترة السداد التي تتحدد حسب قيمة القرض، وغالباً ما يتم التسديد على ٢٠ شهراً (سنة ونصف، بالإضافة لشهرين فترة سماح).

ويتم منح القرض بعد إجراء دراسة لحالة المتقدم لطلب القرض، للتأكد من حاجته إليه. وتتخلص شروط القرض في تقديم صورة من (الرقم القومي- وثيقة الزواج - شهادات ميلاد الأولاد - الصحيفة الجنائية - عقد السكن - عقد المحل أو مكان إقامة المشروع - مفردات المرتب، إذا كان المقترض عاملاً بإحدى الجهات)، هذا بالإضافة إلى التوقيع على إيصال أمانة بقيمة القرض. وتعتبر مساهمات جمعية رسالة كافية في تمويل المشروعات متناهية الصغر.

* الدعم غير التمويلي: تقدم الجمعية العديد من الخدمات الغير تمويلية، لأصحاب المشروعات متناهية الصغر أو طالبي مثل هذه الخدمات، وهى عبارة عن دورات تدريبية في العديد من مجالات العمل والإنتاج، هذا بالإضافة إلى خدمات توفير فرص العمل للمتدربين بالمصانع أو الشركات التي تحتاج لعمالة، كما تقوم الجمعية بإجراء دراسة جدوى مبدئية للمقترضين .

ح- الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على جمعية رسالة
نتيجة للانفلات الأمني في الشارع المصري، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد توقفت بعض المشروعات المتناهية الصغر التي نفذها المقترضون، وتمت سرقة بعضها، أو حرق بعض المشروعات متناهية الصغر، مما أدى إلى تعثر العديد من المقترضين في سداد قروضهم، وبالتالي اضطرت الجمعية إلى إعدام هذه القروض بعد الحصول على صورة من محضر الشرطة، الذي يثبت الضرر اللاحق بالمشروع متناهي الصغر، ونتج عن ذلك إضرار مادية للجمعية، نتيجة ضياع قيمة هذه القروض.

لذلك يطالب القائمون على أعمال الجمعية بتوفير الاستقرار والأمن بالشارع المصري، مع استمرار عملية توعية طالب القرض عن طبيعة المشروع المراد إقامته، وتطوير فكرته،

حتى لا يتعرض للمزيد من المخاطرة واللايقين. هذا إلى جانب استمرار الجمعية في متابعة تنفيذ المشروعات متناهية الصغر شهرياً، وكما هو حادث بالفعل.

خ- الآثار الايجابية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على جمعية رسالة
أثرت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إيجابياً على الأفراد، عن طريق إعلاء قيمة وأهمية العمل، للحصول على دخل يساعد على رفع مستوى معيشتهم .

د- الرؤية المستقبلية لدور جمعية رسالة في إقراض المشروعات متناهية الصغر
يرى القائمون بأعمال جمعية رسالة أهمية الانتشار في مناطق جديدة مستقبلاً، تحقيقاً لأهداف الجمعية، مع التركيز على تجميع المشروعات متناهية الصغر في المستقبل.

ف- الرؤية المستقبلية لدور جمعية رسالة في مجال الخدمات غير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر

يرى القائمون بأعمال جمعية رسالة، أهمية الرعاية لفكر وأنشطة الجمعية، بهدف تحفيز وحشد الجهود لإقامة مشروعات قومية لتوظيف الشباب وراغبى العمل من المتعطلين، بالإضافة إلى إقامة مركز تدريب لمشاريع الجمعية مستقبلاً، وهذا إلى جانب الاشتراك في المعارض، بهدف الانتشار والدعاية لخدمات الجمعية ومنتجاتها من المشروعات متناهية الصغر.

٢ - جمعية علشانك يا بلدي

أ- التعريف بالجمعية

تهدف جمعية علشانك يا بلدي إلى محاربة الفقر في المجتمع المصري، من خلال نموذج للتنمية يعتمد على خمسة محاور أساسية متكاملة هي:

* التعليم، من خلال إعطاء العديد من التدريبات المستمرة، بعضها تدريبات على المهارات الحياتية، بهدف اكتشاف قدرات ومهارات المتدربين، وصقلها واستغلالها في بناء مستقبلهم، والبعض الآخر تدريبات مهنية على وظائف محددة للنساء والشباب، بالإضافة إلى التعريف بسوق العمل والفرص المتاحة للعمالة.

* التوظيف، حيث تعمل الجمعية على توفير فرص عمل للشباب والنساء الفقراء والفئات المهمشة، عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، الذي يحدد احتياجاته من العمالة والتخصصات المطلوبة. وتقوم الجمعية ببناء على ذلك بعمل برامج تدريبية تؤهل راغبى العمل للالتحاق بفرص العمل المتاحة مع القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى تدريبات المهارات الحياتية ليكونوا قادرين على المشاركة بفاعلية في العمل الذي يلتحقون به.

* الدعم والتأييد، حيث تقوم الجمعية بمتابعة من قامت بتوظيفهم في أماكن عملهم، وذلك للتأكد من حسن معاملتهم بعدالة، ووفقاً لقانون العمل المصري، وتحقيق حياة إنسانية كريمة لهم.

* الريادة المجتمعية، من خلال تقديم قروض للشباب والنساء لإقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة تخرجهم من دائرة الفقر. هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني عن طريق التدريب على إدارة المشروعات، والذي يساهم بدوره في تنمية المجتمع وبناء اقتصاده.

* التطوع، حيث تعمل الجمعية على تشجيع طلبة الجامعات على تنفيذ نماذج مماثلة داخل الحرم الجامعي، بمعنى أن تتكون أنشطة طلابية في شكل جمعية أهلية يديرها الطلبة أنفسهم، وتسمى باسم جمعية علشانك يا بلدي (نظام الفرشايز)، مما يؤهلهم لقيادة المشروعات التنموية والجمعيات الأهلية مستقبلاً. كما تدعم الجمعية تلك الأنشطة الطلابية بالدعم الفني، وبذلك تساهم في نشر ثقافة التطوع بين شباب الجامعة.

ب- مصادر تمويل جمعية علشانك يا بلدي

تتعدد مصادر تمويل الجمعية ما بين المشروعات ذات العائد (التدريب الفني للطلبة والموظفين - إنتاج وبيع منتجات مصنعة يدوياً ذات الجودة العالية - الدورات وورش العمل الفنية، بما في ذلك تصميم الجرافيك... الخ)، والتبرعات المحلية والشركات والمؤسسات المانحة مثل مؤسسة ساويرس. هذا إلى جانب التمويل الخارجي من جهات مانحة خارجية. ولا تحصل الجمعية على قروض من البنوك أو صندوق التنمية المحلية أو الصندوق الاجتماعي للتنمية، وينحصر تعاونها مع وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية في المراقبة ومتابعة ومراجعة حسابات الجمعية.

ج- برامج جمعية علشانك يا بلدي

تقوم الجمعية بتنفيذ أربعة برامج (أنشطة) هي: برنامج التوظيف - برنامج التدريب - برنامج التعليم - برنامج القروض.

وعن طريق الاستبيان، تبين أن الأنشطة السابق ذكرها يستفيد منها المستحقين بعد عمل دراسة حالة لأوضاعهم الاجتماعية، وذلك للتأكد من احتياجهم للمساعدة. وتتكفل الجمعية بكل تكاليف التدريب (المهني المتمثل في المهارات الحياتية - المتخصص في الخياطة والخزف والميكانيكا والجلود والصيانة.... الخ). كما تقوم الجمعية بمنح المتدرب بدل مواصلات، وجزء نقدي للتدريب، بالإضافة إلى وجبة طعام. وتتعاون الجمعية مع الورش أو بعض المصانع لتوفير أماكن تدريب للمستفيدين. وبعد انتهاء فترة التدريب توفر الجمعية فرص عمل للمتدربين وتلحقهم في إحدى المصانع، ومتابعة وضعهم الوظيفي شهرياً لمدة عام، حتى تضمن تذليل أي مصاعب قد تواجه المتدربين في العمل، كما تتم متابعتهم كل ثلاثة أشهر، وذلك لإجراء عملية تقييم لأثر التحاقهم بالعمل على مستوى معيشتهم الأسرية.

وبالنسبة لمن يرغب في إقامة مشروع خاص صغير أو متناهي الصغر، لخريجي عملية التدريب بالجمعية، فإنها تدعمه مالياً عن طريق القروض، التي يبلغ متوسط حجمها من ٣٥٠ جنيه وحتى ٢٠٠٠ جنيه، وذلك للمشروعات متناهية الصغر لمن يحمل شهادة محو أمية أو غير المتعلمين. أما أصحاب شهادات الدبلوم، فيخصص لهم قرض يتراوح بين ٢٥٠٠ جنيه وحتى ١٠٠٠٠ جنيه للمشروع التجاري. ولا تحصل الجمعية على أي فوائد على القروض، لكن يضاف على إجمالي قيمة القرض ٩% كمصاريف إدارية، ويدفع القرض على أقساط بطريقتين:

* الطريقة الثابتة، ويدفع فيها القسط شهرياً (القرض+٩% مصاريف إدارية على إجمالي قيمة القرض)، ولمدة عام .

* الطريقة المتغيرة، ويتم دفع القسط لمن يحصل على قرض يقل عن ١٠٠٠ جنيه، تبعاً لنجاح وإيرادات المشروع المتغيرة.

وتقدم الجمعية خدمات فنية للمقترضين، عن طريق التوجيه والنصح في مجالات التسويق وحل المشاكل التشغيلية، ورصد الأداء التجاري، وذلك نظير مبلغ متواضع لتلك الخدمات وحسب كل مشروع. كما تمزج الجمعية خدماتها التمويلية، بخدمات أخرى إنسانية، حيث تقدم مساعدات مالية لمتدربيها، الذين يواجهون مصائب حياتية.

وتمول الجمعية متدربيها بقروض تتراوح بين ٧٥٠ جنيه-٣٠٠٠ جنيه، للحصول على تدريب مهني أو حرفي، بهدف إقامة مشروع متناهي الصغر أو صغير، أو للحصول على فرص عمل بعد التدريب في أماكن أخرى.

ح - شروط جمعية علشانك يا بلدي للحصول تمويل للمشروعات متناهية الصغر: تتلخص هذه الشروط في صورة (بطاقة الرقم القومي- عقد إيجار المنزل) وضامن شخصي والتوقيع على إيصالات أمانه والعقد المبرم مع الجمعية بقيمة قرض التمويل، يذكر فيه عدد الأقساط، وطريقة تسديد هذه الأقساط . ويتم ذلك بعد إجراء بحث حالة اجتماعية لطالب التمويل. على أن تتابع الجمعية تنفيذ المشروع كل شهر، وعمل تقييم لأثر المشروع على المقترض وأسرته كل ثلاثة أشهر. وتمنح الجمعية فترة سماح شهر أو شهرين للمشاريع الجديدة، حسب دراسة الجدوى. كما تمنح فترة سماح لمدة شهر للمشروعات القائمة بالفعل، ويرغب أصحابها في التوسع.

وقد بلغ عدد المستفيدين في القاهرة أكثر من ألف مقترض، بالإضافة إلى أكثر من ٤٠٠ مقترض بالمحافظات الأخرى.

ونشير هنا أن الاستبيان أوضح أن مساهمات الجمعية في مجال الدعم التمويلي غير كافية للمشروعات متناهية الصغر، وتسير بمعدل بطئ، وقد يرجع ذلك إلى تخوف المحتاجين من عدم القدرة على تسديد القرض .

خ- الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على جمعية علشانك يا بلدي
* في بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تناقصت المصادر التمويلية التي تحصل عليها الجمعية،
نتيجة للأوضاع السياسية في مصر، ثم بدأت تتزايد هذه المصادر بعد ذلك. ويرى القائمون
على الجمعية أن مواجهة الآثار السلبية يكمن في توفير الاستقرار الأمني للبلاد.
* يواجه بعض أصحاب المشروعات متناهية الصغر صعوبة في سداد أقساط القرض، نتيجة
لتوقف مشروعاتهم، أو لانخفاض العائد منها.
ونشير في هذا الصدد أن الجمعية تقوم بإعدام بعض القروض متناهية الصغر في حالة
التعثر الكامل عن السداد أو نتيجة للوفاة أو لظروف صعبة أخرى، مثل تهدم المنزل أو ما
شابه ذلك.

* الآثار الايجابية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على جمعية علشانك يا بلدي
توجد بعض الآثار الايجابية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الجمعية، منها ازدياد الجهات
المانحة الخارجية، نتيجة للثقة في أن الجمعيات الأهلية هي القادرة على مساعدة الفقراء
والمحتاجين بالفعل، هذا بالإضافة إلى أهداف استمرار التواصل والتواجد على ساحة
الأوضاع المصرية.

* الرؤية المستقبلية لجمعية علشانك يا بلدي في مجال التمويل المالي وغير المالي
للمشروعات متناهية الصغر

تأمل الجمعية في تحقيق الهدف الموضوع للمستقبل، والمعروف باسم حملة فوق الخط،
والتي تسعى لمساعدة نحو ١٠ مليون فقير، حتى يرتفعوا إلى أعلى من مستوى خط الفقر،
وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال تمويل أكبر عدد من المشروعات الإنتاجية
والحرفية... الخ، مع تقديم المساعدات والخدمات غير المالية في شكل برامج التدريب أو
التوظيف... وغيره.

٣- جمعية مصر المحروسة بلدي

أ- التعريف الجمعية

هي جمعية أهلية تنموية، تابعة لإدارة البساتين ودار السلام للتضامن الاجتماعي، وتأسست
عام ٢٠٠٠. وتعمل الجمعية في عدة أنشطة منها المساعدات الاجتماعية ورعاية الأسرة
والطفل والتنمية الاقتصادية (مشروعات تدر دخل للأسر الفقيرة)، هذا إلى جانب الأنشطة
التعليمية والتربوية.

وقامت الجمعية بعمل بروتوكول تعاون مع مصنع ماتيكنس للملابس الجاهزة
والمنسوجات، بهدف توظيف عدد ٣٦ مستفيدة من برامج تدريب الأسر على الحياكة. هذا

بالإضافة إلى برنامج التمكين الاقتصادي كمشروع القروض الدوارة (بقرى صعيد مصر) لإنتاج وتربية الماشية، والذي استفادت منه ٥٠ أسرة حتى عام ٢٠٠٩، بمحافظة الأقصر. وقامت الجمعية بتبني مشروع إنتاج الأرناب، عن طريق تقديم قروض صغيرة للأسر محدودة أو معدومة الدخل، بهدف مساعدتهم على توفير احتياجاتهم الأساسية.

ب- الدعم المالي والغير مالي من جمعية مصر المحروسة بلدي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة

تقوم الجمعية بتوفير التمويل أو الدعم المالي والدعم العيني للمستفيدين، حيث يصل متوسط قيمة القرض المتناهي الصغر نحو ألف جنيه لمشروعات بيع الخضر أو الحياكة، ونحو ١٥٠٠ جنيه لمشروع تربية الأرناب، مع توفير الجمعية بطارية الأرناب والرعاية البيطرية والزيارات الريفيات لمتابعة تنفيذ المشروع وحوالي ١٠ آلاف جنيه لمشروع تربية الماشية العُشر. وفي حالة عدم الجدية في تنفيذ المشروع، تقوم الجمعية بسحب المشروع من المستفيد. ولا تمنح القروض بأي فوائد، ويمنح المقرض فترة سماح سنة لمشروعات تربية الماشية و٦ شهور لمشروعات تربية الطيور، على أن يسدد القرض بعد السنة الأولى ولمدة عام ونصف لمشروعات إنتاج الماشية، وتبلغ قيمة القسط السنوي نحو ١٥٠٠ جنيه. في حين يسدد قرض تربية الطيور بعد ٦ شهور بواقع ١٥٠ جنيه/ القسط.

ج- شروط الحصول على قروض للمشروعات متناهية الصغر

توضع الشروط حسب طبيعة كل مشروع، عن طريق عقد مبرم بين الجمعية والمقرض وبحث الحالة الاجتماعية له، فعلى سبيل المثال، يوجه مشروع الخياطة للإناث فقط، وعلى أن يكن حاصلات على إحدى الدبلومات ويكون دخل الأسرة منخفض جداً. وبالنسبة لمشروع تربية الطيور فيوجه للمرأة المعيلة، والتي لا يزيد دخلها عن ٤٠ جنيه شهرياً، ولا يقل عدد أفراد الأسرة عن ٤ أفراد. أما مشاريع تربية وإنتاج الماشية، فيجب أن يكون دخل الأسرة بالغ نحو ١٠ آلاف جنيه سنوياً، وذلك لضمان وجود مصدر لتغطية تكاليف العلف وأماكن التربية. على أن تقوم الجمعية بالمتابعة الشهرية لتنفيذ المشروع للتأكد من جدية المستثمر.

ح- مصادر تمويل جمعية مصر المحروسة بلدي

تحصل الجمعية على تمويل أنشطتها من خلال تبرعات رجال الأعمال والاشتراكات بالجمعية والجهات المانحة المحلية والخارجية. بالإضافة إلى التبرعات العينية من المانحين. ونشير هنا أن الجمعية لا تحصل على قروض من البنوك أو الصندوق الاجتماعي للتنمية أو صندوق التنمية المحلية.

وينحصر التعاون بين الجمعية ووزارة التضامن والعدالة الاجتماعية على الحصول على الموافقات على تنفيذ أنشطة الجمعية، بالإضافة إلى الدعم العيني للجمعية في صورة استشارات قانونية وغيرها، مع رقابة الوزارة السنوية ومراجعتها لميزانية الجمعية. وهناك بعض الصعوبات في هذا التعاون تتمثل في تأخر توقيع الموافقة على بعض الأنشطة والمشاريع للجمعية.

ويرى القائمون على أعمال الجمعية، أن مساهمتها في الدعم المالي للمشروعات متناهية الصغر غير كاف، بسبب محدودية حجم التمويل من الجهات المانحة، ومدى استمرارية هذا التمويل. وبالنسبة للخدمات غير المالية التي تقدمها الجمعية للمشروعات متناهية الصغر، فهي عديدة، كالتدريب والتوظيف والمعونة الفنية والعينية، ومتابعة تنفيذ المشروعات متناهية الصغر وحل المشاكل التي تواجه المستثمر الصغير... الخ.

خ- الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على جمعية مصر المحروسة بلدي * قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وحتى نهاية ٢٠١٠، اتجه كثير من رجال الأعمال إلى الاستثمار في الجمعيات الأهلية من خلال انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما ساهمت البنوك في إنشاء مؤسسات تنمية لهذا الغرض. لكن بعد الثورة توقفت غالبية شركات الاستثمار عن العمل، وبالتالي انعكس ذلك سلباً على عمل الجمعية. وتغلبت الجمعية على هذا الوضع من خلال تبرعات الأفراد، والتي تتذبذب بين الزيادة والنقصان. ف- الانفلات الأمني وما يتبعه من تأخر الحصول على الموافقات من الجهات الأمنية لإقامة بعض المشروعات، والحل ينبع في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، والاستمرار في الإنتاج.

ق- الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على جمعية مصر المحروسة بلدي زادت المنح والجهات المانحة الخارجية، وخاصة من الدول العربية، وذلك بسبب زيادة الثقة في الجمعيات الأهلية كجهات مساعدة للفقراء والمحتاجين.

م- الرؤية المستقبلية لدور جمعية مصر المحروسة بلدي في مجال الإقراض متناهي الصغر

لزيادة قدرة الجمعية على توفير التمويل (الإقراض) للمشروعات متناهية الصغر، يحتاج الأمر إلى تملك الجمعية لمشروع إنتاجي يدر عائد ودخل ثابت للجمعية، ويساعدها هذا العائد في تمويل المحتاجين، وحتى يمكن تفادي التأثير الخارجي على عملية التمويل.

و- الرؤية المستقبلية لدور جمعية مصر المحروسة بلدي في مجال تقديم الخدمات غير المالية للمشروعات متناهية الصغر

يمكن تحقيق هدف توفير الخدمات غير المالية مستقبلاً عن طريق توفير الكوادر المدربة للقيام بالتدريس والتنفيذ للبرامج التدريبية التي تقدمها الجمعية وتقديم الخدمات الفنية والاستشارية ومتابعة تنفيذ المشروعات (فريق تنمية بشرية خاص بالجمعية)، وذلك لتخفيض حجم الاستعانة بالمدرّبين الخارجيين، وتوفير جزء من تكاليف الاستعانة بهم.

٤ - جمعية المتصدقين والمتصدقات الخيرية

التعريف الجمعية

تعمل الجمعية في مجال الأنشطة الخيرية المختلفة، بمنطقة الهرم، وتم إشهار نشاطها منذ عام ٢٠١٠.

ب- دعم جمعية المتصدقين والمتصدقات الخيرية للمشروعات متناهية الصغر
تقوم الجمعية بتقديم الدعم المالي والعيني للمشروعات متناهية الصغر، ويبلغ متوسط حجم القرض متناهي الصغر ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ جنيه، وبدون فوائد أو شروط. وفي بعض الأحيان تقوم الجمعية بشراء المونه اللازمة للبيع لبعض المشروعات متناهية الصغر أو شراء آلات صغيرة لهذه المشروعات.

ج- مصادر تمويل جمعية المتصدقين والمتصدقات الخيرية

تعتمد الجمعية على المنح والهبات المالية والعينية من أهل الخير، ولا تقترض من البنوك أو صندوق التنمية المحلية أو الصندوق الاجتماعي للتنمية. ويتلخص التعاون بين الجمعية ووزارة التضامن والعدالة الاجتماعية، في متابعة أنشطة الجمعية والرقابة ومراجعة ميزانيتها .

ثانيا : بعض البنوك الداعمة للمشروعات متناهية الصغر
مقدمة:

بدأ نشاط التمويل المتناهي الصغر في مصر، في منتصف الثمانينات بالرغم من وجود بعض برامج الإقراض الصغير الزراعي، التي قدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في الخمسينات. وساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية إلى حد كبير في توسيع وتطوير القطاع التمويلي، من خلال توفير الأموال اللازمة للإقراض، في شكل منح ومساعدة تقنية. ويتلقى حالياً نحو ١,٢ مليون عميل خدمات التمويل الصغير، من ٣٥٠ مؤسسة تمويل صغيرة غير ربحية وخمسة بنوك مصرية.

ويوجد في مصر آليتان للإقراض منتهى الصغر، هما الإقراض التضامني والإقراض الفردي. ويعتمد الإقراض التضامني على وجود مجموعة من المقترضين (٣-٥ أفراد) يحصلون على قرض واحد، يقسم بينهم بالتساوي، على أن يضمن كل أفراد المجموعة بعضهم لبعض في السداد. ويتم سداد القرض كل أسبوعين أو مرتين شهرياً، وذلك في

and the other side of the mountain. The first side is the west side of the mountain. The second side is the east side of the mountain. The third side is the south side of the mountain. The fourth side is the north side of the mountain.

The first side of the mountain is the west side of the mountain. The second side of the mountain is the east side of the mountain. The third side of the mountain is the south side of the mountain. The fourth side of the mountain is the north side of the mountain.

The first side of the mountain is the west side of the mountain. The second side of the mountain is the east side of the mountain. The third side of the mountain is the south side of the mountain. The fourth side of the mountain is the north side of the mountain.

The first side of the mountain is the west side of the mountain. The second side of the mountain is the east side of the mountain. The third side of the mountain is the south side of the mountain. The fourth side of the mountain is the north side of the mountain.

The first side of the mountain is the west side of the mountain. The second side of the mountain is the east side of the mountain. The third side of the mountain is the south side of the mountain. The fourth side of the mountain is the north side of the mountain.

The first side of the mountain is the west side of the mountain. The second side of the mountain is the east side of the mountain. The third side of the mountain is the south side of the mountain. The fourth side of the mountain is the north side of the mountain.



خلال فترة سداد تتراوح بين عشرة أسابيع حتى أربعين أسبوع حسب قيمة القرض. وتتراوح قيمة القرض بين ٥٠-١٥٠٠ جنيه/ الفرد داخل المجموع، بهدف استخدامه في عمل مشروعات متناهية الصغر تدر دخلاً للمقترض. وبالنسبة للإقراض الفردي، فيعنى منح القرض لفرد واحد، لإقامة مشروع متناهي الصغر، وبشرط وجود ضامن شخصي للمقترض، وتتراوح قيمة القرض بين ٥٠٠-١٠ آلاف جنيه حسب طبيعة المشروع وحجمه، على أن يتم السداد شهرياً، خلال فترة تتراوح بين أربعة أشهر إلى عامين، حسب المشروع. وطبقاً لأحد الدراسات يتوقع وجود ٦ مليون فرد في سن العمل في مصر مؤهلين للحصول على قروض التمويل الأصغر (٢٠٠٩). وبالرغم من التطور الإيجابي الذي شهده سوق التمويل المتناهي الصغر في الفترة الأخيرة، من حيث تزايد أعداد المقترضين، إلا أن الجزء الأكبر من الطلب على هذه القروض مازال غير مغطى، حيث تتركز عناصر سوق التمويل المتناهي الصغر في مصر في الإقراض الفردي والجماعي بصفة أساسية، وفي الادخار الأصغر من خلال مكاتب البريد، بدرجة أقل، والتي تقدم خدمة الادخار الصغير لأكثر من ١١ مليون عميل، يدخرون أكثر من ٢٢,٥ مليار جنيه في حسابات التوفير (٢٠٠٦). وقد بدأت بعض البنوك مؤخراً في توفير الأوعية الادخارية على المستوى متناهي الصغر، والذي يبدأ بحد أدنى ٢٥ جنيه. أما التمويل بالمشاركة أو التأجير التمويلي أو شركات ضمان مخاطر الائتمان، فمازالت محدودة في دعمها للمشروعات متناهية الصغر.

وفيما يتعلق بالإقراض متناهي الصغر، فهناك العديد من الجهات التي تعمل على توفيره، ورغم ذلك لا يوجد تحديد للحد الأدنى للقرض المتناهي الصغر، وكذلك الحد الأقصى له، والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى ما يزيد على ٢٠ ألف جنيه، حسب نوع وطبيعة المشروع.

ويمكن التعرف على الدور المتوقع للبنوك في تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر، في المرحلة الراهنة والمستقبلية، من خلال المعلومات والبيانات الواقعية، وقد تم رصد هذه الخدمات بواسطة الدراسة الميدانية لبنكين، هما البنك الوطني للتنمية (NBD حالياً) وبنك القاهرة (إدارة القروض الصغيرة).

١- دور البنك الوطني للتنمية (NBD حالياً) في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر حالياً ومستقبلياً

تبين من الاستبيان مع أحد القائمين بأعمال البنك الوطني للتنمية NBD، أن مجالات نشاط البنك تتركز في تمويل أصحاب المشروعات الفردية متناهية الصغر، ويتبنى البنك إقراض أي فرد لا يحمل سجل تجارى ويرغب في إقامة مشروع متناهي الصغر.

وقد تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية محدودة عام ١٩٨٠، برأسمال ١٥ مليون دولار، ومنذ عام ١٩٨٧ بدأ البنك في التفكير في إقراض المشروعات البالغة الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة، وذلك لمحاربة الفقر وخلق فرص عمل للمحتاجين. وبذلك يكون البنك الوحيد الذي أنشأ وحدة منفصلة لتقديم خدمات تمويلية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر، وذلك بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتتراوح قيمة القرض بين ١٠٠٠-٥٠٠٠ جنيه، لفترة سداد تتراوح بين ٣ شهور-١١ شهراً. وقد يبدأ القرض من أقل من ذلك أي يبدأ بمبلغ ٥٠٠ جنيه للمشروعات متناهية الصغر، ويتم تسديد أقساط القرض تبعاً لنوع وحجم المشروع.

أ- منهجية الإقراض المتناهي الصغر للبنك الوطني للتنمية (NBD)

يقوم البنك بإقراض العملاء بمبالغ صغيرة لإقامة مشروعات متناهية الصغر، وعند نجاحهم وانتظامهم في عملية تسديد أقساط القرض، يصبحوا مؤهلين لدى البنك للحصول على حجم قروض أكبر (شريحة أكبر)، ويتقاضى البنك سعر فائدة يبلغ نحو ١٦% ورسوم انتقال ٣%، ولا يشترط البنك تقديم ضمانات عينية للحصول على القرض، بل يشترط نزاهة المقترض وأمانته وحسن سلوكه. ويقوم الموظف المختص بالقروض بالاتفاق مع المقترض على أجل الاستحقاق وجدول سداد القرض وسعر الفائدة ورسوم ومتطلبات الادخار (ادخار إلزامي

يلزم المقترض بإيداع مبلغ يعادل ١٠% من قيمة القرض في حساب ادخار بفائدة لدى البنك، هذا بالإضافة إلى التوقيع على سند أذني بقيمة القرض (بدلاً من إيصال الأمانة) مع تقديم صورة من بطاقة الرقم القومي. ويقوم الموظفون من البنك بمتابعة تنفيذ المشروع من خلال الزيارة الأسبوعية وتقديم النصح للمقترض لزيادة كفاءة المشروع. وعند التعثر في سداد القرض يتم اتخاذ إجراءات استرداده بما في ذلك الإجراءات القانونية، على أن يتم إعدام القرض في حالة التأكد من وقوع ضرر خارج عن إرادة المقترض. والفئات المستهدفة للإقراض هم صغار المقترضين والحرفيين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر ومؤسسات الأعمال غير الرسمية التي لا تملك مستندات تسجيل في قطاعات التجارة والإنتاج والخدمات (حدادين- خبازين- عطارين- صناع الخزف- خياطين - عمال طلاء معادن- صناع الأحذية - الصناعات الخفيفة والتجميع والصيانة والنقل والتخزين والتوزيع وتجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها).

وبلغ عدد صغار المقترضين حالياً نحو ١٨,٨ ألف مقترض، وتبلغ قيمة حافظة القروض القائمة غير المسددة حوالي ١٢,٣ مليون دولار.

ب- الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على حجم التمويل الموجه للمشروعات_متناهية الصغر

توقفت بعض المشروعات المتناهية الصغر عن العمل نتيجة للظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة وانخفضت أعداد القروض المتناهية الصغر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك بسبب عامل الخوف من عدم وجود أمن مستقر بالشارع المصري، وذلك لكل من البنك والمقترضين على حد سواء، حيث يخشى كل منهما من أعمال الشغب والنهب والسرقه وحرق المشروعات المتناهية الصغر، من جانب البلطجية والخارجين على القانون. فالبنك يخشى على أمواله من الضياع وعدم القدرة على متابعة تنفيذ هذه المشروعات في ظل اللايقين من توافر الأمن بالشارع المصري، في حين يخاف المقترضين الصغار من ضياع مشاريعهم متناهية الصغر وعدم حصولهم على عائد منها وبالتالي عدم القدرة على تسديد القروض. فعلاج الآثار السلبية يكمن في توفير الأمن والأمان بالشارع المصري.

ج- الدور المستقبلي للبنك الوطني للتنمية في تمويل المشروعات متناهية الصغر يعمل البنك على التوسع في نطاق تمويل المشروعات متناهية الصغر في المستقبل، وزيادة الحد الأدنى للقروض متناهية الصغر، مع توفير درجة أعلى من المرونة لفترة تسديد القرض. مع الاستمرار في الامتناع عن إقراض غير الجادين أو المنتظمين في سداد القروض، أو عدم منحهم قروض الشريحة الأكبر لتوسيع نشاطهم ومشروعاتهم. كما سيعمل البنك على تشجيع المقترضين على تملك محل ثابت، يتمتع بالخدمات والمرافق بهدف زيادة شريحة الإقراض، والمساعدة في توسيع حجم المشروعات المتناهية الصغر مستقبلاً. وجدير بالذكر أن البنك لا يقدم خدمات غير تمويلية (غير مالية) للمشروعات متناهية الصغر.

ح- مقترحات العاملون في البنك الوطني للتنمية (NBD) لتطوير عملية تمويل المشروعات متناهية الصغر

بعد توفير الاستقرار والأمن للشارع المصري، يمكن التوسع في إقراض المشروعات المتناهية الصغر، حيث أن العائد منها يعد مربحاً أكثر من إقراض المشروعات الكبيرة، فمعدل الفائدة في القروض متناهية الصغر قد يصل إلى ٢٨%، نظراً لانتظام عملية السداد الأسبوعية أو الشهرية حسب طبيعة المشروع ودورة إنتاجه. ولإنجاح واستمرار برنامج إقراض الفقراء والمحتاجين يحتاج الأمر لعدة متطلبات، تتمثل في وضع نظام حوافز للموظفين، وإقامة علاقات طيبة مع العملاء، والإدارة الفعالة للبرنامج وتوفير التدريب.

٢- دور بنك القاهرة في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر حالياً ومستقبلاً

تبين من إجراء استبيان مع القائمين بأعمال بنك القاهرة ، أن مجالات نشاط البنك تتركز في تمويل أصحاب المشروعات الفردية متناهية الصغر، والتي تعمل في المجالات التجارية والصناعية والخدمية، فيما عدا الأنشطة الزراعية ووسائل النقل، ويبلغ حجم تمويل البنك للمشروعات متناهية الصغر نحو ٥٠٠ مليون جنية في يونيو ٢٠١١. وجدير بالذكر أن البنك يمنح القروض متناهية الصغر بدون ضمانات، فيما عدا إيصال أمانة بإجمالي المديونية، وبذلك فالبنك يتحمل مخاطر عديدة عند تقديم مثل هذه القروض، منها عدم القدرة على سداد قيمة القرض، بالإضافة إلى أن البنك يمنح التمويل بالحد الأدنى من المستندات وبما يتناسب مع طبيعة العملاء. ولذلك يقوم البنك بمتابعة تنفيذ المشروع وكيفية استخدام القرض بصفة مستمرة .

أ- الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على حجم التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر

لا يتوقع القائمون بأعمال بنك القاهرة، أن يكون هناك آثار سلبية بعد الثورة على حجم تمويل البنك والموجه للمشروعات متناهية الصغر.

ب- الدور المستقبلي لبنك القاهرة في تمويل المشروعات متناهية الصغر
يعمل البنك على التوسع في نطاق تمويل المشروعات متناهية الصغر في المستقبل، عن طريق التوسع الأفقي لعدد الوحدات التي تقدم خدمة تمويل تلك المشروعات، وكذلك زيادة عدد مسئول التمويل متناهي الصغر على مستوى محافظات الجمهورية.

ج- مقترحات العاملون ببنك القاهرة لتطوير عملية تمويل المشروعات متناهية الصغر
يقترح العاملون ببنك القاهرة أن تكون هناك آلية متعارف عليها، لتنظيم التعامل بين المؤسسات المانحة للتمويل متناهي الصغر (تفعيل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وكذلك وجود آلية لتوضح حجم الفجوة البنكية بين الطلب والعرض على هذا النوع من التمويل، خاصة أن البنك لا يقوم بتقديم خدمات غير تمويلية (غير مالية) لتلك المشروعات.